الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

أطـروحـــة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د

التخصص: دراسات دولية

من إعداد الطالبة: فطيمة لطرش

بعنوان:

السياسة الخارجية البريطانية تجاه الإتحاد الأوروبي

الفترة:1945-2018

أمام لجنة المناقشة المكونة من

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د/ ناصر عامر	أستاذ محاضر أ	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د/عبد النور زيام	أستاذ محاضر أ	مشرفا و مقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د/حميد رامي	أستاذ محاضر أ	عضوا و مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د/العاقل رقية	أستاذ محاضر أ	عضوا و مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د/أحمد كربوش	أستاذ محاضر أ	عضوا و مناقشا	المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو
د/رميلي فهيم	أستاذ محاضر أ	عضوا و مناقشا	جامعة العفرون البليدة

السنة الجامعية 2023-2024

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- ✓ إلى بلدي الجزائر
- ✓ إلى والدي ووالدتي الكريمين
- ✓ إلى زوجي و أطفالي
- ✓ إلى إخوتي و أخواتي
- ✓ إلى رفقائي في العمل و الدراسة
- ✓ إلى كل من قدم لي يد العون

التشكـــرات

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المشرف على هذه الأطروحة الدكتور عبد النور زيام، على ما قدمه من توجيهات قيمة ودعم علمي طوال فترة إعداد هذا العمل.

كما لا أنسى الشكر و التقدير إلى المشرف السابق للأطروحة الدكتور ناجي عمارة على توجيهاته و دعمه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى الأساتذة الكرام، رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وإثرائها بملاحظاتهم العلمية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي ومديري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين ساهموا في تكويني العلمي.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي نصيحة أو مساعدة علمية أو توجيهاً منذ بداية إعداد هذه الأطروحة.

إلى كل هؤلاء وغيرهم، أتقدم بخالص الشكر والامتنان.

الفهرس:

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الخارجية البريطانية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية البريطانية 16

المطلب الأول: المحددات الجغرافية و الديمغرافية و الثقافية 16

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية و العسكرية و التكنولوجية 28

المبحث الثاني: أهداف و صنع السياسة الخارجية البريطانية 38

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية البريطانية.....38

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية البريطانية 42

الفصل الثاني: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي للدول لأوروبية

المبحث الأول: موقف بريطانيا من التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي.....73

المطلب الأول: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي لأوروبا قبل الانضمام 73

المطلب الثاني: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي بعد الإنضمام.....82

المبحث الثاني: مظاهر الاتفاق والاختلاف بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.....105

المطلب الأول: مظاهر الاتفاق.....105

المطلب الثاني: مظاهر الإختلاف.....111

الفصل الثالث: انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: أسباب انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.....129

المطلب الأول:الأسباب السياسية و الاجتماعية 129

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية 142

المبحث االثاني: الإطار القانوني لإنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.....147

المطلب الأول: شروط الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي 147

المطلب الثاني: أهم جولات مفاوضات الانسحاب 165

الفصل الرابع: السياسة الخارجية البريطانية بعد الانسحاب من الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي 180

المطلب الأول:التداعيات الداخلية.....180

المطلب الثاني: التداعيات الدولية 200
المبحث الثاني: المسارات المحتملة للسياسة الخارجية البريطانية اتجاه أوروبا بعد البريكست 213
المطلب الأول: السياسة الخارجية البريطانية في المجال الدبلوماسي و الأمني 213
المطلب الثاني: السياسة الخارجية البريطانية في المجال الاقتصادي 224
خاتمة عامة: 234
قائمة المراجع 238
فهرس المحتويات: 243
الملاحق

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة البريطانية 30
الجدول رقم 2: قائمة بجماعات الضغط البريطانية بخصوص البريكست 63
الجدول رقم 3: نمو الناتج لكل فرد عامل خلال المرحلتين (1900–1950) و (1950–1964) ... 76
الجدول رقم 4: جدول يوضح توجهات الراي العام الأوروبي حول انضمام بريطانيا إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية..... 89
الجدول رقم 5: جدول يوضح قائمة الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي إلى غاية 1993 90
الجدول رقم 6: جدول يوضح قائمة الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي من 1993 إلى غاية يومنا هذا 99
الجدول رقم 7: جدول يوضح تصويت البريطانيين حسب معيار الإقامة..... 151
الجدول رقم 8: جدول يوضح الاحتمالات المتاحة لبريطانيا في مستقبل علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي 231

قائمـــــة الأشكـــال

الشكل رقم 1: تشابك الدوائر الثلاثة للسياسة الخارجية البريطانية 39
الشكل رقم2 : مسار مفاوضات البريكست 154

قائمـــــة الخرائط

الخريطة رقم1 : خريطة المملكة المتحدة البريطانيا العظمى و إيرلندا الشمالية..... 19
الخريطة رقم2 : خريطة اسكتلندا 183
الخريطة رقم3 : خريطة إيرلندا الشمالية 186

قائمـــــة المختصرات و الرموز

الرمز/المختصر	المعنى بالعربية	المصطلح الأصلي
الو. م .أ	الولايات المتحدة الأمريكية	United States of America (USA)
الكومنولث	رابطة الشعوب البريطانية	Commonwealth of Nations
Brexit	خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	British Exit
اليونسكو	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
الناتو (NATO)	حلف شمال الأطلسي	North Atlantic Treaty Organization
EFTA	رابطة التجارة الحرة الأوروبية	European Free Trade Association
CJEU	محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي	Court of Justice of the European Union
PESCO	برنامج التعاون الهيكلي الدائم	Permanent Structured Cooperation
SIS	نظام معلومات شنغن	Schengen Information System
اليورو	العملة الأوروبية المشتركة	Euro (€)
Eurojust	وحدة التعاون القضائي الأوروبية	European Union Agency for Criminal Justice Cooperation
Europol	وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون	European Union Agency for Law Enforcement Cooperation
الفيتو	حق النقض	Veto

EURATOM	الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية	European Atomic Energy Community
DUP	الحزب الديمقراطي الاتحادي	Democratic Unionist Party
EEA	المنطقة الاقتصادية الأوروبية	European Economic Area
NHS	هيئة الخدمات الصحية الوطنية	National Health Service
FTA	اتفاقية التجارة الحرة	Free Trade Agreement
CSDP	السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة	Common Security and Defence Policy
JIC	لجنة الاستخبارات المشتركة	Joint Intelligence Committee
DIS	هيئة استخبارات الدفاع	Defence Intelligence Staff
IRA	الجيش الجمهوري الأيرلندي	Irish Republican Army
ECA	قانون المجتمعات الأوروبية	European Communities Act
FLS	برنامج تمويل الإقراض	Funding for Lending Scheme
TEU	معاهدة الاتحاد الأوروبي	Treaty on European Union

ملخـــــــــــــص

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و أفول الامبراطورية البريطانية سعت بريطانيا إلى إعادة رسم سياستها الخارجية بما يتلائم مع الوضع الإقليمي الجديد و ذلك بإعطاء بعد للسياستها الخارجية مبني على ثلاثة دوائر رئيسية و هي دائرة الكومنوالث و دائرة الدول الناطقة باللغة الانجليزية و المتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية و الدائرة الأوروبية المتمثلة حاليا في الإتحاد الأوروبي ، تميزت سياسة بريطانيا تجاه الإتحاد الأوروبي بإعتماد قدم داخل الإتحاد الأوروبي و قدم خارجه فهي لم تكن من الداعمين لقيامه لرفضها الإنصهار في دائرة واحدة من الدوائر الثلاثة المكونة لسياستها الخارجية غير أن الظروف الداخلية و الإقليمية و العالمية التي سادت بعد الحرب العالمية دفعتها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي .

سياسة بريطانيا داخل الإتحاد الأوروبي كانت دائما متميزة فقد وقفت ضد أي تكامل سياسي يؤدي إلى إنصهارها كليا داخل الإتحاد الأوروبي. بالمقابل، استفادت بريطانيا من السياسة المرنة داخل الإتحاد الأوروبي و ذلك بالتحفظ على أي معاهدة يمكن أن تمس سيادتها و استقلالها كما أن سياسة بريطانيا داخل الإتحاد الأوروبي هو الحرص على أن يكون هناك تكامل إقتصادي حيث لعبت دورا هاما في تطوير السوق الأوروبية المشتركة .

ومع بداية بروز العديد من الأزمات الإقتصادية داخل الإتحاد الأوروبي و عدم قدرة الدول الأوروبية على استيعابها و تغير المناخ العالمي بانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ووصول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة و بروز العديد من الأصوات داخل بريطانيا تنادي بضرورة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي دفع بالبريطانيين إلى التصويت بأغلبية بسيطة على الإنسحاب من الاتحاد الأوروبي.

هذا الإنسحاب جعل بريطانيا تدخل في إنقسام جديد داخلي بين مؤيد و معارض للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي و المناداة بضرورة عرض الاتفاق النهائي على الاستفتاء مرة أخرى ليقول الشعب كلمته، لا سيما أن الخروج من الاتحاد الأوروبي سوف تكون له تداعيات سياسية اقتصادية و اجتماعية و قانونية على بريطانيا و ستعيد بريطانيا صياغة سياستها الخارجية مع الإتحاد الأوروبي في الميدان الدبلوماسي و الأمني و الإقتصادي.

ABSTRACT

Since the end of World War II and the decline of the British Empire, Britain has sought to redraw its foreign policy to suit the new regional situation by giving its foreign policy a dimension based on three main circles, namely the Commonwealth, the English-speaking countries, represented mainly by the United States of America, and the European Union, currently represented by the European Union.

Britain's policy towards the European Union has been characterized by a foot inside the European Union and a foot outside it. It was not a supporter of its establishment because it refused to merge into one of the three circles that make up its foreign policy. However, the internal, regional, and global circumstances that prevailed after World War II prompted it to join the European Union. British policy toward the European Union has always been distinctive, as it has opposed any political integration that would lead to its complete fusion within the European Union.

Britain has benefited from the flexible policy within the European Union by reserving any treaty that could affect its sovereignty and independence. Britain's policy within the European Union is to ensure that there is economic integration without political integration, and it has played an important role in the development of the European common market.

The emergence of numerous economic crises within the European Union and the inability of European countries to absorb them, global climate change with the spread of illegal immigration and terrorism, the rise of far-right parties to power, and the emergence of many voices within Britain calling for the need to withdraw from the European Union led the British to vote by an arrow majority to leave the European Union. from the EU.

مقدمة

مقدمة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان على بريطانيا أن تضع سلسلة من التعديلات البراغماتية على سياستها الداخلية والخارجية لاسيما بعد تغير موازين القوى وأفول إمبراطوريتها التي لا تغيب عنها الشمس، وبروز الو. م. أ والاتحاد السوفياتي كقطبين مهيمنين في العالم والذي تجلى في خطاب رئيس وزراء بريطانيا السابق ونستون تشرشل Winston Churchill سنة 1948، حيث حدد قوة السياسة الخارجية البريطانية في الدوائر المتشابكة وهي بريطانيا والكومنوالث(الدول الناطقة باللغة الإنجليزية) ثم أوروبا.

و تعتبر أزمة السويس نقطة محورية في السياسة الخارجية البريطانية فقد أجبرتها على العودة إلى حجمها الطبيعي و الإكتفاء بدورها كشريك للو م أ. غير أن التدهور الإقتصادي الذي عرفته بريطانيا خلال سنوات الستينات جعلها تغير أولوياتها من حيث الأهمية حيث أعادت بريطانيا ترتيب محور اهتماماتها و أعطت الأولوية للدائرة الأوروبية .

العودة إلى الدائرة الأوروبية بالنسبة لبريطانيا لم يكن شيئا سهلا سواء داخليا بسبب عدم استعداد الرأي العام البريطاني الذي كانت بلده تمثل إمبراطورية عظمى إلى الانصهار داخل أوربا أو خارجيا بسبب استخدام فرنسا برئاسة شارل دوغول Charles de Gaulleالفيتو على مرتين ضد انضمام بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية و لم تستطع الانضمام إلا سنة 1973.

انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي أدى إلى بروز نقاش داخل بريطانيا بين الحزبين الرئيسيين المحافظين و العمال و داخل المجتمع المدني البريطاني بين مؤيد و معارض دفع إلى إعادة المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي و طرح بنود الإتفاق للإستفتاء إنتهى بتأييد البريطانيين سنة 1975 للبقاء داخل الإتحاد الأوروبي .

ظلّ الجدل داخل بريطانيا يتجدد كلما اتجه الاتحاد الأوروبي نحو مزيد من الاندماج، حيث طُرح دائماً التساؤل حول ما إذا كان ينبغي على بريطانيا البقاء ضمن الاتحاد أو الانسحاب منه. ومع ذلك، حرص رؤساء الوزراء البريطانيون منذ عام 1975 على الاستفادة من المرونة التي يمنحها الاتحاد الأوروبي والتسهيلات المقدمة لبريطانيا في تعاملها معه، مع تجنب إثارة قضايا قد تفتح باب أزمات جديدة. لكن مع وصول ديفيد كاميرون إلى رئاسة الحكومة، عبّر عن عدة تحفظات تجاه الاتحاد الأوروبي. وبعد إعادة انتخابه عام 2015 لولاية ثانية، طلب رسمياً من الاتحاد الأوروبي إعادة التفاوض بشأن عدد من القضايا، منها الضمانات الاجتماعية، والسيادة الوطنية، والحفاظ على مكانة بريطانيا كمركز مالي

عالمي، إضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية الأوروبية. وقد تم التوصل إلى اتفاق حول هذه المطالب في 19 فبراير 2016، ما دفع كاميرون إلى تسريع موعد الاستفتاء ليُجرى في يونيو 2016 بدلاً من عام 2017 كما كان مخططاً، وانتهى الاستفتاء بتصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

أعادت هذه النتيجة إبراز أهمية الدائرة الأوروبية في السياسة الخارجية البريطانية، خاصة مع ظهور توجهات لدى بعض الساسة تدعو إلى إعادة صياغة هذه السياسة ومنحها بُعداً دولياً، باعتبار بريطانيا مركزاً عالمياً، مع الاستفادة من عمق علاقاتها الدبلوماسية وتعدد روابطها الدولية، والعمل على إعادة بناء علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الأسواق الناشئة، والعودة إلى رؤية تشرشل القائمة على تموضع بريطانيا عند تقاطع الدوائر المتداخلة دون الانتماء الحصري إلى أي منها.

وبتصويت بريطانيا لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، أصبحت مطالبة بإعادة رسم سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبقية الدول الأوروبية والعالم في مختلف المجالات الدبلوماسية والأمنية. فرغم أن الاتحاد الأوروبي يُعد من أهم الشركاء الدوليين، فإن العلاقات المتينة التي تجمع بريطانيا بالولايات المتحدة لأسباب جغرافية وسياسية وثقافية وتاريخية ستدفع الطرفين إلى الحفاظ على شراكتهما، مع استمرار حرص بريطانيا على التعاون مع الاتحاد الأوروبي. أما من الناحية الاقتصادية، فسيكون على بريطانيا إعادة التفاوض حول عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية مع دول أخرى، إلى جانب تحمّل التكاليف المرتفعة المترتبة على الانسحاب.

الإشكالية:

أهمية بريطانيا داخل الإتحاد الأوروبي تتمثل في ثقلها السياسي و التاريخي في العديد من القضايا المصيرية داخله بالإضافة إلى قوتها الإقتصادية و العسكرية التي تقدم دعما قويا لهذا الكيان و بالرغم من الدعم الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي لبريطانيا و الإمتيازات التي تستفيد منها إلا أن البريطانيين صوتوا بأغلبية ضعيفة لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي و مما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي توجهات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الإتحاد الأوروبي بين عامي 1945 و2018؟

في ظل هذه لإشكالية الرئيسية تتدرج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. هل ساهمت خصوصية العلاقات البريطانية مع الولايات المتحدة ودول الكومنوالث في رفض بريطانيا الاندماج الكامل داخل الاتحاد الأوروبي؟
2. إلى أي مدى أثرت طبيعة السياسة الخارجية البريطانية في محدودية اندماجها داخل الاتحاد الأوروبي؟

3. هل شجعت الظروف السياسية والقانونية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي على اتخاذ قرار الانسحاب؟

4. كيف يمكن أن تتغير السياسة الخارجية البريطانية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد البريكست؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

1- ساهم الماضي الإستعماري لبريطانيا بإعتبارها إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس في رسم السياسة الخارجية البريطانية تجاه الإتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية.

2- أثرت الإعتبارات الاقتصادية، مثل التجارة و الاقتصاد الوطني ، بشكل كبير على توجهات بريطانيا تجاه الإتحاد الأوروبي.

3- لعبت المخاوف الأمنية و الإستراتيجية ، بما في ذلك التهديدات الخارجية و توازن القوى الدولية، دورا حاسما في تحديد سياسة بريطانيا تجاه الإتحاد الأوروبي.

4- تأثرت سياسة بريطانيا تجاه الإتحاد الأوروبي بالتغيرات السياسية الداخلية، مثل تغيير الحكومات و السياسات الداخلية للحزب الحاكم.

5- أثرت العلاقة الوثيقة بين بريطانيا و الو.م.أ بصفة خاصة و علاقة بريطانيا بدول الكومنولث بصفة عامة على مواقفها و توجهاتها تجاه الإتحاد الأوروبي.

مبررات البحث وأهميته:

أ- مبررات البحث:

لقد تم إختيار موضوع البحث لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية

المبررات الذاتية: الإعجاب الشديد بدولة بريطانيا العظمى والتي بالرغم من سقوط الإمبراطورية إلا أنها استطاعت الوقوف كدولة من جديد وقدرتها على الإستغلال السياسي لأي فرصة ترى أنها تحقق مصالحها، بالإضافة إلى قدرتها على التميز بإختلافها داخل الإتحاد الأوروبي والتأقلم مع الوضع السائد.

المبررات الموضوعية: تعتبر بريطانيا في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي موضوع مثيرا للدراسة لاسيما بعد التصويت التاريخي على الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي و بدأ مفاوضات الخروج منه. والنقاش السائد داخل بريطانيا وأوروبا والعالم حول تداعيات هذا التصويت و التي ستظهر نتائجه مع مرور الوقت.

ب-أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في:

- الأهمية العلمية النظرية: هذه الدراسة ترصد وتتابع السياسة الخارجية البريطانية في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي وكيف تأثر فيه وتتأثر به، كما توضح أهمية الدائرة الأوروبية في رسم السياسة الخارجية البريطانية منذ بروز التكتل الأوروبي إلى غاية يومنا هذا.
- الأهمية العملية التطبيقية: توفر هذه الدراسة خيارات السياسة الخارجية البريطانية في علاقاتها مع الدائرة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)، فهي لم تنضم إلى الإتحاد الأوروبي عند نشأته باعتبارها دولة كانت امبراطورية منذ زمن ليس ببعيد ، و حتى عند انضمامها عرفت معارضة شعبية انتهت باستفتاء بقبول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. و استمر الوضع في الداخل البريطاني بين مؤيد و معارض إلى غاية اجراء استفتاء بانسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، فإن هذه الدراسة تضع لنا الخيارات المتاحة لبريطانيا في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي سواء بصفتها عضو في الاتحاد الأوروبي أو خارجه.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة السياسة الخارجية البريطانية في علاقته مع الكيان الأوروبي قبل الانضمام إليه وبعد الانضمام إلى غاية مفاوضات الإنسحاب وطبيعة العلاقات بينهما بعد الإنسحاب وتتبع كيف أن سياسة بريطانيا كانت دائما قدما داخل الإتحاد الأوروبي وقدما خارجه كل بما يضمن مصالحها.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: بالنظر إلى موضوع الأطروحة و المتعلق بالسياسة الخارجية البريطانية تجاه الإتحاد الأوروبي و بإعتباره موضوع الساعة ، فقد روعي في هذه الدراسة أن تكون الفترة الزمنية من سنة 1945 و التي تمثل نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية محاولات إعادة بناء أوروبا سياسيا و اقتصاديا و بداية لفهم تطور الموقف البريطاني من التكامل الأوروبي.

أما سنة 2018 فتمثل المرحلة التي بلغت فيها العلاقة بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي ذروتها من حيث التوتر في سياق المفاوضات المعقدة التي أعقبت استفتاء الخروج من الإتحاد الأوروبي لسنة 2016 و التي استمرت إلى غاية 2018.

- الحدود المكانية: بالنظر إلى طبيعة الدراسة ، فإن الحدود المكانية ستكون قارة أوروبا و بصفة خاصة دول الإتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والتمحيص فإننا نجد أن الدراسات العربية في موضوع السياسة الخارجية البريطانية تجاه الإتحاد الأوروبي تم تناوله بشكل محتشم وشحيح مع غزارة المعلومات في هذا الموضوع باللغة الإنجليزية.

بالنسبة للكتب باللغة العربية:

– السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، حسن القباني ،1965 : يناقش الكاتب خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية متهالكة اقتصاديا و عسكريا و اضطرارها إلى إعادة تقييم دورها العالمي و الإعتماد أكثر على التحالفات الدولية ، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الحلف الأطلسي للحفاظ على نفوذها . كما أشار الكاتب إلى التوتر بين رغبة بريطانيا في استرجاع مكانتها الكبرى و بين الواقع المتغير الذي فرضته الحرب الباردة (تهديد الإتحاد السوفيتي من جهة و الأعباء الاقتصادية الكبيرة الذي أجبرها على إعادة التوازن لسياسات الإستعمار و التوسع.

حلل الكاتب القرارات التي اتخذتها بريطانيا فيما يتعلق بأوروبا : الموقف المتردد من الإتضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة ، المعارضات الفرنسية و تأثير ذلك على العلاقات الأوروبية و البريطانية. عرض الكاتب الأبعاد الداخلية لهذه السياسة مثل الضغوط الاقتصادية و الأزمات المالية و كذا تغير الرأي العام و السياسات الحزبية التي لم تعد تتيح لبريطانيا الإمساك بكل خيوط سياساتها الخارجية كما في السابق.

و أخيرا بين الكاتب أن السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن لها ذلك الزخم.

بالنسبة للكتب و الدراسات باللغة الأجنبية:

– British foreign policy challenges and choices for the 21st century ,laurence MARTIN and jhon GARNETT,1997

يعالج هذا الكتاب :

- ظروف خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية وكيف تموقعت إبان الحرب الباردة
- اعتبر أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أزال إطارا مؤسساتيا كان يوجه السياسة الخارجية البريطانية ، مما أرغم بريطانيا على تطوير و بناء علاقات تجارية و دبلوماسية خارج الاتحاد الأوروبي .
- رأى الكتاب أن بريطانيا مجبرة على إعادة تقييم تحالفاتها و أولوياتها في ظل صعود قوى جديدة مثل الصين و الهند و تراجع الهيمنة الأمريكية أدى إلى بروز عالم متعدد الأقطاب.

- بروز تغيرات جوهرية في التجارة العالمية ، لاسيما بروز الحمائية ، و هو ما يتطلب من بريطانيا البحث عن أسواق جديدة و تعزيز قوتها الاقتصادية.
- La politique etrangere des grandes puissances , Mwayila Tshiyembe ; LHarmattan, seconde edition, 2015.

يتناول الكتاب السيرورة التاريخية للسياسة الخارجية البريطانية و مقوماتها من بريطانيا الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس إلى غاية سنة 2010 و يتناول الطبيعة الخاصة التي تربط بريطانيا بالو.م.أ و منظمة الكومنولث و الطبيعة الخلافية التي تربطها بالإتحاد الأوروبي لاسيما الميدان الاقتصادي أين ترى بريطانيا أنه سوق لخلق الثروة و التجارة على المستوى العالمي في حين أن بعض الدول الفاعلة ترى أنه يمكن الاستفادة منه سياسيا و كذا الخلاف الأمني حيث أن السياسة الأمنية البريطانية مدمجة كليا في حلف الناتو.

- Losing an impire , finding role- British foreign policy since 1945, 2017 second edition,PALGRANE ,London

- يتناول الكتاب وضعية بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وكيف تم إعادة رسم السياسة الخارجية البريطانية بالإعتماد على الدوائر الثلاثة الكومنوالث الو م أ وأوروبا.
- كما يقدم الكتاب تحليلا نظريا لسياسة بريطانيا الخارجية ، معتمدا على مجموعة من النظريات مثل الواقعية، الليبرالية و الماركسية و يبرز كيف أن هذه النظريات تساعد في فهم القرارات السياسية البريطانية و توجهاتها.
- دمج السرد الزمني مع التحليل النظري .، كما يتناول الكتاب أهم المحطات التاريخية التي أثرت في السياسة الخارجية البريطانية: نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، أزمة السويس 1959، الإنسحاب من شرق السويس 1968، نهاية الحرب الباردة 1990-1991، الحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والبريكست 2016، بالإضافة إلى الشق الإقتصادي والدفاع والأمن.

بالرغم من أن هذا الكتاب أعطى نظرة شاملة على السياسة الخارجية البريطانية إلا أنه تناول الإتحاد الأوروبي وقضية البريكست كجزء من كل في السياسة الخارجية البريطانية.

- Le dilemme européen de la "Reflexion sur l'Europe ,edition Complexe,1993 , Grande Bretagne ».

يشير هذا الكتاب إلى الصعوبات التي واجهت بريطانيا في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي بداية من عدم كونها من المؤسسين للاتحاد الأوروبي و العلاقة المتميزة مع الو م أ، و كذا معارضتها بشدة لأي شكل من أشكال الفيدرالية كما يتحدث الكتاب على الثقافة السياسة للبريطانيين و القائمة على الحساسية لكل من السيادة الوطنية، عدم وجود دستور مكتوب، الدور الهام للبرلمان البريطاني.

بالرغم من هذه المعضلة البريطانية بالنسبة للأوربيين إلا أن الكاتب اعتبر أنها معيقة لأي شكل من أشكال التكامل غير أنه لم يتنبأ إلى إمكانية انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

- دراسة صادرة عن الإتحاد الأوروبي:
- The impact of Brexit on the legal status of European union officials and the servent of British nationality

تتناول هذه الدراسة التأثير القانوني لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لاسيما فيما يتعلق بوضعية المقيمين الأوروبيين في بريطانيا أو البريطانيون داخل الإتحاد الأوروبي، كما يدرس الحلول القانونية الممكنة والمتاحة لمعالجة هذه القضية. بالرغم من معالجة هذا الكتاب لأهم نقطة خلافية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلا أنه تناولها من وجهة قانونية بحثة بالإعتماد على المادة 50 من إتفاقية برشلونة.

منهج البحث وأدواته:

- المقترب النسقي المؤسسي: يتمثل هذا المقترب في دراسة المؤسسة كوحدة للتحليل وإعطاءها أهمية في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم المشاركة في الساحة السياسية، والاستراتيجيات التي ينتهجونها تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن.

سيسمح بتحليل السياسة الخارجية البريطانية تجاه الاتحاد الأوروبي والتعرف على كل مما يؤثر في صنع السياسة الخارجية البريطانية داخليا وخارجيا من خلال دراسة طبيعة النظام السياسي و دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية فيه.

- مقترب صنع القرار: هي الدراسة المتفحصة الشاملة لتفاعل مختلف المؤثرات البيئية الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) والبيئة الخارجية من طرف صانع القرار و التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة.

من خلال دراستنا سنركز على من يصنع القرار لاسيما قرار الانضمام والانسحاب من الاتحاد الأوروبي ودراسة تداعيات ونتيجة القرار المتخذ. كما سيتم دراسة العوامل الداخلية والخارجية والبنية الإجتماعية والسلوكية السائدة والتي ساهمت في اتخاذ قرار الانسحاب وكيف سيتم معالجة انسحاب واختيارات صانع القرار.

- المنهج التاريخي: و هو يستند إلى جمع الوثائق التاريخية و الوثائق و السجلات لأحداث ووقائع علم السياسة للإستدلال بتفسير الظواهر السياسية أحداث تاريخية لفهم الحاضر و المستقبل، فهو منهج يقوم على أحداث ووقائع عالم السياسة دون تفسيرها أو تأويلها .سيمكن هذا المنهج من فهم التسلسل الكرونولوجي لإنشاء الإتحاد الأوروبي و التسلسل التاريخي الذي ميز علاقة بريطانيا به قبل و بعد الإنضمام و الأحداث التاريخية التي طبعت العلاقة بينهما بصفتها عضو داخل الإتحاد الأوروبي و أخيرا التصويت بالإنسحاب منه و تداعياتها.

- المنهج الوصفي: بالنظر إلى طبيعة هذا المنهج الذي هو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي ثم تفسيره وإمكانية تعميمه واستشراف المستقبل، فإنه سوف يتم الإعتماد عليه عند تناول السياسة الخارجية البريطانية تجاه الإتحاد الأوروبي من خلال سرد الوقائع وإبراز أهمية الدائرة الأوروبية وإعادة التفاوض و الإستفتاء على الإنسحاب و هي ظاهرة سبق و أن حدثت في بريطانيا سنة 1975 بالإضافة إلى طبيعة العلاقة البريطانية مع الإتحاد الأوروبي مستقبلا.

- المنهج القانوني: بالنظر إلى طبيعة هذا المنهج الذي يقوم على دراسة الظواهر السياسة من خلال دراسة القوانين و التشريعات وحصر الظاهرة السياسية على جوانب قانونية بحتة فإنه من خلال دراستنا سيتم التركيز على الإتفاقيات و المعاهدات المبرمة من طرف الإتحاد الأوروبي و تكون بريطانيا طرفا فيها و الاستثناءات الواردة في كل معاهدة لصالح البريطانيين بالإضافة إلى التطرق إلى أهم نقاط المفاوضات سواء تلك المتعلقة بالمفاوضات من أجل البقاء داخل الاتحاد الأوروبي التي سبقت الاستفتاء أو مفاوضات الخروج و اختلاف أوجه النظر القانونية حول إمكانية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الآثار القانونية لهذا الانسحاب.

- المقاربة الجيوسياسية: والتي تسمح لنا بدراسة السياسة الخارجية البريطانية من الجانب الجغرافي (الموقع، المساحة، المناخ، احتياطي الموارد الطبيعية ... الخ) ، السياسي (نظام الحكم، شكل الحكومة ..الخ) ، الاقتصادي (النظام الاقتصادي المتبع ، الصادرات الواردات) ، السكان .

الأطر النظرية لتفسير السياسة البريطانية تجاه الاتحاد الأوروبي :

تمت الإستعانة بالأطر النظرية لتفسير السياسة البريطانية و هي:

- النظرية الواقعية Realism : تركز على مفهوم القوة و المصلحة الوطنية و تم استخدامها لتحليل سعي بريطانيا الدائم للحفاظ على سيادتها الوطنية و مصالحها الاقتصادية و الأمنية المباشرة، و التناقض الذي فرض عليها بين تعاونها مع أوربا من جهة ، و حفاظها على استقلاليتها و علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية.
- النظرية الليبرالية Liberalism : تركز هذه النظرية على دور المؤسسات و الإعتماد الاقتصادي المتبادل . استخدمت هذه النظرية في تبيان دور عضوية بريطانيا في السوق الأوروبية الموحدة الإتحاد الجمركي ركيزة أساسية في العلاقة بين الطرفين .
- النظرية البنائية Constructivism: تركز البنائية على دور الأفكار ، المعتقدات ، الهويات و القيم في تشكيل سياسات الدول. استخدمت لتحليل :
- شعور بريطانيا دائما بعدم الإنتماء إلى الدائرة الأوروبية و نظرتها لنفسها كقوة عالمية و جسر بين أمريكا و أوويا.
- الخطاب السياسي للأحزاب و الإعلام المؤثر و الذي تم بناء فكرة مفادها أن تنازل بريطانيا عن بعض من سيادتها هو خسارة مطلقة و ليس مكسبا في التعاون.
- الهوية و القيم المتمثلة في الحفاظ على السيادة الوطنية و الاستقلال بمفهوم هذه النظرية أصبح أهم من المصلحة الاقتصادية في حسابات الناخبين و صناع القرار.

خطة البحث

سوف يتم معالجة موضوع الأطروحة في أربعة فصول

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الخارجية البريطانية

سوف نتناول في هذا الفصل السياسة الخارجية البريطانية من الجانب النظري محددات السياسة الخارجية البريطانية الطبيعية الثقافية، الإقتصادية، البشرية والعسكرية وأهداف السياسة الخارجية القائمة على تعظيم مصالحها والتركيز على الدوائر الثلاثة التي تقوم عليها السياسة الخارجية البريطانية المتمثلة في الكومنوالث ، الو م أ و أوروبا. بالإضافة إلى طبيعة نظام الحكم في بريطانيا وأهم الأجهزة المشاركة في صنع القرار.

الفصل الثاني: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي للدول الأوروبية

في هذا الفصل سيتم تناول السياسة الخارجية البريطانية تجاه الاتحاد الأوروبي قبل الانضمام إليه، مع إبراز محاولات بريطانيا معارضة المشروع الأوروبي من خلال السعي إلى إنشاء تكتل مضاد ورفضها أن تكون من الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي. كما يتناول الفصل دراسة طبيعة علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي عبر تحليل أسباب وظروف انضمامها إليه، وأسباب رفضها الحصول على عضوية كاملة، إضافة إلى دراسة الدور الذي لعبته بريطانيا في دعم وتقوية الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث: انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

في هذا الفصل سوف نتناول الظروف التي سبقت التصويت بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، المفاوضات التي شرع فيها رئيس الوزراء البريطاني جايمس كاميرون من أجل إبقاء بلاده داخل الإتحاد الأوروبي، تحليل المناخ العام للاستفتاء ، تفعيل المادة 50 من اتفاقية برشلونة التي تعتبر الأساس القانوني للانسحاب، دراسة الأسباب السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية التي أدت إلى تصويت البريطانيين على الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي.

الفصل الرابع: السياسة الخارجية البريطانية بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي

في هذا الفصل سوف يتم تناول تحديات السياسة الخارجية التي تفرضها انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي القانونية منها والسياسية والإقتصادية . بالإضافة إلى المسارات المحتملة للسياسة الخارجية البريطانية اتجاه أوروبا بعد البريكست في المجالات الدبلوماسية و الأمنية و الاقتصادية.

المعوقات والصعوبات: من أبرز الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذا البحث مسألة مدى توافق عنوان الأطروحة مع موضوعها، إذ يتناول البحث السياسة الخارجية البريطانية تجاه الاتحاد الأوروبي، في حين أن الاسم الرسمي لبريطانيا هو "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية". كما لاحظت وجود اختلاف في استخدام المصطلحات داخل المراجع، حيث يُشار أحياناً إلى الدولة باسم "بريطانيا" وأحياناً أخرى باسم "المملكة المتحدة."

وبناءً على ذلك، ونظراً لأن موضوع البحث يتناول بريطانيا بمختلف مكوناتها (إنجلترا، ويلز، اسكتلندا، وإيرلندا الشمالية)، فسيتم استخدام مصطلح "بريطانيا" للدلالة على المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية كلما اقتضى السياق ذلك.

كما واجهتني صعوبة أخرى تمثلت في محدودية المراجع المتخصصة في هذا الموضوع، سواء في المكتبات الجامعية أو العمومية، حيث اتسمت المصادر المتاحة بالندرة.

- أحد أهم عائق كذلك هو الترجمة، ذلك أن غالبية الكتب والمقالات التي تتناول هذا الموضوع باللغة الأجنبية (إنجليزية وفرنسية) والتي تستنزف الوقت والجهد في القراءة والتلخيص والتمحيص .

الخطــة

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الخارجية البريطانية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية البريطانية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية و الديمغرافية و الثقافية

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية و العسكرية و التكنولوجية

المبحث الثاني: أهداف و صنع السياسة الخارجية البريطانية

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية البريطانية

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية البريطانية

الفصل الثاني: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي للدول الأوروبية

المبحث الأول: موقف بريطانيا من التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي لأوروبا قبل الانضمام

المطلب الثاني: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي بعد الإنضمام

المبحث الثاني: مظاهر الاتفاق والاختلاف بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: مظاهر الاتفاق

المطلب الثاني: مظاهر الإختلاف

الفصل الثالث: انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: أسباب انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول:الأسباب السياسية و الإجتماعية

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

المبحث االثاني: الإطار القانوني لإنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: شروط الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: أهم جولات مفاوضات الانسحاب

الفصل الرابع: السياسة الخارجية البريطانية بعد الانسحاب من الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول :التداعيات الداخلية

المطلب الثاني: التداعيات الدولية

المبحث الثاني: المسارات المحتملة للسياسة الخارجية البريطانية اتجاه أوروبا بعد البريكست

المطلب الأول: السياسة الخارجية البريطانية في المجال الدبلوماسي و الأمني

المطلب الثاني : السياسة الخارجية البريطانية في المجال الاقتصادي

الخاتمة

الفصل الأول

التأصيل النظري للسياسة الخارجية البريطانية

يصعب إيجاد تعريف جامع للسياسة الخارجية وهو ما اتفق عليه مجمل المنظرين والمفكرين، وهذا باعتبارها موضوع ليس محددا وإنما يعرف على أساس المكونات التي تتداخل لتعريفه، وكذلك فإن السياسة الخارجية تعرف حسب التوجهات والنظرة لموضوع السياسة الخارجية من جانب المنظرين والمفكرين لكل مدرسة.

كما أن السياسة الخارجية تعرف حسب مكانة كل دولة على المستوى الدولي والذي ينعكس على مصالحها.

يعرّفها"بولسبيريت"(Sipirit Pol)على أنها "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدولة الأجنبية ومشكلات البيئةالدولية باستعمال النفوذوالقوة بل والعنف في بعض الأحيان[1].

ويعرفها "شارل هرمان"(Sharles Herman) على أنها تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو الذين يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى[2].

ويعرفها "ادجار فيرنس" و"ريتشارد سنايدر Edgar Furinss & R.snyder بأنها "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل[3]".

أما "باتريك مورجان"(Patrick Morgan) فيعرفها على أنها "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين[4]".

ويعرّفها "جايمس روزنو"(James Rosenau) على أنها مجموع التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغير الجوانب المرغوب فيها الأخير لأنه أكثر شمولاً[5].

---

[1] : محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية)القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998)، ص 8.

[2] : نفس المرجع ، ص9.

[3] : أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص20.

[4] : نفس المرجع، ص 20.

[5] – Mwaliya Tshiyembe, La politique étrangère des grandes puissances (Paris: L'Harmattan, 2015), 17.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية البريطانية

تميزت السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية بإعادة رسم سياستها الخارجية بما يتلاءم والظروف الإقليمية والدولية التي ميزت تلك الفترة وقد ساعدها في ذلك مجموعة من العوامل الجغرافية والثقافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى طبيعة نظامها السياسي الذي ألهم العديد من الدول في أخذ المكانة التي تستحقها عالميا .

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديمغرافية والثقافية

تؤثر المحددات الجغرافية والديمغرافية والثقافية في مكانة بريطانيا ومدى نفوذها في العالم كما سيأتي:

أولا: المحدد الجغرافي

يعتبر العامل الجغرافي من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة، وهو يعتبر من العوامل التقليدية التي تحدد سياسة الدولة الخارجية، فهو يحدد مجالها الحيوي و التهديدات التي يمكن أن تواجهها.

عرفها السير "استون جمبرلن" Austen Chamberlain كما يلي: "تعد الحقائق الجغرافية عاملا مهما وحاسما لمجرى التاريخ البريطاني وشرحه، وهي المبادئ الرئيسية التي تشغل ذهن رجل الدولة البريطاني"[6].

كما وصف "أوتو فون بسمارك" Otto von Bismarck الجغرافيا على أنها العنصر الدائم في السياسة ويعني بذلك أن قوة الدولة هي ما تمتلك ضمن إقليمها من عوامل قوة أو مسببات ضعف[7]

وإعتبر بينيتو موسوليني Benito Mussoilni عندما ألقى خطبته عام 1924 فيما يخص العامل الجغرافي أنه « ما كانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية"[8].

أما ألفريد ماهان Alfred Mahan فقد اعتبر ان الدول البحرية هي التي تمتلك القوى وستتسيد العالم، و اعتبر أن الدولة البحرية تزداد قوتها اذا وفر لها موقعها القدرة على التحكم في الطرق التجارية و المضايق و اعتبر أن الموقع الجزري ذو قيمة أعظم من الموقع الذي يفرض حدود أرضية .[9]

---

[6] النعيمي، أحمد نوري .السياسة الخارجية .الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

[7] وهيب، حسن حافظ. "عنوان المقال ".مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)العراق)، العدد 44 (جوان 2013).

[8] – النعيمي، السياسة الخارجية، ص 207.

[9] جاسم سلطان، جيوبوليتيك الجغرافيا والحلم العربي القادم)لبنان: تمكين للأبحاث والنشر، 2013)، ص 64.

لعبت الجغرافيا دورًا رئيسيًا في تاريخ بريطانيا ، بما في ذلك الحاضر. فوضعها كدولة جزيرة منحها دوراً فريداً بين القوى الأوروبية الكبرى على مر القرون، و لا يزال يمكنها من الوقوف بعيداً عن أوروبا. و كان للحاجز المائي البريطاني دور فعال و مصيري في سياستها الخارجية في جميع أطوار تاريخها الطويل فهي لم تتعرض للغزو أو الإنهزام في بلدها منذ القرن الخامس عشر15.[10]

1- الموقع :بريطانيا عبارة عن مجموعة جزر تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الأوروبية، بين خطي عرض 50 ْ-60 ْ شمالا، وتفصل بينها وبين إيرلندا حدود برية تصل إلى 443 ، ويبلغ امتدادها من الشمال إلى الجنوب نحو 970كم، ومن الشرق إلى الغرب نحو 480كم، وإجمالي مساحتها نحو 244100 كم^2، موزعة على مقاطعاتها الاتحادية الرئيسة الأربع وفق الآتي: إنجلترا 53.5%، ويلز 8.5%، اسكتلندا 32.2%، إيرلندا الشمالية 5.8%.[11]، يربطها بباقي لدول الأوروبية طريق بحري يسمى القناة الإنجليزية، يحيط بها بحر الشمال من الشرق و المحيط الأطلسي من الجنوب الغربي.

أ – الإسم الرسمي:

اسمها الرسمي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا (United Kingdom of GreatBritain and Northern Ireland) واختصارها(UK) . تتألف المملكة المتحدة United Kingdom من جزيرة بريطانيا والجزء الشمالي من جزيرة إيرلندا، وعدد من الجزر الصغيرة، أهمها جزر هبريدز Hebrides وجزر أوركني Orkney وجزر شتلند Shetland وجزيرة مان Man. وتتألف الجزيرة البريطانية من ثلاث مقاطعات رئيسية هي: اسكتلندا Scotland في الشمال، وويلز Wales في الغرب، وإنكلترا England في الوسط والجنوب، وكانت هذه المقاطعات دولاً منفصلة بعضها عن بعض، ثم انضمت في مملكة واحدة في عام 1603م، وفي عام 1920، انقسمت جزيرة إيرلندا إلى قسمين انظمت إيرلندا الشمالية إلى بريطانيا.[12]

وتعتبر الجزيرة البريطانية من حيث المساحة أكبر جزيرة في أوروبا وتاسع أكبر جزيرة في العالم، وهي تعد ثالث أكبر جزيرة في العالم من حيث عدد السكان.

---

[10]– النعيمي، السياسة الخارجية، ص 205.

[11]الموسوعة العربية. "المملكة المتحدة." تاريخ الاطلاع–https://arab ency.com.sy/ency/details/10275/19 .2016/1/13.

[12]– المرجع نفسه

ب- لندن : هي عاصمة بريطانيا وأكبر مدنها، تاريخيا تقع معظم العواصم على الساحل لأسباب تاريخية واقتصادية واستراتيجية. تاريخيًا، كانت المناطق الساحلية في كثير من الأحيان هي أول المناطق التي تم استيطانها بسبب وصولها إلى المياه لأغراض النقل والتجارة والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما توفر المناطق الساحلية أرضًا خصبة للزراعة وإمكانية الحصول على الأسماك من أجل الغذاء. ومن الناحية الاقتصادية، توفر الخطوط الساحلية إمكانية الوصول إلى الموانئ، التي تعتبر بالغة الأهمية للتجارة والنقل الدوليين. وأخيرا، من الناحية الاستراتيجية، يمكن للمواقع الساحلية أن توفر دفاعات طبيعية وسهولة الوصول إلى المناطق المجاورة. وقد ساهمت هذه العوامل تاريخياً في تطوير العديد من العواصم على الساحل ، مثل لندن التي تقع على نهر التايمز في جنوب بريطانيا[13] . يبلغ عدد سكانها 8.630.000 نسمة (احصائيات 2015)، فهي أكبر مدن الاتحاد الأوروبي وأحد أهم مراكزها السياسية والاقتصادية والثقافية، يعود تاريخ هذه المدينة إلى الحقبة الرومانية وكانت تسمى في عهدهم لوندينيوم، تشكل تقسيمها الإداري في 01 أفريل سنة 1965 مع تأسيس لندن الكبرى. كما توجد مدن محلية أخرى وهي بلفاست وكارديف وأدنبره وهي عواصم كل من إيرلندا الشمالية وويلز واسكتلندا.

[13] محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مطبعة محمد عبد الكريم حساس، 2010، ص 34.

الخريطة رقم1 : خريطة المملكة المتحدة البريطانيا العظمى و إيرلندا الشمالية

المصدر: موسوعة لاروس ، أطلس العالم، تعريب تنطوان الهاشم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت لبنان، 2013، ص 34

بالإضافة لذلك هناك ولايات أخرى تابعة للتاج البريطاني فيما يعرف بأقاليم ما وراء البحار البريطانية، وهي دول تحت ولاية وسيادة المملكة المتحدة لكن لا تشكل جزءا منها تتمتع بحكم ذاتي في تسيير شؤونها

غير أن الشؤون الدفاعية من صلاحية المملكة المتحدة، وعلى عكس دول الكومنولث فإن شعوب هذه المناطق صوتوا للبقاء تابعين للأراضي البريطانية وهم[14]:

1-اكروتيريوديكليا كجزء من جزيرة قبرص في البحر المتوسط؛

2-أنغويلا في منطقة الكاريبي؛

3-برمودا في شمال المحيط الأطلسي؛

4-المقاطعة البريطانية في القارة القطبية الجنوبية؛

5-المقاطعة البريطانية في المحيط الهندي؛

6-جزرالعذراء البريطانية في البحر الكاريبي؛

7-جزركايمان في البحر الكاريبي؛

8-جزرفوكلاند في جنوب المحيط الأطلسي؛

9-جبل طارق في أقصى جنوب شبه الجزيرة الإديرية؛

10-مونتيسيرات في البحر الكاريبي؛

11-جزر بيكيرن في المحيط الهادي؛

12-سانت هيلينا وهي مجموعة جزر في المحيط الأطلسي؛

13-جزر جنوب جورجيا وجنوب ساندويش في المحيط الأطلسي؛

14-جزرتوركسوكايكوس في البحر الكاريبي.

15-جزيرة مان (Isle of Man) تقع في موقع متوسط بين البحر الإيرلندي بين المملكة المتحدة وإيرلندا؛

16-جزيرتيجيرزيوغيرنزي (Jersey et Guernsey)، وهما جزيرتان تقعان في القنال الإنجليزي على ساحل فرنسا.

17-جزيرتي ألدرني وسارك (Alderney et Sark) وهما تابعتان لجزيرتي جيرزيوغيرنزي (Jersey et Guernsey).

---

[14]-الأمم المتحدة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي .العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية 31 .جانفي 2008. تاريخ الاطلاع 12 مارس 2016 .

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

الموارد الطبيعية:

تؤثر الموارد الطبيعية على المشهد الجيوسياسي للدولة وعلى العلاقات بين الدول ، فالبلدان التي تتوفر على موارد طبيعية هامة لها القدرة على المساومة و الاستقرار الاقتصادي و السياسي و زيادة نفوذها في العالم و بالمقابل، يمكن لهذا العامل ان يؤدي بالدول إلى الدخول في حروب دولية و الإستمرار فيها[15]. كما يمكن إستخدامها كآداة للضغط السياسي بين الدول .

تميز بريطانيا بموارد طبيعية مثل الفحم البترول، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الزنك، الذهب، القصدير، البوتاس، رمل السيليكا، اللوح الصخري والأراضي الصالحة للزراعة.

تشكل الأراضي الزراعية 71 % من المساحة الكلية للملكة المتحدة وتشكل الأراضي المزروعة 25.1 % فيما تشكل المحاصيل الدائمة 0.2 % والمراعي الدائمة 45.7 % أما غابات فتشكل 11.9 % حسب إحصائيات سنة 2018[16].

ثانيا–المحدد التاريخي: يقصد بالبعد التاريخي كل ما تتركه التجارب التاريخية والقيم والتقاليد الاجتماعية لمجتمع من المجتمعات من تأثيرات مختلفة في نوعية سلوك أعضائه وكذلك في علاقاتهم المتبادلة من جهة وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقويمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل من جهة ثانية[17].

1–تاريخ بريطانيا : تعتبر بريطانيا من أقدم البلدان الآهلة بالسكان حيث تعود أولى مستعمراتها البشرية (مستعمرة سكارابراي)*و الواقعة بجزيرة أوركني شمال اسكتلندا ، إلى منتصف الألف الأول قبل الميلاد. سكنهاالكلتيونCelts قادمين من غربي أوربا و الغاليون Gaels الذين شكل أحفادهم شعب إيرلندا واسكتلندا، ثم تبعهم البريتون Britonsالذين وصلوا إلى مستوى حضاري عالٍ ولا يزال أحفادهم يقطنون مناطق كورنول Cornwall وويلز Walesوشعب البلجيك Belgaeفي القرن الأول قبل الميلاد الذين استوطنوا في أقصى الجنوب و ما إن جاء القرن الأول قبل الميلاد حتى كان معظم سكانها من أصول كلتية.[18]

---

[15] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية)طرابلس: منشوراتELGA ، (1994، ص 84.

[16]وكالة الاستخبارات المركزية" .(CIA) المملكة المتحدة." كتاب حقائق العالم .(The World Factbook) تاريخ الاطلاع 12 مارس 2016. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/united-kingdom .

[17]: أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية البريطانية)الأردن: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2011)، ص 389.

* – تم اعتباره مكانا أثريا من قبل اليونسكو

[18]– الموسوعة العربية، المملكة المتحدة ، مرجع سابق

2 – الغزو الروماني : تعرضت بريطانيا للغزو الروماني عام 43م، و بالرغم من المقاومة العنيفة للسكان الأصليين إلا ان الرومان تمكنو من السيطرة عليها، و خلال تواجدهم في بريطانيا أقدموا على تقسيم بريطانيا بإنشاء سور هادريان الكبير،* (Hadrian's wall).

هذا الفصل ما بين الشمال والجنوب خلف أثارا بقيت نتائجها إل غاية يومنا هذا ، حيث يلاحظ المرء مدى عدم ارتياح الشمال البريطاني الفقير من الجنوب الغنى حيث الرخاء والرفاهية .

كما ن هناك من يرى أن هذا الفصل ظهر حتى في استفتاء الخروج من الإتحاد الأوروبي سنة 2016، حيث أن الجنوب صوت بكثرة على الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي على عكس الشمال.

3 – مجيء الأنجلو الساكسون : قدم الأنجلوساكسون عام 449م من شمال أوروبا وتحديدا من شمال ألمانيا و جنوب الدانمارك والنرويج والسويد . و مع مرور الزمن تم تشكيل ثلاث قبائل الإنجلز وهم الأكثر والأقوى وسميت البلاد على اسمهم (Englaland) ثم تغير لاحقا (England) والساكسون وهم من كانوا يقطنون ساكسرنيا الحالية بشمال ألمانيا وقبيلة الجوتيين وهي اليوم ممثلة بالدانمارك نفسها . أحدث الأنجلوساكسون تأثيرا هاما و شاملا في النظام السياسي البريطاني و حتى الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي، وتكونت في هذه الفترة الشخصية الانجليزية لبريطانيا.[19]

4– الغزو النورماندي : تعرضت بريطانيا للغزو النورماندي عام 1066 من طرف وليام الفاتح. عرفت بريطانيا في هذه الفترة ازدهارا عسكريا وسياسيا وثقافيا . و في هذه المرحلة تم إنشاء مجموعة من القوانين منها القانون المشترك كما تمت في هذه الحقبة محاربة الكنيسة الكاثوليكية من طرف هنري الثامن واستقل بالكنيسة الإنجليزية عن روما وأصدر قانون السيادة الذي جعل الملك هو الرئيس الأعلى للبلاد والوثيقة العظمى الماجنا كارتا التي كرست مفهوم الحريات الفرديّة باخضاع الملك للقانون وكبح جماح السلطة المطلقة، وبعدها أضحت نموذجًا يحتذى به بالنسبة لأولئك الذين طالبوا بإقامة حكومات ديمقراطية وكفالة الحقوق الأساسية لكل مواطن[20] .

– سور حجري بناه الأمبراطور الروماني هادريان سنة 117م لصد الغارات العسكرية من القبائل القديمة (قبائل بكتاش) (The pichish Tribes)، التي كانت تسكن أرض اسكتلندا في الشمال لتحسين الثبات الاقتصادي وتوفير ظروف وأمان وسلامة بريطانيا المقاطعة الرومانية إلى الجنوب وتحديد حدود الإمبراطورية الرومانية. كان الثاني من ثلاثة أسوار بنيت في بريطانيا الأول سلسلة جاسك Gask Ridje ، والثاني سور أنطونين The Antonine Wall ، ويعتبر هذا السور مشهور إلى غاية يومنا هذا نظرا لبقاء آثثره إلى غاية يومنا هذا .

[19] **Stenton, F. M.** Anglo-Saxon England. 3rd ed. Oxford: Clarendon Press, 1971, 1–31.

[20] **Marsh, David.** A Short History of Britain. London: Routledge, 2019, 45–72.

5- العصر الإليزابيثي: سميت مرحلة إليزابيث الأولى بالعصر الإليزابيثي ، حيث ساهمت في تعميق الشخصية البريطانية للبلاد وبداية السيطرة على الملاحة في العالم بعد انتصارها في معركة الأرمادا عام 1588 واستمرت بريطانيا في السيطرة على العالم بإنشاء إمبراطورية خاصة بها وتطوير نظامها السياسي والقانوني الذي تعزز بقانون الإتحاد سنة 1707 م الذي وحد بين إنجلترا واسكتلندا، فأصبحت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى تحت حكم برلمان واحد. وتضمن قانون الإتحاد 25 مادة صادق عليها برلماني ويستمنستر وادنبره[21].

-وثيقة ملتمس الحقوقPetition of Right* عام 1628م،

-لائحة الحقوق سنة 1689، والتي انتهت بموجبها سلطة الملوك المطلقة .

منذ مجيء الملكة اليزابيث الأولى إزداد الإهتمام بما هو خارج أوربا و في عهدها بدأت فكرة التوسع.

6- إنشاء لإمبراطورية البريطانية: أنشأت الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس خلال القرن 17 م ، حيث دخلت بريطانيا في صراع مع العديد من الدول الأوروبية بغرض السيطرة على الملاحة البحرية والتجارة والبحث عن مستعمرات جديدة حيث دخلت في صراع مع البرتغال بإنشاء شركات تنافسية تنافس البرتغال في احتكارها للسوق الآسياوية بإنشاء شركة الهند الصينية ودخولها في صراع مع اسبانيا(معركة الأرمادا) حول السيطرة على الملاحة البحرية. انتهت بمعاهدة لندن ومع هولندا من خلال الحروب الانجلو هولندية ومع فرنسا في منتصف القرن 18م من خلال ما يعرف بحروب كارناتيك Carnatic Wars، انتهت كلها لصالح الإمبراطورية البريطانية.

كما لعبت بريطانيا دورا هاما في أوربا عند اندلاع حرب الخلافة الإسبانية (1701-1714) بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة متحالفة مع إنجلترا والبرتغال وهولندا ضد فرنسا و اسبانيا انتهت بمعاهدة أوتريخت والحروب النابوليونية بين الدول الأوروبية (النمسا، بروسيا، بريطانيا، اسبانيا والبرتغال ضد فرنسا بقيادة نابوليون بونابارت الذي كانت لديه أهداف توسعية انتهت بإنهزام فرنسا سنة 1815.

---

[21]"Act of Union 1707," UK Parliament,

تاريخ الاطلاع 12 مارس 2016، https://www.parliament.u

*هي من أعظم وثائق التاريخ الدستوري الانجليزي والتي أعلنت عدم شرعية أربعة من أعمال الحكومة وهي:

1- التصريح بالأحكام العرفية.

2-تسخير الشعب لإيواء الجند والبحارة في المنازل الخاصة.

3-جباية الضرائب بدون موافقة البرلمان.

4- سجن أي فرد من ابنا الشعب الانجليزي سجنا تعسفيا إلا بما تقتضيه قوانين البلاد

لعبت بريطانيا دورا هاما في مجال السياسة الخارجية بعد هزيمة نابليون بونابارت وانعقاد مؤتمر فيينا* (1814-1815) و برزت قوتها و مكانتها على الصعيد العالمي.

بعد انتصار بريطانيا على الدول الأوروبية لم يعد لبريطانيا أي منافس خطير لا في البر ولا في البحر، وأعلنت عن تبنيها دور الشرطي العالمي باكس بريتانيك اPax Britannica*فقد سيطرت عسكريا وتجاريا على العالم.

7- أفول الإمبراطورية البريطانية و البحث عن دور جديد في العالم:مع مجيء القرن العشرين بدأت بريطانيا تتعرض إلى منافسة شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا انتهت بإندلاع الحرب العالمية الأولىوالتي لم تكن ترغب بريطانيا بدخولها[22]فقد جعلتها تفقد الهيمنة الصناعية والعسكرية أما الحرب العالمية الثانية وبالرغم من انتصارها فيها رفقة حلفائهاإلا أنها جعلتها تفقد إمبراطوريتيها وينكمش اقتصاده او عدم استقرار دورها العالمي إلى غاية يومنا هذا.

ثانيا -المحدد الديمغرافي:

تشمل المقومات البشرية العناصر التي تضيف أو تنقص من قوة الدولة وهي تحديدا (عدد السكان ، السلالة، اللغة و الدين) فزيادة عدد سكان الدولة يعد إضافة إلى قوتها ، لأنه يضيف على قواتها لمسلحة في حالات الحروب من ناحية ، ويضيف إلى قدرتها الإنتاجية من ناحية أخرى في أوقات السلم ، إلا أن دراسة المقوم البشري لا يجب النظر إليه من منظور كمي فقط ، بل لابد من الاعتناء بالبعد الكيفي للسكان بمعنى نسبة الشباب إلى إجمالي التعداد السكاني ، وكذلك نسبة أهل الريف وأهل الحضر، درجة التوافق والتناغم بين سائر أبناء الدولة الواحدة ، ذلك أن تعداد الأقليات بها ينال من صلاحية نسيجها المجتمعي [23]

*مؤتمر فيينا عبارة عن مؤتمر لسفراء الدول الأوروبية ترأسه رجل الدولة النمساوي كليمنس فون مترنيش .عقد المؤتمر في فيينا في الفترة من سبتمبر 1814 إلى يونيو 1815.[1] كان هدفه تسوية العديد من القضايا الناشئة عن حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية وتفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسة .أسفر هذا المؤتمر عن إعادة رسم الخريطة السياسية للقارة، ووضع حدود لفرنسا ودوقية نابليون في وارسو وهولندا وولايات نهر الراين والمقاطعة الألمانية في ساكسونيا على الأراضي الإيطالية المختلفة وإنشاء مناطق نفوذ لكل من فرنسا والنمسا وروسيا وبريطانيا تتوسط فيها تلك الدول في حل المشاكل المحلية والإقليمية.

[22]Tshiyembe, La politique étrangère, 17.

[23]- عودة، جهاد .السياسة الدولية والاستراتيجية: مقدمة في الدراسات الاستراتيجية شرق الأوسطية .القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014

يعتبر العامل البشري من بين عوامل قوة الدولة بحيث يسمح لها بإدارة شؤونها وتطوير اقتصادها وتقوية وتعزيز قواتها المسلحة ويمكن أن يؤثر نمط القيم والثقافة السائدة والإرادة القومية للشعب في الشعوب الأخرى.[24] توزيع وكثافة السكان والذي يوضح حجم الضغط على الموارد ، وشكل (نمط) الحياة في الدولة ، وهذا العامل يخضع للعديد من المؤشرات منها التوزيع العمرى للسكان ، الذى يبين قوة العمل والوعاء التجنيدى فى الدولة ، ومعدلات الإعالة الاقتصادية في المجتمع ، ويشير إلى بعض المشكلات السياسية المحتملة . ومؤشر التوزيع الجغرافي للسكان على أقاليم، أو مدن وأرياف، الدولة، الذي يبين مستويات التحضر، وأوضاع المدن، وتحركات السكان. ومؤشر التنوع العرقي . الديني لسكان الدولة، فوجود مشكلات عرقية، أو حساسيات دينية يؤثر بشدة على التجانس الاجتماعي، وقد يعرض الدول لمشكلات حادة، يضاف إلى ذلك التوزيعات الأخرى المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة، من تعليم وصحة وخدمات، فهي التي توضح حالة السكان في الدولة .

يقدر عدد سكان بريطانيا حسب إحصائيات سنة 2016 64.430.428 نسمة [25]وتوزع سكان بريطانيا حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2014، فإن توزيعهم يكون 17.66 % من الريف و82.35 % من الحضر. ويزيد النمو السكاني بنسب 0.63 % حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2014، وتتشكل الفئات العمرية حسب احصائيات 2016 للبنك الدولي كما يلي:

بين 15–64 سنة 17.70 %

بين 0 –14 سنة 64 %

أكثر من 65 سنة 17.50 نسمة

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2015 فإن متوسط العمر في بريطانيا 40.50 سنة، أما فيما يخص الوفيات فحسب إحصائيات 2013 للبنك الدولي فإن معدل الوفاة لكل 1000 شخص 09 أشخاص، أما معدل وفيات الرضع حسب إحصائيات 2015 فإن لكل 1000 مولود حي 3.5 يتوفون في حين أن نسبة وفيات الأمهات فإنه لكل 100.000 ولادة معدل 12 وفاة.

[24] – محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة)القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010)، ص 34.

[25] وكالة الاستخبارات المركزية(CIA) ، "المملكة المتحدة، "كتاب حقائق العالم، تاريخ الاطلاع 12 مارس 2017.

وتشكل المجموعات الإثنية حيث يشكل السكان البيض 87.2 %، السكان أصحاب البشرة الداكنة الأفارقة سكان دول الكاريبي والبريطانيون السود 3 %، سكان دول آسيا والبريطانيون الأسيويون والهنود 2.3 % والباكستانيون 1.9 % أصحاب البشرة المختلطة 2 % وآخرين 3.7 % حسب إحصائيات 2011 [26].

اللغة الرسمية في المملكة المتحدة هي اللغة الإنجليزية وتوجد لغات إقليمية حوالي 30 % من سكان أسكتلندا تتحدث اللغة الإسكتلندية و60.000 في اسكتلندا يتحدثون اللغة الإسكتلندية الغيلية scottish gaelic و20 % من سكان ويلز تتحدث اللغة الويلزية و10 % من سكان شمال إيرلندا تتحدث اللغة الإيرلندية حسب إحصائيات 2012 [27].

تشكل الديانة المسيحية 59.5 %، يشكل المسلمون 4.4 % ، الهنود ، 1.3 % و يقدر نسبة الإنفاق على التعليم في بريطانيا حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2011، 12.72 % من حجم الإنفاق الحكومي ويمثل 5.75 % من الناتج الوطني الخام بحيث تشكل نسبة 25.13 % للتعليم الابتدائي، 30.01 % للتعليم الثانوي و320.1 % للتعليم العالي. وقدرت نسبة الأمية في بريطانيا حسب احصائيات البنك الدولية لسنة 2011 0 %.أما بالنسبة للإنفاق على الصحة فحسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2013 فإنه يقدر بما نسبته 83.54 % من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية.

ثالثا –المحدد الثقافي:

يُعتبر المحدد الثقافي أو القوة الناعمة أحد العوامل غير المادية لقوة الدولة، ويعتمد على القدرة على الجذب والإقناع عبر القيم الثقافية، الإبداع الفني، والمبادلات الرمزية، ما يمكّن الدولة من تحقيق مصالحها بوسائل غير عسكرية. فالدول الأخرى قد تحذو حذوها إعجاباً بمستوى ازدهارها وانفتاحه.ا[28] وتنشأ القوة الناعمة من الثقافة، والقيم السياسية، والسياسة الخارجية، كما يوضح جوزيف ناي، حيث تزيد الثقافة الغنية بالقيم والممارسات المشتركة من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها عبر علاقات الجذب.

وفي بريطانيا، ساهمت سياساتها الخارجية، مثل إدراج البعد الأخلاقي في عهد توني بلير، في تعزيز قوة الدولة الناعمة ومصداقيتها دولياً.[29]

---

[26] IBID

[27] IBID

[28] – جوزيف س ناي، ترجمة د. محمد توفيق الابحيرمي ، د عبد العزيز عبد الرحمان الثنيان ، القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية ، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية ، ط1، 2007 ، ص 24

[29] –المرجع نفسه، ص 21.

وموارد القوة الناعمة لبلد ما كما يقسمها جوزيف ناي هي ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين) وقيمه السياسية (عندما يطبقها في الداخل والخارج) وسياسته الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية مشروعة ، وكلها متوفرة في دولة بحجم بريطانيا فالثقافة هي مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتع، فعندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالية ومصالح يشاركه فيها الآخرون فإنه يزيد من إمكانية حصوله على النتائج المرغوبة بسبب علاقاته التي يخلقها من الجاذبية والواجب وللسياسة الخارجية أيضا تأثير على القوة الناعمة كسياسة توني بلير إدراج البعد الأخلاقي في السياسة الخارجية البريطانية. وفي العام 1945 أنشأت الأمم المتحدة منظمة اليونسكو التي مازالت تنسق النشاط الثقافي الدولي إلى حد الآن.

ومصدر الثقافة البريطانية هي مجموعة ما أنتجه العقل الإنجليزي في القرون الخمسة منذ القرن السادس عشر 16[30] ، والفرد الإنجليزي حريص على شخصيته وعلى وجوده وعلى فرديته ولكنه بالمقابل حريص على أن تكون حياته في ظاهرها ملائمة للحياة الاجتماعية العامة ،ففي تلك الحقبة كانت السيادة العلمية والعقلية مقسمة بين الأمة الفرنسية والأمة البريطانية وتمتاز طبيعة العقل الإنجليزي بالميل إلى الحرية والحرية الجامحة التي لا تعرف قيدا ولا تتأثر بقانون. فالآثار الأدبية للأدباء الإنجليز وعلمائها ثائر عن المألوف ومتأثرة بالمزاج البريطاني والحرية الواسعة التي يحرص عليها [31]، فبريطانيا هي موطن النظام البرلماني، موطن الحرية ، موطن الديمقراطية.

لقد نادى البريطانيون بتحرير العقل والحرية الفكرية وأن يعلن تفكيره دون أن يتعرض لخطر ما كالرقابة والمحاكمة. ولم يكد القرن 18 يأتي حتى كانت إنجلترا هي البلاد التي يستطيع الناس فيها أن يفكروا أحرارا، استطاع الفلاسفة الإنجليز أن يحرروا الفلسفة والأدباء أن ينتصروا على السلطان السياسي غير أنهم لم يستطيعوا أن ينتصروا على سلطان الجماعة والعرف، ذلك أن الفرد البريطاني يميل إلى الحرية الفردية ويميل كذلك إلى موافقة الجماعة ومن هنا نشأ ما يسمى السلطان السياسي.

هذا النفاق يفرض على الأفراد ذا لقي بعضهم بعضا في الحياة العامة أن يكونوا مقيدين [32]في الحركات والألفاظ وإذا خلو إلى انفسهم يستمتعون بأكبر قدر من الحرية، لقد استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم ثقافة

[30]– طه حسين، أحمد محمد حسين باشا، علي مصطفى مشرفة، حفيظ عفيفي، الحياة و الحركة الفكرية في بريطانيا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص 7.

[31]– نفس المرجع، ص ص 20. 22. 23

خاصة لها طابعها الإنجليزي الخاص ، هذه الثقافة لم يقتصر تأثيرها على الأمة الإنجليزية ، بل هي ثقافة حببت إلى قلوب الأوروبيين .

لقد نشأ عن الحرية التي وصل إليها العقل البريطاني أن جعل التجربة أصلا من أصول العلم، فلقد تزعموا الحركة الفكرية في القرن 17 وأوائل القرن 18 فقد نتج عن تقد العلوم التجريبية في بريطانيا تقدم عظيم في الإختراع في القرنين 18 و19 ، ففي القرن 18 تم اختراع الآلة البخارية واستخدمت هذه الطاقة في الصناعة والنقل ، فبدأ عصر جديد من التطور الإنساني عرف بالثورة الصناعية .

ولعل أهم صفات الفرد الإنجليزي قد تم اكتسابها وتوارثها وبقيت ثابتة إلى اليوم هي :

- تاريخ إنجلترا
- جو بريطانيا العضمى
- موقعها الجغرافي

المطلب الثاني: المحدد الإقتصادي والعسكري والتكنولوجي

يعتبر المحدد الاقتصادي و السياسي و التكنولوجي من المحددات الفارقة في السياسة الخارجية للدولة في وقتنا الحالي ، فالتمتع بإقتصاد قوي و قدرة عسكرية مهمة و استغلال التكنولوجيا لخدمة الاقتصاد و الجيش يمكن أن يجعل الدولة تتمتع بنفود سياسي قوي داخليا و خارجيا.

أولا: المحدد الاقتصادي:

يُعدّ العامل الاقتصادي من أبرز المحددات التي تسهم في تفسير سلوك الدول وتوجهاتها، إذ ربط عدد من المفكرين بين القوة الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها الدول. ومع نهاية الحرب الباردة تزايدت أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بسبب تحول الاهتمامَ نحو العلاقات الاقتصادية أكثر من القضايا الأمني، فقد أشار ريتشارد روزكرانسRichard Rosecrance إلى أن ذهاب الدول إلى العامل الاقتصادي سوف يقلل لجوءها إلى الصراع فيما بينها ، وأن القوة العسكرية لا تعد مصدر المكانة الدولية، إذ أن هذه القوة تتحدد بعامل التجارة [33].كما أشار إدوارد لوتواكأن القوة العسكرية فقدت أهميتها أمام بروز عصر الجيواقتصادي الجديد[34].

وبصفة عامة، فإن الوضع الاقتصادي له تأثير على إمكانيات الدول العسكرية والسياسية والاجتماعية فالدول الضعيفة إقتصاديا تكون أكثر عرضة للتهديد من غيرها والتبعية السياسية من خلال إعتمادها

[33]– النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 210

[34]النعيمي، السياسة الخارجية،مرجع سابق، ص 210

المساعدات وتتقيد حركتها وتضعف استقلاليتها للقرار السياسي الخارجي .[35]فتوافرُ تلك الموارد يحدد ما إن كان يمكنُ للدولة أن تكون دولةً مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلةً لتلك المعونة، كذلك فالموارد تحدِّدُ قدرةَ الدولة على الدخول في سباقات التسلُّح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، بالرغمِ من أن توزيع الموارد في النَّسق الدولي لا يحدِّدُ السياسات المتبعة، فإنه يضع حدودًا على مدى بدائلِ السياسة الخارجية المتاحة؛ فالدول التي تُعاني من نُدرةِ الموارد لن تستطيع أن تلعَبَ دورَ الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعَبَ هذا الدور، ومن ناحية أخرى، فإن توافرَ الموارد الاقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعَبَ هذا الدور.

1 – قوة الإقتصاد البريطاني: يعد الاقتصاد البريطاني يعد حاليا واحدا من أكبر الاقتصاديات في العالم إذ احتلت المرتبة الخامسة اقتصاديا في عامي 2015 و2016 ، بعد كل من امريكا والصين واليابان وألمانيا وهي تمثل[36]16% من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وهي تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا.

2 – قوة العلاقة البريطانية مع الإتحاد الأوروبي إقتصاديا: علاقة بريطانيا بالإتحاد الأوروبي علاقة وثيقة جدا فهي عضو في الإتحاد الأوروبي والذي يفرض على أعضائه دفع اشتراكات سنوية تقاس بالناتج القومي لكل بلد.

3 – القوة المالية لبريطانيا: تحتل المملكة المتحدة ثاني أكبر اقتصاد في العالم المالي، بعد الولايات المتحدة وهي موطن للعديد من أكبر البنوك والشركات في العالم والشركات وتعتبر لندن عاصمة البلاد وأكبر مركز مالي في العالم . بريطانيا كذلك عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي و الكومنولث. وحسب مؤشر الإبتكار العالمي لسنة 2016 فإن المملكة المتحدة من بين الدول الخمسة الأولى في ترتيب أكثر اقتصاديات العالم ابتكارا إلى جانب سويسرا السويد الو. م. أ و سنغافورة[37].

---

[35]– سالم صالح، "القوة والسياسة الخارجية، "مجلة الكوفة، العدد 6، ص 158.

[36]البنك الدولي، مستندات وبيانات، تاريخ الاطلاع 12 أوت 2016، https://documents.worldbank.or

[37]المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO) ، مؤشر الابتكار العالمي 2016 (Global Innovation Index 2016)، تاريخ الاطلاع 19 مارس 2016، https://www.wipo.in

وفيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة :

الجدول رقم 1: بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة البريطانية

المؤشرات	المعدل	مركز الإحصاء	السنة الإحصائية
الناتج المحلي االخام	1.856.39 جنيه	صندوق النقد الدولي	2015
الناتج المحلي للفرد	44.117.80 دولار	صندوق النقد الدولي	2015
معدل نمو الناتج المحلي الخام	2.94 %	صندوق النقد الدولي	2014
الدخل القومي الإجمالي	2,934,415,110,154 دولار	البنك الدولي	2014
معدل البطالة	%5.60	صندوق النقد الدولي	2015
معدل البطالة فئة (15 الى 24 سنة)	16.70 %	البنك الدولي	2014
الدين الحكومي	88.89% من الناتج المحلي الخام	صندوق النقد الدولي	2015
التضخم	%0.06	صندوق النقد الدولي	2015
توازن الميزان التجاري	135.85 مليار دولار أي 4.74% منالناتج المحلي الخام	صندوق النقد الدولي	2015
صادرات السلع البريطانية	506,794,718,650 دولار	البنك الدولي	2014 (09 عالميا)
واردات السلع البريطانية	682,923,130,300 دولار	البنك الدولي	2014 (5 عالميا)
	-انتاج الفحم الحجري: 17.953 الف طن	البنك الدولي	(45 عالميا)

الطاقة	-احتياطي الفحم الحجري 251 مليون طن،		
	الكهرباء: تنتج 336 مليار كيلواط ساعي	البنك الدولي	(11 عالميا وتصدر 3 مليار كيلواط اعي)
	نسبة توفر الكهرباء للناس 100%	البنك الدولي	2012
	الغاز: - تنتج 1.399 مليار متر مكعب - تستهلك 2.481 تستهلك مليار متر مكعب	البنك الدولي	2013 (10 عالميا)
	النفط: -إحتياطي: 03 مليار برميل (مقابل 15 مليار برميل سنة 1980)	البنك الدولي	2013
الزراعة	0.68% من الناتج الوطني الخام	صندوق النقد الدولي	2014
احتياطي تربية المواشي	9.837.000 رأس	صندوق النقد الدولي	2014

المصدر : -www.actualitix.com

5-مرونة الإقتصاد البريطاني:

عرف الإقتصاد البريطاني تحولات عميقة و جذرية تاريخيا جعلت من إقتصاده إقتصادا قابلا للمرونة و التأقلم، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية ، بدأ الاقتصاد البريطاني في التحول من الأنشطة التصنيعية إلى قطاع الخدمات , لتتراجع الصناعة البريطانية خلال سنوات 1970 و1980 ، حيث فقد القطاع الصناعي 3.5 مليون وظيفة و تم تعويضها في قطاع الخدمات مع نهاية سنة 1990 لفائدة لاسيما

البنوك، التأمينات و الخدمات المرتبطة بالأعمال، فقد نما قطاع الخدمات المالية في بريطانيا خلال الفترة بين 2006 و2009 بشكل سريع ليشكل قطاع الخدمات المالية نسبة 10 % من إجمالي الناتج المحلي، وظل الاقتصاد البريطاني مهيمنا على مجال الخدمات المالية إلى غاية يومنا هذا، حيث أصبح القطاع يشكل ثلثي الناتج الوطني الخام البريطاني بنسبة أكثر من 70.[38]

تعتبر الخدمات المالية من مقومات قطاع الخدمات في بريطانيا خاصة مع احتلال لندن للمرتبة الأولى بين مدن العالم، كمركز مالي عالمي حيث يشكل القطاع المصرفي أهم قطاع داخل القطاع الخدمي وتمثل البنوك عصب الاقتصاد، لذا تحرص بريطانيا على ضمان استقرارها حتى أنها اتجهت إلى التدخل في الأسواق عام 2008، ولديها حصص في كلا من بنك Royal Bank of Scotland Group و بنك Lloyds Banking Group, هذا بجانب ضمان الحكومة لمبلغ 585 بليون جنيه إسترليني من الأصول الرديئة في تلك البنوك وذلك مقابل تعهد تلك البنوك بتسهيل وزيادة عمليات الإقراض.

ثانيا –المحدد العسكري:

لا يمكن فصل القدرات العسكرية عن السياسة الخارجية للدول، إذ تمثل أداة مركزية لتعزيز النفوذ الدولي وتحقيق المصالح الاستراتيجية. فالدول ذات القوة العسكرية المتقدمة تكون أكثر قدرة على ممارسة دور عالمي أكبر، والمشاركة في صياغة التوازنات الدولية، بينما تلجأ الدول الأضعف إلى تحالفات عسكرية لمواجهة تهديدات القوى الكبرى. [39]وقد جسّدت بريطانيا هذا التوجه من خلال استراتيجيتها العالمية قبل الحرب العالمية الثانية، حيث امتدت نفوذها العسكري إلى مختلف القارات، قبل أن تتولى الولايات المتحدة هذا الدور بعد الحرب، في حين ركّز الاتحاد السوفيتي السابق على أوروبا الشرقية.[40]

وتقاس قوة الدولة العسكرية بمجموعة من المؤشرات المعيارية، من أبرزها حجم القوات المسلحة، وكفاءة القاعدة الصناعية العسكرية وقدرة الدولة على إنتاج الأسلحة، وحجم الإنفاق العسكري ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى العقيدة العسكرية، ومستوى تدريب القوات، ومدى توظيف التكنولوجيا الحديثة في المجال الدفاعي.[41]

---

[38] **وكالة الاستخبارات المركزية** ".(**CIA**) المملكة المتحدة ".كتاب حقائق العالم .تاريخ الاطلاع 12 مارس 2016 (تحديث 2017 .(https://www.cia.gov/the-world-factbook.

[39] Walt, Stephen. The Origins of Alliances. Cornell University Press, 1987.

[40] Freedman, Lawrence. The Future of War: A History. Public Affairs, 2017.

[41] Singer, David J. The Correlates of War Project. Free Press, 2008.

1-الجيش البريطاني

يُعد الجيش البريطاني من بين أقوى الجيوش في العالم، ليس فقط بسبب الحجم أو التكنولوجيا أو الكفاءة المهنية، بل نتيجة الخبرة الميدانية التي تراكمت عبر عقود من الانتشار العسكري في مختلف مناطق العالم، بدءاً من الهند شرقاً، مروراً بالشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، وصولاً إلى جزر فوكلاند. كما تتميز القوات البريطانية بقدرات استخباراتية عالية، ساهمت في نجاح عملياتها العسكرية والسياسية عبر التاريخ، سواء في أوقات السلم أو الحرب.[42]

2-القوات المسلحة البريطانية

تأسست القوات المسلحة البريطانية الحديثة عام 1707 عقب اتحاد إنجلترا واسكتلندا، حيث تم دمج الجيوش السابقة لكل منهما. وقد كان لهذه القوات أثر كبير في التاريخ العالمي، إذ شاركت في الحروب النابليونية، وحرب السنوات السبع، وحرب القرم، والحربين العالميتين، وأسهمت بشكل أساسي في بناء الإمبراطورية البريطانية التي أصبحت أكبر إمبراطورية في التاريخ الحديث.[43]

3-البحرية الملكية

تعتبر البحرية الملكية الركيزة الأساسية للقوة العسكرية البريطانية، إذ تعد الأكبر في الاتحاد الأوروبي والثانية ضمن حلف شمال الأطلسي. تشمل القوات البحرية الملكية الأسطول البحري التقليدي، الغواصات النووية، حاملات الطائرات، المدمرات، الفرقاطات، وكاسحات الألغام، إضافة إلى أسطول جوي مكون من نحو 240 طائرة. وتعكس هذه التشكيلة الاهتمام البريطاني المستمر بالحفاظ على التفوق البحري الذي شكّل العمود الفقري لقوتها العالمية.[44]

4-الإنفاق العسكري

حافظت بريطانيا على موقع متقدم عالمياً من حيث الإنفاق العسكري، إذ بلغ 35.1 مليار دولار عام 2015، أي ما يعادل 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إلى 39.7 مليار دولار متوقعاً بين 2020-2021. وتقدّر نفقات الفرد العسكري بنحو 539 دولاراً، وهو ثالث أعلى معدل ضمن دول الناتو، كما أنفقت 4.6 مليار دولار على المعدات العسكرية الحديثة بين عامي 2015 و2016، و1.7 مليار

[42] Freedman, The Future of War, 80..

[43] **Kennedy**, **Paul**. The Rise and Fall of the Great Powers. New York: Random House, 1988

[44] **Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)**. "Military Expenditure Database." 2017. https://www.sipri.org/databases/mile

دولار على البحث والتطوير العسكري بين 2014 و2015. بالإضافة إلى ذلك، تحتل بريطانيا المرتبة السادسة ضمن الدول المصدرة للأسلحة خلال الفترة 2012-2016.[45]

4-القواعد العسكرية:تنتشر القواعد العسكرية البريطانية في عشرة أماكن حول العالم و هي:[46]

أ-أفغانستان

عملت القوات البريطانية في أفغانستان لمدة 14 عاماً، عقب الغزو الأميركي للبلاد في العام 2001. وتمركزت القوات خلال هذه الفترة قرب إقليم هلمند المضطرب حيث كان القتال دائراً ضد حركة "طالبان."ونشرت بريطانيا قواتها ضمن قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) بهدف المساعدة في حفظ الأمن وإعادة بناء البنية التحتية للبلاد، إضافة إلى تدريب القوات الأفغانية . وبلغ عدد القوات البريطانية في ذروة وجودها نحو 9500 جندي..

ب-دييغو غارسيا

هي جزيرة مرجانية في وسط المحيط الهندي، تبعد نحو 1600 كيلومتر إلى الجنوب من الساحل الجنوبي للهند وسريلانكا، وهي جزء مما يعرف بمنطقة المحيط الهندي البريطانية.

وتعد الجزيرة قاعدة عسكرية منذ استأجرتها الولايات المتحدة في العام 1970، ويتمركز فيها نحو 50 جندياً بريطانياً .

ت-قبرص

على رغم أن قبرص استقلت عن السيادة البريطانية في العام 1960، لكن بموجب اتفاق إعلانها دولة مستقلة عن التاج البريطاني، تحتفظ المملكة المتحدة بقاعدتين عسكريتين خاضعتين للسيادة البريطانية هما "كروتيري" و"ديكيليا."وبموجب الإتفاق، فإن القاعدتين اللتين تبلغ مساحتهما نحو 98 ميلاً مربعاً، يعدان تحت السيادة البريطانية ويخضعان إلى المحاكم الإنكليزية.ويتمركز في القاعدتين نحو 3600 جندي، إضافة إلى وحدات عسكرية أخرى وقوات تابعة إلى سلاح الجو الملكي، إذ تعتبرهما لندن نقطة تمركز إستراتيجية في شرق البحر المتوسط.وتعتبر قاعدة "أكروتيري" نقطة انطلاق مهمة للطائرات العسكرية ومرافق الاتصالات،. ويمكن استخدامها في عمليات متنوعة بدءاً من العسكرية إلى الإنسانية .

---

[45] **Till, Geoffrey**. Seapower: A Guide for the Twenty-First Century. 4th ed. London: Routledge, 2018.

[46] "**British Overseas Military Bases**." Evening Times. 2017 تاريخ الاطلاع 19 فبراير. https://www.eveningtimes.co.uk.

ث–كندا

توجد في براري ألبرتا الكندية قاعدة ممتازة للجيش البريطاني تسمح للجيش تدريب على نطاق واسع منذ العام 1972.وتتدرب وحدة "سافيلد" البريطانية في مركز تدريب مجهز بأكثر من ألف آلية عسكرية، بينها دبابات "تشالنجر"، فيما ترسل المملكة المتحدة سنوياً فوجاً يتدرب لمدة ستة أشهر. وتعادل منطقة التدريب في حجمها جميع ساحات التدريب الرئيسة التي يستخدمها الجيش البريطاني في المملكة المتحدة وأوروبا .

ج–جزر فوكلاند

على رغم مرور نحو 23 عاماً على انتهاء حرب الفوكلاند التي خاضتها بريطانيا ضد الأرجنتين، لكن المملكة المتحدة ما زالت تحتفظ بقاعدة عسكرية فيها نحو ألف جندي، لتأمين الجزر المتنازع عليها. وتشمل مهمات القاعدة بناء الطرق وإزالة الألغام.

وكانت حرب اندلعت بين بريطانيا والأرجنتين في العام 1982 حول أحقية فرض السيادة على هذه الجزر .

ح–كينيا

ينشر الجيش البريطاني وحدة دعم دائمة في نانيوكى (200 كيلومتر شمال العاصمة) نيروبي، لتدريب القوات الكينية. وبموجب اتفاق كيني –بريطاني، تنفذ ست كتائب مشاة سنوياً تدريبات لمدة ستة أسابيع، إضافة إلى ثلاث فترات تدريب لمهندسين عسكريين ينفذون مشاريع مدنية في البلاد.

خ–ألمانيا

تحتضن ألمانيا أكبر قوات بريطانية في الخارج، بهدف حماية نهر الراين. وتعد ألمانيا قاعدة تدريب مهمة لجيش المملكة المتحدة، وشارك عدد كبير من هذه القوات في حرب العراق .

د– بروناوي

يوفر مناخ سلطنة برناوي فرصة مهمة للجيش البريطاني للتدرب على الحروب في أجواء مطيرة داخل الغابات. وتوجد قوة بريطانية دائمة في السلطنة قوامها نحو 900 جندي، إضافة إلى 212 طائرة عمودية .

ذ–سيراليون

استقلت دولة سيراليون الواقعة غرب أفريقيا عن الاحتلال البريطاني في العام 1961، لكن بريطانيا لم زالت تمتلك مركزاً دولياً لمكافحة الألغام قرب العاصمة فريتاون .

ر-جبل طارق

تقول وزارة الدفاع البريطانية إن صخرة جبل طارق تعد موقعاً مهماً لمراقبة ممر التجارة العالمي مضيق هرمز، وتوضح أنها تعد مدخلاً مهماً للسيطرة على المدخل الغربي للبحر المتوسط خلال الحروب.

وجبل طارق هي منطقة حكم ذاتي تابعة إلى التاج البريطاني، وتقع في أقصى جنوب شبه جزيرة إيبيريا على منطقة صخرية متوغلة في مياه البحر المتوسط. وتضم قاعدة عسكرية فيها نحو ألف جندي.

ز-البحرين:

انضمت البحرين إلى الدول التي تمتلك فيها بريطانيا قواعد عسكرية، وأماكن للتدريب في نوفمبر 2015، حيث بدأت أعمال بناء أول قاعدة عسكرية بريطانية دائمة في الشرق الأوسط منذ العام 1971.

وقد صرح وزير الدفاع البريطاني مايكل فالكون إن القاعدة الجديدة في البحرين «ستمكّن بريطانيا من إرسال عدد أكبر وأضخم من السفن لتعزيز الإستقرار في الخليج نشير إلى أن بريطانيا انسحبت من قواعدها في الخليج في العام 1971 في خطوة أدت إلى استقلال البحرين وقطر وإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة. وتستخدم بريطانيا حالياً المنشآت الاميركية في ميناء «سلمان» في البحرين.

ثالثا-المحدد التكنولوجي:

إن التطور في المجال العلمي و التكنولوجي أدى إلى تغيرات جذرية في توازن القوى بين الدول ، حيث استفادت العديد من الدول من العامل التكنولوجي لتقدم نفسها كقوة يجب أن يحسب لها حساب في العلاقات الدولية مثل الهند و باكستان و تركيا. و لم يتوقف الميدان التقني والعلمي عن التطور منذ الثورة الصناعية الأولى، وما يلاحظ أن معظم الإكتشافات والأبحاث والإنجازات العلمية تحققت نتيجة لدواعي عسكرية أكثر منها مدنية ، لقد قسمت التكنولوجيا العالم إلى معسكرات حسب درجة تفوقها التكنولوجي فنجد دولا بلغت في تطور التقنية لديها حدا تجاوز التصنيع التقليدي ، ودولا في طريق اللحاق بالمجموعة الأولى وأخرى تحت خط الفقر التكنولوجي[47] .

بدأت الثورة الصناعية الأولى في إنجلترا في أواخر القرن 18 تبعتها الثورة الصناعية الثانية في القرن 19 في كل من ألمانيا والولايات المتحدة وقد سمحت هذه الثورة في ازدهار بريطانيا حيث زاد الدخل نتيجة لزيادة الكفاءة والذي بدوره زاد من مستوى المعيشة لكثير من الناس، هذه الثورة ساهمت كذلك في

[47]-يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية (عمان: دار المنهل، 2015)، ص 31.

الاستقرار السياسي في بريطانيا حيث مع نهاية القرن 19 وصلت بريطانيا \اغلى استقرار تام في نظامها الدستوري ولم تعرف هزات داخلية عنيفة مثلما حدثت في فرنسا ، إيطاليا وألمانيا[48].

ومنذ ذلك الحين مازالت بريطانيا من الدول الداعمة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي ولعل أهم حادثة انتصرت فيها التكنولوجيا عند المواجهة التي جرت في عام 1984 بين نقابة عمال المناجم البريطانية وبين رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر والتي وصلت إلى حد كانت ستهدد فيه اقتصاد بريطانيا والعمالة وحتى المشهد السياسي والتي استمرت عامين بسبب رغبة الحكومة في الخصخصة دون مراعاة لحقوق العمال في إغلاق مناجم الفحم التابعة للقطاع العام وخصخصة الباقي بسبب عدم تحقيقها أرباحاً، غير أن نتيجة المواجهة حسمتها التطورات التكنولوجية بسبب أصبحت تعتمد على الآلات ذات كفاءة ومردودية أفضل من العامل البشري وهو ما أدى إلى تحولات كبرى في الحركة العمالية العالمية.

تنفق بريطانيا نحو 1.66%من الناتج الوطني الإجمالي على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مما يعكس التزامها بالابتكار والتميز العلمي، كما تحصل الجامعات البريطانية سنوياً على نحو 1.2مليار جنيه إسترليني من الاتحاد الأوروبي لدعم البحوث.[49] وتضم المملكة المتحدة عدداً من العلماء البارزين الحائزين على جوائز نوبل، مثل الفيزيائي دنكان هالدين والكيميائي السير فريزر ستودارت، ما يعكس قوة البلاد العلمية على الصعيد الدولي وفي خطابها خلال مؤتمر بمدينة برمنجهام في 5 أكتوبر 2016، اعتبرت رئيسة الوزراء تيريزا ماي إنجازات العلماء البريطانيين مصدر فخر وطني، مؤكدة أن بريطانيا، رغم صغر حجم سكانها مقارنة بالعالم، تضم أكثر الحائزين على جائزة نوبل خارج الولايات المتحدة.[50]

[48]– موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين: من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة)عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2018)، ص 2018.

[49] World Bank, World Development Indicators 2013 (Washington, DC: World Bank, 2013), 45.

[50]May, Theresa. "Speech at Birmingham Conference." Speech, Birmingham, October 5, 2016. Prime Minister's Office. https://www.gov.uk

المبحث الثاني: أهداف وصنع السياسة الخارجية البريطاني

تسعى بريطانيا مثل غيرها من الدول إلى تحقيق أهدافها في إطار مصلحتها الوطنية ،وبالرغم من أن الأهداف ليست واحدة بل متعددة إلا أن أهمها، المحافظة على استقلال وسيادة وأمن الدولة ، ودخول في علاقات جيدة مع جيرانها وإقامة تحالفات قوية بما يضمن قوة الدولة ، كما تسعى إلى تطوير قوتها الاقتصادية . كما أن لبريطانيا أهداف أخرى تتمثل في نشر الثقافة الخاصة بها خارج حدودها.[51]وصنع القرار السياسي يتمثل في تحديد الإمكانيات المتوفرة لمعالجة مشكلة معينة وهذا من خلال الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم.[52]

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية البريطانية

إن هدف السياسة الخارجية هو تحقيق غاية ما في المحيط الدولي، حيث تجتهد الدول و توفر كامل إمكانياتها لتحقيق عدد معين من الأهداف تعبر عن مصالح الدولة. يقصد بالأهداف " الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية" [53]، و تعرف كذلك " الأهداف هي وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد و الإمكانيات التي يستلزمها الإنتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ و التحقيق المادي"[54].

و هناك من يرى أن أهداف السياسة الخارجية تقوم على ترتيب مجموعة من الأولويات بصورة دقيقة و هي[55]:

- حماية سيادة الدولة والأمن القومي و الدفاع عن الإقليم.
- زيادة قوة الدولة عن طريق تقوية الإقتصاد و القوة العسكرية و النفوذ السياسي.
- تقوية التنمية الإقتصادية.
- الحفاظ على الثقافة الوطنية وحمايتها من أخطار الغزو الخارجي.

---

[51]– أشواق عباس، السياسة الخارجية، الحوار المتمدن ، العدد 1291، 2005.

[52]نفس المرجع

[53] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 40

[54] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط 3 (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1984)، ص 128.

[55]روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989)، ص 79.

لقد رسم ونستون تشرشل أهداف السياسة الخارجية البريطانية فوضعها في 03 دوائر رئيسية حيوية للسياسة الخارجية البريطانية، استخدم مصطلح الدوائر سنة 1948 في تجمع لحزب المحافظين في ويلز[56] Walesحيث تحدث حول كيفية عودة المملكة المتحدة أمة قوية في ظل التدهور الاقتصادي . تتمثل هذه الدوائر في دائرة الكونموالث، دائرة الحلف الأطلسي، الدائرة الأوروبية[57]و ان من مصلحة بريطانيا أن تبقى في مركز الدوائر المتشابكة بحيث لا يمكن لدائرة أن تحتوي بريطانيا، و إعتبر أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكنها أن تعمل مع هذه الدول بطريقة فعالة دون أن تفقد إحداها.

الشكل رقم 1: تشابك الدوائر الثلاثة للسياسة الخارجية البريطانية

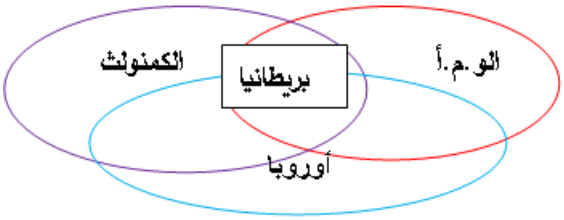

أولا- دائرة الحلف الأطلسي ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعتبر العلاقة الخاصة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الدائرة الأولى في السياسة الخارجية البريطانية، وتُميزها الروابط السياسية، الدبلوماسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية. استخدم ونستون تشرشل مصطلح "العلاقة الخاصة" أول مرة في مؤتمر يالطا عام 1944، وأكد عليها لاحقاً خلال الحرب الباردة في خطاب فولتون عام 1946.[58]

تتجلى هذه العلاقة في التعاون العسكري منذ الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك القيادة المشتركة، القواعد العسكرية مثل RAF Fylingdales و RAF Lakenheath، وتطوير الأسلحة النووية عبر اتفاقيات

[56] Churchill, Winston S. "Conservative Mass Meeting: A Speech at Llandudno, 9 October 1948." In Europe Unite: Speeches 1947 & 1948, 416–18. London: Cassell, 1950

[57][1] David Sanders and David Patrick Houghton, Losing an Empire, Finding a Role: British Foreign Policy Since 1945, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2017), 1

[58] John Charmley, Churchill and the Special Relationship (London: HarperCollins, 1995), 50

مثل اتفاق كيبيك 1943 واتفاق الدفاع المشترك 1958.[59] كما يشمل التعاون المبادلات الاستخباراتية، عبر اتفاقيات مثل "عيون الخمسة (Five Eyes) "لمكافحة التهديدات المشتركة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فالولايات المتحدة أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة، وبالمثل تُعد بريطانيا أكبر مستثمر أجنبي مباشر في الولايات المتحدة، مع تأثير متبادل للأفكار الاقتصادية البريطانية على السياسة الأمريكية، بما في ذلك التجارة الحرة وإنفاق الدولة المضاد للدورات الاقتصادية.[60]

ثانيا: دائرة الكومنولث

تعتبر رابطة الشعوب البريطانية أو الكومنولث (Commonwealth – CN) منظمة اختيارية تأسست من قبل بريطانيا وعدد من مستعمراتها السابقة، وتضم اليوم المملكة المتحدة و54 دولة مستقلة، منها جمهوريات وملكيات دستورية، وتشمل دولاً متباينة اقتصادياً وسكانياً وثقافياً، مثل كندا والهند وناورو وبنغلادش.^1

تأسست الفكرة من خلال تقارير اللورد دورهم 1839 واللورد بلفور 1926، وأصبحت قانونية بموجب قانون ويستمنستر 1931، لتصبح رابطة دولية تجمع الأعضاء حول ملكة بريطانيا كرئيسة عليا، مع تبادل المعلومات والتشاور، والتقارب التشريعي المبني على القانون العام الإنجليزي(Common Law) ، مع احترام حقوق الإنسان وحكم القانون وحماية البيئة[61]

تمثل دائرة الكومنولث واحدة من الدوائر الثلاث الأساسية للسياسة الخارجية البريطانية، ولها أهمية تاريخية واقتصادية وثقافية، وكانت ثاني أولوية قبل أوروبا، وساهمت في عدم انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي عند نشأته. بعد بريكست، أصبح للكومنولث وزن كبير في السياسة الخارجية البريطانية، مع نمو المبادلات التجارية بين بريطانيا ودول الكومنولث من 57 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من 91 مليار عام 2015، ويؤكد المسؤولون والمحللون على ضرورة إعادة التركيز على هذه العلاقات لتعزيز

[59] [1] John Baylis et al., Strategy in the Contemporary World: An Introduction to Strategic Studies, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2014), 112

[60] David Reynolds, The Special Relationship: Anglo-American Relations Since 1945 (Oxford: Oxford University Press, 2000), 85

[61] سناء نسراتي، منظمة الكومنوالث بين الإستمرارية والإندثار، الحوار المتمدن، العدد 3806، 2012

مصالح بريطانيا العالمية.[62] كما أكد وزير الخارجية وليام هيغ أن الكومنولث "يعود إلى قلب السياسة الخارجية البريطانية للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان. ويؤكد العديد من المحللين والسياسيين إلى أن بريطانيا في حاجة إلى سياسية خارجية جديدة فيما يخص علاقاتها مع دول الكومنولث ، فالتركيز على أوربا وإهمال هذه المنظمة جعل المصالح البريطانية غير محمية ، كما أن بريطانيا لم يعد بإمكانها الإسهام في استقرار وسلام وازدهار العالم وحتى التعويل على الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا أدى إلى إهمال هذه المنظمة، فالإبقاء على الرئاسة الفخرية للملكة المتحدة من دون القيادة الفعلية لهذه المنظمة يؤدي إلى إهمال جزء مهم من المصالح البريطانية [63].

ثالثا–الدائرة الأوروبية:

بعد الحرب العالمية الأولى، وبالنظر إلى أن نصف أعضاء مجلس الوزراء البريطاني كانوا من قدامى محاربي هذه الحرب، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكومنولث تحظى بأهمية أكبر بالنسبة للسياسة البريطانية مقارنة بالدائرة الأوروبية. كما اتبعت سياسات الخبراء الماليين في لندن منذ عشرينات القرن العشرين استراتيجية تحويل الاستثمارات نحو جنوب أفريقيا وأستراليا وأمريكا، واستمر هذا الوضع على حاله لفترة طويلة.

ورغم تشجيع بعض رؤساء وزراء بريطانيا، وعلى رأسهم ونستون تشرشل، لإعادة بناء أوروبا بعد الدمار الذي خلفته الحرب، حيث صرح في خطابه بتاريخ 19 سبتمبر 1946 قائلاً: "يجب إعادة تشكيل الأسرة الأوروبية وتوفير بيئة تسمح لها بالنمو والعيش في السلام والأمن والحرية"، إلا أنه لم يكن يتصور أن تكون بريطانيا جزءاً من هذه الأسرة الأوروبية، إذ أشار بوضوح إلى أن بريطانيا ستبقى خارج أي هيكل اتحادي أوروبي، محافظاً على روابطها مع دول الكومنولث والولايات المتحدة.[64].

واجهت بريطانيا صعوبة بالغة في الحفاظ على التوازن بين الدوائر الثلاثة التي تحدد سياستها الخارجية، نتيجة لمجموعة من المتغيرات الدولية التي ظهرت في خمسينيات القرن العشرين. ومن أبرز هذه

---

[62] Philip Murphy, The Commonwealth of Nations: Origins, Structure, and Influence (London: Palgrave Macmillan, 2015), 110.

[63] David Howell, The Commonwealth and the UK: "A New Foreign Policy Appropriate to the 21st Century" (London: Centre for Policy Studies, 2006), 12

[64]– Winston Churchill, "Speech Delivered at the University of Zurich, 19 September 1946" (speech, Zurich, September 19, 1946), Council of Europe, https://rm.coe.int تم الاطلاع في 4 أوت 2016،

المتغيرات موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة السويس، الذي أبرز محدودية العلاقة الخاصة بين البلدين، وبداية تفكك دول الكومنولث مع انسحاب جنوب أفريقيا عام 1961 واقتراب استراليا من اتباع مسار أكثر استقلالية. إلى جانب ذلك، شهدت بريطانيا سلسلة من الأزمات الاقتصادية، لاسيما بعد فشل إنشاء المنطقة الاقتصادية للتجارة الحرةAELE ، مما دفع رئيس الوزراء هارولد ماكميلان إلى إعادة ترتيب الدوائر الثلاثة بحسب الأولوية، بحيث منحت الدائرة الأوروبية أهمية أكبر دون أن تتأثر الدائرتان الأخرتان[65].

ووجدت بريطانيا صعوبة كبيرة للإنضمام إلى الوحدة الأوروبية بسبب وجود رفض داخلي و رفض أوروبي من طرف فرنسا ، حيث لم تتمكن من الإنضمام إلا سنة 1973، و استمر النقاش داخل بريطانيا من الإندماج داخل الدائرة الأوروبية إلى غاية سنة 2016أين قررت بريطانيا الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية البريطانية:

صناعة السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة من العوامل عند صنع السياسة الخارجية.

وتعرف صناعة السياسة الخارجية على أنها " عملية سياسية قوامها تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة وصياغة برنامج للعمل في المجال الخارجي ، وتتضمن هذه العملية العديد من العمليات أهمها عملية صنع القرار". [66]

وقد فرق د. عبد الهادي التهامي بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية [67]وتنفيذ السياسة الخارجية حيث وجد أن:

1-صنع السياسة الخارجية: يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة

2-صنع قرار السياسة الخارجية :يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين. وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم.

---

[65]Williams, Paul. "Who's Making UK Foreign Policy?" International Affairs 80, no. 5 (2004): 909–929.

[66]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية)القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 466.

[67] –نفس المرجع.

3- تنفيذ السياسة الخارجية :يعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.

يتميز النظام البريطاني بأنه نظام نيابي برلماني ملكي، يقوم على مجموعة من الأعراف والتقاليد والوثائق التاريخية التي تشكل بمجموعها الدستور العرفي الإنجليزي، وهو دستور مرن وغير جامد يلائم جميع الظروف المستجدة، يرتكز هذا النظام على ثنائية السلطة التنفيذية (مؤسسة التاج و الحكومة) بالإضافة إلى السلطة التشريعية[68].

أولا- مؤسسة التاج:

ونجد في هذا النظام مؤسسة التاج، تشمل العرش the crown ، والتي تقوم على مبدأ الوراثة ، حيث ينتقل العرش فيها من الملك الى ولده الأكبر مهما كان جنسه (ذكر أو أنثى) والمبدأ الدستوري السائد في بريطانيا هو أن التاج هو المسؤول عن السياسة البريطانية الذي يعتبر مؤسسة قانونية مميزة عن شخص الملك أو الملكة والوزارة والبرلمان [69]، وهي تتمتع باختصاصات رمزية أهمها[70]:

- تعيين رئيس الوزراء وعزله و تعيين الوزراء بعد تسميتهم من قبل الوزير الأول،
- حق إبرام المعاهدات وإعلان الحرب وعقد الصلح و الهدنة ،
- - التصديق على القوانين التي يقرها البرلمان، كما يمكنه الإعتراض على القوانين التي أقرها البرلمان ، غير أن هذا الحق لم يتم تفعيله منذ عام 1707،
- حل مجلس العموم حلا رئاسيا بطلب من الوزارة (لكن من دون أن يستطيع رفض الطلب)،
- تحديد مكان انعقاد البرلمان ودوراته التشريعية،
- اقتراح القوانين،
- يعتبر رمز الوحدة الوطنية و الرابط الوحيد مع دول الكومنولت.

غير أن المبدا المسلم به في القانون العام البريطاني أن الملك غير مسؤول مطلقا على أي أخطاء تقع فيها الحكومة، فالملك لا يخطيء وهوغير مسؤول من الناحية المدنية والجنائية والسياسية تطبيقا للقاعدة التي تقول " الملك لا يخطيء" KING CAN DO NO WRONG فالقاعدة العامة في النظام

---

[68] عوض الليمون، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، ط 2 (عمان: دار وائل للنشر، 2016)، ص 222.

[69]-. بيشه وا حميدة عبد الله، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني)السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 167.

[70]- نفس المرجع.

البريطاني أن الملك لا يمارس سلطات فعلية ولذلك فهو غير مسؤول طالما أنه لا يباشر أعمال السلطة بنفسه وإنما عن طريق الوزارة وقد عبروا عن ذلك بمقولة الملك يسود ولا يحكم KING REIGNS BUT HE DOESN'T RULE ففي النظام البرلماني الملكي ، الملوك غير مسؤولين سياسيا لأن المسؤولية السياسية تتحملها الوزارة ، فإذا كانت المسؤولية تضامنية تتحملها الوزارة بجميع أعضائها وإذا كانت المسؤولية فردية فتقع على عاتق كل وزير على حدى .[71]

أما على الصعيد الدبلوماسي فتلعب مؤسسة العرش دورا بارزا في تنفيذ السياسة الخارجية

ثانيا–المؤسسات الحكومية البريطانية:

تتمثل المؤسسات الحكومية في السلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة.

1– السلطة التنفيذية

أ –الحكومة

يعبر على المسؤول الأعلى في الحكومة البريطانية برئيس الوزراء كما ينص عليه في الفقه الإنجليزي و هو يتمتع بإختصاصات مهمة ، تجعله أقوى شخص في بريطانيا، بل هناك من يطلق عليه وصف ((الملك المؤقت)) لأنه زعيم الأغلبية و الناطق باسم الحكومة أمام مجلس العموم في المسائل الهامة يقدم مقترحات للملك عند إختيار أعضاء الحكومة فهو الرابط الأساسي بين الحكومة و مؤسسة التاج.[72]تلعب السلطة التنفيذية الدور الرئيسي في صنع القرار لإحتواءها على أهم صانعي القرار كالرئيس أو رئيس الوزراء ، و هناك عدة عوامل ساهمت في إستفادة السلطة التنفيذية من مرونة عند صياغة السياسة الخارجية و هند تنفيذها أهمها[73]:

- توتر البيئة الدولية على الدوام و تزايد الأزمات الدولية.
- التقدم التكنولوجي و تطور وسائل الإعلام و الإتصال أسهم في مشاركة صانع القرار مباشرة في السياسة الخارجية، بحيث لديها القدرة على التفاوض و التواصل بشكل مباشر مع الدول الأخرى لتحقيق الأهداف السياسية.

---

[71]– نفس المرجع ص 197

[72] عوض الليمون، الوجيز في النظم السياسية و مباديء القانون الدستوري ، مرجع سابق، ص،231.

[73]لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ص 134.

- القدرة على الوصول إلى المعلومة و المصادر اللازمة لتقييم الوضع الدولي بسبب وجود ممثلين في عين المكان لنقلها مقارنة بالسلطة التشريعية.

- السلطة التنفيذية تقليديا تلعب دورا محوريا في رسم السياسة الخارجية مقاونة بالصلطة التشريعية لإن الشعوب تهتم السياسة الداخلية و تحسين ظروف معيشتها أكثر من إهتمامها بالسياسة الخارجية. ففي النظم البرلمانية السلطة التشريعية ليس لديها إهتمام كبير بالقضايا الخارجية في المناقشلت البرلمانية إلى أقل من 5 % من الأسئلة المطروحة في مجلس العموم.[74]

ب – إختصاصات الحكومة: نتيجة لعدم مسؤولية الملك سياسيا فإن السلطة الفعلية تنتقل إلى الحكومة بالإستناد إلى ثقة أكثرية مجلس العموم، فالوزارة هي التي تمارس جميع الاختصاصات التي تمنح للسلطة التنفيذية وإلى جانب تلك السلطات تمارس الوزارة بعض الإختصاصات المتعلقة بالبرلمان ومن أبرزها[75] :

– حق الوزارة في إعداد القوانين وتقديمها للبرلمان وقد يفوض البرلمان الوزارة للممارسة بعض المراسيم التشريعية وللوزير الأول صلاحية حل البرلمان بموافقة ثلثي النواب إذا رأى أن الوقت المناسب لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة حين يدرك أن حظوظ حزبه في الفوز أكبر من حظوظه في الانتخابات التي تجري في موعدها.وإسقاط على ما قد سبق فإن الحكومة هي من تتحمل مسؤولية وضع السياسة الخارجية وتنفيذها، ولا تعتبر هذه السياسة وليدة النقاش البرلماني في مجلس العموم بل موضوعا لهذا النقاش حين تفرضها الحكومة على المجلس.

ت – تشكيلة الحكومة:عدد الوزراء في الحكومة البريطانية ليس ثابتا و يمكن أن يتغير بحسب التشكيلة الحكومية و الظروف السياسية ، و مع ذلك، فإن الحكومة البريطانية عادة ما تتكون من عدد محدد من الوزراء الذين يتولون مسؤولياتمختلفة. يمكن أن يكون عدد الوزراء في حكومة بريطانيا من عشرين إلى ثلاثين شخصا. ويسير الجانب الإداري إطار سامي يسمى الكاتب الدائم permanent secretary.

ث–مسؤولية الوزير الأول: يتحمل الوزير الأول مسؤولية كبيرة في سياسة الخارجية بحيث يتوجب عليه اتخاذ القرارات الرئيسية في السياسة الخارجية فهو الممثل الرسمي لبلاده في المحافل و المفاوضات الدولية و بالتالي يتحمل مسؤولية توجيه السياسة الخارجية و حماية مصالح الدولة و يمكن

[74] نفس المرجع، ص 138.

[75] بيشه وا حميدة عبد الله ، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، مرجع سابق، ص 208

محاسبته من طرف الرأي العام و البرلمان ، خاصة في القضايا الكبرى للسياسة الخارجية مثلما حدث للوزير الأول توني بلير Tony Blair الذي اعتبر مسؤولا عن حرب العراق عام 2003 حيث دان تقرير تشيلكوت the Chilcot inquiry[76] الذي نشر في 06 جويلية 2016 دور بريطانيا في الحرب وأنها سارعت إلى الحرب قبل إستنفاذ جميع الطرق الدبلوماسية التي كانت متاحة بالرغم من أن نظام صدام حسين لم يكن يشكل تهديدا لبريطانيا. بالإضافة إلى استقالة نيفيل تشمبرلين Neville Chamberlain بسبب سياسته الخارجية و توصله إلى اتفاق ميونيخ و بعدها فشله في إدارة الحرب العالمية الثانية.[77]

2-الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية من أدوات السياسة الخارجية و التي توضح كيفية نقل قواعد السلوك السياسي الداخلي على مستوى العلاقات الدولية، أي وضع هذه السياسة قيد التنفيذ بحيث تضمن تحقيق مصالح الدولة من خلال استخدام أدوات سلمية. يتركز تنفيذ السياسة الخارجية عامة بيد وزارة الخارجية.[78] تقسم أدوات السياسة الخارجية حسب تشارلز هيرمان Charles Hermen إلى ثمان أدوات تتمثل في الدبلوماسية ، الأدوات الاقتصادية، الأدوات العسكرية، الإستخبارات الرمزية، أدوات السياسة الداخلية، الأدوات العلمية و التكنولوجية و الموارد الطبيعية.[79]

تحتل الدبلوماسية البريطانية مكانة مرموقة في الخريطة العالمية وتتمتع بتقدير واحترام كبير بسبب طريقة عملها وعقيدتها القائمة البراجماتية وخبرة موظفيها خدمة للمصلحة العليا لبريطانيا.

ومن أهم ركائز الدبلوماسية البريطانية حسب السير كريستوفر ماير SIR CRISTOPHER MEYER:

- عامل الأمن أهم ركيزة يجب أن تعمل عليها الدبلوماسية البريطانية،
- عامل الإزدهار الاقتصادي: لقد تم إعداد الدبلوماسية البريطانية على العمل على إزدهار بريطانيا وذلك بفضل تكريس مبدأ التجارة الحرة بين الدول،

---

[76] [1] John Chilcot, The Report of the Iraq Inquiry (London: The Stationery Office, 2016), تم الاطلاع في 19 ماي 2017، https://www.iraqinquiry.org.uk.

[77] Gerhard L. Weinberg, A World at Arms: A Global History of World War II, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 45-48

[78] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق ص 91-95

[79] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية،مرجع سابق، ص 356.

- تكريس القيم الأخلاقية : تقوم هذه الركيزة على أنه كلما كان ممكنا الإعتماد على الركيزة الأخلاقية يجب الإعتماد عليها بالرغم من صعوبة التوفيق بين المصالح الكبرى لبريطانيا ووجود مباديء أخلاقية تمشي عليها الدولة (مأساة البوسنة وكوسوفو في تسعينات القرن الماضي) .

تلعب وزارة الخارجية البريطانية دورا مهما في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية وتسمى وزارة الخارجية في بريطانيا مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث – Foreign and commonwealth office – FCO و هو مسؤول عن الشؤون الخارجية والإتحاد الأوروبي والعلاقات مع أعضاء الكومنولث ويسيره وزير دولة للشؤون الخارجية والكومنويلث Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs.

تحتكر السياسة الخارجية بريطانيا في ويستمينستر مقر وزارة الخارجية البريطانية بيد السلطة المركزية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وكذا تمثل أقاليم ما وراء البحار التابعة للتاج البريطاني دوليا. وهناك لجنة وزارية مشتركة join ministerial comitee يترأسها وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزراءه مع ممثلي كل من اسكتلندا وويلز وايرلندا الشمالية للنظر في مواضيع خاصة بالشؤون الخارجية. وداخل مقر الإتحاد الأوروبي في بروكسل هناك مكاتب تعنى بمصالح كل من اسكتلندا . بلاد الغال وايرلندا الشمالية في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.

ولوزير الخارجية صلاحياته الخاصة ولكنه لا يضع سياساته بدون موافقة رئيس الحكومة وموافقة زملائه أعضاء الحكومة، و لا يشترط للفوز بحقيبة الشؤون الخارجية التمتع بخبرة دولية في الشؤون الدولية ، فليست الخبرة في الشؤون الدولية هي المعيار الوحيد لاختيار وزير الخارجية، فقد يقع الاختيار عليه لقدرته على قيادة الحزب، أو أنه محل ثقة رئيس الحكومة، وفي حالة بوريس جونسون وزير الخارجية فإن إختياره نابع من سياسته المناهضة للاتحاد الأوروبي والتي تتلاءم والسياسة الحالية لبريطانيا التي هي بصدد محادثات الخروج مع الإتحاد الأوروبي .

وهناك أعضاء آخرون في السلطة التنفيذية يتصل عملهم بالسياسة الخارجية كوزير المالية ووزير الدفاع الوطني ، وظائفهم هي أولا وظائف سياسية ولا تعلق إلا أهمية ثانوية على اختصاصاتهم أو خبرتهم بشؤون وزارتهم، ووزير الخارجية كأي وزير آخر يمارس السلطة التنفيذية كعضو في الحكومة، والحكومة هي التي تمثل القيادة السياسية [80].

[80] مصطفى وتي ، صناعة السياسة الخارجية البريطانية ، مرجع سابق

ثالثا –جهاز المخابرات أو الإستخبارات:

لا يوجد تعريف جامع لمفهوم الإستخبارات، بل هناك إجتهادات لتعريف الإستخبارات ركزت على أبعاد رئيسية و هي [81]:

- الإستخبارات كعملية لإنتاج و تحليل المعلومة: تركز على عمل الإستخبارات من حيث جمع المعلومات من مصادر مختلفة (الجواسيس، المراقبة الإلكترونية و التجسس عبر الإنترنت، مصادر عامة كوسائل الإعلام و التقارير الرسمية) و بعد تحليلها ، يقوم الجهاز بإعداد تقارير و تقديمها للقادة السياسيين و العسكريين للمساعدة في إتخاذ القرارات. و يعرفها لوك جونسون Loch.k.johnson بأنها ((المعلومات التي يتم رفعها إلى رئيس الدولة من جانب الأجهزة الإستخباراتية السرية و ذلك لحماية المواطن في مواجهة التهديدات النابعة من مصادر تهديد داخلية أو خارجية))، كما تقوم الاستخبارات بتقديم التوصيات و المشورة للقادة السياسيين بشأن السياسة المثلى التي يتعين إتخاذها.
- الإستخبارات كأجهزة لأمنية ذات مهام وظيفية: تقوم هذه الفئة على تعريف الإستخبارات من وظائف جهاز الإستخبارات من خلال بعدين أساسيين:

➢ الإستخبارات المضادة COUNTERINTELLIGENCE : يتم يتعرف عليها من خلال محاربة التجسس و التسلل من قبل جهات و عناصر أجنبية و الكشف عن النشاطات الإستخبارية و التصدي لها و غالبا ما تتميز هذه الأجهزة المضادة بالقدرة على التصرف بسرعة و فعالية.

➢ العمل السري COVER ACTION : تشمل تدخل الدولة في شؤون دولة أخرى (القيام بتنفيذ الأنشطة إستخباراتية مختلفة خارج حدودها) بهدف حماية مجموعة متنوعة من الأهداف كحماية الأمن القومي، مكافحة اغرهاب و التطرف، التجسس الصناعيو التقني و دعم السياسة الخارجية و كل هذا خدمة للمصالح الوطنية للدولة.

[81] شادي عبد الوهاب، "المقاربات المفسرة لدور الاستخبارات في السياسة الخارجية، "مجلة السياسة الدولية، مج 53، عدد 214 (أكتوبر 2018): ص 15

- الإستخبارات كمؤسسة تشارك في صنع القرار: و نقصد هما الأفراد و الأجهزة الذين لديهم تأثير كبير على القرارات السياسية و الأمنية و الإستراتيجية للدولة ، حيث يتم الإعتماد على تقاريرهم و تحليلاتهم وحتى مشوراتهم في صنع القرار.

و كتعريف أكثر شمولا نجد التعريف الذي قدمه جيل و بيثان " الإستخبارات هي مجموعة من الأنشطة التي تبدأ من التخطيط و جمع المعلومات إلى تحليلها و رفعها إلى صانع القرار و، و التي يتم القيام بها بصورة سرية، و تهدف إلى الحفاظ على الأمن و تعزيزه من خلال توفير تحذير مسبق للتهديدات القائمة أو المحتملة بطريقة تتيح تحرك الدولة في الوقت المناسب لتنفيذ سياسة أو استراتيجية وقائية تستهدف استيعاب التهديدات بإستخدام كل الوسائل ، بما في ذلك العمل السري"[82] .

تعود نشأة المخابرات البريطانية إلى عام 1909 تاريخ انشاء مكتب الخدمات السرية وذلك بهدف مراقبة نشاط الحكومة الألمانية إلى أن أدخل المكتب تحت لواء البحرية والتي تخصصت مع الزمن في عمليات التجسس الخارجي ومكافحة أنشطة التجسس الداخلي، وقد حدث هذا رسمياً قبل عام 1914[83]. يقوم وزير الخارجية بتعيين رئيس الجهاز ولذلك يعتبر رئيس الجهاز تابعًا لوزير الخارجية ورئيس الجهاز يعتبر المسؤول والمشرف على فعالية الجهاز وعملياته .

ومن واجبات الرئيس أن يضمن التزام العمليات بشروط عمل الجهاز المنصوص عليها في القانون البريطاني. ولذلك يقوم سنوياً برفع تقرير عن عمل الجهاز لكل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

والهيكل التنظيمي للمخابرات البريطانية، تشتمل على هذه الهيئات والأجهزة الرئيسة [84]:

- لجنة المخابرات المشتركة Joint Intelligence Commmitee (JIC)التابعة لمكتب رئيس الوزراء، ومهمته بلورة التقديرات الاستخباراتية القومية وإدارة شئون جميع أجهزة المخابرات من وجهة نظر شاملة وعامة.
- هيئة المخابرات السرية المستقلة Secret Intelligence Service (SIS/MI-6) ، التابعة لوزارة الخارجية، والمسئولة عن تجميع المعلومات المخابراتية والأعمال السرية خارج حدود الدولة

[82]– نفس المرجع

[83]– خليل البدوي، "جهاز المخابرات الوطنية MI6 وخدمة الأمنMI5 ، "الحوار المتمدن، العدد 4087، 2013

[84]– نفس المرجع.

والعمل على رعاية مصالح المملكة M.I.6اسم سري استخدم في ثلاثينيات القرن الماضي ولكن سنة 1994 استبدل ب هيئة المخابرات السرية المستقلة[85] S.I.S .

- وكالة الأمن المستقلة MI5(Security Service)، التابعة لوزارة الداخلية، ومسئولة عن الدفاع عن بريطانيا تجاه التهديدات الأمنية الكبرى، مثل المؤامرات، أعمال التجسس والإرهاب.
- وكالة السيجينت (التنصت) القومية (Government Communications Headquarters)GCHQ وهي وكالة مستقلة تابعة لوزارة الخارجية.
- هيئة المخابرات بوزارة الدفاع DIS(Defense Intelligence Staff)وهي على صلة وثيقة للغاية بأجهزة المخابرات العسكرية الأخرى في بريطانيا.

وهناك تنظيمات أخرى للمخابرات في المملكة المتحدة مثل خدمة مخابرات الدفاع Defence Intelligence Serviceالتابعة لوزارة الدفاع، وخدمة مخابرات الاتصالات المختصة بالاستطلاع الإلكتروني ومخابرات الاتصالات. تشرف على جميع وكالات الاستخبارات البريطانية وتوجه سياستها وتقوّم عملها لجنة المخابرات المشتركة Joint Intelligence Committee على غرار مجلس الأمن القومي الأمريكي. ويرأسها دائما معاون وزير الخارجية للشؤون الأجنبية في مجلس الوزراء.

رابعا– السلطة التشريعية:

يعتبر البرلمان البريطاني ثاني هيئة رسمية في النظام السياسي البريطاني بعد مؤسسة العرش ويتكون برلمان بريطانيا من مجلسي العموم واللوردات .

1– البرلمان :

أ– مجلس اللوردات: يعتبر مجلس اللوردات أعلى مجلس قضائي وهو بمثابة المحكمة العليا في البلاد ، يرأسه كبير اللوردات LORD CHANCELLOR ، جميعهم معينون من طرف الملك بناء على إقتراح من رئيس الوزراء .

وتنقسم اللوردية في مجلس العموم إلى ثلاثة فئات[86]:

---

[85]ستيفن غراي، أسياد الجاسوسية الجدد، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 16.

[86]– طالب محيبس حسن الوائلي، "البرلمان البريطاني في العصر الوسيط، "مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد 02 (2010): ص 5.

– اللوردية الوراثية: وهذه الفئة من اللوردات ترث اللقب أبا عن جد وكان يتم اختيارهم من كبار الساسة وأمراء البحر وقادة الجيش ورجال الصناعة وحكام المستعمرات وملاكي المقاطعات كل واحد حسب درجته فنجد الدوق DUKE ، مركيز MARQUIS، إيرل EARL، فيسكونت VISCOUNT وبارون BARON.

– اللوردية الدينية والدنيوية : تمنح اللوردية الدينية حسب المناطق الروحية الدينية ، فتمنح لأساقفة الكنيسة الأنجليكانية ، رئيس أساقفة كنتربري أما الدنيوية فتمنح لرؤساء المحاكم من الدرجة الأولى ويطلق عليهم القضاة اللوردات، وهذه الفئة يتمتع بها صاحبها طالما هو في منصبه.

– اللوردية التي تمنحها الملكة: لقد تم استحداث هذا النوع سنة 1958، ويمنح من طرف الملكة لمن يؤدي خدمة عظيمة للدولة، يتمتع بها صاحبها مدى الحياة وتنتهي بوفاته[87].

– إختصاصاته:

– مراجعة مشاريع القوانين: يقوم مجلس اللوردات بمراجعة و تعديل مشاريع القوانين التي تمر عبره من مجلس العموم.

–النقاش و التوجيه: يمكن لأعضاء مجلس اللوردات المشاركة في النقاش حول مشاريع القوانين و تقديم التوجيه و المشورة.

– البحث و التحقيق: يمكن لمجلس اللوردات مراقبة أداء الحكومة و استجواب الوزراء حول سياساتهم و قراراتهم.

– تقديم الخبرة : يتمتع أعضاء مجلس اللوردات بمجموعة متنوعة من الخبرات و الخلفيات، مما يجعلهم قادرين على تقديم النصائح و المشورة في العديد من المجالات.

ب– مجلس العموم:

مجلس العموم هو إحدى الغرفتين في البرلمان الريطاني و يتألف من 650 عضو يتم انتخابهم بشكل مباشر من قبل الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة في بريطانيا . يعتبر مجلس العموم المسؤول الرئيسي عن صياغة و مناقشة القوانين و مراقبة عمل الحكومة .يقوم أعضاء مجلس العموم بتقديم مشاريع القوانين و المناقشة حولها ، و يتخذون القرارات النهائية بشأنها.يتم تشكيل الحكومة من أعضاء مجلس العموم الذين ينتمون إلى الحزب الذي يحصل على أطبر عدد من المقاعد في المجلس بعدالإنتخابات العامة .

– إختصاصاته:

[87]– Arabella B. Buckley, History of England (London: Macmillan and Co., 1927), 74.

- صياغة و مناقشة القوانين: يقوم أعضاء مجلس العموم بتقديم مشاريع القوانين و مناقشتها و التصويت عليها.
- مراقبة الحكومة: يقوم مجلس العموم بمراقبة أداء الحكومة و مناقشتها.
- الميزانية: يقوم مجلس العموم بمراجعة و مناقشة ميزانية الحكومة و الاشراف على النفقات العامة
- تشكيل الحكومة: يشكل الحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد في مجلس العموم الحكومة و رئيس الحزب يصبح رئيس الحكومة.

2- تأثير السلطة التشريعية على الحكومة:

تلعب السلطة التشريعية للبرلمان البريطاني دورا هاما في فرض القيود على الحكومة ، و يعتبر مجلس العموم المجلس المخول له مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية ثم مجلس اللوردات، فالبرلمان و بوصفه المركز الأهم للنقاش والتحاور في بريطانيا يستطيع التأثير في السياسة الخارجية تأثيرا كبيرا، لاسيما اذا تعلق بقرارات مصيرية كإعلان السلم و الحرب . و مثال ذلك قرار البرلمان سنة 2013 برفض المشاركة في عملية عسكرية خارجية كان يحضر لها ضد سوريا بعد اتهامات باستعمالها الأسلحة الكيماوية و سبب الرفض عدم توفر التفاصيل المقنعة حول خطط العملية و أهدافها .و تظهر سلطة البرلمان في النقاط التالية[88]:

- المناقشات و التصويت: يتم تنظيم مناقشات في البرلمان حول القضايا الخارجية و الأمن و العلاقات الدولية كما يتم التصويت على مقترحات تتعلق بالقضايا الخارجية كالموافقة على الإتفاقات الدولية ، يجب على الحكومة الحصول على موافقة البرلمان عند التوقيع على الإتفاقيات الدولية مما يمكن البرلمان من مراقبة و تقييم السياسة الخارجية و مثال ذلك مصادقة البرلمان البريطاني سنة 1997 بعد فوز حزب العمال بزعامة توني بلير في الانتخابات العامة ، تمت مصادقة البرلمان على مشاركة بريطانيا في التحالفات الدولية و التحالفات العسكرية بما في ذلك مشاركتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) و توسيع عضويتهافي الاتحاد الأوروبي.
- الرقابة : يمكن للجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية أن تقوم بدور الرقابة على أداء الحكومة في المجال الدولي و تقديم التوصيات.و يأخذ شكل الرقابة العديد من الأشكال أهمها:
- حق السؤال: يوجه السؤال إلى وزير معين من قبل عضو من أعضاء المجلس النيابي بهدف الإستفسار عن موضوع معين وسؤال موجه للوزير مباشرة وهو الوحيد من لديه حق الرد.

[88] عوض الليمون، الوجيز في النظم السياسية و مباديء القانون الدستوري ، مرجع سابق 34 ، ص،222.

- الإستجواب : و هو أقوى من السؤال بحيث يمكن أ يتضمن ضمنيا إتهاما للوزراء فهو يجسد محاسبة الحكومة عن أحد تصرفاتها و هو لا يقتصر على الوزير و إنما يمتد إلى مناقشة عامة بين أعضاء المجلس و الوزراء. ومثال ذلك إستجواب وزير الخارجية بوريس جونسون بشأن العلاقة مع روسيا بعد حادثة تسميم الجاسوس الروسي سيرجي سكريبال في بريطانيا لفهم و تقييم السياسة الخارجية للحكومة في ظل التحديات الدولية.
- حق إنشاء لجان للتحقيق: إذا ما رأى المجلس أن هناك تقصير من الحكومة في أمور الحكم و الإدارة فإنه يتشيء لجنة تحقيق للتقصي . و مثال ذلك إحداث لجنة تحقيق سنة 2017 في مجلس العموم حول تأثير سياسة الحكومة على العلاقة مع دولة إيران، حيث تم تحليل العلاقة الثنائية مع دولة إيران و تقييم التأثير المحتمل للإتفاق النووي مع إيران على السلام و الأمن الإقليمي و تم تقديم توصيات لتعزيز العلاقات و تحقيق توازن بين المصالح الوطنية و القيم الدولية.

خامسا – الأحزاب السياسية

عرف موريس دوفرجيه الأحزاب السياسية على أنها مؤسسات تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معينة، و تعمب على تمثيل مجموعات مختلفة من المواطنين و المصالح .و أكد على أهمية الأحزاب في الديمقراطية ، حيث يمثل وسيلة للمشاركة السياسية و التأثير في صنع القرار، فقد اعتبر الأحزاب السياسية كأدوات مركزية في الديمقراطية الحديثة.

1– حزب المحافظين:

نشأ حزب المحافظين من جماعة يطلق عليها التوري ظهرت في القرن 16 اهتمت بالدفاع عن الكنيسة الأنجليكانية والامتيازات الملكية . وفي سنة 1867 تقر انشاء اتحاد بين الجمعيات المحلية سمي بالإتحاد الوطني للجمعيات المحافظة الدستورية ، أين تم تأسيسه رسميا كحزب سياسي وفي نهاية القرن 19 أصبح له تنظيم جماهيري قوي وتحول إلى حزب المحافظين CONSERVATIVE PARTY غايته الوصول إلى السلطة [89].وقد تزعم المحافظون حركة الإصلاح في بريطانيا بقيادة بنيامين دزرائيلي والسير روبرت بيل في القرن التاسع عشر 19 .

توجد عقيدتان رئيسيتان للحزب:

– حماية الملكية وإبقاء الإمبراطورية البريطانية تحت التاج،

– تشجيع الملكية الخاصة وسيطرة وسائل الإنتاج مع مساندة الكنيسة القائمة ومجلس اللوردات.

[89]– ، نفس المرجع ص 160

يتم انتخاب زعيم الحزب عن طريق اجتماع الحزب PARTY MEETING والذي يتكون من جميع أعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات والمرشحين المختارين للانتخابات التشريعية ومن أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني[90].بالرغم من تحفظ حزب المحافظين اتجاه أوروبا إلا أن بريطانيا انضمت إلى السوق الأوروبية المشتركة في ظل المحافظين بزعامة إدوارد هيث عام 1973. لمدة أربعين عاما انقسم الحزب بشدة حول قضايا سيادة بريطانيا ودورها في الاتحاد الأوروبي. ودعت أغلبية أعضاء الحزب إعادة النظر في شروط انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن لم يكن هدف حزب المحافظين الانسحاب كليا من الإتحاد الأوروبي.

بعد انتصار دعاة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" في استفتاء عام 2016 ، شهد الحزب أزمة وجودية بسبب اختلاف وجهات النظر بين مؤيد للإنسحاب وداع إلى إعادة التفاوض فقط وفي النهاية استطاع الحزب التجمع خلف رئيسة الوزراء الجديدة تيريزا ماي.

2- حزب العمالLABOUR PARTY:

تعود جذور حزب العمال البريطاني إلى سنة 1898 ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انشاء هذا الحزب هي الدفاع عن حقوق النقابات العمالية وحق الطبقة العمالية في تمثيل سياسي قوي *

تمكن الحزب بعد بضع سنوات من تأسيسه أن يكون الحزب الثاني في بريطانيا ، وصل إلى السلطة عام 1924 حيث تمت تشكيل أول حكومة لحزب العمال بزعامة رامزي ماكدونالد وفي سنة 1951 خرج حزب العمال من السلطة وعاد إليها سنة 1964 وسنة 1997 بقيادة توني بلير وغوردن براون.

دافع حزب العمال على البقاء داخل الإتحاد الأوروبي مع مواصلة الإصلاح داخل الإتحاد الأوروبي من دون أن تنسحب بريطانيا منه .غير أن الإستفتاء والذي رجح كفة الانسحاب من الإتحاد الأوروبي جعل حزب العمال يفكر في كيفية إدارة هذه الوضعية.

فهو يختلف إختلافا كبيرا مع حزب المحافظين ، ومن أهم نقاط الاختلاف[91]:

---

[90]-نفس المرجع، ص 166

[91]Labour Party, "Negotiating Brexit: Labour Accepts the Referendum Result and a Labour Government Will Put the National Interest First," Labour Party Official Website, تم الاطلاع في 30 مايو 2017، https://labour.org.uk.

- دعوة لإلغاءالكتاب الابيض حول البريكست واستبداله بأولويات تفاوض جديدة تقوم على الاحتفاظ بفوائد السوق الموحدة والاتحاد الجمركي (الوظائف والإقتصاد).

- ضمان الحكومة العمالية على الفور الحقوق الحالية لجميع مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في بريطانيا وتأمين حقوق متبادلة لمواطني المملكة المتحدة الذين اختاروا أن يمارسوا حياتهم في دول الاتحاد الأوروبي.

- قرار خروج بريطانيا من دون إتفاق هو "أسوأ صفقة ممكنة " سيضعف حقوق العمال ، ويحرر الاقتصاد ، ويخفض الضرائب المفروضة على الشركات ، ويهمل البرلمان والمساءلة الديمقراطية ، ويقطع بريطانيا عن أقرب حلفائنا وأهم الشركاء التجاريين.

- استمرار العمل في القضايا التي تؤثر على قارة أوروبا بشكل بنّاء مع الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الأخرى حول قضايا مثل تغير المناخ وأزمات اللاجئين ومكافحة الإرهاب.

- بناء علاقة مستقبلية تعاونية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي ، ليس كأعضاء وإنما كشركاء.

- ضمان حكومة حزب العمال أن تحافظ المملكة المتحدة على دورها الريادي في مجال الأبحاث من خلال السعي إلى البقاء جزءًا من برنامج Horizon 2020 والبرامج التي تخلفه وعن طريق الترحيب بموظفي الأبحاث في المملكة المتحدة. سنسعى للحفاظ على عضوية (أو علاقات معادلة) للمنظمات الأوروبية التي تقدم فوائد للمملكة المتحدة مثل أوراتومEuratom ووكالة الأدوية الأوروبية. سنسعى لضمان أن تظل بريطانيا جزءًا من مخطط إيراسموس حتى يحصل الطلاب البريطانيون على نفس الفرص التعليمية بعد مغادرتنا الاتحاد الأوروبي.

- ستقوم حكومة حزب العمال بإنهاء حالة عدم اليقين بالنسبة للمزارعين ومنتجي الأغذية من خلال تأمين الوصول المستمر إلى الأسواق في الاتحاد الأوروبي، مما يسمح للمزارعين والمنتجين الزراعيين البريطانيين بمواصلة بيع منتجاتهم في القارة.

- جميع القوانين المشتقة من الاتحاد الأوروبي ذات الفائدة – بما في ذلك قوانين مكان العمل ، وحقوق المستهلك وحماية البيئة محمية بالكامل بالاضافة الى العمل مع النقابات العمالية والشركات والجهات المعنية لضمان وجود إجماع حول هذه القضية الحيوية.

أما فيما يخص ملف الهجرة فقد كانت مواقف الحزب كما يلي[92]:

[92] IBID

- عدم محاربة الهجرة وإنما إعطاء الأولوية في ملف الهجرة إلى النمو والوظائف والازدهاربتطبيق قواعد الهجرة العادلة وخلق أنظمة جديدة لإدارة الهجرة، شفافة للجميع بدون تمييز بين الناس من أعراق أو عقائد مختلفة.

- بالنسبة للاجئين: عدم إعتبارهم مهاجرين والعمل على التكفل بجزء عادل منهم وفقا للاتفاقيات المبرمة.

- عدم اعتبار الطلبة غير البريطانيين على أنهم مهاجرين، فهميساهمون بمقدار25 مليار جنيه استرليني للاقتصاد البريطاني ويعززون بشكل كبير الوظائف الإقليمية والشركات المحلية فهم ليسوا مقيمين دائمين ولن نقوم بإدراجهم في أرقام الهجرة، لكننا سوف نتصدى للكليات المزيفة.

3- حزب الديمقراطيين الأحرار Liberal Democrats Party :

تعود جذور الحزب إلى 1832، ويستند إلى الليبرالية كفلسفة سياسية تؤمن بحقوق الفرد وحرية الاختيار.تطورت الليبرالية إلى حركة سياسية حديثة تعترف للدولة بدور في ضمان حقوق الأفراد بالتساوي، مكافحة الفقر، ومكافحة التمييز من المبادئ الأساسية للحزب :تحقيق العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، وإصلاح النظام الانتخابي للوصول إلى تعددية حزبية حقيقية.

يركز الحزب على ثلاثة أهداف رئيسية:

-تقوية الأمم المتحدة.

-زيادة المساعدة التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة.

-تعزيز التعاون بين الدول الديمقراطية.

الحزب يؤيد عضوية بريطانيا في السوق الأوروبية المشتركة ويؤمن بالدور الإيجابي في السياسات الزراعية والبيئية والاقتصادية والخارجية المشتركة. يركز الحزب على الأمن الجماعي ونزع السلاح بشكل متكامل و تقليص اعتماد بريطانيا على الأسلحة النووية وقبول التقليصات في القوات التقليدية و كذا دعم عضوية بريطانيا في حلف الناتو.(NATO)

4- . حزب الخضر:

هو حزب سياسي أخضر يساري في إنجلترا وويلز ، تأسس الحزب الأخضر لإنكلترا وويلز في عام 1990[93] جنبا إلى جنب مع حزب الأخضر الاسكتلندي والحزب الأخضر في ايرلندا الشمالية[94]، وتجمع أيديولوجية الحزب بين البيئة والسياسات الاقتصادية اليسارية، بما في ذلك الخدمات العامة الممولة تمويلا جيدا والتي تسيطر عليها محليا في حدود اقتصاد الدولة المستقر، وتدعم التمثيل النسبي وعلى الصعيد الدولي، ينتمي الحزب إلى حزب الخضر العالمي والحزب الأخضر الأوروبي[95].

ومن أهداف الحزب إلى جانب الحفاظ على البيئة رفض الخصخصة، واقتصاد السوق الحرة والعولمة، وتشمل الالتزامات بالملكية العامة، وحقوق العمال، والديمقراطية الاقتصادية، والضرائب التدريجية، وإعادة توزيع الثروة والسلطة.

ويمكن تلخيص القيم الأساسية التي حددتها وثيقة سياسة حزب الخضر في شباط / فبراير 2015 على النحو التالي[96]:

- الالتزام بالعدالة الاجتماعية والبيئية، ودعم "التحول الجذري للمجتمع لصالح الجميع، وكوكب الأرض ككل.
- التنمية المستدامة لضمان مستقبل البشرية على المدى الطويل، بالنظر إلى أن الموارد المادية محدودة.
- أمن المواد الأساسية" كحق عالمي دائم
- التعاون الطوعي بين الأفراد المخولين في مجتمع ديمقراطي خال من التمييز سواء على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو أي تحيز آخر" كأساس "لمجتمع صحي"

---

[93]- تعود حذور الحزب إلى حزب الشعب البريطاني الذي تأسس سنة 1973. ثم أعيدت تسميته بحزب البيئة سنة 1975، وفي 1985 تغيرت مرة أخرى إلى حزب الخضر وفي سنة 1989 انقسم الحزب إلى حزب الأخضر الاسكتلندي المستقل، حزب أخضر مستقل في ايرلندا الشمالية النامية ، وحزب في انكلترا وويلز .

[94]Heywood, Andrew. Essentials of UK Politics: For AS and A-Level. London: Macmillan International Higher Education, 2017.

[95] IBID

[96] - "The Green Party: A Short History," The Independent, تم الاطلاع في 10 فبراير 2018، https://www.independent.co.uk

- الحلول غير العنيفة للصراع، والسعي إلى تسوية دائمة، مع مراعاة "مصالح الأقليات والأجيال المقبلة."

- إنهاء استخدام "المؤشرات الاقتصادية الضيقة" لقياس نجاح المجتمع .بدلا من ذلك "تأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر على نوعية الحياة لجميع الناس: الحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية والصحة والسعادة وتحقيق الإنسان."

بالنسبة لسياسة الخارجية لحزب الخضر فهو ومنذ عام 1992 ، شدد على نزع السلاح النووي من جانب واحد ودعا إلى رفض برنامج ترايدنت النووي للأسلحة النووية في المملكة المتحدة ، عدم ارسال الجنود البريطانيين إلى الخارج للقتال، انسحاب بريطانيا من الناتو من جانب واحد ، منح حقوق للسكان الأصليين عبر العالم ومنحهم مزيدا من الحكم الذاتي ، يؤيدون منح تعويضات للأخطاء التاريخية التي قامت بها البلاد لاسيما الإستعمار [97].

ويرى الحزب أنه ينبغي إعطاء الأولوية للرفاه البيئي والاجتماعي على المكاسب المالية عندما يتعلق الأمر بتنظيم التجارة والمزيد من الاستدامة الذاتية من حيث السياسة الغذائية والطاقة على المستوى العالمي.

وفي خضم الخطابات المتشددة المحيطة بالهجرة في الانتخابات العامة لعام 2015، أصدر الخضر أكوابا مزخرفة بشعار "الوقوف من أجل المهاجرين". ، وإلغاء القواعد المتعلقة بهجرة الأسرة، وتعزيز المزيد من الحقوق لطالبي اللجوء.[98]

وأيد الحزب استفتاء عام 2016 بشأن عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، ووصفه بأنه "فرصة حيوية لخلق أوروبا أكثر ديمقراطية وخاضعة للمساءلة، مع غرض أكثر وضوحا للمستقبل". وانتقد الحزب السياسة الزراعية المشتركة وسياسة مصائد الأسماك المشتركة و"التأثير المفرط" للمفوضية الأوروبية بالمقارنة مع المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي ووصفها بأنها "غير ديمقراطية وغير خاضعة للمساءلة ويعارض الحزب دخول بريطانيا منطقة الأورو ، وهي العملة الموحدة، قائلا إن الاتحاد والاتحاد الأوروبي "يقوضان الاقتصادات المحلية والإقليمية" وفضل الحزب اتباع نهج "ثلاث نعم" تجاه اوروبا: "نعم لاجراء استفتاء، نعم للاصلاحات الرئيسية للاتحاد الاوربى ونعم للبقاء فى اصلاح اوروبا ."وأضافت ناتالي بينيت

[97] Neil Carter, The Politics of the Environment: Ideas, Activism, Policy, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2007)

[98] IBID

أيضا :" نعم للاتحاد الأوروبي" لا يعني أننا نتماشى مع الاتحاد تواصل العمل كما كان في الماضي . هناك عجز ديمقراطي ضخم في أدائه، وتحيز خطير نحو مصالح النيوليبرالية و"السوق"، والمؤسسات المركزية قد تم بناؤها بشكل مفرط .ولكن لتحقيق تلك الإصلاحات، نحتاج إلى العمل مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي.[99]

5- الحزب القومي الإسكتلنديScottish National Party

تعود جذور الحزب القومي الإسكتلندي إلى العديد من المنظمات ذات توجهات قومية تدعو إلى الحكم المحلي في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي على غرار رابطة الإسكتلنديين الوطنية التي تشكلت سنة 1921 وجمعية القوميين الإسكتلنديين التي تشكلت سنة 1927 جنبا إلى جنب مع الحركة الوطنية الإسكتلندية وتم تشكيل الحزب الوطني لإسكتلندا.

وفي عام 1934، اندمج الحزب الوطني مع الحزب الإسكتلندي ليصبح الحزب الوطني الإسكتلندي[100].

وبتأسيس البرلمان الاسكتلندي سنة 1999، أصبح الحزب الوطني الاسكتلندي ثاني أكبر حزب في اسكتلندا . ومع وصوله إلى السلطة سنة 2007 تمكن من الإحتفاظ بها إلى غاية يومنا هذا فمنذ 2015، أصبح الحزب الوطني الاسكتلندي أكبر أحزاب اسكتلندا من حيث عدد الأعضاء وعدد أعضاء البرلمان الاسكتلندي والمجالس المحلية، وللحزب أيضًا 6 من 59 مقعدًا لاسكتلندا في مجلس عموم المملكة المتحدة. وله أيضًا عضوين اثنين في البرلمان الأوروبي،[101]

ويرى الحزب أن الحكومة البريطانية يجب أن تؤكد حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي للبقاء على سبيل الاستعجال .ونتوقع أن تكفل حقوق المواطنين البريطانيين الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي بنفس الطريقة.

ويرى المجلس أن المملكة المتحدة ينبغي أن تظل في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي وأن تواصل الاستفادة من حرية تنقل الناس.وهذا هو السبيل الوحيد لضمان الحقوق المستمرة لمواطني الاتحاد الأوروبي وأفراد أسرهم، والشعب البريطاني الذين يعيشون ويعملون في أماكن أخرى من الاتحاد الأوروبي.

---

[99]-[1] Natalie Bennett, "Unveils Our Three Yeses to Europe," Green Party of England and Wales Official Website, 2018، تم الاطلاع في 30 سبتمبر https://www.greenparty.org.uk

[100]Stephen Ingle, The British Party System: An Introduction, 4th ed. (London: Routledge, 2008), 100

[101]Scottish National Party (SNP), "Our Party," SNP Official Website, 2017، تم الاطلاع في 11 نوفمبر https://www.snp.org.uk

في حين أنه من المرحب به أن الحكومة البريطانية قدمت بعض الوضوح بشأن الحقوق المستقبلية لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة ووضعهم، لا يزال عدد كبير من القضايا غير واضح .وتشمل هذه تفاصيل الحالات المختلفة المتاحة لمواطني الاتحاد الأوروبي، وعملية وتكاليف التقدم بطلب للحصول على هذه الحالات وتاريخ انتهاء "الوضع المستقر". اقرأ المزيد عن دعوة الحكومة الاسكتلندية لتوضيح من حكومة المملكة المتحدة هنا.

وسيواصل الحزب الوطني الإسكتلندي دعوة حكومة المملكة المتحدة للتشاور بشكل صحيح مع الإدارات التي تم نقلها والتواصل معها بشكل وثيق لتوضيح هذه النقاط ومعالجة المخاوف الحقيقية للعديد من مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة[102].

بالنسبة لموقف الحزب القومي من البريكست فقد نشرت الحكومة الاسكتلندية خطة لوقف كارثة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما سيأخذنا من سوق واحد ثماني مرات أكبر من المملكة المتحدة وحدها – التي تفرض على اسكتلندا.

و يعتقد الحزب أن المملكة المتحدة ككل يجب أن تبقى في السوق الأوروبية الموحدة والاتحاد الجمركي ولكن إذا قررت المملكة المتحدة أن تغادر، يجب أن تبقى اسكتلندا عضوا في السوق واحد. و صرح الحزب أنه إذا القى المحافظون جانبا مصالح اسكتلندا و تجاهلوا وجهات نظر الحزب فإن استفتاء الاستقلال سيكون على الأرجح .ولا يزال الأمر كذلك[103].

6- حزب استقلال المملكة المتحدة UK Independence Party:

هو حزب سياسي تأسس في عام 1993 من قبل المؤرخ آلان سكيد حيث عارضت معاهدة ماستريخت وسعت إلى التأثير على حزب المحافظين الحاكم قصد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[104].

---

[102]Andrew Heywood, Essentials of UK Politics: For AS and A-Level (London: Macmillan International Higher Education, 2017), 144.

[103]Scottish National Party (SNP), "What is SNP Plan for Brexit," SNP Official Website, تم الاطلاع في 3 سبتمبر 2017، https://www.snp.org

[104]Andrew Heywood, Essentials of UK Politics: For AS and A-Level (London: Macmillan International Higher Education, 2017), 143

في عام 2006، انتخب نايجل فاراج رئيسا للجزب، حيث سعى إلى توسيع صورة الحزب من خلال طرح مجموعة من السياسات المحافظة اجتماعيا، كالحد من الهجرة، وتخفيض الضرائب، واستعادة المدارس النحوية، وإنكار تغير المناخ. استقال نايجل فاراج من رئاسة الحزب في سبتمبر 2009، وفاز مالكولم بيرسون في انتخابات القيادة اللاحقة، الذي أكد معارضة الحزب لارتفاع معدلات الهجرة في بريطانيا، العولمة ، الإتحاد الأوروبي ،غير أن بيرسون لم يحظى بشعبية مع القاعدة الشعبية في أوكيب، الذين اعتبروه شخصية مؤسسة مواتية جدا للمحافظين. وأعيد انتخاب فراج في الانتخابات القيادية مع أكثر من 60٪ من الأصوات.

ينتمي الحزب إلى اليمين المتطرف وهو حزب شعبي يميني ويشير مصطلح "الشعبوية" إلى الجماعات السياسية التي تتناقض إيديولوجيا مع "الشعب" ضد نخبة أو مجموعة من "الآخرين الخطرين" الذين يهددهم الشعبويون بسيادة "الشعب" مثله مثل الحركات الصاعدة في فرنسا، ألمانيا وإيطاليا.[105]

يشدد على ضرورة استعادة ما يصفه بالسيادة الوطنية للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ويعارض الاتحاد الأوروبي باعتباره نموذجا لعدم المساءلة والفساد وعدم الكفاءة، ويرى أنه مسؤول عن "تدفق المهاجرين إلى المملكة المتحدة ، ولا سيما من أوروبا الشرقية. .

كما عارض الحزب توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004 إلى أوروبا الشرقية ودعى إلى وقف المدفوعات إلى الاتحاد الأوروبي، والانسحاب من معاهدات الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ على علاقات تجارية مع الدول الأوروبية الأخرى.

تأكيد الحزب للروابط العالمية في المملكة المتحدة، وخاصة للدول الأعضاء في كومنولث.

قدم الحزب المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي كمصدر للجريمة، فضلا عن الضغط على السكن، ودولة الرفاه، والخدمات الصحية والتغيرات الثقافية التي جلبتها الهجرة.

سادسا –الجماعات الضاغطةPRESSURE GROUPS:

تعرف الجماعات الضاغطة على أنها جماعات مصالح تسعى إلى تحقيق أهداف معينة وقد عرفها جان مينود jean maynaud " لا توجد جماعات المصالحة في شكل تنظيم الضغط إلا ابتداء من اللحظة

[105]IBID, P.143

التي يبدأ فيها المسؤولون استخدام التأثير على الجهاز الحكومي من أجل تحقيق مصالحها أو مطامحها"[106] سميت بجماعات الضغط من منطلق الضغوطات التي تمارسها على السلطات لتحقيق أهدافها.

من الخصائص التي تتميز بها هذه الجماعات[107] :

– أنها تعبر عن جماعة من الأشخاص.

– هناك مصالح مشتركة تربط بين هؤلاء الأشخاص وبعضهم ، بغض النظر عن ارتباطاتهم الإيديولوجية، حيث يحتمل أن تكون مختلفة وقد تكون متجانسة.– إنها لا تستهدف الوصول إلى مراكز السلطة والاستيلاء عليها، وكل ما تستهدفه التأثير في قرارات السلطة وسياساتها لتوجهها في اتجاه أو آخر بما ينسجم مع مصالحها.

– قد تتنوع الجماعة حسب التنوع العام في اهتماماتها، فقد تكون جماعات عامة، حيث يمثل أفرادها قطاعا جماهريا عاما في المجتمع, مثالها النقابات أو الجمعيات الاجتماعية المختلفة، وقد تكون جماعات خاصة حيث يمثل أفرادها مجموعة من الأشخاص الذين تربطهم مصالح شخصية خاصة، وقد تكون جماعات اجتماعية تتحدد أهدافها في الدفاع عن بعض المصالح الاجتماعية، وقد تكون جماعات سياسية تتحدد مصالحها في الدفاع عن مصالح سياسية معينة (الجماعات الصهيونية في أمريكا) وقد تكون جماعات اقتصادية أو إدارية... وتتحدد أهدافها بالدفاع عن مصالح خاصة اقتصادية أو إدارية أو غيرها كل حسب اهتمامها الرئيسي.وتلعب الجماعات ذات المصالح الخاصة دورا هاما في السياسة البريطانية و قد تطورت جماعات الضغط في بريطانيا حتى وصلت إلى هذه القوة و الضغط الذي هي عليه حاليا

و نجد العديد من جماعات الضغط الخاصة بالبقاء أو الانسحاب من الإتحاد الأوروبي و حتى هناك جماعات ضغط حول طبيعة الخروج من الإتحاد الأوروبيوسنلخص أهم جماعات الضغط التي نشطت حول البريكست في الجدول التالي:

[106] Jean Meynaud, Les groupes de pression (Paris: Presses Universitaires de France, 1960), 10

[107] يونس زكور، "الجماعات والقوى الضاغطة: ماهيتها وحدود وظيفتها في الحقل السياسي، "الحوار المتمدن، العدد 1857 (2017)

الجدول رقم 2: قائمة بجماعات الضغط البريطانية بخصوص البريكست

جماعات الضغط البريطانية		
جماعات الضغط المؤيدة للبريكست	جماعات الضغط الرافضة للبريكست	جماعات ضغط حول طبيعة الخروج من الإتحاد الأوروبي
الأعمال التجارية لبريطانيا Business for Britain	بريطانيا في أوروبا Britain in Europe	–الثلاثة ملايين THE 3 MILLION
–الأعمال التجارية لأوروبا الجديدة Business for New Europe	بريطانيا أقوى في أوروبا Britain Stronger in Europe	EU industry lobby لوبي الصناعة في الإتحاد الأوروبي
حملة لبريطانيا المستقلة Campaign for anIndependent Britain	التأثير البريطاني British Influence	
المحافظون من أجل بريطانيا Conservatives for Britain	حركة الديمقراطية Democracy Movement	
- نواة Nucleus	الحركة الأوروبية European Movement	
العمل في لبريطاني Labour In for Britain	الشعبوية خارجا Grassroots Out	
- العمل من أجل استفتاء - Labour for a Referendum		

المصدر: من إعداد الطالبة

سابعا– وسائل الإعلام :

تعددت تعاريف الإعلام لدى المهتمين بالإعلام فحسب تعريف الباحث الألماني اتوجرت"هو التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت"، كما يعرف الإعلام على أنه كل نقل للمعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية بطريقة معينة من خلال أدوات ووسائل الإعلام النشر الظاهرة والمعنوية ذات الشخصية الحقيقية أو الاعتبارية، بقصد التأثير سواء عبر موضوعيا أو لم يعبر و سواء كان التعبير لعقلية الجماهير أو لغرائزها [108].

تلعب و سائل الإعلام دورا هاما في تأثيرها على صنع القرار سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي و يظهر ذلك توجيه وتشكيل الرأي العام .

1–وسائل الإعلام المرئية : تتمتع وسائل الإعلام في بريطانيا بقدر كبير من الإستقلالية عن الحكومة و هو ما يسمح لها بتغطية الاخبار و القضايا بشكل مستقل و دقيق، ومع ذلك فإن هذه المسؤولية قد تتأثر بالمسؤولية تجاه الجمهور و المجتمع فهيئة الإذاعة البريطانية BBC تخضع لمسائلة الرأي العام من خلال البرلمان ، و تقدم سنويا حساباتها و تقييمها لأدائها ليفحصه البرلمان [109]. تحتفظ الدولة بحقها في الرقابة على الإعلام لاسيما إذا تعرض الأمن القومي للتهديد ضمن قواعد و اطر للرقابة على وسائل الاعلام . تتضمن هذه الأطر قوانين الصحافة و الاعلام التي تنظم سلوك الصحفيين و المؤسسات الإعلامية بالإضافة الى اللوائح التي تحكم ممارسة الصحافة و النشر. لعل أبرز تدخل للولة كان سنة 1988عندما تم الحضر الإذاعي التلفزيوني في إطار حربها ضد النشطاء الإيرلنديين المتشددين ، و كان هذا الحضر واسعا جدا في نطاقه حيث شمل ممثلي الأحزاب القانونية و السياسية الذين كانو ينتمون لحركة الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) و هو ما أدى إلى تقييد حرية التعبير و التغطية الصحفية و استمر إلى غاية 1994 [110].

1– وسائل الإعلام المكتوبة:

ظهرت في بريطانيا أول صحيفة يومية عام 1702 و هي دايلي كارنت ، و ظهرت خلا ل القرن الثامن عشر 18 صحف راسخة في لندن و الأقاليم مثل صحيفة لندن كرونيكل و صحيفة الإبزورفر THE OBSERVER التي صدر العدد الأول منها عام 1791 و هي صحيفة أخبار أسبوعية كانت أول

[108]– دنيا عرابي، مذكرة في قضايا إعلامية معاصرة)عمان: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2012)، ص 7.

[109] تيري فيدال، تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا، ترجمة حازم سالم وعبد الغني محفوظ (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2005)، ص 100.

[110] نفس المرجع ، ص 115.

صحيفة تتميز بتغطية الأخبار الخارجية و تخصص مساحة كبيرة للفنون و الأخبار الحكومية و تتوفر على سمعة عالمية و تبقى من أفضل الصحف في العالم[111].

وعلى عكس الحيادية التي ينتهجها التلفزيون فيما بين الأحزاب نجد هناك حربا لا هوادة فيها بين الأحزاب في الصحف الخاصة أهمها [112]:

- صحيفة الغارديان THE GARDIAN : تميل نحو دعم حزب العمال البريطاني ، و غالبا ما تكون قراراته و أراءه تحمل وجهات نظر تدعم سياسات الحزب العمالي.
- صحيفة ."الديلي ميرور" (DAILY MIROR): هي أوسع الصحف انتشارا ، تعتبر صوتا لحزب العمال تنشر مقالات تدعم السياسة الاجتماعية الديمقراطية العمالية.
- "الهيلاد تريبون" (HELAD TRIBUNE) تميل إلى حزب المحافظين.
- التايمز THE TIMES و صانداي تايمز SUN DAY TIMES : تميل نحو حزب المحافظينو تدعم وجهة نظر محافظة تجاه القضايا السياسية و الاقتصادية.
- ذا دايلي تيليقراف THE DAYLI TELEGRAPHE : تعتبرواحدة من الصحف الرئيسية في البلاد تميل إلى الإتجاه المحافظ و تركز على التغطية السياسية و الاقتصادية و الثقافية.
- الاندبندت THE INDEPENDENTE: كانت صحيفة مستقلة تميل إلى اليسار ، و لكن فيما بعد أصبحت منصة رقمية و تأخذ موقفا مستقلا.
- ذي الصن THE SUN : هي احدى الصحف البريطانية الشهيرة ، تميل إلى الإتجاه المحافظتتميز بالبساطة و العناوين الجريئة.

وفيما يخص موقف الإعلام البريطاني حول البريكست فإننا نجدها منقسمة بين مؤيد للبريكيت ومعارض له فصحيفة "ذا ديلي تلغراف" مثلا حثت قراءها على التصويت على مغادرة الاتحاد الأوروبي، بينما صحف مثل "ذا غارديان" و"فايننشال تايمز" و"ميرور "و"إندبندنت" حثت قراءها إلى التصويت على البقاء في الاتحادالأوروبي.

---

[111] العيناوي، إلهام .مدخل إلى الصحافة .الجمهورية العربية السورية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2020

[112]Centre for Research in Communication and Culture (CRCC). "Media Coverage of the EU Referendum (Report 3)." Loughborough University. 2016 تم الاطلاع في 18 نوفمبر www.lboro.ac.uk/crcc.

وبحسب التقرير الثالث المعد من قبل مركز جامعة لوغبورو Loughborough للبحوث في مجال الإتصال والثقافة حول التغطية الإعلامية للإستفتاء حول الإتحاد الأوروبي في 12 جوان 2016 جاء فيه[113]:

- غالبية وسائل الإعلام البريطانيّة تؤيد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ومن أكثر الداعمين للبريكست نجد صحف "دايلي إكسبرس" تليها "دايلي مايل" ثم "ذا صن" و"ديلي ستار" و" دايلي تلغراف ."
- "ديلي مايل" أكثر الصحف معالجة لملف الابريكست ، فيما كانت "ذا صن" الأقرب إلى الموضوعيّة حول نفس الموضوع ، أما "دايلي إكسبرس" (الجريدة يوم 14 جوان 2016) فكانت الأقل موضوعيّة في طرح الموضوع .

أما الصحف الخمس الأخرى التي تدعم البقاء في الاتحاد، فكانت بحسب الدراسة: "الفايننشال تايمز"، الأكثر استماتة في دعم البقاء، ثم "ذا غارديان"، و"ديلي ميرور" وصحيفة "آي "ثم "ذا تايمز" التي كانت في المنتصف بين القرارين[114] .

أما فيما يتعلق بمحطات التلفزيون والإذاعة البريطانية فإن هذه المحطات إلتزمت بالحياد في تناول أي مسألة، بالرغم من أن 75 % من البالغين في بريطانيا يستخدمون التلفزيون غير أنهم لا يمكنهم التحيز لأي فريق

ثامنا – الرأي العام :

1- تعريف الرأي العام:

وردت العديد من التعريفات للرأي العام ولعل أهمها تعريف " جيمس برايس James Bryce : " الرأي العام هو اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي يدين بها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة" ويعرفه ليونارد توب " الرأي العام يشير إلى اتجاهات وأفكار الناس حولموضوع ما حينما يكونون أعضاء في نفس الجماعة الاجتماعية.

أما فلويد البورت :" إن الرأي العام تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس مؤيدا أو معارضا لحالة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية جماهيرية، بحيث تكون نسبتهم في العدد من الكثرة والاستمرار كافية للتأثير على أفعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي".

[113] IBID

[114] IBID

–أما جيمس يا نج فيعرفه على الشكل التالي :" الرأي العام هو الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته وذلك بالنسبة لمسألة عامة لها أهميتها، على أن يتم الوصول إلى هذا الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة أساسها العقل والمنطق، وأن يكون لهذا الحكم من الشدة والعمق ما يكفل تأثيره على السياسة العامة.[115]

نادرا ما كان يستشار الشعب البريطاني مباشرة حول أوروبا والبناء الأوروبي أو الاصلاحات الأوروبية والمرة الوحيدة التي تمت استشارته فيها كانت يوم 05 جوان 1975 حيث صوت البريطانيون 67.2 % بنعم وبالرغم من النسبة الهامة المعبرة بنعم الا أن ما بين سنتي 1967 إلى 1974 كانت استطلاعات الرأي تعارض عضوية بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي حتى بعد انضمام المملكة المتحدة في 01 جانفي 1973 وحتى بعد استفتاء سنة 1975.

وقد استندت حملة " لا" للانضمام سنة 1975 على شعار " الخروج من أوربا والدخول إلى العالم" وقد تمكن هارولد ويلسن العمالي رئيس الوزراء البريطاني من عكس اتجاه الرأي العام لصالح نعم للبقاء بعد إعادة التفاوض بشأن معاهدة الإنضمام لاسيما الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع منظمة الكومنولث.

ومنذ العام 1979 ومن خلال الإنتخابات الأوروبية نجد ان نسبة مشاركة البريطانيين في هذه الانتخابات من بين الأضعف ففي سنة 1979 كانت نسبة المشاركة 32 % وسنة 1999 24 % 35 % سنة 2009. في سنة 2004 وبعد توقيع على المعاهدة المنشئة للاتحاد الأوروبي 12 دولة بما فيها بريطانيا اختارت التصديق عليها عن طريق استفتاء شعبي وبتكليفمن المفوضية الأوروبية قامت يوروبارومتر باعداد دراسة استقصائية حول المعاهدة ترتكزعلى النقاط التالية[116]:

– مدى معرفتهم بمشروع الدستور.

– الدعم او المعارضة التي يولدها

– مستوى ثقة مواطني الاتحاد الأوروبي من مصادر معلومات عن مشروع الدستور

بالنسبة للنقطة الاولى احتلت بريطانيا المرتبة ما قبل الاخيرة بعد قبرص نصف البريطانيين لم يسمعوا ابدا عن المعاهدة و44 % سمعوا بها ولكن يعرفون القليل عنها. مقارنة بالمتوسط الذي هو 33 % للاوربيين الذين لم يسمعوا عنها، أما نقطة الثانية فإن 30 % يعارضون المعاهدة بوضوح و20 %.

2– قياس الرأي العام

[115]عبد القادر طاش، "دور الإعلام في تنوير الرأي العام، "مجلة الفيصل، العدد 266 (كانون الأول 1998): ص 6.

[116]IBID

تعود اولى محاولات قياس الرأي العام عام 1774، حيث كلف أول كونغرس خاص بالمستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر 13 باستطلاع معرفة مدى قبول الجمهور الأمريكي للحرب المقترحة ضد بريطانيا . و في العام 1935، انشيء معهد جالوب و بدأ بتطبيق الأسلوب العلمي عند قياس الراي العام عن طريق استخدام عينات ممثلة للمجتمع و استطاع هذا المعهد أن يتنبأ بنتائج الإنتخابات الرئاسية عام 1960 بين الرئيسين كينيدي و نيكسون.

وقد قامت المفوضية الأوروبية بإستحداث جهاز الأوروباروماتر eurobarometre عام 1974 الذي يقوم بتحليل الراي العام في المسائل المتعلقة بأوربا والهوية الأوروبية والمواطنة الأوروبية والعلاقات بين الشعوب والمؤسسات الأوروبية ومدى معرفتها بهذه المؤسسات ورأيها إيجابا أو سلبا من هذه المؤسسات وعملها.يتم التحليل عن طريق استقصاءات في شكل استبيانات لحوالي 1000 شخص في كل بلد من بلدان الإتحاد الأوروبي وتنشر التقارير مرتين في السنة كما استحداث الفلاش بارومتر Flach barometre وهي المقابلات الهاتفية التي تتم بناء على طلب من المفوضية الأوروبية بحيث تتيح هذه الإستقصاءات الحصول على نتائج لفئات مستهدفة بحد ذاتها .[117]

تاسعا–مراكز البحثTink Tank:

أول مركز للبحث في العالم كان جمعية فابيان البحثية البريطانية ذات التوجهات الإشتراكية عام 1884[118] وتعرف مراكز البحث على أنها مراكز لجمع المعلومات وإنتاج الأفكار هذه الأخيرة لديها القدرة على التأثير في الرأي العام والإعلام .

يعرّفها هوارد ج ويارداHoward J Wiarda بأنها عبارة عن" مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك "منتجاً" وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع

[117]European Commission, "Public Opinion," Eurobarometer, تم الاطلاع في 10 سبتمبر 2016، https://www.ec.europa.eu

[118]– [1] فتحي حسن الملكاوي، البناء الفكري: مفهومه ومستوياته وخرائطه)فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2015)، ص 261.

والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل؛ بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها.

تشترك مراكز البحث في تحقيق الأهداف الثالية[119]:

- انتاج المعرفة وأفكار لخدمة جهات معينة سواء في الحكومات أو اقطاع الخاص،
- رفع كفاءة الباحثين في الدراسات والبحوث مواكبة مع خط المتبع من طرف مركز البحث
- تثقيف فئات معينة من المجتمع أو الجمهور والترويج لأفكاروتوجهات مركز البحثعن طريق لإعلام بكل وسائله.

تحتل مراكز البحث في بريطانيا مكانة هامة في بريطانيا والعالم فنجد أهم المراكز من حيث المواضيع البحثية ذات جودة المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية وشاتام هاوس هذا الأخير المتخصص في السياسة الخارجية والشؤون الدولية، تعتمد عليه كثيرا الحكومة البريطانية على تقاريره ودراساته ويهتم بها الإعلام البريطاني. وقد اهتم هذا المركز بمسألة البريكست، فمنذ استفتاء الاتحاد الأوروبي لعام 2016 يعمل مركز البحث تشاتام هاوس على توفير منصة مستقلة للنقاش والتحليل حول القضايا التي أثارها التصويت والآثار الدولية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

[119]–نفس المرجع السابق

خاتمة الفصل:

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى الجانب المفاهيمي للسياسة الخارجية و في كل نقطة تتم دراستها يتم إسقاطها على السياسة الخارجية البريطانية ذلك أن بريطانيا هي مهد النظام البرلماني و مهد الأحزاب السياسية و مهد العديد من المفكرين في السياسة الخارجية و و نظامها السياسي و لغتها و أسلوبها الثقافي أثر على العديد من دول العالم فلا يمكن فصل السياسة الخارجية على ما يجري في الداخل البريطاني .

تطرقنا إلى محددات السياسة الخارجية من عوامل جغرافية و تاريخية و بشرية و ثقافية و إقتصادية و عسكرية و تكنولوجية و اوضحنا كيف يؤثر كل عنصر على السياسة الخارجية ، كما قمنا بدراسة أهداف السياسة الخارجية و وضحنا الأهداف الإستراتيجية و الأهداف المتوسة المدى و الأهداف البعيدة المدى . تناولنا كذلك صنع السياسة الخارجية و دور كل فاعل من الفواعل في صنع السياسة الخارجية انطلاقا من السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية ، الأحزاب السياسية / وسائل الإعلام، جماعة الضغط و مراكز البحث.

الفصل الثاني

السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي للدول الأوروبية

تغيرت مواقف بريطانيا تجاه المسار الوحدوي للدول الأوروبية منذ عام 1945 ، حيث شهدت فترات تقارب و تعاون و أخرى من الانفصال و الاحتفاظ بالهوية الوطنية . لم تكن بريطانيا من الدول المنشئة للاتحاد الأوروبي، ليس لأنه لم يتم اطلاعها على هذا المشروع الوحدوي، بل بسبب نظرتها الفوقية وهي التي كانت لاتزال ترى في نفسها إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس. لا تقبل أن تذوب في تكتل داخل أوروبا كما أن توجه بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية هو العمل داخل الدوائر الثلاثة التي وضعها رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل وهي الكومنوالث، الو.م.أ و أوروبا مع عدم الذوبان في أي واحدة منهم.

غير أن الظروف بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن لصالح بريطانيا، بل بالعكس كانت في صالح أوروبا التي بدأت بإنشاء كيان وحدوي يبعد عن أوروبا شبح الحرب فبدأت بفكرة و بكيان يتكون من ستة 06 دول أوروبية و انتهت بالاتحاد الأوروبي الذي يجمع حاليا 28 دولة . و بالرغم من إنضمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي إلا أنها لم تتفق معه في العديد من القضايا و التي أثرت على العلاقة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي و تشكل مصدر توتر بينهما على غاية إنسحاب انسحاب بريطانيا نهائيا من الإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: موقف بريطانيا من التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي

نشأ الإتحاد الأوروبي على مر العقود كمشروع لتحقيق السلام و التعاون الاقتصادي مع دول أوروبا بعد الحروب الدموية التي شهدتها القارة خلال القرن العشرين . بدأت الجهود عام 1951 مع انشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب و من تم تطورت إلى الإتحاد الأوروبي الحالي .

عبر السنوات ، توسع الإتحاد الأوروبي ليشمل المزيد من الدول و تعددت مجالات التعاون بما في ذلك السوق الأوروبية المشتركة و العملة الموحدة و السياسة الخارجية المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تطورت مؤسساته و أصبح له دور بالغ في السياسات الاجتماعية و البيئية .الإتحادالأوروربي يمثل مشروعا فريدا من نوعه في التكامل الإقليمي ، حيث يعتبر رمزا للسلام و الإزدهار الاقتصادي في أوروبا . و بالرغم من ذلك ، بريطانيا رفضت الإنصهار في الدائرة الأوروبية لاسيما أن ونستون تشرشل نفسه

المطلب الأول: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي لأوروبا قبل الانضمام

تكلم ونستون تشرشل كثيرا عن أوربا موحدة في ثلاثينات القرن الماضي، حتى أنه و لكي يدرأ استسلام فرنسا لألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية اقترح اتحاد كامل بين فرنسا و بريطانيا [120] كما أنه في خطابه في زيوريخ في سبتمبر 1946 بصفته زعيم حزب المحافظين البريطاني فاجأ أوربا بالدعوة إلى إنشاء " ولايات متحدة أوربية " [121]و هو أمر لم تأخذه حكومة حزب العمال بزعامة كليمانت أتلي Clement Attlee على محمل الجد .وهو ما تأكد مع وصول تشرشل إلى رئاسة الوزراء البريطاني سنة 1951 أين رفضت بريطانيا الإنضمام إلى إتحاد الفحم و الحديد.

أولا- السياسة البريطانية تجاه أوروبا من 1945 إلى غاية 1950:

1- الأوضاع الداخلية في بريطانيا:بعد الحرب العالمية الثانية خرجت بريطانيا منتصرة سياسيا غير أنها واجهت تحديات إقتصادية صعبة ، حيث تأثرت بشدة بتكاليف الحرب و خسائرها ، بما في ذلك الديون الهائلة التي تكبدتها خلال الصراع و تكاليف إعادة الإعمار بسبب تضرر البنية التحتية بشكل كبير .بالإضافة إلى التحديات الإجتماعية مثل توفير الإسكان و الرعاية الصحية للسكان العائدين،

[120] رونالد تيرسكي وجون فارن أودينارن، السياسة الخارجية الأوروبية: هل مازالت أوروبا مهمة؟، ترجمة طلعت الشايب، ط 1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، [سنة النشر المذكورة بالكتاب])، ص 283.

[121] Churchill, "Conservative Mass Meeting," 416.

و التي مانت تتطلب إنفاقا كبيرا من الحكومة . غير أنها تمكنت من الصمود أمام كل هذه المشاكل الاقتصادية لسببين[122]:

- ماضيها كإمبراطورية عظمى : بعد الحرب العالمية الثانية ، استفادت بريطانيا بشكل مباشر من بعض مستعمراتها في عملية إعادة الإعمار و تعزيز إقتصادها، و ذلك من خلال:
- الموارد الطبيعية: إستفادت بريطانيا من الموارد الطبيعية في مستعمراتها مثل النفط و الفحم و المعادن ، و استخدمتها في إعادة بناء البنية التحتية و تعزيز الصناعات الأساسية.
- القوى العاملة: وفرت بريطانيا القوى العاملة للمساعدة في إعادة بناء إقتصادها من مستعمراتها، حيث شكلت هذه القوى جزءا هاما من القوى العاملة في العديد من الصناعات.
- السوق الإستهلاكية: كانت بعض المستعمرات توفر سوقا إستهلاكية للسلع البريطانية، مما ساعد في تحفيز الإنتاج و التصدير و تعزيز النمو الإقتصادي.

ب- إختراع القنبلة النووية في 03 أكتوبر 1952 والتي أعطت لبريطانيا استقلالية وقوة الردع، و أوهمتها أنها بإمكانها أن تصبح قوة عظمى من جديد لاسيما أنها أصبحت ثالث قوة عسكرية في العالم، حيث أن الترويج لتطوير الأسلحة النووية كان جزءا من استراتيجية بريطانيا لإستعادة مكانتها وزيادة تأثيرها السياسي و العسكري في العالم.

نجحت بريطانيا مع مرور الوقت في استعادة قوتها الإقتصاديةحيث كان متوسط نصيب الفرد البريطاني الأعلى بين باقي الأوربيين إلى غاية1950[123]، وذلك بسبب السياسات الاجتماعية التي انتهجها حزب العمال منذ وصوله إلى الحكم في انتخابات 1945 و1951 كإنشاء هيئة الصحة العمومية NHS والتي كانت جد مكلفة للخزانة البريطاني[124].

[122]Hansindogan, "Why Did Britain Join EEC in 1973, and Not Before or Later," Ankara University Journal of Faculty of Political Sciences, 2014, politics.ankara.edu.tr

[123]M Matthews, R. C. O. "Why Growth Rates Differ." The Economic Journal 79, no. 314 (1969): 261-268

في هذه الفترة كانت بريطانيا لا تزال تنظر إلى نفسها على أنها أكبر من أوروبا بالنظر إلى ماضيها كإمبراطورية عظمى و الذي كان ليس ببعيد بالإضافة إلى توسيع تجارتها مع مستعمراتها و باقي دول العالم و الذي كانت جدواها الإقتصادية أهم من تلك الجدوى المرجوة من أي تقارب أوروبي بالإضافة إلى الشعور بالوطنية العالية الذي كان يميز البريطانيين و عدم الرغبة في أي إندماج داخل أوروبا . بعد استقلال مستعمراتها أبقت العلاقات بينهم متينة من خلال رابطة الكومنولث و هو ما تجسده مقولة تشرشل بأن" لديه التزام خاص تجاه رابطة الكومنوالث" و بأنها " الأكبر و الأهم" من أوروبا[125].

2- أوضاع أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية أوضاع مأساوية بعد تدمير هائل للبنية التحتية و فقدان حياة الملايين من الأشخاص. كانت الحرب قد تركت أثارا مدمرة على الاقتصاد و المجتمعات و كانت الحاجة إلى إعادة الإعمار ضرورية و بشكل ملح. تعرضت العديد من المدن الأوروبية للتدمير الشامل مع نقص شديد في الغذاء و المواد الأساسية ، كما عانى الكثيرون من النزوحو التشرد نتيجة للحرب و التغيرات الحدودية و النظم السياسية . احتاجت هذه الفترة إلى جهود دولية كبيرة لمساعدة البلدان المتضررة و تعزيز السلام و الاستقرار في المنطقة.

شهدت هذه الفترة كذلك تقسيما سياسيا بين القوى الغربية و الشرقية ، مما أدى إلى تشكيل الإتحاد السوفياتي و تعرضت بعض المناطق للتقسيم و الاحتلال مثل ألمانيا التي انقسمت إلى ألمانيا الإتحادية بزعامة الو.م.أ و و ألمانيا الديمقراطية بزعامة الإتحاد السوفياتي ، و استمر هذا الحال إلى غاية 1990 تاريخ إعادة توحيدها. كانت هذه الفترة أيضا مرحلة انتشار الناتو و مواجهة الحرب الباردة بينالو.م.أ و الإتحاد السوفياتي .

لقد شهد العالم توجها كبيرا نحو التكتلات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و هو ما شجع أوروبا على التوجه نحو اندماج و تكامل إقتصادي. تعود هذه الفكرة إلى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية غير أنها لم يكتب لها النجاح إلى غاية مجيء روبرت شومان Robert Schumanوزير خارجية فرنسا الدي صرح " لن تصنع أوروبا دفعة واحدة و لا وفقا لخطة عامة ، بل ستبنى من خلال إنجازات ملموسة تخلق أولا تضامنا واقعيا"[126]و الدبلوماسي الفرنسي جان

[125] Churchill, "Conservative Mass Meeting," 416-418.

[126] سايمونأشروود وسايمون، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، ص 20.

مونيه Jean Monnet ، الذين قدموا أفكارا ملموسة مع إقامة مؤسسات فوق وطنية مع وضع خطة للإندماج .

ثانيا- السياسة البريطانية تجاه اوروبا 1951-1973

1- الوضعية الإقتصادية لبريطانيا خلال الفترة 1951-1973:

بدأ الإقتصاد البريطاني خلال السنوات 1950-1964 يعرف مشاكل فعلية ترتكز أساسا على المدفوعات الدولية و الجنيه الإسترليني، حيث أصبح معدل نمو الناتج لكل فرد الأدنى مقارنة مع دول غرب أوربا فمعدل النمو كان 6% بين سنوات1900 و 1950 و انخفض إلى 2.2 % خلال الفترة 1950-1964 [127] (انظر الجدول أدناه)، فازدادت الواردات مقارنة بالصادرات ما أدى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، كما تم تسجيل أعلى معدل تضخم في تلك الفترة.

الجدول رقم 3: نمو الناتج لكل فرد عامل خلال المرحلتين (1900-1950) و (1950-1964)

الدول	1950-1900	1966-1950
الو.م.أ	1.6	2.4
ألمانيا	8	5.4
المملكة المتحدة	6	2.2
فرنسا	1.9	4.6
إيطاليا	2.6	5.2

المصدر: Matthews .R.C.O. `why growth rates differ. The economic Journal, vol.79,no.314,1969, pp61-68. 1967

[127] Matthews, "Why Growth Rates Differ," 61-68.

1- موقف بريطانيا من إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب European Cool And Steel (ECSC)

أ- نشأة منظمة الفحم و الصلب:

كان الفحم من أهم مصادر الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية ، و قد اعتمدت عليه أوربا في تعميرها، بعد أن كان وسيلة هامة في الحرب ، و عليه اقترح روبرت شومان وزير خارجية فرنسا انشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب متخذاً شعاراً " لن نجعل من الحرب أمراً غير وارداً فحسب، بل غير منطقي مادياً أيضاً[128]"، كما صرح أنه بضرورة تجميع إنتاج الفحم و الصلب في مركز تجميع واحد بين فرنسا و ألمانيا كبداية حيث قال" لن يتم صنع أوروبا في وقت واحد أو وفقا لخطة واحدة ، بل سيتم بناؤها من خلال إنجازات ملموسة تؤدي أولا إلى تضامن فعلي في نقطة أو مركز تجميع واحد ، تحت إدارة سلطة عليا مشتركة في إطار منظمة مفتوحة لمشاركة الدول الأوروبية، لأن ذلك سيوفر أسس مشتركة للتنمية الإقتصادية كخطوة أولى في اتحاد أوروبا".[129]

لقد تم إختيار مادة الفحم و الحديد لأنها أهم طاقة كانت مستعملة في ذلك الوقت ، يستخدم في التدفئة و المواصلات و الصناعة المدنية ، لقد كان القطاع الوحيد الذي يمكنه أن يحقق الإجماع بين الدول الأوروبية فالفحم و الصلب كانتا مادتان أساسيتان في صناعة الحرب ، فإذا تم وضع هاتين المادتين تحت سلطة مشتركة و إشراف مشترك سيحول دون إستخدامهما لأهداف حربية و بالتالي ضمان أمن أوروبا[130].

بمقتضى هذا لاقتراح اقيمت معاهدة باريس، الموقعة في 18 أبريل 1951، بين كل من: فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، ولوكسمبورج و دخلت حيز النفاذ في 23 جويلية 1952. لقد ساهمت ألمانيا مساهمة فاعلة في إنجاح هذه المعاهدة بالنظر إلى الإنتاج الوفير للفحم في المناطق الألمانية التي لها حدود مع فرنسا ، و كانت فرنسا المستفيد الاكبر من هذه الإتفاقية حيث سعت إلى ضمان تدفق مستمر للفحم إلى قطاعاتها .

---

[128]Robert Schuman, "Déclaration du 9 mai 1950," Questions d'Europe n° 204 (Fondation Robert Schuman, 9 Mai 2011), https://www.robert-schuman.eu..

[129] IBID

[130] صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد)بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 40.

ب-توقيع بريطانيا إتفاق شراكة و تشاور مع جماعة الفحم و الصلب

- السياق التاريخي :لقد علمت بريطانيا و الو.م.أ بخطة شومان قبل إعلانها و تم تبادل البرقيات بينهم بخصوص هذا الإجراء، ففي حين أبدت الو.م.أ ترحيبها بالخطة و شجعت على القيام بذلك . أبدت بريطانيا شكوكها بالمشروع ، حيث أرسل سفير فرنسا لدى بريطانيا السيد ماسيغليMr Massigli رسالة مستعجلة إلى وزير خارجية بريطانيا أعلمه بنية فرنسا إعلان الإندماج مع ألمانيا و أرسل له الخطة بالتفصيل، غير أن هذا الأخير كشف عن ميل بريطانيا لرفض المقترح و رفض حتى طرح الفكرة بحجة أن الوقت لم يحن بعد لوجود سلطة فوق وطنية في أوروبا أو لاتخاذ هذا النوع من القرارات[131].

رفضت بريطانيا الانضمام إلى الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب سنة 1950 عند تأسيس المجموعة الأوربية للفحم و الفولاذ، حيث اجتمع مجلس العموم البريطاني سنة 1950 لبحث إمكانية الإنضمام إلى هذا التكتل غير أن مجلس العموم رفض بالأغلبية (محافظين و عمال) أن يصبحوا أحد الأعضاء المؤسسين لهذا التكتل و هذا راجع إلى ثلاثة 3 عوامل[132]:

1-التركيز في تلك الفترة على دائرة الأطلسي ودائرة الكومنوالث مقارنة بالدائرة الأوربية في رسم السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية لبريطانيا،

2- آداء الاقتصاد البريطاني مرتبط بالأساس بالأوضاع الداخلية وتم إغفال العلاقات التجارية بين دول الجوار الأوربي ولم يبدأ الاهتمام بالتطور الذي يحدث في غرب أوربا إلى في سنوات الخمسينات.

3- شكوك بريطانيا حول إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والفولاذ لاسيما أنه كان قد تم الإعلان من قبل على إنشاء منظمة الدفاع الأوربي غير أن هذه المحاولة للتكتل لم تلق الإجماع داخل أوربا.

- اتفاقية الشراكة و التشاور بين بريطانيا و الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب:

وقعت إتفاقية الشراكة بين بريطانيا و الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب في 21 ديسمبر 1954 بهدف إقامة تعاون إقتصادي و استراتيجي بين الطرفين دون أن تصبح بريطانيا عضوا كاملا في الجماعة

[131]Bruce Carolan, "The European Union: US and UK Role in the Creating of Unified European Community," Tulsa Journal of Comparative and International Law 16, no. 1 (2008): 59.

[132]George, An Awkward Partner, 1994

الأوروبية ، هذه الإتفاقية جاءت نتيجة مفاوضات مستمرة بعض رفض بريطانيا الانضمام للجماعة عند تأسيسها عام 1951.

و يعود سبب هذه الإتفاقية إلى رغبة الدول الأوروبية في إبقاء بريطانيا ضمن الدول الأوروبية من جهة و سعي بريطانيا إلى إيجاد صيغة للتعاون لتحقيق الإستفادة الاقتصادية و تجنب العزلة لتمتعها بفائض هام من الفحم يمكن الإستفادة منه ، و كذا إلى إمتعاض بريطانيا من عدم انضمام بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب[133].

- تفاصيل إتفاقية الشراكة و التشاور:
- التشاور المنتظم :الإتفاقية (أنظر نسخة في ملحق الأطروحة) نصت على إجراء إجتماعات دورية بين ممثلين من بريطانيا و الجماعات الأوروبية للفحم و الصلب لتبادل المعلومات و التشاور بشأن سياسة إنتاج و توزيع الفحم و الصلب.وكذا مناقشة القضايا المتعلقة بالإنتاج ، الأسعار و التنظيمات الصناعية
- تبادل المعلومات: تبادل البيانات الفنية و الاقتصادية حول انتاج الفحم و الصلب ، مما ساعد في تنسيق السياسات الصناعية
- الأهداف :الإتفاقية كانت تهدف إلى تحقيق استقرار في أسواق الفحم و الصلب و تعزيز التعاون الاقتصادي.

لقد أسهم هذا التعاون في تحسين العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا و الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب و بناء ثقة و تفاهم بينهم، كما مهد لأي إتفاقات مستقبلية يمكن أن تكون بين بريطانيا و الدول الأوروبية.

2- موقف بريطانيا من إنشاءالجماعة الاقتصادية الأوروبية أو معاهدة روما Economic European Community

أ- إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

-السياق التاريخي:

بعد نجاح الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب إقتصاديا و القبول بوجود سلطة فوق وطنية تدير القطاع، كانت الخطوة التالية هي تعميق التعاون الاقتصادي و السياسي بين الدول الأوروبية جاء هذا في قمة مسينا

[133]ibid., p. 61.

Messina بإيطاليا في جوان 1955 ، حيث إجتمع وزراء خارجية الدول الست المؤسسة للجماعة الأوروبية للفحم و الصلب لمناقشة سبل تعزيز التعاون بينهم[134] حيث تم تشكيل لجنة دولية للشؤون الخارجية لدراسة المعوقات لقيام جماعة أوروبية إقتصادية أكثر تكاملا ، و صياغة معاهدة جديدة على ضوء نتائجها عهدت إلى وزير الخارجية الإيطالي هنري سبارك Henry Spaak و التي سميت اللجنة بإسمه و الذي أوصى بتوسيع نطاق التعاون ليشمل مجلات أخرى.تقرير سباك كان حجر الزاوية في التحضيرات لإنشاء معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تحتوي على 248 مادة، و4 ملاحق، و9 بروتوكولات، واتفاقية. تم بموجبها انشاء السوق المشتركة ووضع إجراءات لتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، وتحديد العلاقة بينهم وبين العالم الخارجي.

- معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو معاهدة روما :

نصت المادة 8 من إتفاقية روما على وضع السياسات المشتركة في ثلاث مجالات رئيسية هي الزراعة و النقل و السياسات التجارية . هذه السياسات تحتاج إلى فترة انتقالية تدوم 12 سنة من التكامل التدريجي و ضمان سير السوق المشتركة بشكل فعال و تهدف هذه المعاهدة إلى ما يلي[135]:

-إلغاء الحواجز الجمركية عند دخول و خروج البضائع،

- إقامة تعريفة جمركية موحدة على السلع و الخدمات و سياسة تجارية مشتركة تجاه الدول خارج المعاهدة ، أي أن الجماعة الأوروبية تتحكم بشكل مشترك في علاقتها مع الغير.

- حرية تنقل الأشخاص و البضائع و رؤوس الأموال،

- إعتماد سياسة موحدة في مجال الزراعة،

-إعتماد سياسة موحدة في مجال النقل،

- خلق آليات لضمان منافسة شريفة داخل السوق المشتركة،

- تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، و مواجهة الإختلالات في موازين مدفوعاتهم.

- العمل على التقارب بين القوانين الوطنية للدول الأعضاء مع التشريعات الفوق الوطنية في إطار السوق المشتركة.

[134]Sanders and Houghton, Losing an Empire, Finding a Role, 137.

[135] أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، ص 133.

– إنشاء سوق إجتماعية أوروبية تهدف إلى تحقيق توازن أكبر في فرص العمل و رفع مستوى المعيشة للدول المصادقة على المعاهدة.

– إنشاء بنك أوروبي للإستثمار في إطار السوق الأوروبية المشتركة.

– إعتماد قاعدة الإنتساب بالنسبة لمستعمرات الدول الأوروبية للحصول على المزايا الاقتصادية للسوق الأوروبية المشتركة[136].

ب– موقف بريطانيا من إنشاء معاهدة روما:

–السياق التاريخي:

بفضل نجاح الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب و توقيع بريطانيا على أتفاق الشراكة و التشاور بينها و بين الجماعة الأوروبية ، تمت دعوة بريطانيا لحضور الإجتماعات التمهيدية التأسيسية للجماعة الاقتصادية الأوروبية التي باشرتها اللجنة الدولية للشؤون الخارجية برئاسة هنري سباك المنبثقة عن قمة مسينا في إيطاليا . و مع بداية الإجتماعات و تبادل الرؤى بدأت الخلافات في وجهات النظر بين المجتمعين ، حيث إقترح أعضاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب إنشاء إتحاد جمركي في حين أن بريطانيا رفضت جملة و تفصيلا المقترح و إقترحت بالقابل إنشاء منطقة تجارة حرة. و في نوفمبر 1955 ، غادرت البعثة البريطانية طاولة المفاوضات و توجهت إلى لندن من دون رجعة. حاول وزير الخارجية الإيطالي سباك ثني بريطانيا عن إنسحابها و دعاها للعودة إلى طاولة المفاوضات و لكن من دون فائدة ، و تمكن هذا الخير من إقناع الأطراف المتبقية بإستمرار المفاوضات من دون بريطانيا و هو ما نجح فيه بالفعل[137].

- إنشاء رابطة التجارة الحرة الأوربيةEuropean Free Trade Association أو EFTA :

رفضت بريطانيا الإنضمام إلى معاهدة روما ، و صرح وزير الخارجية البريطاني آنذاك انتوني ايدن Anthony Eden ، ان الإنضمام إلى إتحاد القارة الأوروبية "شيء نعرف في قرارة نفسنا أننا لا نستطيع أن نقدم عليه"[138]. و تم بالمقابل إنشاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية في جويلية 1959، قامت بريطانيا بإنشاء رابطة التجارة الحرة الأوربيةEuropean Free Trade Association أو EFTA

[136] ibid

[137]Centre for Contemporary and Digital History, « Événement historique de la constitution Européenne », CVCE, consulté le 12 novembre 2018, https://www.cvce.eu.

[138]رونالد تيرسكي ، جون فان أودينارن ، مرجع سابق، ص 284.

اختصارا، كرد على إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية التي أنشئت بموجب معاهدة روما سنة 1958 ، غير أن الرابطة فشلت في تحقيق أهدافها الأساسية، فهذه الدول لم تكن من زبائن بريطانيا الرئيسيين داخل أوربا فالتصدير إلى دول الإفتا قدر بـ 13.5 %في حين قدر ب 19.9 % للمجموعة الأوربية أما الواردات فكانت 12.5 % مقابل% 19.6من المجموعة الأوربية و قد تراجعت عضوية الإفتا في عام 1995 ، لتنحصر في آيسلندا والنرويج وسويسرا وذلك لتعاظم تأثير الاتحاد الأوروبي الذي كان يعرف بالمجموعة الأوروبية حيث منح الاتحاد الأوروبي أعضاءه مجالات أوسع للتعاون وفتح لها أسواقًا أكبر.[139]

المطلب الثاني: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي بعد الإنضمام

لقد وجدت بريطانيا نفسها خارج أنجح تجمع اقتصادي مجاور لها، أكثر من ذلك فصادرات بريطانيا نحو دول الكومنولث انخفضت إلى 43 % من مجموع الصادرات سنة1957، وزيادة على هذا، وبالنظر إلى ضعف الاقتصاد البريطاني، منحت الولايات المتحدة الأمريكية المجموعة الأوروبية الأولوية كأهم شريك اقتصادي في أوربا[140].

أدركت الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطاني و رجال المال والأعمال و حتى جزء من الصحافة البريطانية أن بريطانيا أخطأت في عدم الانضمام إلى المجموعة الأوربية، حيث كان بإمكانها أن تصبح الناطق باسم أوربا و الولايات المتحدة وبدأت بتغيير رأيها تجاه هذه المجموعة، وضرورة التوجه إليها، فعمدت صحف مثل financialtimes، the guardian، the observer بكتابة مقالات حول إيجابيات التوجه إلى المجموعة الأوربية[141] ،وبدأت نزعة التوجه إلى أوربا تتشكل.

في 25جانفي1960 ، صرح وزير الخارجية البريطاني السيد سلوين ليود selwyn lloyd وزير الدولة للشؤون الخارجية أمام مجلس العموم البريطاني " أن هذا المجلس يقر بالحاجة الى اتحاد سياسي

[139]Johnson, H. G., J. Pinder, D. Swann, and M. A. G. van Meerhaeghe. Economics: Britain and the EEC. London: Longmans, 1969.p.113

[140]جون بيندرو سايمونأشرود، الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، 2015، ص 26

[141]Council of Europe, European Yearbook / Annuaire Européen, vol. 7 (The Hague: Martinus Nijhoff Publishers, 1961), 10

و اقتصادي مع أوروبا، و أن بتوجهها إلى خارج بريطانيا ستفقد مكانتها في العالم و أن أوروبا لن تكتمل من دوننا [142].

أولا- محاولات إنضمام بريطانيا إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

فاز حزب العمال برئاسة البلاد سنة 1964 بأغلبية ضعيفة وترأس هارود ويلسون Harold Wilson رئاسة الوزراء، هذا الأخير، و بالنظر إلى المشاكل التي كان يتخبط بها الاقتصاد البريطاني جاء ببرنامج لتحديث هيكلة الاقتصاد البريطاني و ذلك بالتحول تدريجيا من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يقوم على الخدمات بالإضافة إلى التأسيس لثورة تكنولوجية بريطانية تجسدت بإنشاء وزارة للتكنولوجيا سنة 1964[143]، و كذا مجموعة من الإصلاحات التي التزم من خلالها حزب العمال و لمدة عهدتين في قيادة الحكومة البريطانية بتخفيض عملة الجنيه الإسترليني سنة 1967 و كذا اتخاذ قرار بسحب كل القوات البريطانية من الشرق الأقصى باستثناء هونغ كونغ و الخليج الفارسي بنهاية سنة 1971.[144]غير أن الاستمرار في عجز الميزانية أدى إلى ضعف الصادرات وجعل الحكومة تقرر خفض العملة مرة ثانية سنة 1969، وهو ما أدى إلى زيادة التضخم في تلك الفترة وبدى أن بريطانيا غير قادرة على سد احتياجاتها وما زاد الأمر تعقيدا للاقتصاد البريطاني هو تورط بريطانيا في أزمة السويس سنة 1967 والتكلفة المرتفعة للحرب و هو ما أدى ببريطانيا إلى طلب الإتضمام إلى الجماعة الأوروبية على مرتين لكنها صدت بفيتو فرنسي على مرتين كذلك.

1-أسباب رفض فرنسا انضمام بريطانيا إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

31 أمام مجلس العموم فيHarold Macmillanأعلن الوزير الأول البريطاني هارولدماكميلان ، غير أن الرئيس الفرنسي شارل EEC، قراره الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية 1961جويلية رفض الفكرة جملة و تفصيلا، وصرح في لقاء مع الصحافة في 14 جانفي Charle Degaulديغول 1963 " الطبيعة الهيكلية و الظروف التي تتميز بها بريطانيا تختلف كثيرا عن الدول الأوربية" . كما قام

[142] IBID,p9.

[143]David Edgerton, "The 'White Heat' Revisited: The British Government and Technology in the 1960s," Twentieth Century British History 7, no. 1 (1996): 53-82.

[144]Geraint Hughes, Harold Wilson's Cold War: The Labour Government and East-West Politics, 1964-1970 (Woodbridge: Boydell & Brewer Ltd, 2015), 1

، وتم رفض طلب الانضمام مرة ثانية 1967بتقديم طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية سنة .من طرف فرنسا بزعامة شارل ديغول بالرغم من موافقة الدول الأخرى المنضمة للسوق

يعود سبب رفض شارل ديغول انضمام بريطانيا إلى الأسباب التالية:

- التفاوت الاقتصادي: صرح الرئيس الفرنسي شارل ديغول CharleDegaule في لقاء مع الصحافة في 14 جانفي 1963 أن " الطبيعة الهيكلية و الظروف التي تتميز بها بريطانيا تختلف كثيرا عن الدول الأوربية"، حيث أن الإقتصاد الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة كانت أكثر توازنا بين الزراعة و الصناعة ، في حين أن الإقتصاد البريطاني كان يتوجه أكثر نحو الخدمات و الصناعة الثقيلة. حيث برر رفضه عام 1963 أن التقرير الذي انتهت إليه لجان التفاوض في بروكسل بشأن انضمام بريطانيا أشار إلى اختلافات بنيوية بين دول الجماعة الأوروبية و بين بريطانيا[145]. وقد جاء في خطابه ما يلي" لقد تم إبرام معاهدة روما 1958 بين دول تتشابه في طبيعتها الجغرافية و الإقتصادية و الزراعية و التبادلات و التجارة الخارجية ، و ظروف العمل و العمال، .....، على عكس بريطانيا العظمى، التي هي في الواقع جزيرة بالبحر ترتبط بعلاقات تجارية مع بلدان بعيدة جدا ، و الأنشطة الزراعية فيها بسيطة للغاية ....، وتدفع إعانات للمزارعين، كل هذه الظروف تختلف عن الظروف التي توجد عليها دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة "[146]
- العلاقة الخاصة البريطانية الأمريكية: خشية الرئيس الفرنسي من أن إنضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية يؤدي إلى تعزيز الوجود الأمريكي في أوروبا . في حين ان هذا الأخير كان يسعى إلى استقلالية القارة الأوروبية، حيث صرح كذلك " ربما سيأتي اليوم الذي تستطيع فيه بريطانيا الإنضمام للمجموعة الأوروبية ....، فإن هذا التكتل لن يصمد على المدى البعيد و سيصبح تحت التوجيه الأمريكي بل ربما معتمدا على الو.م.أ و هو الأمر الذي من شأنه القضاء على أوروبا[147].
- السياسة الزراعية

[145]Charles de Gaulle, "Press Conference: Veto on British Membership of the EEC" (Zurich: International Relations and Security Network, January 14, 1963).

[146] IBID

[147] IBID

- المشتركة: فرنسا كانت المستفيد الأكبر من السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الإقتصادية الأوروبية ، و دخول بريطانيا بإقتصادها قد يقوض هذه السياسة[148].
- مستقبل أوروبا: شكوك الرئيس الفرنسي بخصوص النظرة المستقبلية إلى أوروبا، ففي حين كان لديه رؤية أوروبية قائمة على تعاون الدول الأوروبية فيما بينها في جميع الميادين، كان يشك في أن بريطانيا بجذورها التاريخية المختلفة وارتباطاتها العالمية ستقبل الإندماج في أوروبا.

2- إنضمام بريطانيا إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

بعد استقالة شارل ديغول و مجيء جورج بومبيو إلى سدة الحكم في فرنسا سنة 1969، أصبحت السياسة الفرنسية أكثر براغماتية ، فخلال لقاءه بالسفير البريطاني في فرنسا كرستوفر سامز Cristophersoams صرح الرئيس الفرنسي أن " ليس لديه فكرة حول الفيتو" و أنه " لن يستخدمه" و أضاف " يجب طي الصفحة" و أضاف أن بريطانيا يمكنها أن تلعب دورا هاما في السوق الأوروبية لاسيما الميدان الصناعي و البحث[149] . و بسبب شكوك الرئيس الفرنسي بخصوص التقارب الألماني مع الإتحاد السوفياتي و ألمانيا الشرقية فقد وافق على انضمام دول جديدة للجماعة و ذلك لتوطيد العلاقة أكثر بين ألمانيا و أوروبا الغربية و هي بريطانيا و الدنمارك و إيرلندا و النرويج ، شريطة الموافقة على تمويل السياسة الزراعية المشتركة و الأهداف السياسية للمعاهدة. انضمت بريطانيا و الدنمارك و ايرلندا إلى المعاهدة في حين رفض النرويجيون الإنضمام إلىها في إستفتاء شعبي[150].

أ – موقف الطبقة السياسية من انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية

صادف دخول بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية خسارة حزب المحافظين في الانتخابات العامة و مجيء حزب العمال إلى الحكم بقيادة هارولد ويلسن، هذا الأخير خاض حملته الانتخابية حول إعادة التفاوض على بنود إتفاق انضمام بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية مع تعهده بإجراء انتخابات حول بقاء أو إنسحاب بريطانيا من الاتفاق. طالب الحزب بإعادة التفاوض حول النقاط التالية[151]:

---

[148] جون بيندرو سايمونأشرود، الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، 2015، ص 25

[149] Élisabeth Du Réau, « Georges Pompidou : l'élargissement et le renforcement de la communauté », in Dynamiques européennes. Nouvel espace, nouveaux acteurs, éd. Robert Frank et Élisabeth Du Réau (Paris : Éditions de la Sorbonne, 2003), p.

[150] رونالد تيرسكي ، جون فان أودينارن ، مرجع سابق، ص 26

[151] Vaughn Miller, "The 1974–75 UK Renegotiation of EEC Membership and Referendum," House of Commons Library, Briefing Paper No. 7253 (July 13, 2015),

- السياسة الزراعية المشتركة: صممت السياسة الزراعية المشتركة بشكل لدعم دول التي لديها قطاع زراعي هام مثل فرنسا، بريطانيا بقطاعها الزراعي الصغير نسبيا لم تكن تستفيد بنفس القدر من الإعانات و الدعم، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق السياسة الزراعية المشتركة أدى إلى رفع أسعار المواد الغذائية في بريطانيا و هو ما أثر على المستهلكين البريطانيين، و لذلك سعت بريطانيا للحصول على شروط أفضل ضمن السياسة الزراعية (CAP) ، بحيث لا تكون تجارتها للمواد الغذائية تهديد لأوروبا مع دخول المنتجين من خارج أوروبا إلى السوق الغذائية البريطانية.
- رفض أي نوع من الإتفاقيات الدولية التي تفرض على بريطانيا زيادة عدد العاطلين عن العمل فقط من أجل الإلتزام بنظام الحصص. فقد كان نظام الحصص جزءا مهما من السياسة الزراعية المشتركة ، تم تطبيقه لتحديد كمية الإنتاج الزراعي في منتجات معينة مثل الحليب و السكر و اللحوم بهدف منع فائض في الإنتاج و ضمان إستقرار الأسعار. بالإضافة إلى الإستيراد و التصدير ، حيث اثر هذا النظام على التجارة البريطانية بحيث كانت هناك قيود على واردات المنتجات الزراعية من خارج الجماعة الأوروبية، مما أثر على العلاقة التجارية التقليدية للمملكة المتحدة من دول الكومنولث .
- مشاكل النقد في البلدان الأوروبية يمكن حلها في إطار التجارة الدولية : و ذلك عن طريق تحسين شروط التجارة لتكون أكثر مرونة مما يسمح لبريطانيا الاستفادة من السوق الأوروبية من جهة و الحفاظ على علاقة تجارية قوية مع شركاءها خارج الجماعة الأوروبية ، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق النقدي في السياسات النقدية و المالية بين الدول الأعضاء لتحقيق استقرار نقدي أكبر ، و ضمان أن تكون السياسة المتبعة داخل الجماعة الأوروبية متوافقة مع الأهداف الاقتصادية لبريطانيا.
- إعادة التفاوض حول تنقل رأس المال الذي يحمي ميزان المدفوعات و سياسة العمالة الكاملة: كانت القيود المفروضة على رأس المال تؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني بحيث تحد من الاستثمار الأجنبي و الذي أثر على ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى ضغوطات مالية و اقتصادية على بريطانيا.

أخبر وزير الخارجية البريطاني جيمس كالاهانJames Kallaghan الجماعة الأوروبية عن موقف الحكومة من الاتفاق البريطاني الأوروبي ، و بأن الشعب البريطاني يجب عليه أن يصادق على الاتفاق من خلال إستفتاء شعبي ، و أنه يأمل أن يطرح هذا الاستفتاء للشعب بعد نجاح عملية التفاوض .[152]

يعود سبب رغبة الحكومة البريطانية في إعادة التفاوض يعود إلى ما يلي[153]:

- وجود برنامج جامد في تحديد نظام الحصص.
- إتفاق على إتحاد سياسي و مالي خلال سنة 1980.
- مصطلح الإتحاد أوروبي ، و الذي يعتبره الشعب البريطاني غير مقبول.
- الثمن المدفوع بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة ، و الذي تعتبره بريطانيا عال جدا.

إعتمد البرلمان البريطاني في 09 أفريل 1975 خطة إعادة الاتفاق و البقاء في الجماعة الأوروبية بتأييد 366 صوت مقابل 170 صوت.و قد أبدت مجموعة من الدول الأوروبية على رأسها ألمانيا و الدانمرك تعاطفا مع المقترحات البريطانية في حين أن فرنسا أبدت اعتراضا و عدم تفهم للأفكار البريطانية . و بغرض تقريب وجهات النظر تدخلت ألمانيا و تم تسوية مجموعة من القضايا خاصة ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

إعتبرت قمة باريس في ديسمبر 1974 و اجتماع دبلن إيرلندا مارس 1975 محطتين مهمتين في عملية إعادة التفاوض على شروط عضوية بريطانيا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية[154]:قمة باريس ديسمبر 1974: عقدت قمة في باريس جمعت قادة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية . تكمن أهمية القمة في أنها وفرت إطارا سياسيا لدعم عملية التفاوض التي كانت تطمح إليها بريطانيا و خلال القمة تمت مناقشة النقاط الخلافية لاسيما مساهمة بريطانيا في الميزانية ، السياسة الزراعية المشتركة و التكامل الأوروبي.

- اجتماع دبلن مارس 1975: بعد قمة باريس استمر التفاوض و التنسيق في بروكسل إلى غاية مارس 1975 ، أين عقد اجتماع في دبلن بإيرلندا، ضم رؤساء دول و حكومات

[152]IBID

[153]IBID

[154]Emmanuel Mourlon-Druol, "The UK's EU Vote: The 1975 Precedent and Today's Negotiations," Bruegel Policy Contribution 2015, no. 8 (June 2015): p.58.

الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تمت مناقشة النقاط التفصيلية و تم الوصول إلى إتفاقات محدودة حول تعديل مساهمة بريطانيا في ميزانية الجماعة الأوروبية و كذا تعديلات في السياسة الزراعية المشتركة و تم التعهد من الدول الأعضاء على ضمان تنفيذ هذه التعديلات.

صرح هارولد ويلسن بعد إعادة التفاوض أن " شروط العضوية حققت أهدافها بدرجة كبيرة و إن لم يكن بالكامل ". أجريت الانتخابات في 5 جوان 1975 ، بنسبة تصويت قدرت بـ 64.03 % من القاعدة الإنتخابية و انتهت بتأييد للبقاء في أوروبا بنسبة 67. % مقابل 3.8 ضد البقاء[155].

ب- موقف أوروبا من إعادة التفاوض حول شروط الإنضمام

كانت مواقف الدول الأوروبية من إعادة عملية التفاوض في الجماعة الاقتصادية الأوروبية متباينة واتسمت بالمرونة و الحذر ، ففرنسا أبدت تحفظات من إعادة التفاوض و أبدت عدم رغبتها في تقديم تنازلات كبيرة يمكن أن تؤدي إلى مطالب مشابهة من طرف دول أخرى، و مع ذلك و خلافا للرفض السابق للرئيس الفرنسي شارل ديغول من دخول بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية أبدت القيادة الحالية موافقة على إعادة التفاوض . ففرنسا كانت تريد تماسك الجماعة الأوروبية من جهة و من جهة أخرى عدم تقديم تنازلات كبيرة خاصة في السياسة الزراعية التي كانت المستفيد الأكبر منها. أما ألمانيا فرأت في بقاء عضوية بريطانيا قوة إضافية للتكامل الأوروبي و قد أسهمت في إيجاد حلول وسط فيما يتعلق بمساهمة بريطانيا في الميزانية و السياسة الزراعية أما هولندا و الدول الاسكندنافية فرأت ببقاء بريطانيا داخل الجماعة الأوروبية دعما لإقتصاداتها و دعمت المقترح البريطاني بضرورة وجود تنسيق أكبر في السياسة الاقتصادية داخل الجماعة الأوروبية[156].

أبدى الرأي العام تغيرا في مواقفه تجاه إنضمام بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية و البقاء فيها مابين سنتي 1973 و 1974، حيث أظهر إستطلاع للرأي أبدته وكالة قياس الرأي الأوروبي eurobarometre على النتائج التالية:

[155] IBID

[156] Miller, "The 1974-75 UK Renegotiation.

الجدول رقم 4: جدول يوضح توجهات الراي العام الأوروبي حول انضمام بريطانيا إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية

التاريخ	شيء جيد	شيء سيء	لا سيء و لا جيد	لا أعرف
1973	%31	% 34	% 22	% 13
1974	% 47	% 21	% 19	% 13

المصدر: Vaughen Miller, The 1974-75 UK Renegotiation of EEC Membership and Referendum, HOUSE OF COMMONS LIBREARY, Number 7253, 13 july,2015.

من خلال نتائج الجدول، نلاحظ أن الأوروبيين أبدو تباينا في مواقفهم حيال الوجود البريطاني في أوروبا حيث أن الفرق بين نسبة المؤيدين للانضمام إلى السوق الأوروبية تزيد عن نسبة الرافضين لهذا الوجود بنسبة 3 % و هو ما يبين الإنقسام داخل المجتمع الأوروبي. غير أنه سنة 1974 و هو تاريخ مفاوضات بريطانيا للبقاء داخل الجماعة الأوروبية ، أبدى الأوربيون تأييدا كبيرا للبقاء داخل الجماعة الأوروبية بنسبة 47 % أي بزيادة 16 % عن نسبة سنة 1973 و انخفضت نسبة الرافضين لإنضمام بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية بنسبة 13 %. و هذا يعكس رأي حكوماتهم التي كانت تدفع في المفاوضات التي كانت ترى في بقاء بريطانيا تماسك للجماعة الاقتصادية الأوروبية و قوة عالمية في علاقتها الاقتصادية و التجارية مع الخارج.

ثانيا: موقف بريطانيا من معاهدات الإتحاد الأوروبي

1- موقف بريطانيا من معاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوروبي Maastricht Treaty01 نوفمبر 1993:

أ- السياق التاريخي:

بعد انضمام كل من بريطانيا و ايرلندا و الدانمارك عام 1973، إنظمت عدة دول أخرى على مر العقود و فيما يلي قائمة الدول المنظمة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ثم إلى الإتحاد الأوروبي إلى غاية عام 1993 تاريخ المصادقة على إتفاقية ماستريخت.

الجدول رقم 5: جدول يوضح قائمة الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي إلى غاية 1993

الرقم	البلد	تاريخ الإنضمام	ملاحظة
1-	بلجيكا	1958	
2-	فرنسا	1958	
3-	المانيا	1958	
4-	ايطاليا	1958	
5-	لوكسمبورغ	1958	
6-	هولندا	1958	
7-	بريطانيا	1973	
8-	الدنمارك	1973	
9-	ايرلندا	1973	
10-	اليونان	1981	
11-	اسبانيا	1986	
12-	البرتغال	1986	

يعرض هذا الجدول التوسعات الرئيسية للاتحاد الأوروبي منذ عام 1973، مما يعكس نمو الاتحاد من 9 دول أعضاء في منتصف السبعينات إلى 13 دولة في منتف الثمانينات. بالإضافة إلى هذه التوسعات تم التوقيع على القانون الأوروبي الموحد و المعروف أيضا باسم " القانون الموحد" ، هو اتفاق تم توقيعه في فبراير 1986 و دخل حيز التنفيذ في 1 جويلية 1987و يعتبر أحد الإصلاحات الرئيسية حيث مهد الطريق لقيام السوق الأوروبية الموحدة. تضمن القانون الموحد النقاط التالية[157]:

- توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي: تعزيز دوره في عملية اتخاذ القرارات بإعطاءه مزيدا من الصلاحيات.

[157] جون بيندر و سايمون أشرود، تر، حالد غريب علي ، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة ، مرجع سابق، ص 30

- توسيع نقاط السوق الموحدة[158]: سعى القانون إلى إزالة الحواجز أمام حرية حركة البضائع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص بين الدول الأعضاء.
- تحسين عملية إتخاذ القرار: قدم القانون آليات جديدة لتسهيل إتخاذ القرارات، مثل زيادة استخدام التصويت بالأغلبية المؤهلة في مجلس الوزراء الأوروبي بدلا من الإجماع ، مما جعل عملية اتخاذ القرار أكثر فعالية.
- التعاون في مجالات جديدة: أدرج القانون مجالات جديدة للتعاون بين الدول الأعضاء لاسيما السياسة الخارجية و الأمنية و البحث و التطويؤ التكنولوجي و البيئة.

عارضت كل من بريطانيا و الدانمارك و اليونان مشروع قرار البرلمان عقد مؤتمر حكومي دولي لتعديل معاهدة روما ، و ذلك بإضفاء صبغة فدرالية عليها، و بالرغم من إبداء الحكومة الألمانية تحفظات بخصوص هذه المسألة خشية استيعاد بريطانيا منها ، إلا أن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران و بمعية باقي الدول الأوروبية وافقوا على المقترح. تم تمرير المقترح مستخدما التصويت بالأغلبية لأول مرة في تاريخ نشأة التكامل الأوروبي. و بالرغم من تحفظات بريطانيا حول التكامل الأوروبي و استمرار الجدال الداخلي حول تواجد بريطانيا ضمن الدائرة الأوروبية ، غير أن رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر وافقت عليه لأنها رأت فيه فرصة لتعزيز السوق المشتركة الأوروبية [159].

ب- نشأة معاهدة ماسترخيت

معاهدة ماستريخت المعروفة رسميا بمعاهدة الاتحاد الأوروبي، هي معاهدة وقعت في 07 فيفري 1992 بهولندا، و دخلت حيز التنفيذ في الأول من شهر نوفمبر 1993 . شكلت بداية "مرحلة جديدة في عملية إقامة اتحاد أوثق بين شعوب أوروبا"، أسست ما عاد يعرف لاحقا بالإتحاد الأوروبي و هي بمثابة خطوة متقدمة نحو تكامل سياسي و اقتصادي أعمق بين الدول الأعضاء و من أهم ما جاء فيها[160]:

---

[158]الفرق بين السوق الأوروبية المشتركة و السوق الموحدة هي أن الأولى تم تأسيسها بموجب معاهدة روما عام 1957 الهدف منها هو انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء حيث يمكن تبادل البضائع دون رسوم جمركية أو قيود كمية أما السوق الموحدة فهو تطور لمفهوم السوق الأوروبية المشتركة بموجب القانون الموجد الذي دخل حيز التنفيذ عام 1987 يهدف إلى تحقيق الحركة الكاملة ليس فقط للبضائع ، و لكن أيضا الخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص بين الدول.

[159] جون بيندر و سايمون أشرود، تر، حالد غريب علي ، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة ،مرجع سابق، ص 30

[160]هويدا شوفي أبو العلا، العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001)القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 159.

❖ تأسيس الإتحاد الأوروبي: أسست معاهدة ماستريخت الإتحاد الأوروبي بشكل رسمي مما عزز البنية السياسية و المؤسسية للتكامل الأوروبي.

❖ إنشاء العملة الموحدة الأورو :مهدت المعاهدة الطريق لإنشاء عملة الأورو كما وضعت المراحل الأساسية لدخولها حيز التنفيذ رسميا:

➢ المرحلة 1: (من 1 جويلية 1990 إلى 31 ديسمبر 1993): إدخال حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء

➢ المرحلة 2 :(من 1 جانفي 1994 إلى 31 ديسمبر 1998): زيادة التعاون بين المصارف المركزية الوطنية وزيادة المواءمة بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء

➢ المرحلة 3:(من 1 جانفي 1999 إلى اليوم): الانخراط التدريجي لليورو مع تنفيذ سياسة نقدية واحدة، يكون البنك المركزي الأوروبي مسؤولا عنها.[161]

❖ معايير معاهدة ماستريخت للانضمام إلى الأورو

وضعت معاهدة ماستريخت مجموعة من المعايير الإقتصادية و المالية الصارمة لضمان إستقرار الإقتصاد الكلي للدولة الراغبة في الإنضمامو هي :

- معدل التضخم: يجب ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5 نقطة مئوية، عن معدل التضخم في ثلاث من الدول الأعضاء، الذي يتواجد فيها أقل نسبة من التضخم.
- المالية العامة:

➢ الدين العام: يجب ألا يتجاوز الدين العام 60 % من الناتج المجلي الإجمالي .

➢ عجز الموازنة الحكومية: ألا يتعدى عجز الموازنة الحكومية 3%، من إجمالي الناتج المحلي للدولة.

- إجمالي الدين العام :

➢ إستقرار أسعار الصرف: أن يصبح جميع أعضاء النظام النقدي الأوروبي، أعضاء في آلية أسعار الصرف الأوروبية لمدة لا تقل عن سنتين دون أن تتعرض إلى هزات عنيفة و خلال هذه الفترة يجب أن تظل تقلبات سعر الصرف في النطاق الضيق، من دون تخفيض العملة.

[161]European Central Bank, "25 Years of the Maastricht Treaty," accessed November 14, 2017, https://www.ecb.europa.eu

- الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاقية

➢ مراجعة القوانين الوطنية: القوانين الوطنية للدول الأعضاء يجب أن تكون متوافقة مع قواعد الإتحادالأوروبي .

- تطبيق المعايير:

➢ التقييم الدوري: يتم تقييم الدول الأعضاء بانتظام لمراقبة مدى التزامها بهذه المعايير، و ذلك عن طريق التقارير الإقتصاديةو الإحصائية المقدمة إلى المفوضية الأوروبية و البنط الأوروبي.

➢ مراجعة الإستثناءات: في بعض الحالات يمكن منح استثناءات إذا أبدت الدول تقدما ملموسا نحو تحقيق المعايير بشكل مستدام.

❖ السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة: تعزيز التعاون في مجال السياسة الخارجية و الأمنية بين الدول الأعضاء

❖ التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية: تعزيز التعاون لاسيما في مجالات مكافحة الجريمة و التعاون القضائي و سياسة الهجرة.

ت–موقف بريطانيا من معاهدة ماستريخت 1993:

- السياق التاريخي:

بعد انضمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي و منذ الإعلان عن نتائج الإستفتاء سنة 1975 لم يوافق أي رئيس وزراء بريطاني على أي مبادرة للتوجه بالإتحاد نحو أشكال جديدة من الوحدة خاصة السياسية منها، حيث قام رئيس الوزراء البريطاني جيمس كالاهانJames Callaghan الذي جاء بعد رئيس الوزراء ويلسون برفض الإنضمام إلى النظام النقدي الأوربي ، كما أبدى تذمره من المساهمة العالية لبريطانيا في ميزانية المجموعة الأوربية[162].

وعندما أصبحت مارغريت تاتشر *رئيسة للوزراء سنة 1979 ، دخلت فى خلافات حادة مع الاتحاد الأوروبي حول ميزانية الاتحاد ومساهمة بريطانيا فيها حيث طالبت بعد ستة أعوام من التصويت على الانضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بخصم مقابل مشاركة بلادها في الموازنة الأوروبية وقالت

[162]– رونالد تيرسكي ،مرجع سابق، ص 284

*مارغريت هيلدا ثاتشر Margaret Hilda Thatcher هي رئيسة وزراءبريطانيامن سنة 1979الي 1990.، أول امرأة بريطانية تتسلم هذا المنصب، وأول بريطاني خدم هذه المدة الطويلة رئيسا للوزراء، طبقت اصلاحات اقتصادية متشددة و خاضت حربا ضد الأرجنتين بسبب جزر فوكلاندhttp://www.marefa.org

كلمتها الشهيرة "أريد استعادة أموالي"، وهو طلب حصلت عليه في العام 1984*. وكان لديها تحفظات على بيروقراطية الاتحاد وعلى القيود والمعايير التى يضعها على الحكومات المحلية فقد جاءت بأفكار جديدة و ثورية بالنسبة للمجتمع البريطاني و بدأت تجسيدها في عهدتها الثانية (1983-1987) أهمها إعادة تشكيل الإقتصاد البريطاني و هذا بتخفيض النفقات العامة التي كان العمل بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خصخصة القطاعات التي تشرف عليها الدولة و التي أعطت نتائج جيدة للخزينة العمومية، فرض قيود على النقابات بإصلاح اتحاد النقابات [163]. كما أنها رفضت أي وحدة سياسية و في كلمة لها في بروج (بلجيكا) رفضت أي تطوير فدرالي للهيكلية الأوروبية. ورأت أن المشروع الأوروبي هو "اقتصادي"فقط، كما أنها رفضت الاندماج كليا داخل الإتحاد الأوربي.

- موقف بريطانيا من معاهدة ماستريخت :

تولى جون مايجر John major منصب رئاسة الوزراء في 8 نوفمبر 1990، بعد استقالة مارغريت تاتشر Margaret Tatcher، و قد استمر في هذا المنصب إلى غاية ماي 1997، خلال فترة ولايته ، أشرف على مفاوضات و تصديق بريطانيا على معاهدة ماستريخت في 1993. تعهد في خطابه في مؤتمر حزب المحافظين في 11 أكتوبر 1991 بأن يجعل بريطانيا " في قلب أوربا"، حيث شدد على أهمية الشراكة مع الدول الأوروبية الأخرى و أن بريطانيا كقوة أوروبية عظيمة استفادت من عضوية المجموعة الأوروبية ، كما عبر عن إيمانه بأن على بريطانيا أن تظل لاعبا رئيسيا في أوروبا لتحقيق مصالحها الاقتصادية و السياسية، و صرح كذلك بأنه ملتزم بخطوط مرغريت تاتشر الحمراء بخصوص التكامل الأوربي[164] و في المؤتمرين الحكوميين لسنتي 1990 و 1991 الذي أسفر عن ميلاد الإتحاد الأوربي كانت البصمة البريطانية واضحة من خلال التحفظ على إنشاء سياسة خارجية و أمنية أوربية مشتركة مستقلة وأيضا تم إعفاؤها من الوحدة النقدية و الميثاق الاجتماعي[165].

*منذ ذلك التاريخ أصبحت بريطانيا تتمتع بحسم استثنائي بعد تحديد ميزانيتها تجاه الإتحاد الأوربي

[163]- Eric Le Boucher, « Économie britannique : fin ou rebond d'un modèle ? », Politique étrangère 2010, n° 2: 259.

[164]Discours de M. Major a la conférence du Parti conservateur de 1991-11 octobre 1991.johnmajorarchive.org.uk, seen on 14/11/2017.

[165]- رونالد تيرسكي ،مرجع سابق، ص 289

و كان هناك جدل في بريطانيا حيث تحفظ مجلس العموم عن المصادقة على الإتفاقية ، وحدث نقاش داخل حول بعض بنود الاتفاقية و التي أهمها:

– ورود في ديباجة المشروع فكرة اتحاد سياسي، وأصرت على حذفها وتم لها ذلك مقابل تقديم تنازلات في قضايا أخرى.

–رفض فكرة توحيد العملات الأوربية في عملة موحدة وكذا التحفظ عن فكرة انشاء بنك مركزي أوربي وهو ما تم بالفعل حيث أعفيت بريطانيا من الاتحاد النقدي.

– تحفظ بريطانيا على الميثاق الاجتماعي، وطلبها فصله عن المعاهدة، مع توقيع الدول عليه فرادى، وإعفاؤها من الانضمام إليه[166].

صادق البرلمان البريطاني على معاهدة ماستريخت في جويلية 1993 بعد مناقشات طويلة و معقدة و كانت المناقشة حول المعاهدة شديدة الانقسام داخل البرلمان ، خاصة داخل حزب المحافظين حيث واجه مايجر بعض المتشددين من الحزب الذين كانوا يخشون من أن المعاهدة ستؤدي إلى فقدان السيادة البريطانية لصالح بروكسل. المعركة البرلمانية تضمنت تصويت حاسم في بعض القضايا و إجراءات تشريعية معقدة ، بما في ذلك تصويت الثقة الذي استخدمه مايجر لتعزيز موقف حكومته و إجبار المتمردين على دعم المعاهدة ففرض عليهم المفاضلة بين إسقاط الحكومة و التسبب في انتخابات ممكن خسارتها أو المصادقة على المعاهدة، و لم يحسم الأمر إلا بعد تصويت الثقة الذي نظم في 22 جويلية 1993 و الذي فاز به مايجر بفارق ضئيل .

2– موقف بريطانيا من معاهدة أمستردام TreatyAmsterdam:

أ– نشأة معاهدة امستردام:

جاءت معاهدة امستردام كاستمرارية لمعاهدة ماستريخت حيث وضعت هذه الأخيرة أحكام للوقوف على مدى تنفيذ المعاهدة وتنقيحها وهو ما حدث في سنة 1996، حيث تم عقد مؤتمر حكومي دولي لـ 15 دولة الأعضاء في الإتحاد الأوربي في تورينو في 29 مارس 1996، في إطار الرئاسة المتتالية لإيطاليا وإيرلندا وهولندا، حيث أعتمد مشروع معاهدة من طرف المجلس الأوروبي لأمستردام في 16 و17 جوان 1997.ولم تجر سوى تعديلات طفيفة قبل توقيع المعاهدة في أمستردام في 2 أكتوبر 1997

[166]– نفس المرجع

من قبل وزراء خارجية الدول الـ 15 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبعد أن صادقت عليها جميع الدول الأعضاء، دخلت معاهدة أمستردام حيز النفاذ في الأول من شهر ماي 1999[167].

تمثلت التعديلات في مؤسسات الإتحاد الأوروبي التي جلبتها معاهدة لشبونة في عدة نقاط رئيسية[168]:

- المفوضية الأوروبية: تم توسيع صلاحيات المفوضية الأوروبية في مجالات مثل السياسة الاقتصادية و السياسة الخارجية ، بالإضافة إلى تحديد عدد أعضاء المفوضية و ربطها بتوسعة الإتحاد الأوروبي و تحقيق توازن أكبر بين الدول الأعضاء.
- البرلمان الأوروبي: تم تعديل توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي ليعكس التوسع المستقبلي للإتحاد الأوروبي و يحافظ على التمثيل العادل للدول الأعضاء.
- مجلس الإتحاد الأوروبي: تم تطوير صلاحيات مجلس الإتحاد الأوروبي لزيادة قدرته على إتخاذ القرارات في المجالات السياسية و الإقتصادية و الأمنية.
- المحكمة الأوروبية:قامت المعاهدة بتعزيز وظائف المحكمة الأوروبية لتمكينها من القيام بدور أكبر في حماية حقوق المواطنين الأوروبيين و ضمان تطبيق القانون الأوروبي.

عدلت معاهدة أمستردام، استنادا إلى المعاهدات القائمة، بعض أحكام معاهدة ماستريخت والمعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية وغيرها من القوانين ذات الصلة .وأبرزها أنه سمح بتعزيز وضع حقوق الإنسان داخل الاتحاد، وإدماج شينغن في الاتحاد الأوروبي، وإلغاء عدم امتثال بريطانيا للسياسة الاجتماعية، وإقامة مجال للحرية والأمن، التي عززت وسائل اتخاذ إجراءات في مسائل السياسة الخارجية .غير أن التقدم الذي أحرزته معاهدة أمستردام فيما يتعلق بالمؤسسات كان محدودا عموما.ولذلك وافقت الدول الأعضاء على إجراء مزيد من المفاوضات، قبل أي توسيع جديد، بشأن المسائل التي لم تحل بحلول نهاية اللجنة الحكومية الدولية .ومضى يقول إن مبدأ تعزيز التعاون منصوص عليه أيضا في المعاهدة من أجل السماح للدول الأعضاء التي ترغب في ذلك أن تتعاون على نحو أوثق للقيام بذلك

[167] عاصم أميل البرقان، "عملية مأسسة التكامل الأوروبي من روما إلى لشبونة 1952–2009"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية 10، عدد 4 (2018): ص 90.

[168] نفس المرجع، ص 91–93

من خلال مؤسسات الاتحاد ووسائله لاتخاذ إجراءات دون الإضرار بعملية التكامل الأوروبي بوصفها كامل[169].

ب- موقف بريطانيا منها:

مع مجيء حزب العمال إلى السلطة بزعامة توني بلير تابع المفاوضات النهائية لمعاهدة أمستردام، حيث أعلن التزامه بالبروتوكول الاجتماعي الذي رفضه حزب المحافظين، كانت حكومته تعمل بنشاط على تحسين عمل الإتحاد الأوروبي. كما أن بلير كان يروج لفكرة أن العضوية في الإتحاد الأوروبي تعزز قوة بريطانيا على الساحة الدولية ،غير أنه استمر في رفض الإنضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة أو الإنضمام إلى منطقة الشنغن و أهم ما جاء فيها بخصوص بريطانيا[170]:.

- بخصوص منطقة الشنغن:

جاء في البروتوكول الثاني لمعاهدة أمستردام أن اتفاق شنغن الحالي يجمع 13 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، و أن بريطانيا و أيرلندا ليستا أعضاء في شنغن ، ولكنهم أعضاء في الاتحاد الأوروبي مع ابقاء فتح الباب امام إمكانية انضمامهما إلى منطقة الشنغن. أما فيما يخص آيسلندا والنرويج فهما ليستا عضوين في الاتحاد الأوروبي ، ولكن هم أعضاء منتسبين إلى منطقة شنغن.

- بخصوص مراقبة الحدود بين بريطانيا و ايرلندا

جاء في البروتوكول رقم 3 على إدراج ترتيبات خاصة لأسباب جغرافية حول حرية الحركة بين بريطانيا و جمهورية ايرلندا كما جاء في المادة الأولى من البروتوكول على حق بريطانيا في الحفاظ على ضوابط الحدود الخارجية.

- بخصوص إنشاء التأشيرات ، واللجوء ، والهجرة : ترك لبريطانيا حرية العمل بأحكام هذا الباب كما تنص على أن أيا من الأحكام والتدابير أو اي اتفاق دولي أو أي قرار من محكمة العدل المتعلقة بهذه النقاط لا يلزم بريطانيا.

[169]European Parliament, "The Treaty of Amsterdam," accessed October 19, 2017, https://www.europarl.europa.eu

[170]ibid

3- موقف بريطانيا من معاهدة نيس Treatu of Nice

أ- معاهدة نيس 2003:

معاهدة نيس هي معاهدة أوروبية ، تم توقيعها في مدينة نيس بفرنسا في 26 فبراير 2001 ودخلت حيز النفاذ في الأول فبراير 2003، و تقتضي أهدافها حسب نتائج مجلس هلسنكي الأوربي لعام 1999[171] أن يتمكن الاتحاد الأوروبي، بحلول نهاية عام 2002، من التوسع ، حيث وافق القادة الأوروبيون على بدأ مفاوضات العضوية مع دول مرشحة من وسط و شرق أوروبا ، بما في ذلك، بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، و مالطا كما تمت دعوة تركيا للبدأ في مفاوضات العضوية. وإعطاء توازن سياسي بين أعضاء الإتحاد الأوربي لاسيما حجم تمثيل كل دولة داخل الإتحاد الأوربي، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في السياسة اللأمنية و الدفاعية و التركيز على قضايا حقوق الإنسان. ولذلك فإن معاهدة نيس تهدف إلى جعل مؤسسات الاتحاد الأوروبي أكثر كفاءة وشرعية وإعداد الاتحاد الأوروبي لتوسيعه الرئيسي المقبل. كما أنه من أهداف معاهدة نيس الوقوف على بعض القضايا المؤسسية التي لم يتم حلها بشكل يرضي جميع أعضاء الإتحاد الأوربي والتي أصبحت تعرف بما يسمى " بقايا أمستردام" لاسيما حجم اللجنة و تكوينها وترجيح الأصوات في والمجلس، وتمديد التصويت بالأغلبية المؤهلة[172].

واستنادا إلى تقرير أصدرته الرئاسة الفنلندية، قرر مجلس هلسنكي الأوروبي في أواخر عام 1999 أنه ينبغي للجنة الحكومية الدولية أن تعالج جميع المشاكل العالقة في اتفاقية ماستريخت و أمستردام تحضيرا لتوسيع الإتحاد الأوربي.

افتتحت اللجنة الحكومية الدولية في فبراير 2000 وأكملت عملها في نيس في 10 ديسمبر 2000، وتوصلت إلى اتفاق بشأن المسائل المؤسسية وعلى مجموعة من النقاط الأخرى، وهي التوزيع الجديد للمقاعد في البرلمان الأوروبي، ووضع ترتيبات أكثر مرونة لتعزيز التعاون، ورصد الحقوق والقيم الأساسية في الاتحاد الأوروبي، وتعزيز النظام القضائي للاتحاد الأوروبي.

[171] اجتماع هلسنكي عام 1999، يعرف أيضا بقمة هلستكي كان إجتماعا لمجلس أوروبا انعقد في ديسمبر 1999، في مدينة هلسنكي ، فنلندا.

[172] جون بيندر و سايمون أشرود، تر، حالد غريب علي ،مرجع سابق، ص 168

الجدول رقم 6: جدول يوضح قائمة الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي من 1993 إلى غاية يومنا هذا

الرقم	البلد	تاريخ الإنضمام	ملاحظة
13-	النمسا	1995	
14-	فنلندا	1995	
15-	السويد	1995	
16-	قبرص	2004	
17-	جمهورية التشيك	2004	
18-	إستونيا	2004	
19-	المجر	2004	
20-	لاتفيا	2004	
21-	ليتوانيا	2004	
22-	مالطا	2004	
23-	بولندا	2004	
24-	سلوفاكيا	2004	
25-	سلوفيينيا	2004	
26-	بلغاريا	2007	
27-	رومانيا	2007	
28-	كرواتيا	2013	

يظهر هذا الجدول، مراحل توسع الإتحاد الأوروبي منذ 1993، مما يعكس تأثير الإصلاحات المؤسسية المتمثلة في معاهدة نيس على القدرة على استيعاب عدد أكبر من الدول الأعضاء ، حيث شهد عام 2004 أكبر توسع للاتحاد الأوروبي بانضمام عشرة 10 دول أوروبية.

ب- موقف بريطانيا منها: أبدت بريطانيا بعض التحفظ من جهة على إتفاقية نيس و التي هدفت إلى تحسين عملية صنع القرار في ظل توسيع الإتحاد، حيث أنها دعمت بنود الاتفاقية لكنها أبدت قلقها

من بعض الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بسياسة الدفاع و الأمن المشترك.هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد كانت بريطانيا من المؤيدين بقوة لتوسيع الإتحاد الأوربي نحو الشرق، و هو ما سيضمن فتح أسواق جديدة لها داخل هذه الدول ، هذا الإجراء من شأنه شل عملية الوحدة الأوروبية السياسة أو فكرة الذهاب إلى نظام فدرالي و لتحقيق هذا التوسع اتفقت بريطانيا مع الإتحاد الأوروبي على استبعاد الاستقطاع من الخصم عندما يتعلق الأمر بالإنفاق غير الزراعي داخل الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي بعد أفريل 2004، لضمان مساهمة بريطانيا في تكاليف توسيع الاتحاد الأوروبي.

4- موقف بريطانيا من اتفاقية مستقبل أوروبا Convention of the Future of Europe

انطلاقا من الملحق رقم 23 الملحق بمعاهدة نيس، قرر المجلس الأوروبي في لايكين Laeken في 14 و 15 ديسمبر 2001 تنظيم اتفاقية تجمع بين الأطراف الرئيسية المعنية لإجراء مناقشة بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي كانت الأهداف هي[173]:

- التحضير للجنة الحكومية الدولية المقبلة بشفافية قدر الإمكان
- معالجة القضايا الرئيسية الأربع المتعلقة بمواصلة تطوير الاتحاد الأوروبي: تقسيم أفضل للكفاءات؛ تبسيط أدوات الاتحاد الأوروبي للعمل؛ زيادة الديمقراطية والشفافية والكفاءة؛ وصياغة دستور للمواطنين الأوروبيين[174]

لم توافق بريطانيا على توجهات الإتحاد الأوروبي إلى وحدة سياسة بإنشاء دستور أوروبي، غير أن هذا الرفض شاركته بها فرنسا وهو الأمر الذي أدى إلى عدم الانتهاء من إجراءات التصديق نتيجة لتصويت كل من فرنسا وهولندا بـ "لا" على استفتاء إنشاء الدستور الأوربي.

5- موقف بريطانيا من معاهدة ليشبونة The Treaty of Lisbon

أ- معاهدة لشبونة 2009:

معاهدة لشبونة المعدلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية تم توقيعها في 17 ديسمبر 2007، دخلت حيز النفاذ في 01 ديسمبر 2009.

---

[173] Maartje Rutten, ed., "European Council Laeken, 14-15 December 2001," in From Nice to Laeken: European Defence: Core Documents (Paris: European Union Institute for Security Studies, 2002), 110-40, JSTOR.

لقد قامت معاهدة ليشبونة بإحداث طريقة تسمح للإتحاد بممارسة صلاحياته عن طريق تعزيز مشاركة المواطنين وحمايتهم، وإنشاء نظام مؤسسي جديد وتعديل عمليات صنع القرار لزيادة الكفاءة والشفافية. وبالتالي يتحقق مستوى أعلى من التدقيق البرلماني والمساءلة الديمقراطية، كما لا تتضمن معاهدة لشبونة أي مادة تكرس رسميا سيادة القانون الاتحادي على التشريع الوطني، ولكن تم إرفاق إعلان بهذا المعنى (الإعلان رقم 17)، مشيرا إلى رأي الدائرة القانونية للمجلس الذي يؤكد من جديد بما يتفق مع السوابق القضائية للمحكمة.

وضعت المعاهدة صلاحيات الإتحاد لأول مرة ومجالات تشريعها الحصري، وأعطت له الشخصية القانونية الكاملة التي تمكنه من توقيع المعاهدات والإتفاقيات.

وأهم ما جاء فيها[175]:

1- استحداث منصبي رئيس المجلس الأوروبي : تم استحداث منصب رئيس المجلس الأوروبي ، و هو المسؤول عن تقديم التوجيه السياسي للاتحاد الأوروبي و تنسيق عمل المجلس. أول رئيس للمجلس الأوروبي كان البلجيكي هيرنان فان رومبويHerman Van Rompuy تولى المنصب خلال الفترة 2010-2014.

2- استحداث منصب الممثل الأعلى لشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ، وظيفته هي توحيد سياسة الاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية والأمنية و تم انتخاب السياسية البريطانية كاثرين اشتون كاولممثلة لشؤون خارجية الإتحاد الأوروبي .

3- كما تضمنت المعاهدة مادة تتعلق بإنشاء الهيئات الأوروبية للعمل الخارجي عبر العالم، مهمتها تعزيز العلاقات و التواصل مع الحكومات المحلية و المنظمات الدولية و المجتمع المدني، تقديم الدعم للمواطنين الأوروبيين، التنسيق و التعاون الدولي.

4- توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي: تم توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي في مجالات مثل التعاون القضائي ، تنسيق عمل أجهزة الشرطة ، الميزانية الأوروبية ، بالإضافة إلى توسيع البرلمان الأوروبي ليشمل 751 عضو بالإضافة إلى منح صلاحيات جديدة إلى المفوضية الأوروبية و محكمة العدل الدولية.

[175] يسرا الشرقاوي، "معاهدة لشبونة: الدستور الأوروبي سابقاً"، مجلة السياسة الدولية)القاهرة)، العدد 46 (2010)

5- إلغاء حق النقض "الفيتو" الذي تتمتع به الدول المنفردة فيما يخص سياسات الإتحاد في عديد المجالات لاسيما " محاربة التغيرات المناخية، الطاقة و المساعدات الدولية الطارئة، مع الإحتفاظ به فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية ، فرض الضرائب و السياسة الخارجية .

6- إقرار نظام جديد للتصويت قائم على حجم سكان البلد ، حيث تحصل كل دولة على عدد من الأصوات يتناسب و حجم سكانها ، و لكي يتم تمرير أي قرار يجب أن ينال غالبية أصوات مقدرة بـ 55 % من سكان الإتحاد الأوروبي ، و أن تمثل هذه الدول 65 % من حجم سكان دول الإتحاد الأوروبي .

7- كما نصت المعاهدة في (المادة 50) على إمكانية الدول الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي.

تجر الإشارة إلا أن كل النقاط السابقة وردت في الدستور الأوروبي الذي تم رفضه بموجب استفتاء من قبل كل من فرنسا و هولندا ، و تم الإحتفاظ بها في معاهدة لشبونة .

كما أن المعاهدة بالمقابل جاءت بأفكار جديدة مختلفة عن تلك الواردة في الدستور الأوروبي أهما[176]:

-عدم إعتبار المعاهدة بديلا للمعاهدات السابقة للاتحاد الأوروبي مثلما جاء به مشروع الدستور الأوروبي لتجنب المرور على التصويت الشعبي.

-اعتبار ميثاق الحقوق الرئيسية و المعاهدات الأوروبية لحقوق الإنسان كمصادر إلزامية للتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان في القانون الأوروبي.

- إمكانية المشاركة المباشرة لمواطني الإتحاد الأوروبي في طرح مشاريع القوانين أو تعديلها بموجب آلية " مبادرة المواطنين" التي تسمح لمواطني الاتحاد الأوروبي اقتراح القوانين على المفوضية الأوروبية .

ب-موقف بريطانيا من معاهدة لبشبونة:

واصلت بريطانيا رفض فكرة الانضمام إلى الإتحاد النقدي، وبالرغم من أن رئيس الوزراء توني بلير كان يتميز بخطاب ايجابي اتجاه أوروبا إلا أنه كان يصر على أن اعتماد العملة الأوربية متروك للبرلمان أو الاستفتاء ، و بخصوص معاهدة لشبونة فقد تمكنت بريطانيا من الحصول على ضمانات فيما يلي:

- لا يعتد بميثاق الحقوق الأساسية الأوروبي لتغيير قوانين العمل البريطانية أو المساس بقوانين الحقوق الاجتماعية في المملكة المتحدة.

- عدم تعديل قوانين كل من بريطانيا وجمهورية إيرلندا في قضايا اللجوء السياسي والهجرة .

[176] نفس المرجع

– عدم تعديل قوانين كل من بريطانيا ، جمهورية إيرلندا و الدنمارك بخصوص قضايا اللجوء السياسي و الهجرة و الشؤون القضائية.

- الحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول 36 من معاهدة لشبونة،
- حرية تنقل الأشخاص في منطقة الشنغن بموجب بروتوكول 19 من معاهدة لشبونة.

و مع مجيء غوردون براون Gordon Brown إلى رئاسة الوزراء أضاف خمسة إختبارات هي[177]:

– الاختبار الأول : هو التوافق بين أداء الاقتصاد البريطاني واقتصادات الدول المنضمة إلى العملة الموحدة.

–الإختبار الثاني: مدى مرونة اقتصاد منطقة الأورو وقدرته على ملائمة التغيرات الاقتصادية، خاصة تسعير الفائدة التي ستخسرها لندن لصالح البنك المركزي الأوروبي.

– الاختبار الثالث : مدى مساهمة العملة الموحدة في جذب الاستثمارات الطويلة الامد الى بريطانيا

–الإختبار الرابع: مدى استعدادية الاسواق المالية لدخول الأورو.

– الإختبار الخامس: يعتمد على نسبة البطالة والنمو الاقتصادي. كل هذا جعل حكومة توني بلير لا توصي بإعتماد الأورو.

وبالرغم من كل هذه الإستثناءات (ميثاق الحقوق الأساسية،السياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول 25 من اتفاقية ماسترخت،الحرية و الأمن و العدالة، حرية تنقل الأشخاص) إلا أن بريطانيا وصلت إلى الحد بالتهديد بالانسحاب بقيادة دافيد كاميرون بحيث طالب بإعفاء بريطانيا من الاتفاق المالي الأوروبي بعد اعتراضها على البند الثالث، الذي يتيح للمحكمة الأوروبية صلاحية مراقبة الموازنات المحلية، وفرض عقوبات بمقدار 0.1% من الناتج المحلي على كل دولة ترفض تطبيق قواعد الميزانية المتوازنة ، و إعادة التفاض مع الإتحاد الأوروبي حيث وعد خلال عهدته الأولى في سنة2013 بإجراء استفتاء حول مستقبل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في حال فوزه في الانتخابات التشريعية عام 2015، وذلك استجابة للأصوات التي تصاعدت بشكل كبير بين نواب حزب المحافظين وحزب الاستقلال البريطاني.

[177] رونالد تيرسكي ، جون فان أودينارن ، مرجع سابق، ص ص294 295

وبعد فوزه بعدد كافٍ من المقاعد، خاض كاميرون جولات من المفاوضات الماراثونية مع زعماء دول الاتحاد الأوروبي حول عدد من القضايا مثل الهجرة والمساعدات الاجتماعية، واتفق الأوروبيون والبريطانيون على عدة نقاط في الاتفاق أبرزها[178]:

- المنح العائلية الخاصة بالأطفال للمهاجرين الأوروبيين الذين يعملون في بريطانيا
- الحد من المساعدات الاجتماعية للعمال ذوي الدخل المحدود في بريطانيا، في مسعى للتقليل من الهجرة الأوروبية نحو بريطانيا.
- الابقاء على عملة الجنيه الإسترليني البريطانية وضمانات بعدم التمييز المالي ضد بريطانيا في السوق الأوروبية بسبب عملتها.
- ضمانات بالحفاظ على لندن باعتبارها مركزا للمال والأعمال والاستثمارات المالية البريطانية والعالمية،
- وألا تعرقل قوانين منطقة الأورو ذلك الوضع.

جاءت نتائج الإستفتاء الذي حدث يوم 23 يونيو 2016، لصالح الخروج من الإتحاد الأوربي ، حيث أظهرت النتائج النهائية أن نسبة مؤيدي الانفصال عن الكتلة الأوروبية بلغت 51.9 % مقابل 48.1 % لمعسكر البقاء و هذا بعد فرز جميع مراكز الاقتراع، وقالت اللجنة الانتخابية يوم 24جوان 2016، إن 17مليونا و 400 ألف شخص صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد مقابل 16مليونا و 100ألف للبقاء فيه، وأفادت هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي بأن انكلترا وويلز صوتتا لصالح الانفصال، فيما اختارت اسكتلندا وإيرلندا الشمالية البقاء، وشارك في الاستفتاء 71.8 % ممن لهم حق التصويت[179].

[178]Veronika Riedl and Helmut Staubmann, "Internationalisation, Brexit, and the EU Academic System: A Case Study in Austria," European Journal of English Studies 25, no. 1 (2021): 65–79, https://doi.org/10.1080/13825577.2021.1918860

[179]Elise Uberoi, "European Union Referendum 2016," House of Commons Library, Briefing Paper No. CBP 7639 (June 29, 2016),

المبحث الثاني: مظاهر الاتفاق والاختلاف بين الإتحاد الأوربي وبريطانيا.

منذ انضمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي وهي رجل داخل الإتحاد الأوروبي و رجل خارجها فهي لم تكن تريد الخروج بالنظر إلى الإمتيازات التي تتمتع بها داخله و لا تريد الإندماج التام داخله بالنظر إلى ماضيها الإستعماري و رغبتها في الإحتفاظ بمكانتها العالمية، و لهذا السبب نجد أن بريطانيا لم تتفق مع الإتحاد الأوروبي في العديد من النقاط مما صعب عملية الإندماج السياسي داخله، غير أنها في جميع النقاط التي تم الاتفاق بينهما لعبت دورا كبيرا لترقيته و تحسينه.

المطلب الأول: مظاهر الاتفاق

أولا: المظاهر الإقتصادية:

1- السوق الأوربية المشتركة

تعتبر مشاركة بريطانيا في سوق أوروبية واحدة في صميم علاقة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي، وقد ساهمت بريطانيا في تطوير السوق الأوربية المشتركة، خاصة في عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر بحيث التزمت بإكمال السوق الأوربية المشتركة بحلول سنة 1992 وهو التكامل الذي كان يتلاءم وفلسفة تاتشر بخصوص السوق الحرة و مفيد للسوق البريطانية التي كان إقتصادها أكثر انفتاحا من الإقتصادات الأخرى في القارة[180].

تعتبر عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي مرادفة لمشاركتها في سوق الأوروبية المشتركة، وذلك بسبب التطور الذي عرفته هذه السوق من حيث تقسيم الإختصاصات ووصول إلى مجالات هامة مثل الخدمات المالية، وصناعات الشبكات، والمستحضرات الصيدلانية، وحتى الرعاية الصحية[181].

انضمت بريطانيا إلى ما كان آنذاك الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1973 كرجل مريض في أوروبا.وبحلول أواخر الستينيات. وفي الفترة ما بين عام 1958، عندما أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ودخول بريطانيا في عام 1973، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 95 % في هذه البلدان الثلاثة مقابل 50 % فقط في بريطانيا.وبعد أن أصبحت بريطانيا عضوا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، بدأت بريطانيا ببطء في اللحاق بالركب .وقد نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد

[180]– رونالد تيرسكي ، جون فان أوديناون ، مرجع سابق، ص 282

[181] Kenneth Armstrong, "The Single Market," The UK in a Changing Europe, ESRC, accessed November 14, 2017, https://www.esrc.ac.uk.

أسرع من إيطاليا وألمانيا وفرنسا في أكثر من 40 عاما منذ ذلك الحين.وبحلول عام 2013، أصبحت بريطانيا أكثر ازدهارا من متوسط الاقتصادات الأوروبية الكبرى الثلاثة الأخرى للمرة الأولى منذ عام 1965[182].

منذ انضمام بريطانيا الى السوق الاوربية المشتركة فإنها كانت ترمي الى انفتاح اقتصادي ومالي أكبر والذي بدوره دعم اقتصاد بريطانياالحيوي، ورفع النمو الاقتصادي وعزز مستويات المعيشة.

باعتبارها عضوًا في الاتحاد الأوروبي، استفادت بريطانيامن إنشاء السوق الموحدة، حيث يمكن تداول السلع والخدمات بحرية عبر الحدود داخل الاتحاد الأوروبي. وترتكز السوق الموحدة على الحريات الأربع، وتحديدا حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة.

مكن نظام جوازات السفر[183] على وجه الخصوص في إنشاء سوق موحدة للخدمات المالية؛ لقد مكّن البنوك وشركات الاستثمار المرخص لها في إحدى الدول الأعضاء من تقديم الخدمات للعملاء في الدول الأعضاء الأخرى من خلال ممارسة حق التأسيس عبر فرع أو تقديم الخدمات عبر الحدود دون متطلبات ترخيص إضافية. تغطي حقوق جواز السفر الخدمات المصرفية مثل تلقي الودائع والإقراض، والتأمين (على الحياة وغير الحياة)، وإعادة التأمين، وخدمات الاستثمار، وصناديق الاستثمار البديلة، وخدمات الدفع والأموال الإلكترونية[184].

وقد استفادت الشركات البريطانية والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومديري الأصول، من نظام جواز السفر. تحمل أكثر من 8000 شركة في الاتحاد الأوروبي جواز سفر واحد

---

[182] Statista, "The UK Economy – Statistics & Facts," accessed January 1, 2017, https://www.statista.com

[183] بدأ العمل بنظام جواز السفر في الخدمات المالية في الإتحاد الاوروبي بشكل تدريجي مع إدخال توجيهات و تشريعات محددة لتنظيم مختلف القطاعات المالية ، بدءا بسنة 2 199، حيث سمح للمؤسسات المالية المرخصة في أجدى دول الأعضاء بتقديم خدماتها في الدول الأخرى قدم توجيه الأسواق في الأدوات المالية MiFID I عام2007 إطارا قانونيا للأسواق المالية ثم جاء توجيه الأسواق في الأدوات المالية MiFID II أدخلت تحديثات على جواز السفرأصبح أكثر شمولية و شمل أنواع أوسع من الخدمات المالية. و أخيرا توجيه SolvencyII عام2016 ، حيث طبق على شركات التأمين و منح تلك الشركات جواز سفر يمكنها من من العمل في جميع الدول الأعضاء.

[184]Lannoo, Karel. "EU Financial Market Access After Brexit." Intereconomics 51, no. 5 (2016): 255–260. https://doi.org/10.1007/s10272-016-0614-y

.

على الأقل يمكّنها من تقديم الخدمات لعملاء بريطانيا(وكذلك في الدول الأعضاء الأخرى)، والعكس صحيح، وقد تم إصدار جوازات سفر لنحو 5500 شركة مرخصة من بريطانيا من قبل PRA و FCA تقديم الخدمات في الخارج في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي. وصلت صادرات الخدمات المالية من دولة في الاتحاد الأوروبي إلى أخرى (الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي) إلى 96.6 مليار يورو بحلول عام 2014.6 ويشهد حجم تجارة الخدمات المالية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي على ذلك أيضًا: وتصدر بريطانيا ما يقرب من 31 مليار يورو من الخدمات المالية إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي، في حين تتلقى ما يقرب من 5 مليار يورو من واردات الخدمات المالية.وبالإضافة إلى السماح بالوصول إلى العملاء، تمتد أنظمة الوصول أيضًا إلى البنية التحتية للسوق والمقاصة وإعادة التأمين. على سبيل المثال، لن تكون دولة ثالثة معادلة تلقائيا، وبالتالي شركة في دولة ثالثة، ولن تتمكن من الوصول إلى قدرة إعادة التأمين عبر الحدود، مما يحد من قدرتها على تأمين مخاطر العملاء.[185]

كما تستفيد الشركات البريطانية من قوانين الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه الحقوق حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأوروبي، مثل العلامات التجارية المجتمعية والتصاميم المجتمعية المسجلة، ومخططات الإدارة المركزية، مثل المكتب الأوروبي للبراءة الاختراع

يعترف الاتحاد الأوروبي بقيمة الثقافة البريطانية ويحمي الحرفيين البريطانيين من خلال حظر بيع بعض المنتجات التقليدية في أي مكان في الاتحاد الأوروبي ما لم يتم إنتاجها محليا في المملكة المتحدة.

تستفيد الشركات البريطانية من قواعد المعونة الحكومية التي تمنع تشوهات السوق نتيجة للدعم الحكومي القواعد تدعم مجالا متكافئا بين الشركات المتنافسة.

2-الاستثمار في المملكة المتحدة:

لقد ساهم تواجد بريطانيا في السوق الأوربية المشتركة في زيادة الجاذبية الاستثمارية لبريطانيا و تطوير الشركات البريطانية وزيادة تنافسيتها بحيث أن وجود سوق أكبر يعني المزيد من المنافسة والقدرة على الابتكار للبقاء داخل دائرة المنافسة.

قوانين حماية المستهلك: يعمل الاتحاد الأوروبي بلا هوادة من أجل تحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين الأوروبيين .وتتمثل إحدى الطرق التي فعلت بها في حماية المستهلكين من الأثر السلبي للشركات المتعددة الجنسيات والشركات عبر الوطنية . ومن خلال إرغام هذه الشركات على الامتثال

[185] ibid

لمعايير المنتجات المشتركة المفصلة مثل وضع العلامات على الأغذية، منح الاتحاد الأوروبي إمكانية الوصول إلى مزيد من المعلومات وحمايتنا من السلوك المسيء لبعض الشركات متعددة الجنسيات والشركات عبر الوطنية[186].

ثانيا– المظاهر البيئية:

لم تعارض بريطانيا قوانين الاتحاد الأوروبي فيما يخص البيئة وفي عام 2007 وقع قادة الاتحاد الأوروبي إستراتيجية المناخ والطاقة التي خططت لخفض انبعاث غازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن 20٪ مقارنة بمستويات عام 1990؛ خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20٪ .و زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتغطية 20٪ من صناعة الطاقة .ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز مستويات المعيشة في الوقت الذي تساعد فيه الاقتصادات الأوروبية على إفساح المجال أمام الابتكار في مجال الطاقة المتجددة، وكان الاتحاد الأوروبي أيضا فاعلا رئيسيا خلال مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015.

- الشواطئ :ساعد الاتحاد الأوروبي في إنشاء الوكالة الأوروبية للبيئة، التي أدخلت معايير دنيا تصل إلى 96٪ من الشواطئ و90٪ من البحيرات والأنهار .هذا يتيح لنا التمتع عطلة في بيئات طبيعية صحية وأكثر حماية .
- النفايات: تم إدخال أهداف خاصة لإعادة التدوير من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل تقليل المكب وتجنب النفايات، مما يضر بالبيئة .وقد وضعت أهداف مماثلة لاستخدام المواد الكيميائية[187].

ثالثا– المظاهر الاجتماعية (الميثاق الاجتماعي الأوروبي):

في سنة 1961 وقصد المحافظة على الحقوق الاجتماعية الأساسية في أوروبا، تم إعتماد الميثاق الاجتماعي الأوروبي، من طرف المجلس الأوروبي، يمنح من خلاله للأفراد العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، عدل هذا الميثاق في 3 ماي 1996 من أجل أن يشمل الحقوق المنصوص عليها

[186]Nikolina Šajn, "Protéger les consommateurs européens," Parlement européen, accessed November 10, 2017, https://www.europarl.europa.eu

[187]Chris Giles, "What Has the EU Done for the UK?," Financial Times, March 31, 2017, accessed May 14, 2017, https://www.ft.com

في الميثاق الأصلي. [188]و خلال معاهدة ماستريخت ضغطت كل من فرنسا و بلجيكا و إيطاليا لدمج الميثاق الاجتماعي في اتفاقيات الإتحاد الأوربي و إعطائها صفة الإلزام .

رفضت بريطانيا من خلال رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر تدخل الإتحاد الأوروبي في شؤون بريطانيا الداخلية و كان هناك ضغط من طرف جماعات المصالح على رفضه باعتباره خطر سيهدد السوق البريطانية المحررة من القيود .

و مع رفض بريطانيا، تم التوصل إلى حل وسط يقضي بإنشاء بروتوكول منفصل ألحق بالمعاهدة يسمح للدول بتبني قواعد و توجيهات اجتماعية ملزمة يتم تطبيقها على المستوى الوطني [189] ما عدا بريطانيا يترك لها الاختيار الانضمام و ترك الحرية للأعضاء الآخرين في اختيار أشكال معينة من التكامل في هذه النقطة.

و مع مجيء توني بلير أعلن أنه سوف يلتزم بالميثاق الاجتماعي و أن المملكة سوف تقبل كل التوجهات التي أصدرتها بقية الدول الأعضاء لتنفيذه و أنها سوف تدرج التوجهات في القانون البريطاني [190]، و هو ما سمح بدمج البروتوكول في اتفاقية أمستردام.

رابعا- المظاهر السياسية:

تتفق بريطانيا مع الإتحاد الأوروبي في العديد من القضايا الدولية، فمن حيث علاقة الإتحاد الأوروبي مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهناك اتفاق شبه كامل في هذه القضايا نذكر:

1- بالنسبة للقضية الفلسطينية: فإن بريطانيا تتفق تماما مع رؤية الإتحاد الأوروبي لحل الأزمة الفلسطينية فهي تؤيد قيام الدولة الفلسطينية، ولهذا الغرض أنشأت رفقة الو.م.أ و روسيا والأمم المتحدة لجنة عرفت باللجنة الرباعية تعتمد على المفاوضات كسبيل وحيد لتحقيق السلام [191].

---

[188]-" الميثاق الاجتماعي الأوروبي (المعدل)"، 1996، تم الاطلاع عليه في 15 مايو 2024، https://www.right-to-education.org/ar/resource-15.

[189]- رونالد تيرسكي ، ، جون فان أودينارن ، مرجع سابق ، ص 289

[190]نفس المرجع

[191]Ana-Maria Bolborici, "The Quartet for the Middle East – A Decade of Activity," Bulletin of the Transilvania University of Brasov, Series VII: Social Sciences and Law 7 (2014)

2- بالنسبة للقضية السورية: فإن الإتحاد الأوروبي و بريطانيا يتفقان على تحميل السلطة السورية مسؤولية الأزمة السورية و الوضع الإنساني السيء ، كما يدعوان لإيجاد حل سياسي حقيقي و دائم لإنهائه و دعم جهود الأمم المتحدة المبذولة في هذا الخصوص[192].

3- بالنسبة للقضية الإيرانية: فإن بريطانيا و الإتحاد الأوروبي متمسكتان بالإتفاق النووي الإيراني و المعروف كذلك باسم خطة العمل الشاملة المشتركة[193] ، و خلافا للمواقف البريطانية و التي دائما تكون مؤيدة للو.م.أ فإنه في هذه القضية تدعم بريطانيا الإتفاق النووي و تدعو إيران إلى التفاوض من جديد بخصوص الصواريخ الباليستية[194].

4- بالنسبة للعلاقات مع روسيا: فإن بريطاني اتتفق كليا مع الإتحاد الأوروبي بخصوص العلاقة مع روسيا لاسيما بعد الأزمة الأوكرانية وضمها لشبه جزيرة القرم سنة 2014 الأمر الذي تخوفت منه العديد من الدول الأوروبية وأدت بالإتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات قوية ضد روسيا[195].

خامسا-توسيع الإتحاد الأوربي نحو الشرق:

على الرغم من تحفظ الفرنسيين على توسيع الإتحاد الأوربي نحو الشرق ، فإن ألمانيا وبريطانيا كانتا من أشد المتمسكين من توسعه نحو الشرق، فبالنسبة لفرنسا فقد أبدت قلقها من التكلفة المرتفعة لتوسيع الإتحاد الأوربي بحيث أرادت أن يأخذ التوسع صيغة اقتصادية و نقدية ،[196] و يزيد مؤسسات صنع القرار تعقيدا داخل الإتحاد الأوروبي ويفتح الباب لعمليات هجرة كبيرة من دول أوروبا الشرقية إلى الدول الغنية داخل الإتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لبريطانيا فقد أيدت بقوة انضمام دول وسط و شرق أوربا، إلى درجة أن البريطانيين اتفقوا على استبعاد الاستقطاع من الخصم عندما يتعلق الأمر بالإنفاق غير الزراعي داخل

---

[192]HM Government, "Syria and the UK," accessed January 15, 2018, https://www.gov.uk.

*تم امضاءه في جويلية 2015 بين إيران وقوى دولية بعد ما يقرب من 20 شهراً من المفاوضات. وبموجب الخطة اتفقت إيران والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا والصين وروسيا وفرنسا المعروفة باسم (مجموعة 5 + 1) والاتحاد الأوروبي على رفع العقوبات الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني مقابل تفكيك طهران لبرنامجها النووي، دخلت الخطة حيز التنفيذ في جانفي 2016 تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

[194]Sir John Jenkins et al., The Iran Question and British Strategy (London: Policy Exchange, 2023)

[195]Duncan Allan and Ian Bond, A New Russia Policy for Post-Brexit Britain (London: Chatham House, January 2022)

[196]محسن حساني ظاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة (دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية ((عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013 18)

الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي بعد أبريل 2004، لضمان مساهمة بريطانيا في تكاليف توسيع الاتحاد الأوروبي.

ويرى بعض الخبراء، أن الهدف الرئيسي لبريطانيا وراء ذلك هو استبعاد إمكانية قيام أوربا قوية على أساس تكامل سياسي ثقافي وهوياتي.[197]فالتوسع سيؤدي إلى دخول دول أعضاء في الحلف الأطلسي لديها مصالح واضحة في أن تكون أوروبا شريكا للو.م.أ وليس قوة مضادة لها في ميدان السايسة الخارجية والأمن، كما أن بريطانيا تلعب على الفروقات الواضحة بين الدول الأعضاء والدول المنضمة بعد 2004 حيث يتوقع بروز عواطف قومية ضد أي تكامل على حساب خصوصيات الدول.

المطلب الثاني: مظاهر الاختلاف

لم تكن بريطانيا من المؤسسين لإنشاء الاتحاد الأوربي ، رغم أنه تم استدعاءها للمشاركة في معاهدة باريس سنة 1951 التي أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ومعاهدة روما (1957) التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية والذرية الأوروبية وذلك بسبب رفضهم لوجود أي كيان فوق وطني في أوربا بالإضافة إلى إهتمامهم بالولايات المتحدة الأمريكية و رابطة الكومنولث.

و بالرغم من أنها انضمت إلى الجماعة الأوربية عام 1973 إلا أنه كان عليها أن تقبل العديد من العناصر التي أحدثت جدلا داخل النخبة و الرأي و العام البريطاني منذ الإنضمام و إلى غاية يومنا [198] و اهم مظاهر الإختلاف نجد:

أولا- مساهمة بريطانيا الهامة في ميزانية الاتحاد الأوربي

بصفتها عضو في الإتحاد الأوروبي تقوم بريطاني ابدفع مبالغ أو مساهمات في ميزانية الاتحاد الأوروبي و بالمقابل ينفق الاتحاد الأوروبي الأموال في المملكة المتحدة، من خلال برامج تمويل مختلفة تتمثل في تدعيم الزراعة، وتطوير الاقتصادات الإقليمية وتحسين القدرة التنافسية.

[197] رونالد تيرسكي ، نفس المرجع، ص 292

[198] UK in a Changing Europe, "Why Did the United Kingdom Not Join the European Union When It Started?," accessed October 10, 2017, https://www.ukandeu.ac.uk.

وتساهم المملكة المتحدة، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء، في ميزانية الاتحاد الأوروبي من خلال ثلاثة مصادر[199]:

• تقوم بجمع الرسوم الجمركية والرسوم المفروضة لفائدة الاتحاد الأوروبي، وتحتفظ الدول الأعضاء بنسبة 20٪ من الرسوم التي يتم تحصيلها لتغطية تكاليف التحصيل.

• تساهم بنسبة مئوية من قاعدة ضريبة القيمة المضافة المعدلة أو المنسقة.

• تساهم بنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي.

لطالما كانت مساهمة بريطانيا في الإتحاد الأوروبي من أهم عوامل الضغط على الحكومات البريطانية المتعاقبة داخل بريطانيا فنجد أن بريطانيا و منذ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية تحفظت على المساهمة المفروضة على الدول الأوروبية بسبب أنها لم تكن من الموقعين على معاهدة روما المنشأة لها .

كما قامت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر برفض رسميا المساهمة المعتبرة لبريطانيا داخل الإتحاد الأوروبي مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى حين صرحت " أريد استرجاع أموالي..." الأمر الذي جعل الإتحاد الأوروبي يتنازل و يعيد التفاوض في هذه النقطة. والذي انتهى سنة 1985 باستفادة بريطانيا و تم إدراجه في لائحة الاتحاد الأوروبي التي تحدد اشتراكات الدول الأعضاء حيث كان يتم خصم 66 % من صافي مساهمة بريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوربي، غير أن هناك أجزاء معينة من إنفاق الاتحاد الأوروبي مستبعدة من الاستقطاع بما في ذلك المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الخارج، والإنفاق غير الزراعي داخل الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي بعد أبريل 2004 و هو ما وافقت عليه المملكة المتحدة، لضمان مساهمة بريطانيافي تكاليف توسيع الاتحاد الأوروبي، حيث كانت بريطانيامن أشد الداعمين للتوسيع. و بالرغم من الخصم إلا أن بريطانيا اعتبرت أن مساهمتها لاتزال أكثر أهمية مقارنة بباقي الأعضاء و ضلت تطالب بمراجعتها ، كما أنها شكلت أحد أسباب تصويت البريطانيين على الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي[200].

[199]Corinne Delon Desmoulin, « Le destin du budget de l'Union européenne », Gestion & Finances Publiques 3, n° 3 (2021): 64–70

[200]European Parliament, "The UK 'Rebate' on the EU Budget: An Explanation of the Abatement and Other Correction Mechanisms," accessed November 18, 2017, https://www.europarl.europa.eu.

ثانيا- السوق الزراعية المشتركة

تعتبر بريطانيا من أشد معارضي السياسة الزراعية المشتركة* بسبب توفرها على قطاع زراعي أقل أهمية مقارنة من باقي الدول الأوروبية لاسيما فرنسا ، اسبانيا ، ألمانيا و إيطاليا التي تتلقى ما قيمته 25 %، 14 %، 15 %، و 12 %من المبالغ المخصصة للسوق الزراعية المشتركة.

بريطانيا لديها توجهات ليبرالية فهي تدعو إلى تحرير السوق الزراعية و القيام بإصلاحات جذرية و جدية حول هذه السياسة.

شكلت السوق الزراعية المشتركة جزءا هاما من ميزانية الإتحاد الأوروبي وصلت نسبتها إلى 80% من الميزانية العامة في الثمانينات بينما تقلصت النسبة 50% في عام 2003 و 44 % سنة 2005[201].

لقد ضغطت بريطانيا على الأوروبيين لإصلاح السوق الزراعية المشتركة و تمت الإصلاحات بمراحل:(فترة 1962-1992) ، (فترة 1992 إلى 2005)، و النموذج الحالي و الذي تم بعد التوسع الكبير للاتحاد الأوروبي نحو الشرق فرض على المفوضية الأوروبية إطلاق استراتيجية لشبونة سنة 2005 و أصدر المجلس الزراعي في الإتحاد الأوروبي في 31 مارس 2005 قانونا لتمويل السياسة الزراعية ابتداء من سنة 2007.[202]

بالرغم من كل هذه الإصلاحات ، إلا أن بريطانيا بقيت دائما تتحفظ عليها فهي ترى أن الإنفاق الزراعي من طرف الإتحاد الأوروبي وصل إلى حد المنافسة غير العادلة حيث ان هناك دول تملك قطاع زراعي أهم من الدول الأخرى

*-فكرة انشاء سياسة زراعيةعامةفيأوربالغربية تعود الى سنة 1956 حيث تم اعداد تقرير سمي بتقرير سباك على وزراءخارجيةالدولالستةالمنشأة للاتحاد الأوربي فرنسا- ألمانياالغربية- إيطاليا- هولندا- بلجيكا- لوآسمبورغ و الذي نص على ضرورة ضمان قدرة اوربا على انتاج حاجياتها الغذائية بنفسها حيث ان مسألة الأمن الغذائي اصبحت من اولويات دول اوربا بعد الحرب العالمية الثانية.

و خلال مؤتمر ستريسا الذي انعقد سنة 1958 تم الاتفاق على انشاء سياسة زراعية عامة ، لضمان الاستقرار الاجتماعي وفي عام 1962تمتبني آلياتالسياساتالزراعيةالعامةمنقبلالدولالموجودة و دخلتحيزالتنفيذعام 1962 م

[201]Emma Downing and Sarah Coe, "Brexit: Future UK Agriculture Policy," House of Commons Library, Briefing Paper No. 8218 (January 31, 2018)

[202] ibid

ثالثا- نقص السيادة البريطانية:

يتميز النظام السياسي البريطاني بكونه نظام برلماني و بدستور غير مكتوب يلعب فيه أعضاء البرلمان ممثلا في مجلس العموم البريطاني دورا هاما في التشريع، غير أنه و منذ انضمام بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية و مصادقتها على معاهدة روما لسنة 1972 وافقت ضمنا على تفوق القوانين الأوروبية على القوانين الوطنية، و هو ما شكل دائما جدلا داخل بريطانيا حول مخاوف من فقدان السيادة على القوانين الوطنية و اكتفاء البرلمان البريطاني من المصادقة فقط على التشريعات الأوروبية من دون أن يكون هو مصدرها.فالسيادة البرلمانية و النقدية رمز للخصوصية البريطانية و التي تعبر بها على سيادتها.[203]

حاليا 50 % من تشريعات بريطانيا مستمدة من تشريعات الإتحاد الأوروبي 60 % منها تتعلق بالزراعة ومصائد الأسماك والتجارة مع دول خارج الإتحاد الأوروبي [204]، بالإضافة إلى فقدان عضويتها داخل المنظمة العالمية للتجارة لقائدة الإتحاد الأوروبي و الجدل حول محكمة العدل الأوروبية حيث سمحت معاهدة لشبونة بإمكانية هذه الأخيرة النظر في 135 إجراء في مجال العدالة الجنائية وافقت بريطانيا على 35 منها بما فيها مذكرة التوقيف الأوروبية التي تسمح للمواطنين البريطانيين بالإستسلام إلى غيرهم من دول الإتحاد الأوروبي للمحاكمة في عدد من الجرائم وهو ما فجر أزمة بعد تطبيقه جعلت رئيس الوزراء دافيد كاميرون يتعهد سنة 2010 بإعادة النظر في هذه المحكمة التي تمس بسيادة المملكة المتحدة[205].

رابعا-عدم الانضمام الى منطقة الشنغن:

نشأ نظام شينغنsystemSchengen* كمعاهدة بين مجموعة من خمس دول أعضاء في 14 جوان 1985، وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، لكسمبرغ، وهولندا.تأسست هذه المنطقة خارج اتفاق انشاء السوق الأوربية المشتركة وذلك بالنظر إلى عدم اتفاق العشرة 10 دول المنضوية للسوق الأوربية المشتركة بخصوص إلغاء الرقابة على الحدود.

---

[203]Laurent Chikhoun, Le couple franco-allemand et le Royaume-Uni: Une histoire d'Europe(s) (Paris: Éditions L'Harmattan, 2018), 9

[204]- Vaughne Miller, "How Much Legislation Comes from Europe?," House of Commons Library, Research Paper 10/62 (October 13, 2010)

[205]ibid

*نسبة لقرية شنغن الواقعة بمملكة لوكسمبورغ

تطور نظام شنغن على مراحل متعددة منذ توقيع أول اتفاقية عام 1985 كما يلي[206]:

1- نشأة المعاهدة: بدأ إتفاقية شنغن في 14 جوان 1985، بخمسة دول أوروبية هي ألمانيا ، فرنسا، لوكسمبورغ، و هولندا) على إتفاقية تهدف إلى إلغاء الحدود الداخلية و تسهيل حركة الأفراد.

2- بداية العمل بالمعاهدة: بدأ التنفيذ الفعلي لإتفاقية شنغن في 6 مارس 1995، حيث تم إزالة الرقابة على الحدود بين الدول الموقعة، و بدأ تطبيق التأشيرة الموحدة.

3- مرحلة التوسع (1990-2000): خلال هذه الفترة ، وفي عام 1990 تم الاتفاق على معاهدة أطول وأكثر تفصيلا، بما فيها إلغاء الرقابة على الحدود وإنشاء التأشيرة المشتركة والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1995 و انضمت العديد من الدول الأوروبية إلى منطقة شنغن، وهم اسبانيا ، البرتغال، ايطاليا، اليونان، و النمسا بالإضافة إلى النرويج و ايسلندا كما أصبحت قواعد شنغن جزءا من قانون الاتحاد الأوروبي عام 1997 ودخلت حيز التنفيذ عام 1999[207].

4- انضمام دول أوروبا الشرقية: انضمت في ديسمبر 2007، كل من بولندا، التشيك، سلوفاكيا و المجر إلى منطقة الشنغن. وعلى مر السنين، انضم عدد متزايد من البلدان إلى الشنغن وهي تنطبق الآن على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة، باستثناء ستة بلدان هي بريطانيا و أيرلندا ؛ قبرص (التي لا تستطيع الانضمام طالما انقسمت الجزيرة)؛ ورومانيا و بلغاريا و كرواتيا[208]وهناك أيضا أربعة بلدان منتسبة تطبق شينغن، على الرغم من أنها ليست جزءا من الاتحاد الأوروبي و هذا بعد تعديل اتفاقية شنغن في 12 ديسمبر 2008 [209]: النرويج وأيسلندا وسويسرا وليختنشتاين و هناك 03 أعضاء خارج الإتحاد الأوربي و هم: جزر الأزور وماديرا وجزر الكناري.و

---

[206]Charley Coleman, "Schengen Agreement: A Short History," House of Lords Library, December 7, 2016.

[207] Steve Peers, "The UK and the Schengen System: Past, Present and Future," Journal of European Integration 38, no. 4 (2016): 423-439

[208] بالرغم من إكمال كل من رومانيا و كرواتيا و بلغاريا معظم المتطلبات التقنية للإنظمام إلى منطقة شنغن إلا أنها لم تنظم لمنطقة شنغن لأن ذلك يتطلب موافقة بالإجماع من جميع الدول الأعضاء في منطقة الشنغن و بعض الدول لاتزال مترددة في موافقة على انضمام بلغاريا بسبب مخاوف أمنية.

[209]جاسم محمد، الاستخبارات الأوروبية: معالجات ناقصة لظاهرة المقاتلين الأجانب)القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص 267.

قد انضمت 03 بلدان إلى منطقة الشنغن بالرغم من أنهم ليسوا أعضاء في الإتحاد الأوربي وهم: موناكو وسان مارينو ومدينة الفاتيكان[210].

وتتمثل النقطة الرئيسية لقواعد الشنغن في إلغاء الضوابط الحدودية بين البلدان المشاركة، من أجل تسريع حركة الناس والبضائع .وبالاقتران مع ذلك، توجد قواعد صارمة موحدة بشأن الضوابط الحدودية الخارجية وقواعد موحدة للحصول على تأشيرات قصيرة الأجل تعرف باسم "تأشيرة شنغن".

رفضت بريطانيا الإنضمام إلى نظام الشنغن وفرضت إدراجه كبروتوكول في معاهدة أمستردام، ولا يمكن تعديل هذا البروتوكول أو إلغاؤه إلا بموافقة المملكة المتحدة.

غير أن بريطانياختارت العمل ببعض النقاط في نظام شنغن و تتمثل في :

- نظام معلومات شنغنSIS: شاركت بريطانيا في نظام معلومات شنغن ، يتيح تبادل المعلومات حول الأشخاص المطلوبين ، المفقودين، و الأشياء المسروقة أو المفقودة بين الدول الأعضاء في شنغن ، و هو ما يعزز القدرة على التعاون في مكافحة الإرهاب.
- أوروبا للعدالة الجنائية Eurojust: تعاونت بريطانيا مع وكالة الإتحاد الأوروبي للتعاون القضائي في المسائل الجنائية بهدف تسهيل و تسريع عملية التنسيق بين السلطات القضائية لدول منطقة شنغن.
- يوروبولEuropol: تعاونت بريطانيا مع وكالة تطبيق القانون التابعة للإتحاد الأوروبي ، تدعم هذه الوكالة الدول الأعضاء في مكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب.

شكّلت سنة 2015 الذكرى الثلاثين لإنشاء منطقة شنغن، غير أنّها تزامنت مع أحداث استثنائية، تمثلت في وقوع هجمات إرهابية داخل أوروبا، إلى جانب الارتفاع الكبير في أعداد طالبي اللجوء، ولاسيما القادمين من سوريا. وقد أدّى ذلك إلى تصاعد الدعوات لإعادة النظر في اتفاقية شنغن، بل إنّ بعض الدول شرعت في فرض قيود وعراقيل على حرية التنقل داخل المنطقة.

وفي هذا السياق، أعادت ألمانيا فرض الرقابة على حدودها مع النمسا عقب دخول أعداد قياسية من المهاجرين إلى جنوبها قادمين من المجر عبر الأراضي النمساوية. كما دفع تدفق المهاجرين النمسا

[210] Peers, "The UK and the Schengen System," p. 425.

إلى تقييد حركة المرور على الطرق والسكك الحديدية عند حدودها مع المجر. ودخل العديد من هؤلاء المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي بطريقة غير قانونية ودون الحصول على تأشيرات شنغن، الأمر الذي جعل من المجر بوابة رئيسية للعبور إلى منطقة شنغن. وعلى إثر ذلك، أقامت المجر سياجاً على حدودها مع صربيا، وهو ما أثار انتقادات واسعة داخل الاتحاد الأوروبي، غير أنّ المجر برّرت هذا الإجراء بكون صربيا ليست عضواً في منطقة شنغن. ولاحقاً، أقامت المجر أسواراً إضافية على حدودها مع كلٍّ من سلوفينيا، العضو في شنغن، وكرواتيا، غير العضو فيها آنذاك.

وفي الرابع من جانفي، تحوّل الاهتمام إلى الدنمارك والسويد، وهما دولتان عضوان في اتفاقية شنغن، حيث فرضت الدنمارك إجراءات أكثر صرامة لمراقبة حدودها مع ألمانيا، وذلك بعد ساعات من قيام السويد بتوسيع إجراءات التحقق من الهوية على جميع المسافرين بهدف الحد من تدفق المهاجرين. وأصبحت السويد ترفض دخول أي شخص لا يحمل وثيقة إثبات هوية مرفقة بصورة شخصية، خاصة بعد أن تقدّم أكثر من 160 ألف شخص بطلبات لجوء خلال السنة السابقة، وهو أعلى رقم مسجّل بالنسبة لعدد السكان داخل الاتحاد الأوروبي.

وفي خطابه السنوي حول حالة الاتحاد الأوروبي بتاريخ 09 سبتمبر 2016، أكّد رئيس المفوضية الأوروبية السابق جان كلود يونكر (Jean-Claude Juncker) التزام الاتحاد بحماية حرية التنقل في إطار اتفاقية شنغن، مشدداً على أن «شنغن باقية وستستمر»، ومعتبراً إياها أحد أعظم إنجازات الاتحاد الأوروبي، رغم ما تواجهه من تحديات وأزمات، خاصة في مجالي الهجرة والأمن.

وتستفيد أوروبا بشكل كبير من منطقة شنغن، إذ يتنقل داخلها ملايين الأشخاص سنوياً، كما ساهمت في تحقيق مستوى غير مسبوق من التكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية. غير أنّ هذه المنطقة تتسم بتعقيد قانوني وسياسي واضح، يعود أساساً إلى صعوبة التوفيق بين مبدأ شنغن ومفهوم السيادة الوطنية، حيث ما تزال الدول متحفظة بشأن التخلي عن صلاحياتها المتعلقة بضبط الحدود والأمن الداخلي، مما يعرقل تطوير وتكييف تعاون شنغن.

ويُضاف إلى ذلك عدم تطابق الامتداد الجغرافي لمنطقة شنغن مع خريطة الاتحاد الأوروبي، إذ تشارك 22 دولة من أصل 28 دولة عضواً مشاركة كاملة في شنغن. وتُعدّ الدنمارك حالة خاصة، حيث تطبق اتفاقية شنغن كجزء من القانون الدولي وليس من قانون الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا تتمتع بحق التصويت في المجلس. كما توجد ست دول أعضاء لا تشارك مشاركة كاملة لأسباب مختلفة؛ إذ تتمتع كل من بريطانيا وإيرلندا بحق عدم المشاركة، ولا تطبقان مكتسبات شنغن وتواصلان التحكم في حدود

الدخول إلى أراضيهما. في المقابل، تنتمي أربع دول أعضاء هي رومانيا وبلغاريا وقبرص وكرواتيا إلى منطقة شنغن وتطبق بعض أو كل أحكامها، لكنها ما تزال تفرض قيوداً على حدودها الداخلية. وأخيراً، تضم منطقة شنغن أربع دول منتسبة غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي آيسلندا والنرويج وسويسرا وليختنشتاين، التي تطبق جميع امتيازات شنغن دون فرض ضوابط على الحدود الداخلية. وبناءً على ذلك، تُعد منطقة شنغن فضاءً إقليمياً محدداً ومعقّداً من الناحية القانونية، نظراً لاختلاف الأنظمة القانونية التي تحكم كل حالة من حالات الانضمام[211].

خامسا-عدم الانضمام إلى العملة الاوربية المشتركة :

يشار إليها أحيانا باسم منطقة الأورو، هي منطقة نقدية تجمع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت الأورو (€) كعملة موحدة ، ومن بين الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يستخدم تسعة عشر بلدا الأورو.

تم إنشاء منطقة الأورو في عام 1999 من قبل أحد عشر بلدا: ألمانيا والنمسا وبلجيكا وإسبانيا وفنلندا وفرنسا وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وانضمت إليها اليونان في عام 2001 وسلوفينيا في عام 2007 وقبرص ومالطة في عام 2008، وسلوفاكيا في عام 2009، واستونيا في عام 2011، ولاتفيا في عام 2014، وليتوانيا في عام 2015.

وللانضمام الى منطقة الأورو وضعت عدة معايير[212]:

- عجز عام يقل عن 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي،
- ودين عام لا يتجاوز 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي،
- السيطرة على التضخم،
- استقلال البنك المركزي في البلاد،

وبقيت كل من بريطانيا و الدنمارك خارج منطقة الأورو بموجب اتفاق ملحق بمعاهدة ماستريخت.

منذ انشاء منطقة الأورو رفضت بريطانيا الانضمام إليها فخلال حكم الحزب المحافظ البريطاني عارضت مارغرت تاتشر الوحدة الاقتصادية و المالية الكاملة حيث في خطابها الذي ألقته في الكلية الأوربية في بروج Bruges ببلجيكا في سبتمبر 1988 رفضت ما سمته مخططات لإقامة دولة

[211] Coleman, "Schengen Agreement: A Short History," p. 5.-

[212] محسن الخضيري، الأورو)القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002)، ص ص 83-88.

أوربية فوقية " إن أول مبدأ أسترشد به هو أن التعاون الإداري النشط بين دول مستقلة ذات سيادة ، هو السبيل الوحيد لبناء مجموعة أوربية ناجحة.....إن أوربا ستكون قوية ، تحديدا لأن فرنسا موجودة كفرنسا و إسبانيا موجودة كإسبانيا ... لكل منها عاداتها و تقاليدها و هوياتها....و دمجها في شخصية أوربية واحدة سيكون ضربا من الحماقة"[213]

مع مجيء توني بلير الى الحكم صرح عدة مرات بامكانية إجراء استفتاء حول الانضمام إلى منطقة الأورو غير انه انهي عهدته من دون أن يتمكن من ذلك و لعل الأسباب و راء رفض بريطانيا الانضمام الى العملة الأوربية موحدة هي[214]:

– فقدان استقلالية السياسة النقدية البريطانية: لأن البنك المركزي الأوروبي هو من سيقوم بوضعها.

– صعوبة الخروج من الركود: في حالة حدوث ركود من الصعب على بريطانيا خفض أسعار الفائدة. وسيكون من الصعب زيادة الطلب والخروج من الركود و هو ما حدث عام 1992؛

– الحساسية لأسعار الفائدة: وهذا يعود إلى طبيعة سوق الإسكان في بريطانيا و التي هي جد مهمة في الاقتصاد البريطاني وبالتالي، فإن أي تغير في سعر الفائدة بنسبة 0.25٪ يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الدخل المتاح. ومن المرجح أن يكون سبب مزيد من التضخم في سوق الإسكان.

– فقدان استقلالية السياسة المالية. ويحد اتفاق النمو والاستقرار مستويات الاقتراض الحكومي إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه صعوبة أخرى في إخراج الاقتصاد من الركود. ومع ذلك فإنه لن يؤثر على المملكة .

أما بقية الدول غير الأعضاء في منطقة الأورو فهي الدول التي انضمت إلى الاتحاد في الأعوام 2004 و 2007 و 2013 بعد إطلاق الأورو لم تستوف بعد الشروط اللازمة للدخول إلى منطقة

[213] Laursen, Finn. The EU and the Eurozone Crisis: Policy Challenges and Strategic Choices. London: Routledge, 2017.

[214] Tal Sadeh and Amy Verdun, "Explaining Europe's Monetary Union: A Survey of the Literature," International Studies Review 11, no. 2 (June 2009): 277–301, accessed October 10, 2016, https://doi.org/10.1111/j.1468-2486.2009.00849.x.

الأورو أو تستوفي الشروط غير أنها ترفض الإنضمام[215]فقد قال محافظ بنك انجلترا السابق ميرفن كينج KING Maryvin في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية أن العملة الأوربية المشتركة تشكل مشكلة لبريطانيا سواء تركت الاتحاد الأوربي أو بقيت عضوا فيه و صرح انه "رغم ان بريطانيا لا تستخدم العملة الأوربية إلا أنها تتأثر بقوة بما يجري في منطقة الأورو" و أضاف " لقد مثل الأورو من الناحية الاقتصادية مشكلة خطيرة جدا ، إن لم يكن كارثة.

سادسا- عملية اتخاذ وصنع القراراداخل الاتحاد الأوربي:

1- مسار صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي:

عملية اتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي معقدة و تشمل عدة مؤسسات رئيسية تعمل معا لضمان تحقيق التوازن بين مصالح الدول الأعضاء و هي[216]:

2- المفوضية الأوروبية EuropeanCommission: تتمثل مهامها فيما يلي

- اقتراح القوانين: تعتبر المفوضية الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي وتتألف من 27 مفوضا (واحد من كل دولة عضو). تتمتع بالحق الحصري في إقتراح التشريعات الجديدة.
- إعداد المقترحات: تقوم المفوضية قبل تقديم اقتراح القانون ، بإجراء مشاورات واسعة تشمل الخبراء، أصحاب المصلحة والمجتمع المدني.

3- البرلمان الأوروبي EuropeanParliament:

- اللجان البرلمانية: يمر الاقتراح على اللجان البرلمانية المختصة التي تقوم بدراسة الإقتراح بشكل مفضل و تقديم التعديلات
- التشاور و التعديل: يتكون البرلمان الأوروبي من 705 أعضاء منتخبين مباشرة من المواطنين الأوروبيين. يتلقى البرلمان الأوروبي إقتراح التشريع من المفوضية ليناقشه البرلمان .
- الجلسة العامة:بعد انتهاء المناقشة يتم التصويت على التعديلات المقترحة. كل تعديل يتم التصويت عليه بشكل منفصل و يتم قبول التعديلات التي تحصل على أغلبية الأصوات.

---

[215]European Commission, "What Is the Euro Area?," accessed January 10, 2018, https://ec.europa.eu.

رتيبة برد، "صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي: دراسة الأطر الهيكلية والمؤسساتية"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية 5، ع. 2 (تشرين الأول 2021): ص ص. 319-334..

4- مجلس الإتحاد الأوروبي Council of the EuropeanUnion:

يتكون مجلس الاتحاد الأوروبي من وزراء حكومات الدول الأعضاء ، يقوم بمناقشة المقترح و يختلف الوزير المناقش بحسب طبيعة الموضوع . و بعدها يقوم المجلس بالتصويت على المقترح ، يتطلب تمرير القانون غالبا أغلبية مؤهلة 55 % من الدول الأعضاء التي تمثل 65 % على الأقل من سكان الإتحاد الأوروبي .

5- اللجنة التوفيقية ConsiliationCommitte:

يتمثل دور هده اللجنة في التوفيق بين بين البرلمان و المجلس على نص قانون ، حيث يتم تشكيل لجنة توفيقية مكونة من عدد متساو من أعضاء البرلمان و المجلس. تعمل بالأساس على حل الخلافات و التوصل إلى نص ممشترك يرضي الطرفين.

6- الموافقة النهائية Final Approval:

يتم إعتماد النص النهائي من طرف كل من البرلمان و المجلس الأوروبي و بعدها ، ينشر في الحريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي و هو ما يكسبه الطابع الإلزامي .

7- التنفيذ و المراقبةImplementation and Monitoring:

مسؤولية تنفيذ القوانين على عاتق الدول الأعضاء بحيث يجب على كل دولة عضو أ تلاءم قوانينها الوطنية لتتوافق مع التشريعات الجديدة. و تراقب المفوضية الأوروبية مدى تنفيذ الدول الأعضاء للقوانين. بحيث يمكنها إتخاذ إجراءات ثانونية ضد أي دولة أضهرت تقصيرا في تنفيذ أو عدم إلتزامو ذلك أمام محكمة العدل الأوروبية.

2 – موقف بريطانيا من كيفية اتخاذ القرار:

اتسم موقف بريطانيا تجاه طبيعة اتخاذ القرار داخل الإتحادالأوروبي بالتوتر و الإنتقاد ، حيث اعتبرت بريطانيا أن القرارات تتخذ أحيانا بشكل يفرض على الدول الأعضاء دون استشارة كافية أو موافقة جماعية .بالإضافة إلى البيروقراطية المتزايدة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، حيث تتميز العملية بالبطء و التعقيد ، مما يعيق الإستجابة السريعة للتحديات الاقتصادية و السياسية . بالإضافة إلى اعتراضها بشكل خاص على نظام الأغلبية المؤهلة (QualifiedMajorityVoting –QMV) ، الذي يتطلب أغلبية مؤهلة من الدول الأعضاء لإتخاذ القرارات ، بدلا من الإجماع الكامل. كما كانت تواجه بريطانيا قيودا على المشاركة في بعض الاجتماعات التي لم تكن طرفا فيها بشكل مباشر، و خاصة تلك المتعلقة بمنطقة الأورو ، حيث أصبح صنع واتخاذ القرار يتم مناقشته أولا بين دول منطقة الأورو ثم يتم توسيعه

إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي وهو ماجعل بريطانيا تتحفظ على هذا الإجراء مخافة سيطرة الدولة المنضوية في منطقة الأورو على إتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي[217]. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك إجتماعات بريطانيا نفسها لم تكن تفضل المشاركة فيها بسبب تحفظاتها على بعض السياسات كالسياسة الزراعية المشتركة ، حيث كانت بريطانيا تفضل عدم المشاركة الفعالة في بعض النقاشات لأنها غير معنية بالقطاعات الزراعية الكبيرة و بصفة عامة، فقد كانت بريطانيا تغضب في بعض الأحيان عدم التورط في النقاشات التي لا ترى أنها تخدم مصالحها الوطنية.

سابعا- السياسة الخارجية و الأمنية للإتحاد الأوروبي:

قبل معاهدة ماستريخت ، كانت هناك العديد من السياسات الدفاعية لعل أهمها إقتراح إنشاء التجمع الدفاعي الأوربي يتضمن إنشاء و تكوين جيش موحد و بتمويل مشترك ، غير أن البرلمان الفرنسي سنة 1954 رفض فكرة الجيش الموحد[218] و هو ما أدى إلى إنشاء اتحاد أوروبا الغربية هو منظمة دولية مكلفة بتطبيق معاهدة بروكسل (1948) في المجالات العسكرية و الثقافية و الإقتصادية و اتفاقية الدفاع بين الدول الأوروبية الغربية خلال الحرب الباردة و هي تعتبر مجموعة دفاعية مشتركة تحوز قوة جوية وقيادة مشتركة .

إعتمدت السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت التي ادخلت مصطلحات الامن، الدفاع، السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة ، و أشارت إلى أن إتحاد أوروبا الغربية هو الذراع الأمني للإتحاد الأوروبي[219]، تلتها كل من معاهدة أمستردام و معاهدة نيس و معاهدة لشبونة أين تم تثمين هذا التوجه .

تتضمن أهداف السياسة الخارجية المشتركة[220]:

- الحفاظ على قيم الاتحاد الأوروبي، ومصالحه الأساسية، والأمنية، واستقلاله، ونزاهته،
- تعزيز ودعم الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الانسان، ومبادئ القانون الدولي،
- الحفاظ على السلام، ومنع النزاعات، وتعزيز الامن الدولي،

[217] محمد صادق إسماعيل، ماذا تعرف عن البركست؟) Brexit القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص 68.

[218] زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق)عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 49.

[219] هويدا شوفي ابو العلا،مرجع سابق، ص 159

[220] نفس المرجع، ص 439

– مساعدة السكان، والدول، والأقاليم على مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان.

بالرغم من أن بريطانيا تتوافق مع الاتحاد الأوروبي في العديد من مواضيع السياسة الخارجية ووجود تشاور وتنسيق بينهما في مجال الأمن، إلا أن بريطانيا رفضت الفكرة الفرنسية القائمة على بناء منظومة أوربية دفاعية مشتركة.

تعتبر بريطانيا و فرنسا القوتان النوويتان الأوروبيتان الوحيدتان داخل الحاف الأطلسي، إلا أن نظرتهما في هذا الأمن تتقاطع، فبالنسبة لبريطانيا فإنها ترى أن أمنها مدمج كليا في الحلف الأطلسي في حين أن فرنسا تحافظ على مقدراتها الدفاعية ، كما أنها تؤيد إنشاء قوة دفاع أوروبية منفصلة عن الحلف الأطلسي[221].

لقد تكفلت معاهدة ماستريخت بوضع تسوية فيما يخص السياسة الدفاعية المشتركة و ذلك بالإشارة إليها من دون تحديد إطار زمني لتنفيذها، وبالمقابل سعت بريطانيا إلى دعم سلطة الحلف الأطلسي NATO في شؤون الدفاع الأوربي[222]. و مع مجيء رئيس الوزراء البريطاني توني بلير إلى رئاسة الوزراء فقد أبدى موقفا أكثر ليونة فيما يخص السياسة الخارجية والأمن لاسيما بعد فشل الإتحاد الأوربي و حلف الناتو في التعامل مع أزمة البلقان، حيث دعى في أكتوبر 1998 في إحدى دورات انعقاد المجلس الأوربي إلى فكر جديد بشأن التعاون الأوربي في مجال الدفاع و طرح عدة أفكار أهمها الدمج الكامل للاتحاد الأوربي الغربي [223]في الإتحاد الأوربي و هي فكرة رفضتها بريطانيا في السابق، و في ديسمبر سنة 1998 التقى رئيس الوزراء توني بلير و رئيس فرنسا جاك شيراك في مدينة سان مالو St-Malo و تم إصدار إعلان الدفاع الأوربي Declaration on European Defence تعهدت بريطانيا من خلاله بالقيام بدور مركزي في ما يتعلق بأمن ودفاع الاتحاد الأوروبي من دون أن تغير موقفها

[221]Tshiyembe, La Grande-Bretagne et l'Europe, pp. 232-233.

[222]رونالد تيرسكينفس المرجع، ص 291

[223]-Western European Union (WEU), "Declarations and Documents," accessed October 4, 2016, http://www.weu.int/Declaration

بخصوص موقفها بأولوية الحلف الأطلسي [224] بحيث رأى أنه من الضروري أن تكون هناك قدرة عسكرية أوربية ذاتية لحل المشاكل الأوربية التي تحدث في عقر دارهاو تكون كمكمل للحلف الأطلسي[225].

ثامنا–ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي:

ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوربي هو معاهدة شبه دستورية تشكل القيم المشتركة بين الدول الأعضاء ، يتكون ميثاق الحقوق من 07 عناوين نجد فيها الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية الإجتماعية و التي جاءت تحت عنوان[226] :

- الكرامة:يشير إلى كرامة الإنسان و الحق في الحياة و الحق في السلامة الشخصية و حظر التعذيب و المعاملة غير الإنسانية أو المهينة.
- الحرية: يشير إلى حقوق الحرية الشخصية ، حرية التعبير ، حرية التجمع، الحق في التعليم و حرية العمل و المهنة.
- المساواة: يشمل حقوق العمال، الحق في ظروف عمل عادلة و منصفة ، الحق في الحماية الإجتماعية ، الحق في حماية البيانات الشخصية و حق الالتماس أمام البرلمان الأوروبي.
- العدالة: يتضمن حقوق الوصول إلى العدالة، الحق في محاكمة عادلة، الحق في توكيل محام، الحق في الحماية من التدابير الجنائية المزدوجة.

أعلن ميثاق الحقوق الأساسية في البداية رسميا في مجلس نيس الأوروبي في 07 ديسمبر 2000، غير أنه لم يأخذ الطابع الإلزامي إلا سنة 2007 بعد التوقيع على ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي وتم إعلانه رسميا من طرف رؤساء اللجنة والبرلمان الأوروبي والمجلس في 12 ديسمبر 2007، مما مهد الطريق للتوقيع على معاهدة لشبونة في اليوم التالي .وتعترف المادة 1 (8) من معاهدة لشبونة بالحقوق والحريات والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق، و تنص على أن لها نفس القيمة القانونية للمعاهدات.

تحفظت بريطانيا على هذا الميثاق بسبب وجود بعض المباديء التي تتعارض مع قوانينها، بالإضافة إلى تخوفها من أن طبيعته الإلزامية ستؤدي إلى تدفق مواطنين بريطانيين إلى محكمة العدل الأوروبية

---

[224]– رونالد تيرسكي ، جون فان أودينارن ، نفس المرجع، ص 295

[225]– نفس المرجع، ص 295

European Union, "Charter of Fundamental Rights of the European Union," accessed October 6, 2017, https://www.eurofound.europa.eu

في محاولات لإنفاذ حقوقهم في الميثاق في المملكة المتحدة، وفي زيادة تكاليف الأعمال. و قصد إجراء تسوية بهذا الخصوص ،إتفقالإتحاد الأوروبي مع بريطانيا على ترتيبات خاصة في صالحها مما مكن من الحفاظ على الطابع الملزم للميثاق وتطبيقه بالكامل على الدول الأعضاء ال 25 الأخرى.

فقد تضمن الميثاق بروتوكول ملزم قانونا ، ينص على أنه لا يجوز لأي محكمة أن تحكم بأن "القوانين أو اللوائح أو الأحكام الإدارية أو الممارسات أو الإجراءات" في بريطانيا لا تتفق مع المبادئ المنصوص عليها في الميثاق .

كما تنص على أن الميثاق لا يخلق أي حقوق جديدة قابلة للتنفيذ في المملكة المتحدة، علاوة على الحقوق المنصوص عليها في القانون الوطني .وقد جرت بعض المناقشات حول كيفية عمل ذلك عمليا وما إذا كان سيكون مفتوحا أمام الطعن القانوني على أساس أنه ينتهك مبدأ أن قانون الاتحاد الأوروبي يجب أن يطبق بشكل موحد على جميع الدول الأعضاء.[227]

[227] ibid

خاتمة الفصل:

وصفت السياسة الخارجية البريطانية بأنها رجل داخل و رجل خارج الإتحاد الأوروبي ، حيث أنها رفضت الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية لتركز على إعادة بناء اقتصادها و الحفاظ على امبراطوريتها و استقلالها و الحفاظ على سيادتها و ضان توازن بين أوروبا و أمريكا ، بالإضافة إلى تحفظها على أي نوع من أنواع التكامل السياسي هذا من جهة و من جهة أخرى لم ترغب في التخلي على الدائرة الأوروبية ، حيث عمدت إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA، غير أنه و لأسباب إقتصادية و النمو السريع للسوق الأوروبية المشتركة بالإضافة إلى عدم الرغبة في الغياب عن صنع القرار داخل أوروبا انضمت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

هذا التواجد داخل الدائرة الأوروبية، لم يستسغ من طرف العديد من السياسيين في الحزبين (المحافظين و العمال) ، بالإضافة إلى جزء من الرأي العام البريطاني الرافض لفكرة الإندماج داخل أوروبا ، بحيث في كل مرة يقدم الإتحاد الأوروبي معاهدة للتشاور و المصادقة عليها تقابل بتحفظات و جدال على المستوى الداخلي و الحكومي . و هو ما يؤدي إلى تمتع بريطانيا بوضع خاص داخل الإتحاد الأوروبي، لتمتعها بالعديد من الاستثناءات عند تطبيق المعاهدات .

الفصل الثالث

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

أجري استفتاء بتاريخ 2016، في بريطانيا وجبل طارق عرف باستفتاء الاتحاد الأوروبي و يعتبر هذا الاستفتاء الثاني في تاريخ بريطانيا حول عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي و الذي انتهى بانتصار معسكر البريكست*بأغلبية طفيفة 51.9 %،[228] هذه العضوية التي كانت دائما محل جدل داخل بريطانيا، و بالرغم من هذا الجدل إلا أن جميع رؤساء الوزراء الذين توالوا على رئاسة الوزراء لم يلجؤوا إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي كخيار بل كانوا دائما يدعون إلى القيام بإصلاحات داخل الإتحاد الأوروبي غير أن أسبابا كبيرة تراكمت جعلت الرأي العام البريطاني يصوت لصالح البريكست .

[228]– محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 36.

المبحث الأول:أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

لقد تعددت أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سواء عوامل داخلية أو خارجية فبالرغم من أن الحزبين الرئيسين كانا ضد البريكست، بالإضافة إلى استطلاعات الرأي العام البريطاني التي كانت في صالح بقاء بريطانيا داخل الإتحاد الأوروبي، إلا أن رأي الأغلبية شكل صدمة كبيرة داخل بريطانيا وخارجها.

المطلب الأول :الأسباب السياسية و الاجتماعية و الأمنية

يعد إنسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المعروف باسم " البريكست"، من أهم الأحداث السياسية في العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين . هذا القرار التاريخي لم يكن نتيجة لسبب واحد بل جاء نتيجة لمجموعة من العوامل السياسية و الاجتماعية التي تداخلت و أدت في نهاية المطاف إلى تصويت البريطانيين لصالح مغادرة الإتحادالأوروبي في إستفتاء عام 2016. في هذا الصدد ستناول الأسباب السياسية و الاجتماعية التي دفعت بريطانيا لإتحاذ هذا القرار.

أولا : الأسباب السياسية:

1-رفض أي شكل من أشكال التكامل السياسي للاتحاد الأوروبي:

يعتبر الخوف من فقدان السيادة البريطانية لصالح مؤسسة فوق وطنية من أهم أسباب تصويت البريطانيين بالإنسحاب من الإتحاد الأوروبي ففكرة السيادة لدى البريطانيين مقدسة فهي ترفض وجود أن تكون هناك قوة فوق دولية تسيطر عليها حتى ولو كانت لأسباب إقتصادية.ومنذ دخولها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1973، أظهرت بريطانيا باستمرار رفضها ومحاربتها لأي شكل من أشكال التكامل السياسي الأوروبي و الإكتفاء بالتعاون التجاري والإقتصادي.

و بالرغم من ذلك، فهناك من رأى أن ذلك لا يكفي لأن التشريعات الأوروبية تفرض تخلي بريطانيا عن بعض من سيادته فيما يخص نطاق المياه الإقليمية للصيد، تشريعات العمل، الطاقة .. ألخ ، و هناك من يذهب بعيدا ، و يصف المفوضية الأوروبية على أنها مفوضية غير ديمقراطية كونها مؤسسة غير منتخبة[229]. تقوم بالتشريع في ميادين هي أصلا من صلاحيات البرلمانات الوطنية ويمكنها اصدار قرارات ولوائح ملزمة للدول.

[229] ريبروك، ديفيد فان .ضد الانتخابات: دفاعاً عن الديمقراطية .ترجمة إيزيس عاشور. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018.

وهذا يتجاهل حقيقة أن الحكومات البريطانية المتعاقبة اختارت تجميع جوانب من السلطة السيادية للبلاد في الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق أهداف وطنية لم يكن بوسعها تحقيقها بمفردها، مثل إنشاء السوق الموحدة، وتوسيع الاتحاد الأوروبي، ايمانا منها أن السوق الأوسع تدفع إلى النمو.[230]

بعد توقيع بريطانيا على معاهدة الانضمام في عام 1972، تم وضع قانون المجتمعات الأوروبية لإضفاء التأثير الكامل على قانون الاتحاد الأوروبي. عن طريق سن قانون الجماعات الأوروبية (EuropeanCommunityActECA) في عام 1972، وهو ما سمح بدمج قانون الجماعة في القانون المحلي وجعله "متساوٍ في القوة لأي قانون".[231]

لقد كان تمرير القانون، بالنسبة للبعض، ضربة قاضية للسيادة البرلمانية أو الإشارة إلى تخلي البرلمان عن سيادته. غير أنه بموجب المادة 18 من قانون الاتحاد الأوروبيتم التأكيد صراحةً على أن وضع قانون الاتحاد الأوروبي في القانون البريطاني يعتمد على الأساس القانوني المستمر، هذا الحكم التشريعي، المعروف أيضًا باسم" بند السيادة " كان المقصود في الأصل إعادة التأكيد على أن قانون الاتحاد الأوروبي يعتمد على إرادة البرلمان السيادي ويعطي إشارة واضحة أنه ينبغي احترام ذلك و هي إشارة ضمنية على الدفاع على السيادة البرلمانية، حتى المذكرات التوضيحية للإتحاد الأوروبي تشير، أنه لا يمكن لأي حكومة أن تسلم السلطات لبروكسل دون موافقة وطنية (برلمانية، وفي بعض الحالات، حتى شعبية)[232].

2- الإستياء من بيروقراطية الإتحاد الأوروبي:

بيروقراطية الإتحاد الأوروبي تتسم بالتعقيد الهيكلي و الإجراءات متعددة المراحل التي تهدف إلى إدارة و تنسيق سياسات بين دول الإتحاد الأوروبي. و بالرغم من الهدف من هذه البيروقراطية هو ضمان التمثيل و المشاركة لجميع دول الإتحاد الأوروبي، إلا أنها تواجه إنتقادات بسبب البطء و التعقيد و الذي من شأنه إعاقة إتخاذ القرارات بصفة سريعة و فعالة.

---

[230] لي كوان يو .من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة 1965-2000 .ترجمة معين الإمام. ط 1. الرياض: العبيكان للنشر، 2005.

[231]John Tillotson, Text, Cases and Materials on European Union Law (London: Cavendish Publishing, 2003), 189

[232]مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة)عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012)، ص 39.

كان على رأس الدول المنتقدة لبيروقراطية الإتحاد الأوروبي بريطانيا، حيث كانت تعتبرها مؤثرة و مرهقة للسياسة الداخلية و متحفظة من بعض التشريعات التي تمس سيادتها الوطنية و أهم أسباب شعور بريطانيا بالاستياء من هذه البيروقراطية نجد:

- شعور البريطانيين بن الإتحاد الأوروبي يفرض قوانين و تشريعات على الدول الأعضاء دون أن يكون لهم تأثير كبير في صنعها و مثال ذلك أزمة اللاجئين الأوروبية (2015-2016) حيث إقترح الإتحاد الأوروبي خطة لتوزيع اللاجئين بين الدول الأعضاء بطريقة عادلة [233]، بناء على معايير محددة مثل حجم السكان و الناتج المجلي الإجمالي. تطلبت هذه الخطة موافقة جميع الدول الأعضاء . مما أدى إلى مناقشات طويلة و معقدة أثرت على اللاجئين. بريطانيا تحفظت بشدة على الخطة . حيث قررت الحكومة البريطانية بزعامة ديفيد كاميرون عدم المشاركة في نظام الحصص الإلزامية لتوزيع اللاجئين و الإكتفاء بإستقبال عدد محدود منهم مباشرة دون العودة إلى الإتحاد الأوروبي[234].
- تواجد العديد من المؤسسات كل منها له دور في صنع القرار و تنفيذ السياسات أهمها المفوضية الأوروبية ، البرلمان الأوروبي، مجلس الإتحاد الأوروبي ، المجلس الأوروبي، بالإضافة إلى وكالات الإتحاد الأوروبي و طبيعة تمويل و توزيع الأموال.
- يعتبر الإتحاد النقدي منذ اعتماده والذي رفضت بريطانيا الانضمام إليه مركز اتخاذ القرار داخل بيت الإتحاد الأوروبي فجميع القرارات يتم التفاوض بشأنها مسبقا بين الأعضاء 19 ثم يتم توسيعها فيما بعد إلى باقي الدول.و هو أمر لطالما رفضته بريطانيا و بعض الدول غير المنتمية للإتحاد النقدي[235] فقد صرح اللورد لوسونLord Lawson في جريدة التايمز في مايو 2013 قائلاً:"لا تختلف مصالحنا بشكل متزايد عن مصالح دول منطقة الأورو فحسب ، بل إنها في الوقت نفسه"

[233]Igor Ž. Žagar, Marina Lukšič-Hacin, and Neža Kogovšek Šalamon, The Disaster of European Refugee Policy: Perspectives from the "Balkan Route" (Newcastle upon Tyne: Cambridge Scholars Publishing, 2018).

[234]Terry McGuinness, The UK Response to the Syrian Refugee Crisis, House of Commons Library, Briefing Paper Number 06805 (London: 14 June 2017).

[235]محمد صادق إسماعيل، ماذا تعرف عن البركست؟ مرجع سابق، ص 68.

في قلب أوروبا "... أصبحنا الآن مهمشين على نحو متزايد لأننا محكوم علينا باستمرار بتجاهل كتلة منطقة الأورو" [236].

- ولعلّ من أبرز النقاط التي أُثيرت في هذا السياق شعور بريطانيا المتزايد بالعزلة عن أوروبا، وهو ما تجلّى بوضوح خلال القمة الأوروبية لسنة 2011، حينما رفضت بريطانيا ترسيخ اتحاد مالي فعّال داخل منطقة الأورو في إطار التعديلات المرتبطة بمعاهدة لشبونة التي أُعيد التفاوض بشأنها. وقد دفع هذا الموقف رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون إلى التصريح بأن بريطانيا تسير في اتجاه الخروج من الاتحاد الأوروبي.[237]

3-الخلافات حول السياسات الاقتصادية و التجارية:

يدير الإتحاد الأوروبي السياسة التجارية بشكل مشترك بين الدول الأعضاء ، و يقوم بالتفاوض نيابة عنهم على اتفاقيات التجارة الدولية و بالرغم من أن هذه السياسة تمثل قوة تفاوضية تمكن بريطانيا من الإستفادة من الإتفاقيات التجارية القوية. إلا أنها في بعض الإتفاقيات لم تكن تتماشى مع مصالح بريطانيا و أبرز مثال على ذلك: أزمة الصلب عام 2016 ، بسبب تزايد الصادرات الصينية للصلب انخفضت أسعار الصلب العالمية مما أثر على قطاع الصلب في بريطانيا، الذي يعد قطاع صلب و قوي. قام الاتحاد الأوروبي بوضع رسوم على واردات الصلب من بعض الدول كإجراء حمائي للصناعة داخل الاتحاد الأوروبي و بالرغم من أنه أمر إيجابي ، إلا أنه أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للشركات البريطانية ، التي تعتمد على واردات الصلب.

ثانيا:الأسباب الإجتماعية

1-صعود الحركات الشعبوية:

يشير مفهوم الشعبوية إلى توجه فكري وسياسي يرتكز على مخاطبة عامة الناس والادعاء بالدفاع عن مصالحهم، ويعتمد هذا التوجه على تقديم صورة واقعية عن حياة الشعب مع توجيه الخطاب نحو الجماهير بطريقة تعتمد على تقييمات أيديولوجية للغايات والنتائج[238].

---

[236] Nigel Lawson »I'll be Voting to quit the EU » The Times, 07 mai2013

[237]imposing a provisional anti-dumping duty on imports of certain hot-rolled flat products of iron, non-alloy or other alloy steel originating in the People's Republic of China,WWW.eur-lex.europa.eu

[238]- منى خويص، رجال الشرفات: دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية)بيروت: دار الفارابي، ط 1، 2012)، ص58

ويتميز الخطاب الشعبوي عادة باستعمال أساليب عاطفية تهدف إلى التأثير في مشاعر المواطنين، حيث يميل أصحابه إلى تقديم أنفسهم باعتبارهم أكثر إخلاصًا للوطن من غيرهم، كما يعملون على تبسيط القضايا الاجتماعية المعقدة والتشكيك في فعالية المؤسسات الديمقراطية.

وقد ظهرت الحركات الشعبوية خلال الفترة الممتدة بين ثلاثينيات وسبعينيات القرن العشرين في عدة مناطق من العالم، مثل أمريكا اللاتينية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومع مرور الزمن، تطورت هذه الحركات لتصبح أحزابًا وتنظيمات سياسية ذات حضور واضح، خاصة داخل بعض الدول الأوروبية والأمريكية، وبرزت بشكل ملحوظ لدى التيارات القومية المتشددة.

وفي سنة 2016، ازداد انتشار الخطاب الشعبوي خلال الحملات الانتخابية، حيث ساهم في صعود دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة، كما كان له دور في نتيجة الاستفتاء الذي أفضى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تقدّم زعيمة اليمين الفرنسي مارين لوبان في الانتخابات الرئاسية. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف العديد من النخب السياسية التي رأت في تنامي الشعبوية تهديدًا للمبادئ الديمقراطية، خاصة مع توسع قاعدة الدعم لأحزاب سياسية مختلفة في أوروبا.

أما في بريطانيا، فقد لعب الإعلام دورًا مهمًا في تعزيز الخطاب الشعبوي والترويج لأفكاره، رغم الجهود التي بذلتها المؤسسات الاقتصادية والحكومية للتحذير من العواقب المحتملة للخروج من الاتحاد الأوروبي، والتي شملت توقعات بحدوث أزمات اقتصادية وتراجع فرص العمل وارتفاع الضرائب وضعف الخدمات العامة. ومع ذلك، لم تمنع هذه التحذيرات فوز أنصار الانسحاب في الاستفتاء.

كما أظهرت نتائج التصويت وجود اختلاف واضح بين الفئات الاجتماعية، حيث دعمت المناطق الغنية والمراكز الاقتصادية الكبرى البقاء داخل الاتحاد الأوروبي، بينما رأت بعض الفئات العاملة أن الهجرة الأوروبية تشكل تهديدًا لفرص العمل، فاختارت التصويت لصالح الخروج.

ويرى بعض الباحثين أن صعود بعض الزعماء السياسيين، مثل جيرمي كوربين، يعكس بدوره انتشار التوجه الشعبوي، خاصة من خلال الخطابات التي تتضمن وعودًا بإصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق.

وترتبط ظاهرة الشعبوية بعدة عوامل، من بينها الأزمات الاقتصادية وانتشار الفقر والفساد والتحديات البيئية، إضافة إلى عوامل سياسية تتعلق بتراجع دور الدولة أو بظروف المنافسة الانتخابية[239].

[239] محمد عزيز، "تحديد مهام الشعبوية"، الحوار المتمدن، العدد 2110، 25 نوفمبر 2007،

وفي إطار مواجهة تصاعد الشعبوية، سعت شخصيات سياسية واقتصادية بارزة في بريطانيا إلى الدعوة لاتخاذ إجراءات للحد من انتشار هذا الخطاب. ومن بين هذه المبادرات تأسيس توني بلير لمنظمة تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي ومواجهة التيارات الشعبوية عالميًا، حيث يرى أن ضعف الأحزاب المعارضة وغياب حلول فعالة لبعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية ساهم في اتساع نفوذ الشعبوية التي قد تشكل خطرًا على الاستقرار السياسي في العديد من الدول.

أثار وصول مارين لوبان إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في فرنسا قلق النخب المدافعة عن الديمقراطية وسيادة القانون، إذ اعتُبر ذلك مؤشرًا على تنامي التيارات الشعبوية داخل أوروبا، خاصة مع تزايد نفوذ عدد من الأحزاب التي استطاعت توسيع قاعدتها الشعبية، مثل حزب استقلال المملكة المتحدة، والجبهة الوطنية في فرنسا، وحزب البديل من أجل ألمانيا، وحزب بوديموس الإسباني، وحزب الحرية النمساوي، إضافة إلى حركة النجوم الخمس في إيطاليا.

وفي بريطانيا، حظيت الحركات الشعبوية بدعم إعلامي واسع ساهم في انتشار خطابها وتأثيره في الرأي العام. ولم تتمكن حتى الشركات الكبرى من حماية مصالحها أو التأثير في نتائج الاستفتاء الخاص بالخروج من الاتحاد الأوروبي، رغم حملات التحذير التي أكدت أن الاستفتاء لا يمنح الحكومة تفويضًا كاملاً للتخلي عن عضوية السوق الأوروبية الموحدة والاتحاد الجمركي. كما امتد تأثير هذه الحركات إلى البرلمان، حيث تعرض معارضو الخروج لاتهامات بالخيانة والتآمر ومعاداة الديمقراطية[240].

وعلى الرغم من دعوات الحكومة البريطانية للتصويت لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي وتحذيراتها من التداعيات الاقتصادية السلبية المحتملة، مثل الركود الاقتصادي وارتفاع الضرائب وفقدان الوظائف وتراجع الخدمات العامة، إضافة إلى التحذيرات التي أطلقتها الجامعات والمؤسسات المالية والشركات الكبرى، فقد اختار الناخبون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. كما أشار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلى أن بريطانيا قد تفقد أولويتها في المفاوضات التجارية العالمية في حال خروجها من الاتحاد[241].

---

[240] نفس المرجع

[241] Barack Obama, "Remarks by President Obama and Prime Minister Cameron in Joint Press Conference" (Press Conference, London, April 22, 2016), White House Archives, accessed [15/05/2018], https://obamawhitehouse.archives.gov.

.

ومن المظاهر الدالة على التقارب بين التيارات الشعبوية الدولية الدعم الذي قدمه نايجل فاراج للرئيس الأمريكي دونالد ترامب عقب انتخابه، حيث كان من أوائل الزعماء الأجانب الذين أبدوا تأييدهم له.

وأظهرت نتائج التصويت وجود انقسام اجتماعي واضح، إذ فضّلت المناطق الأكثر ثراءً، وعلى رأسها لندن، البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي نظرًا لاعتماد اقتصادها على العلاقات الأوروبية. في المقابل، رأى عدد من العمال وسكان المناطق الريفية أن الهجرة القادمة من دول الاتحاد الأوروبي، خاصة من أوروبا الشرقية، تمثل تهديدًا لفرص العمل لديهم، مما دفعهم إلى دعم خيار الانسحاب[242].

ويرى بعض المحللين أن صعود زعيم حزب العمال جيرمي كوربين يُعد بدوره انعكاسًا لتنامي الخطاب الشعبوي في بريطانيا، خاصة من خلال طرحه برامج اقتصادية واجتماعية تضمنت وعودًا بإعادة تأميم بعض القطاعات وإلغاء الرسوم الجامعية وزيادة الإنفاق العام، وهو ما ساهم في جذب جزء من الناخبين الذين كانوا يميلون سابقًا إلى حزب المحافظين[243].

وترتبط الشعبوية السلطوية بعدة عوامل، من بينها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر والفساد والتدهور البيئي، إضافة إلى عوامل سياسية مرتبطة بطبيعة المنافسة الانتخابية أو بتراجع دور الدولة في إدارة الشأن العام[244].

وفي مواجهة تصاعد هذا التوجه، تحالفت شخصيات سياسية واقتصادية بارزة في بريطانيا، مثل توني بلير وجون ميجور وجوردون براون وريتشارد برانسون، للدعوة إلى تحرك وطني يهدف إلى الحد من انتشار الخطاب الشعبوي والدفاع عن القيم الديمقراطية.

قام رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير بتأسيس منظمة غير ربحية تحمل اسم معهد التغيير العالمي في الأول من ديسمبر سنة 2016، بهدف نشر رؤية تقوم على التعاون والانفتاح الدولي. وقد

[242]Cenan Al-Ekabi and Stefano Ferretti, eds., Yearbook on Space Policy 2016: Space for Sustainable Development (Vienna: Springer, 2018), 4

[243]Chantal Mouffe, « Jeremy Corbyn, un populisme de gauche au Royaume-Uni ? », Mémoire des luttes, consulté le 14/11/2018, http://www.medelu.org.

[244]Oscar Mazzoleni, Nationalisme et populisme en Suisse: la radicalisation de la "nouvelle" UDC, Collection le savoir suisse (Lausanne: Presses polytechniques et universitaires romandes, 2018), 41

حصلت هذه المبادرة على تمويل أولي بلغ ثمانية ملايين جنيه إسترليني، وتسعى إلى مواجهة تنامي التيارات الشعبوية ليس داخل بريطانيا فقط، بل على المستوى العالمي[245].

ويرى بلير أن تراجع تأثير الأحزاب السياسية المعارضة، وخاصة حزب العمال، الذي يعتقد أنه ينبغي أن يؤدي دورًا قياديًا في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ بريطانيا، ساهم في خلق بيئة مناسبة لانتشار الفكر الشعبوي. كما يربط صعود هذه الظاهرة بغياب سياسات فعالة واستراتيجيات واضحة لمعالجة قضايا أساسية مثل الهجرة واللجوء ومستوى الأجور، وهو ما يعتبره تهديدًا حقيقيًا لبريطانيا وأوروبا والعالم.

ويؤكد بلير كذلك على ضرورة إعادة تقييم خيارات الناخبين البريطانيين وفهم الدوافع الحقيقية وراء تصويتهم، كما يدافع عن حق المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرار النهائي المتعلق بالاتفاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

وفي إطار السعي إلى مواجهة النزعة الشعبوية المتنامية لدى المواطنين البريطانيين، تكتلت مجموعة من الشخصيات السياسية والاقتصادية البارزة، من بينها رئيس الوزراء الأسبق توني بلير، واللورد ستيوارت روز المنتمي إلى حزب المحافظين، إضافة إلى كل من السير جون ميجور وغوردون براون، إلى جانب رجل الأعمال البريطاني ورئيس شركة «فيرجن» ريتشارد برانسون، حيث دعوا جميعاً إلى إطلاق تحرك وطني واسع يهدف إلى الوقوف في وجه الخطاب الشعبوي وتعزيز القيم الديمقراطية والانفتاح السياسي.

وبالنسبة لتوني بلير، فقد بادر إلى تأسيس منظمة جديدة تُعرف باسم معهد التغيير العالمي (Institute for Global Change)، وهي منظمة غير ربحية أُنشئت في 1 ديسمبر 2016، وتهدف إلى الترويج لرؤية عالمية تقوم على دعم الحكم الرشيد ومواجهة الانغلاق الشعبوي. وقد حصل المعهد عند تأسيسه على تمويل أولي قُدّر بنحو 8 ملايين جنيه إسترليني. [246]تدعو إلى محاربة الشعبوية ليس في بريطانيا وحدها ولكن على مستوى العالم، حيث أنه يرى أن تراجع دور الأحزاب السياسية المعارضة لاسيما حزب العمال الذي بالنسبة إليه يجب عليه أن يلعب دورا قياديا في هذه المرحلة الهامة من تاريخ بريطانيا بالإضافة إلى غياب سياسات و استراتيجيات فعالة لإيجاد الحلول لقضايا مثل الهجرة و اللجوء و الأجور أنشأ مناخا لصعود الشعبوية و التي تمثل خطر على بريطانيا و أوربا و العالم بأسره ، كما يصر على

[245]تأسس معهد توني بلير للتغيير العالمي (Tony Blair Institute for Global Change)في ديسمبر 2016 على يد رئيس الوزراء البريطاني الأسبق **توني بلير**، كمؤسسة غير ربحية تهدف إلى تقديم المشورة الاستراتيجية وصياغة السياسات للمجتمعات والحكومات في العالم، ويسعى إلى مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية وتعزيز التعاون الدولي.

[246]Office of Tony Blair, official website, accessed March 13, 2016,

مناقشة على ماذا تم تصويت البريطانيون بالفعل و يدافع كذلك عن فكرة أنه من حق البريطانيون التصويت على الاتفاق النهائي بين بريطانيا و الإتحادالأوروبي[247]. وفي مبادرة ثانية، قام رجل الأعمال البريطاني ريتشارد برانسون بتمويل مجموعة ضغط سياسي تضم رجال أعمال ومعارضين لاستفتاء الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، بهدف إبطال نتيجة الاستفتاء أو الضغط لإجراء استفتاء ثانٍ من خلال عرض تفاصيل الاتفاقيات التي يتم التفاوض بشأنها بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

2- الهجرة و أزمة اللاجئين:

يعتبر مشكل الهجرة وأزمة اللاجئين من أهم الأسباب التي أثرت على الرأي العام البريطاني وساهم الإعلام البريطاني بتضخيمها. إن قوانين الإتحاد الأوروبي التي تسمح بحرية التنقل أدت إلى تدفق المهاجرين فما بين عامي 1995 و2015، بلغ عدد المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي إلى بريطاني اثلاث مرات من 0.9 مليون إلى 3.3 مليون، 29٪ من بولندا وحدها،حدثت الزيادة الكبيرة في هجرة الاتحاد الأوروبي بعد انضمام بلدان أوروبا الشرقية إلى الإتحاد الأوروبي،[248] ويتميز مواطنو مهاجرو الاتحاد الأوروبي بأنهم أكثر تعليما، وأصغر سنا، وأكثر عرضة للعمل.

ورغم مطالبة بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حرية الحركة إلا أن مطالبها لم تقبل حتى بعد إعادة التفاوض على اتفاق بريطانيا مع الإتحاد الأوروبي وهو عبء اقتصادي قدرته دراسة أعدتها" مدرسة لندن الإقتصادية" فإن إحصائيات 2016 تشير إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدّر بـ 863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبأً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليار دولار) سنويًا[249].

شكلت الهجرة و أزمة اللاجئين أهم سبب لدعاة البريكست للانسحاب من الاتحاد الأوروبي ، كما ساهمت أزمة اللاجئين خاصة السوريين منهم و التغطية الإعلامية الواسعة التي رافقتها لاسيما الخوف من تأثر مستوى و طريقة عيش البريطانيين و دخول مجموعة كبيرة من دول اللجوء تحمل معتقدات غير معتقداتهم إلى تزكية الخطاب الشعبوي و هو ما يمكن اسقاطه على مقولة تشرشل في 5 مارس 1946، في قاعة رياضية صغيرة في إحدى كليات ولاية ميزوري الأمريكية، محذراً: "من ستيتِن في بحر البلطيق

[247]« Les antibrexit n'ont plus le temps d'arrêter le processus », Courrier International, consulté le 3 octobre 2016, https://www.courrierinternational.com.

[248] Jonathan Wadsworth et al., Brexit and the Impact of Immigration on the UK, Centre for Economic Performance (London: London School of Economics and Political Science, 2016)

[249]ibid

إلى تريست في البحر الأدرياتي نزل ستار حديدي عبر القارة"[250],و هو ما حدث بالفعل، حيث تمت إقامة جدار من الأسلاك الشائكة لمنع دخول اللاجئين فقد أقامت دول الاتحاد الأوروبي سياجات على الحدود الخارجية للاتحاد: بين المجر وصربيا، وبين اليونان وتركيا، وبين بلغاريا وتركيا، النمسا وسلوفينيا فقد بنت النمسا سياجا طوله 3.7 كم عند معبر سبيلفلد في أزحم معبر حدودي بينها و بين سلوفينيا[251].

و يرى العديد من المواطنيين البريطانيين الذين صوتوا على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي، سيمكّن بلاده من اتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد.

هناك من يرى إن المواقف من الهجرة تثيرها فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة مشاكل البلاد الحقيقية: الإسكان، والأداء التعليمي الضعيف لبعض طبقات المجتمع وتمويل القطاع العام. فقد أصبح المهاجرون كبش فداء سهل للسياسيين من جميع المقاربات تقريباً، بحيث من السهل إلقاء اللوم على المهاجرين بدلاً من معالجة الإخفاقات المزمنة في السياسات التي تؤدي إلى ارتفاع المشاعر المعادية للمهاجرين.[252]

و يرى بعض الباحثين أن هذا الوضع كان من الممكن منعه ، لو أن حزبي العمال و المحافظين أظهروا بعض القيادة برفضهم ربط الهجرة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، وبتخفيف الشعور الشعبوي في وسائل الإعلام بدلاً من الإذعان له.

تشير الدراسات الأكاديمية إلى أن تأثير الهجرة من دول الاتحاد الأوروبي على أجور العاملين البريطانيين ووظائفهم كان محدودًا، حيث وجدت دراسة تحليلية أن المناطق التي استقبلت أكبر عدد من العمال القادمين من الاتحاد الأوروبي لم تشهد انخفاضًا أكبر في الأجور أو فرص العمل للمولودين في بريطانيا مقارنة بمناطق أخرى، وأن التراجع في الأجور الحقيقية لدى العاملين البريطانيين يعود في المقام الأول إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 وليس إلى الهجرة وحدها. وتؤكد هذه الدراسات أن

[250]Amnesty International, "Europe: Tear Down These Fences," official website, March 2016, accessed March 11, 2016, https://www.amnesty.org

[251]جاسم محمد، الاستخبارات الأوروبية: معالجات ناقصة لظاهرة المقاتلين الأجانب)القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص 53.

[252]Simon Tilford, "Britain, Immigration and Brexit," Centre for European Reform, June 18, 2016, accessed June 18, 2016, https://www.cer.eu

التراجع في أجور العمال كان نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي بعد الأزمة وليس لزيادة تدفق العمال القادمين من دول الاتحاد الأوروبي[253] .

وتشير نفس البحوث إلى أن أزمة اللاجئين في أوروبا قبل البريكست لم تكن مرتبطة مباشرة بعضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، وأن تأثيرها على أعداد المهاجرين إلى بريطانيا كان محدودًا، إذ تقرر على مستوى حكومي أن يتم استقبال عدد محدود من طالبي اللجوء لمدة السنوات القادمة، وأن النظام القانوني الحالي في المملكة المتحدة يحد من دخول اللاجئين بشكل مباشر للعيش أو العمل قبل الحصول على تراخيص وإجراءات طويلة للحصول على الجنسية. كما أن بريطانيا ليست عضوًا في اتفاقية شنجن، مما يزيد من القيود على دخول اللاجئين بشكل غير قانوني حتى بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي .

5-الأمن ومكافحة الإرهاب:

إن زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية شجع المواطنيين البريطانيين للتصويت لخروج بلادهم من الإتحادالأوروبي، و ذلك حسبهم سيحد من حركة المواطنين الأوروبيين و بالتالي يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.

أما مشكلة الإرهاب العالمي فهي مشكلة عالمية يمكن معالجتها في نطاق حلف الناتو وأن كل ما هو استخباراتي يمكن معالجته في إطار مجموعة العيون الخمسة المشكلة من بريطانيا وأمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. كما اعتبر جيمس كاميرون رئيس وزراء بريطانيا السابق أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لن يلغي التعاون الأمنيى و الإستخباراتي مع أوربا[254] .

أصبح الوضع الأمني لبريطانيا بعد البريكست أكثر تعقيدًا بسبب القيود المفروضة على حرية الحركة داخل الاتحاد الأوروبي. ف قانون الاتحاد الأوروبي يمنح دول منطقة شنجن الحق في القيام بعمليات تفتيش دقيقة للأشخاص الذين يحملون جوازات سفر أوروبية، مما جعل من الصعب على الإرهابيين العائدين من الخارج دخول بريطانيا بسهولة، بينما بدأت بعض الدول الأوروبية إعادة فرض ضوابط الحدود لضمان سلامة مواطنيها[255].

---

[253] Stephen Nickell and Jumana Saleheen, "The Impact of EU and Non-EU Immigration on British Wages," IZA Journal of Development and Migration 7, no. 15 (2017)

[254] جاسم محمد،الإستخبارات الأوروبية – معالجات ناقصة لظاهرة المقاتلين ، مرجع سابق، ص 58

[255] European Commission, "Schengen Area and Border Controls," official website, accessed March 10, 2016, https://ec.europa.eu/info/index_en

من جهة أخرى، ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي يضيف قيودًا إضافية، إذ يمنع من بين أمور أخرى ترحيل المجرمين الأجانب أو المشتبه فيهم بالإرهاب إذا كان ذلك قد ينتهك حياتهم الخاصة أو الأسرية. وقد قبلت المحكمة الأوروبية في بعض القضايا السابقة هذا التفسير، مثل قضية منع ترحيل مواطن مسلم إلى بلده) [256]كما أن الميثاق يقيد قدرة بريطانيا على تطبيق بعض الاتفاقيات الدولية الحيوية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة باللاجئين، ويحدد سلطات وكالات الاستخبارات والشرطة الأوروبية في تبادل المعلومات[257]

وحذرت شخصيات بارزة مثل لوريتا لينش، وزيرة العدل الأمريكية السابقة، من أن بعض ممارسات الاتحاد الأوروبي قد تؤثر على تبادل المعلومات الحيوية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بينما شدد السير ريتشارد ديرلوف، المدير السابق لجهاز MI6 البريطاني على أن تصويت بريطانيا لمغادرة الاتحاد الأوروبي قد يضعف العلاقات الدفاعية والاستخباراتية مع الولايات المتحدة، التي تتميز بقدرات مراقبة فضائية متقدمة وتعاون استخباراتي واسع مع وكالات مثل CIA و FBI.

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أصبح الحفاظ على الأمن الداخلي أكثر تحديًا بسبب القيود القانونية والتنظيمية للاتحاد الأوروبي. إذ يمنح قانون الاتحاد الأوروبي دول منطقة شنجن الحق في إجراء عمليات تفتيش دقيقة على حاملي جوازات السفر الأوروبية، مما صعّب على الأفراد الذين شاركوا في أنشطة إرهابية في الخارج العودة إلى بريطانيا بسهولة، بينما بدأت بعض الدول الأوروبية إعادة فرض ضوابط الحدود لحماية السلامة العامة

من جهة أخرى، يفرض ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي قيودًا على إمكانية ترحيل المجرمين الأجانب أو المشتبه بهم بالإرهاب إذا كان ذلك ينتهك حياتهم الخاصة أو الأسرية، وهو ما أقرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضايا متعددة تتعلق بحقوق الأجانب .(كما يقيّد الميثاق قدرة بريطانيا على تطبيق بعض الاتفاقيات الدولية الحيوية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة باللاجئين،

[256] Court of Justice of the European Union, "Case Law on Deportation and Human Rights," Curia Database, 2014, accessed March 10, 2016, https://curia.europa.eu/jcms/jcms/j_6/en

[257]European Union Agency for Fundamental Rights (FRA), Fundamental Rights Report 2017 (Vienna: FRA, 2017), accessed March 10, 2018 [Date Adjusted], https://fra.europa.eu/en

ويحدد نطاق السلطات الممنوحة لوكالات الاستخبارات والشرطة الأوروبية فيما يخص تبادل المعلومات الحيوية[258].

يرجع تشديد بريطانيا على سياسات مراقبة الحدود والحد من تهريب الأسلحة والإرهابيين المحتملين بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي إلى عاملين أساسيين .أولاً، تمتلك المملكة المتحدة أنظمة صارمة لتنظيم ملكية الأسلحة والإجراءات الأمنية المرتبطة بها، ما يمنحها قدرة أكبر على التحكم في دخول وإقامة الأسلحة داخل أراضيها. ثانيًا، كون بريطانيا جزرية ولا تشارك حدودًا برية مع أي دولة أوروبية باستثناء جمهورية أيرلندا يمنحها ميزة مهمة في مراقبة الحدود البحرية والجوية، ما يعزز قدرة أجهزة الأمن على منع دخول المجرمين أو الإرهابيين.

وقد وجدت دراسات في سياق البريكست أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دفعها إلى تشديد قوانين الهجرة والحدود، حيث تبنت الحكومة نهجًا أكثر صرامة في مراقبة الهجرة وترحيل المهاجرين غير القانونيين، ما يعكس رغبتها في التحكم الوطني الكامل في دخول الأفراد وتسريع عمليات الترحيل دون الاعتماد على التشريعات الأوروبية[259]

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه بريطانيا بعد البريكست تحديات قانونية في التعامل مع حقوق الإنسان في سياق الهجرة، خاصة فيما يتعلق باتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية، إذ أشار باحثون إلى أن التزامات حقوق الإنسان قد تعوق ترحيل بعض المشتبه فيهم إذا كانت تُعتَبر انتهاكًا لحياتهم الخاصة أو الأسرية، مما يستلزم إعادة توازن بين حماية الأمن الوطني واحترام الحقوق الأساسية[260]) .

وفي هذا الإطار، يتعين على بريطانيا بعد البريكست إعادة صياغة تعاونها الأمني مع شركاء دوليين، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب، نظرًا لأن

---

[258] ibid

[259]. م. ر. زازة، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسألة الهجرة غير الشرعية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 3، عدد 1 (2019): 235، تم الاطلاع في 3 مارس 2018، https://asjp.cerist.dz/en/article/93759.

[260] Valsamis Mitsilegas and Elspeth Guild, "The UK and the ECHR after Brexit: The challenge of immigration control," European Convention on Human Rights Law Review 5, no. 1 (2024): 116, accessed May 10, 2017 [Date Adjusted], https://brill.com/view/journals/eclr/5/1/article-p116_008.xml

انسحابها من الاتحاد أدى إلى فقدان الوصول الكامل إلى بعض قواعد البيانات الأوروبية المتعلقة بالجرائم والهجرة.

المطلب الثاني :الأسباب الاقتصادية

تميزت البنية الاقتصادية لبريطانيا بتأثرها بعدة عوامل داخلية و خارجية . ازدادت هذه الضغوط على الحكومة البريطانية مما أدى إلى تفاقم الإنقسام داخل بريطانيا بشأن عضويتها في الإتحاد الأوروبي.

أولا- النمو المطرد للإقتصاد البريطاني:

تُعدّ الفترة الممتدة ما بين عامي 1991 و2009 بمثابة العصر الذهبي للاقتصاد البريطاني، إذ سجّل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في بريطانيا نمواً قدره 48%، مقارنة بـ35% في فرنسا و22% في ألمانيا. غير أنّ هذا المسار التصاعدي اصطدم بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، التي وضعت حداً لوتيرة النمو الاقتصادي، حيث شهدت بريطانيا خلالها أطول فترة ركود منذ الحرب العالمية الثانية، بعد أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل متواصل لأكثر من عام ونصف.

ورغم حدّة الأزمة، استطاعت بريطانيا تجاوز تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 بشكل أفضل نسبياً مقارنة بنظرائها الأوروبيين، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها الحكومة البريطانية. فقد تم تخفيض سعر الفائدة الرئيسي إلى مستوى 0.5%، كما اعتمد بنك إنجلترا سياسة التسهيل الكمي من خلال شراء أوراق مالية طويلة الأجل، وعلى رأسها السندات الحكومية، بقيمة قاربت 375 مليار جنيه إسترليني، أي ما يعادل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي . و في سنة 2012، أطلقت وزارة الخزانة البريطانية وبنك إنجلترا برنامج تمويل الإقراض (Funding for Lending Scheme – FLS)، الذي مكّن البنوك ومؤسسات الإقراض العقاري من الحصول على تمويل بشروط ميسّرة، وذلك تبعاً لأدائها في مجال الإقراض والاستثمار. وقد جرى تعديل هذا البرنامج في أبريل 2013 عبر تقديم حوافز إضافية لتشجيع إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمر العمل به إلى غاية نوفمبر 2013.[261] أسهم هذا البرنامج في خفض تكاليف* التمويل المصرفي من خلال تسهيل الوصول إلى القروض البنكية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تحسّن أوضاع الائتمان بالمعنى الواسع لدى الشركات بمختلف أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[261]OCDE, Études économiques de l'OCDE : Royaume-Uni 2015 (Paris: Éditions OCDE, 2015), consulté le15/10/2018, http://www.oecd.org/Royaume-Uni

وقد ساعدت هذه الإجراءات على تعزيز النمو الحقيقي للاقتصاد البريطاني، حيث ارتفع معدل النمو من 1.9% سنة 2010 إلى 2.9% سنة 2014. وفي المقابل، يُلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي في منطقة الأورو، التي كانت تضم آنذاك 17 دولة، بلغت نحو 2% في سنة 2010، ثم تراجعت في عام 2014 لتصل إلى 0.9%. ويعكس هذا التفاوت أنّ الاقتصاد البريطاني كان ينمو بوتيرة أسرع بكثير من اقتصاد منطقة الأورو، إذ تجاوز معدل نموه أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نمو منطقة الأورو خلال تلك الفترة.[262]

يعتقد البعض أن البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي هو مسألة غير حيوية لاقتصاد بريطانيا، فعند انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فإنه سوف يكون لديها مرونة أكثر في التعامل مع جميع البلدان.

ثانيا: الحصة المالية لبريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي:

عتمد تمويل الاتحاد الأوروبي أساسًا على مساهمات الدول الأعضاء، والتي تُقدَّر عادةً بنحو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة. كما تشمل موارده ما يقارب 0.3% في المتوسط من عائدات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات القادمة من خارج الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب ذلك، يفرض الاتحاد الأوروبي ضريبة على دخل موظفي مؤسساته، فضلًا عن مساهمات الدول غير الأعضاء المشاركة في بعض برامج الاتحاد، إلى جانب الغرامات المفروضة على الشركات التي تنتهك قوانينه وتشريعاته.

وفي هذا الإطار، دفعت بريطانيا سنة 2015 ما يقارب 13 مليار جنيه إسترليني إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي، في حين لم تستعد سوى نحو 6 مليارات جنيه في شكل مخصصات وتمويلات أوروبية. وبذلك بلغت المساهمة الصافية لبريطانيا حوالي 8.5 مليارات جنيه إسترليني، أي ما يعادل قرابة 7% من إجمالي ما تنفقه الحكومة البريطانية سنويًا على الخدمات الصحية الوطنية.[263].

[262] World Bank, official website, accessed March 10, 2016, https://www.banquemondiale.org.

[263] نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مجلة المستقبل العربي، عدد 461 (تموز/يوليو 2017)

ثالثا: أزمة منطقة الأورو :

تُعدّ أزمة منطقة الأورو نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية التي اندلعت سنة 2008، والمعروفة بأزمة الرهن العقاري، حيث بدأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تنتقل إلى أوروبا. وقد ظهرت تداعياتها في البداية داخل دول جنوب منطقة الأورو، مثل البرتغال واليونان وقبرص، ثم امتدت لاحقًا إلى كل من إسبانيا وإيطاليا، ولكن بدرجات حدّة أقل.

ولمواجهة هذه الأزمة، عمد الاتحاد الأوروبي إلى ضخ كميات ضخمة من السيولة في النظام المصرفي، بلغت في سنة 2012 نحو 750 مليار يورو. ورغم مرور سنوات على اندلاع الأزمة، فإن منطقة الأورو لا تزال تعاني من حالة ركود اقتصادي، إلى جانب ارتفاع مستويات الدين الحكومي ومعدلات البطالة. وفي المقابل، تمكن الاقتصاد البريطاني، وعلى الرغم من طابعه القطاعي المعتمد بدرجة كبيرة على قطاع الخدمات، من تجاوز الأزمة المالية العالمية بكفاءة أفضل مقارنة باقتصادات منطقة الأورو.

وقد رافق هذه الأزمة حزمة من المساعدات لليونان تحفظت عليها بريطانيا بالإضافة إلى تحفظها على الميثاق المالي لتشديد الرقابة على موازنة الإتحاد الأوروبي خلال القمة الأوروبية لسنة 2011 والذي تضمن تشديد الرقابة على الميزانيات الوطنية وإدخال حزمة من الإصلاحات التشريعية تتضمن اعتماد آلية استقرار مالي يدعمها البنك المركزي الأوروبيوتفرض عقوبات على الدول التي لا تضبط موازناتها[264].

يعود تحفظ بريطانيا على تشديد الرقابة داخل الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة إعادة النظر في معاهدة لشبونة، وهو ما قوبل برفض بريطاني صريح، نتيجة رفض الدول الأوروبية تلبية الطلب البريطاني القاضي بمنح ضمانات قانونية في إطار بروتوكول جديد يهدف إلى حماية قطاع الخدمات المالية البريطاني. وقد اعتبرت بريطانيا أن غياب هذه الضمانات قد يضر بمكانة قطاعها المالي، لا سيما مدينة لندن كمركز مالي عالمي.

وفي هذا السياق، صرّح الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي قائلاً: «إنه اختيار أصدقائنا البريطانيين، ونحن نحترم هذا الاختيار، لكن لا يمكنهم إلقاء اللوم علينا. لا يمكن من جهة أن تطلب الانسحاب من منطقة الأورو، ومن جهة أخرى أن تطالب بالمشاركة في جميع قراراتها، بل وتنتقدها في كثير من الأحيان». كما أكد ساركوزي قائلاً: لن نعتذر عمّا نقوم به لإنقاذ عملتنا.

[264]David Natali et Bart Vanhercke, Bilan social de l'Union européenne 2011: Treizième rapport annuel (Bruxelles: ETUI, 2012), pp. 42-43

وأضاف الرئيس الفرنسي أن مطالبة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بإقرار بروتوكول خاص يُعفي بريطانيا من بعض القوانين المتعلقة بالخدمات المالية، مقابل القبول بتعديل شامل لمعاهدة الاتحاد الأوروبي يشمل جميع الدول الأعضاء السبع والعشرين، يُعدّ أمراً غير مقبول..[265] و اكتفت دول الإتحاد الأوروبي بإعتماد نظام جديد أكثر صرامة في مواجهة العجز و الديون بالاقتصار على منطقة الأورو (17 دولة) و 06 دول وافقت على الإقتراح فيما رفضته بريطانيا و جمهورية تشيكيا.

رابعا: التجارة الحرة و النفوذ العالمي:

يُتيح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لها إمكانية إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي دون الخضوع المباشر لقوانينه وتشريعاته، كما يمنحها حرية إبرام اتفاقيات تجارية مستقلة مع قوى اقتصادية كبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة «البريكس». إضافة إلى ذلك، يمكن لبريطانيا استغلال دائرة الكومنولث بشكل أفضل، إلى جانب تعزيز دورها داخل إطار منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق، قام رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون بعدة زيارات رسمية إلى دول مجموعة البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وذلك في إطار السياسة البريطانية الهادفة إلى توسيع الشراكات التجارية مع هذه الاقتصادات الصاعدة. وقد أولت بريطانيا أهمية متزايدة للتبادل التجاري مع هذه الدول، حيث ارتفعت صادراتها بنسبة 53% خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2015.

كما زار كاميرون الصين في نوفمبر 2010، والهند ثلاث مرات، في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، في حين شهد حجم التبادل التجاري بين بريطانيا وروسيا زيادة قُدّرت بـ21% خلال الفترة ما بين 2001 و2011، قبل أن يتأثر سلبًا بأزمة أوكرانيا. إضافة إلى ذلك، قام بزيارة رسمية إلى البرازيل سنة 2012، في إطار دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

[265]Honor Mahony, "UK Left Out as 26 EU Countries to Draft New Treaty," EUobserver, accessed April 4, 2017, https://www.euobserver.com

ومع تولّي تيريزا ماي رئاسة الوزراء، استهلّت سياستها الخارجية بسلسلة من الزيارات الرسمية شملت كلًا من الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تعزيز الشراكات السياسية والاقتصادية لبريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي.[266]

[266]University of Cambridge, "UK Foreign Policy: What Will Define Britain's Global Engagement 2020 and Beyond?," Cambridge Public Policy, accessed January 1, 2017, https://www.publicpolicy.cam.ac.uk.

المبحث الثاني :الإطار القانوني لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

لقد سبق التصويت على البريكست من طرف البريطانيين مجموعة من الإصلاحات التي طالبت بها حكومة رئيس الوزراء جايمس كاميرون الإتحاد الأوروبي، غير أنه و بالرغم من قبول هذا الأخير هذه الإصلاحات إلا أن البريطانيين صوتوا للبريكست و هو ما تبعه نقاش حول الأساس القانوني المعتمد للإنسحاب من الإتحاد الأوروبي لاسيما إذا علمنا أن المادة 50 التي يتم إعتمادها حاليا كأساس للمفاوضات حول الانسحاب إنما كان الأصل من إدراجها هو تشجيع التبني السريع لمشروع الدستور الأوروبيمن خلال وضع آلية لطرد اي دولة عضو لا توافق عليه في مهلة سنتين غير أن هذه المادة تم إعادة إدراجها في معاهدة لشبونة و هي تشكل حاليا أساس مفاوضات الانسحاب.

المطلب الأول: شروط الانسحاب من الإتحاد الأوروبي وفقا لإتفاقيات الإتحاد الأوروبي

أولا – السياق التاريخي :

بالرغم من الاستياء العام لدى الرأي العام البريطاني بخصوص تدفق المهاجرين و تأثير الأزمة المالية لسنة 2008 و تخوفهم من انخفاض مستويات المعيشة و تباطؤ النمو الاقتصادي الا أن قضية أوروبا لم تكن من أولويات الطبقة السياسية بصفة عامة بما فيهم رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت جيمس كاميرون .

لقد شكل بروز نايجل فراج Nigel FARAGE خلال انتخابات سنة 2012، من خلال خطابه المعادي لأوروباو الذي مكنه من الحصول على 15 % من الأصوات الناخبة في مقابل 3 % في الإنتخابات سنة 2008 و هو ما مثل صفعة للطبقة السياسية في بريطانيا ، و خوفا من خسارة حزب المحافظين في الانتخابات المقبلة فقد تعهد السيد دافيد كاميرون في جانفي 2013 بإجراء استفتاء حول البقاء في الإتحادالأوروبي إذا فاز المحافظون في انتخابات عام 2015، و هو ما جعله يفوز بأغلبية مرضية سنة 2015.

هذا التعهد جعل البلاد تنقسم إلى مؤيد و معارض للإستفتاء من طرف الرأي العام ، الأحزاب السياسية و حتى داخل الحزب السياسي نفسه و وضع رئيس الوزراء في أزمة أمام شركائه الأوروبيين .

و انتهى باتخاذ قرار إعادة التفاوض حول النقاط التي يتحفظ عليها الداخل البريطاني و في حالة الموافقة عليها من طرف الإتحاد الأوروبي سوف يشرف شخصيا على إقناع الناخب البريطاني بالموافقة على البقاء داخل الإتحاد الأوروبي في الإستفتاء المزمع إنعقاده . حيث تقدمت رسميا في 27 ماي 2015 بمشروع قانون يحدد آليات الاستفتاء على بقاء البلاد عضوا في الاتحاد، و هو ما تم إقراره من طرف

البرلمان يوم 10 جوان 2015 بأغلبية 544 نائب و بمعارضة 53 نائب[267]. تتمثل مطالب بريطانيا للبقاء داخل الإتحاد الأوروبي فيما يلي[268]:

1 – التنافسية

طالبت بري تشجيع التنافسية وتعزيزها من خلال جعل القوانين الأوروبية أكثر مرونة مع الشركات المتوسطة والصغيرة و تسهيل حركة رؤوس الأموال من أهم مطالب الحكومة البريطانية، و هو مطلب كانت تتشارك فيه مع المفوضية الأوروبية التي كانت دوما تمارس ضغوطًا في هذا الاتجاه و بالتالي تم إعتماد هذا المطلب.

2– السيادة الوطنية

طلب السيد كاميرون إعفاء بريطانيا من المبادئ التأسيسية لاتحاد أكثر ترابطًا، إلى جانب تعزيز الرقابة الوطنية وحق النقض في البرلمانات الوطنية. ويطرح هذا المطلب جدلاً أكبر من قضية التنافسية، إذ أن بعض الدول الأعضاء ترى فيها تمييزًا لبريطانيا دون غيرها، وتجاوزًا لمبدأ الاتحاد. ولقد قدّم دونالد توسك Donald TOSK رئيس المجلس الأوروبيبهذا الصدد تنازلين بارزين في نص الاتفاق الأولي: أ– إعطاء ضمانات لبريطانيا بأن عبارة «اتحاد أكثر ترابطًا» لا تشكّل أساسا لتوسيع صلاحيات الاتحاد الأوروبي، كما لا تخوّل لمحكمة العدل الأوروبية التدخل في القرارات الوطنية. إلى ذلك، اقترح توسك إضفاء تغيير طفيف على معاهدة الاتحاد الأوروبي تضمن إعفاء بريطانيا من أي قرار بإنشاء "اتحاد أكثر ترابطًا"، بشرط أن يجري التعديل بالتزامن مع تعديل المعاهدة المقبل، ما يجعل القضية رمزية إلى حدّ كبير.

ب– فيتمثّل فيما سماه توسك "نظام البطاقة الحمراء" الذي يتيح للبرلمانات الأوروبية منع القوانين الأوروبية الجديدة، شريطة أن يكون التصويت بغالبية مؤهلة من 55 % خلال فترة 12 أسبوعًا. بيد أن هذا النظام يعطي سلطة كبيرة للبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، لكن الحصول على غالبية 55 % يجعله صعب التطبيق في الواقع.

---

[267] UK Parliament, official website, accessed April 4, 2017, https://www.parliament.uk

[268] Donald Tusk, "Letter to the Members of the European Council on the Draft Decision Concerning a New Settlement for the United Kingdom within the European Union," published via UK Government (assets.publishing.service.gov.uk), accessed May 1, 2017, https://www.gov.uk

3- الحكامة الاقتصادية[269]

مخاوف بريطانيا من الناحية الاقتصادية تتعلق بشكل أساسي بتداعيات سوق أوروبية أكثر ترابطًا على قوةواستقلالية سوق مال لندن، ومكانتها كمركز مالي دولي. ومع أنه لا وجود لتوجه نحو سوق أوروبية أكثر ترابطًا في الوقت الراهن، فإن الاتفاق الأولي للمجلس الأوروبي يرفض التمييز بين الدول الأعضاء على أساس العملة، ويحمي لندن من أي التزامات مالية لدعم الأورو. كذلك فإنه يتيح للدول الأعضاء التي لا تعتمد العملة الموحّدة إعلان معارضتها لمقترحات منطقة اليورو (التي قد تضر بمصالحها الاقتصادية) من دون أن تعطيها حق النقض "الفيتو".

4-الرعاية الاجتماعية[270]

المطلب الأخير والأكثر تعقيدًا وإثارة للجدل يتعلق بـ«حرمان» الوافدين الأوروبيين إلى بريطانيا من استحقاقات الرعاية الاجتماعية بشكل خاص، وبحرية تنقّل مواطني الاتحاد الأوروبي بشكل عام. ويقدّم الجانبان طرحهما في هذه القضية من منطلق الإنصاف والعدالة. كاميرون ومؤيدوه يرون أنه ليس من العدالة في شيء أن ينتفع مواطنو الاتحاد الأوروبي من الرعاية الاجتماعية ومساعدات السكن في بريطانيا قبل المساهمة في التنمية الاقتصادية، في حين يرى أعضاء الاتحاد أنه لا يحق للندن التمييز بين مواطنيهم العاملين بها على أساس الجنسية.

وبالفعل، تم الاتفاق على آلية تمكن بريطانيا من توفير استحقاقات الرعاية الاجتماعية للأوروبيين، ولكن فقط بعد مرور 4 سنوات من العمل بها، لا بمجرّد دخول حدودها.

وبعد مفاوضات طويلة وشاقة مع نظراءه البريطانيين تم الإعلان عن اتفاق بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي في 19 فيفري 2016 سمي بـ "إتفاق التسوية" و الذي يتمثل فيما يلي[271]:

- إبعاد أي شخص أوربي يعتقد أنه يمكن أن يشكل خطرا أمنيا على بلادها،
- ترحيل المجرمين الأوروبيين،

[269] ibid

[270] ibid

[271] Eleanor Spaventa, "Explaining the EU Deal: The 'Emergency Brake'," Full Fact, accessed January 1, 2018, https://www.fullfact.org

– تقييد حرية تنقل الأشخاص غير الأوروبيين المتزوجين من مواطنين أوروبيين، في محاولة لوقف ما يُسمى "الزيجات الصورية".

– "تعليق طارئ" لبعض المساعدات الاجتماعية للمهاجرين الجدد على مدى سبع سنوات بصورة تدريجية، مع ربط الإعانات العائلية بمستوى المعيشة في البلد الذي يعيش فيه الأبناء؛

– عدم إلزام الدول غير الأعضاء في الأورو في المشاركة في تمويل عمليات الإنقاذ لدول أعضاء في اتحاد الأورو، مثل الأموال التي دُفعت لإنقاذ اليونان في السنوات الأخيرة. كما سيتم تعويض الدول غير الأعضاء عن أي أموال يُقدّمها البنك المركزي الأوروبي لدعم عملة الأورو،

– عدم التمييز ضد الشركات والأفراد الأوروبية على أساس العملة الوطنية لبلدانهم، ومن شأن ذلك مساعدة الشركات البريطانية على العمل في أوروبا.

– تم انتزاع تعهد من أن عبارة "اتحاد أوثق من أي وقت مضى" الواردة في الميثاق الأوروبي، و التي تحتمل معنى "التكامل السياسي" بين دول الاتحاد على تعديل المعاهدات القائمة بحيث يكون واضحاً أن الإشارات إلى "اتحاد أوثق من أي وقت مضى" لا تنطبق على بريطانيا،

– تم الاتفاق على تعديل يضمن لأية دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد رفع "البطاقة الحمراء" لإعادة النظر في أي من تشريعات الاتحاد الأوروبي بدعم من 55 % من الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد.

لقد أعطى الاتفاق صلاحيات سيادية لبريطانيا فيما يخص ملفي الهجرة والرعاية الصحية و هو ما سمح لدافيد كاميرون بالتصريح عبر تويتر "لقد تفاوضت على اتفاق يعطي بريطانيا وضعا خاصا في الاتحاد الأوروبي. سأوصي به مجلس الوزراء غدا" كما أعلن رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك أن قادة دول الاتحاد توصلوا مساء الجمعة إلى اتفاق يبقي بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

بعد الوصول إلى الاتفاق، أعلن رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون عن تنظيم الاستفتاء الشعبي حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي يوم 23جوان 2016 من دون الانتظار إلى العام 2017.

أفضت نتائج الإستفتاء إلى تفوق دعاة البريكست على دعاة البقاء في الإتحاد الأوروبي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 7: جدول يوضح تصويت البريطانيين حسب معيار الإقامة

إنجلترا		ايرلندا الشمالية		سكوتلاندا		وايلز	
البقاء	الخروج	البقاء	الخروج	البقاء	الخروج	البقاء	الخروج
%46.6	53.4%	55.8%	44.2%	62%	38%	47.5%	52.5%

المصدر:**www.bbc.com/news/politics/eu_referendum/results**

ثانيا- -سوابق إنسحاب في تاريخ الإتحادالأوروبي

1- إنسحاب الجزائر:

فقد كانت الجزائر تعتبر جزءا لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، و تم ادراجها في معاهدة روما عند التوقيع عليها عام 1957، و عند استقلال الجزائر في سنة 1962 ، لم يترتب عليها إعادة النظر في وضعية فرنسا تجاه الإتحادالأوروبي لاسيما عدد المقاعد المشغولة من طرف فرنسا في البرلمان الفرنسي و المقدرة آنذاك بـ 36 مقعد.

أما بالنسبة للجزائر فقد واصلت العمل بمعاهدة روما و ذلك بموجب رسالة وجهها رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى المجموعة الأوروبية بتاريخ 24 ديسمبر 1962 ، فحواها إبقاء الجزائر تعمل بمعاهدة روما مؤقتا ، و هو ما تمت الموافقة عليه بتاريخ 24 جانفي 1963، يفهم من خلال هتين الرسالتين أن الجزائر استمرت بالعمل بمعاهدة روما من جويلية إلى ديسمبر 1962 من دون وجود إطار قانوني لذلك إلى غاية الانسحاب منها بإعداد اتفاقيات ثنائية.[272]

2- إنسحاب إقليم غرينلاند Groenland :

تُعدّ هذه الجزيرة أكبر جزيرة في العالم، وهي دولة عضو ضمن مملكة الدنمارك، وعاصمتها مدينة نوك .تقع جغرافيًا في منطقة القطب الشمالي والمحيط الأطلسي، شمال شرق كندا. وعلى الرغم من ارتباطها الطبيعي والجغرافي بمنطقة القطب الشمالي وقارة أمريكا الشمالية، فإنها ترتبط سياسيًا وتاريخيًا بأوروبا، لا سيما مع دول مثل أيسلندا والنرويج والدنمارك[273]..

[272]Andrea Biondi and Piet Eeckhout, EU Law after Lisbon (Oxford: Oxford University Press, 2012), 144.

[273] ¹ Encyclopaedia Britannica, s.v. “Greenland,” 15th ed. (Chicago: Encyclopaedia Britannica, Inc., 2010), 500–502.

أجرت غرينلاند، الإقليم الدانمركي الواقع وراء البحار والمرتبط بالاتحاد الأوروبي، استفتاءً حول انسحابها من الاتحاد الأوروبي في عام 1982، وأسفرت النتائج عن تأييد الانسحاب. وبناءً على ذلك، طلبت الدنمارك من مجلس الاتحاد الأوروبي تعديل المعاهدة وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 236 من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد أدى ذلك إلى توقيع ما عُرف بـ معاهدة غرينلاند في 13 مارس 1984 بمدينة بروكسل، ودخلت المعاهدة حيّز التنفيذ في 1 فبراير 1985.

وفيما يخص آليات خروج الدول من الاتحاد الأوروبي، لم يكن بند الانسحاب مُدرجًا في صياغة المعاهدات الأصلية عند تأسيس الاتحاد، وإنما تم تضمينه لاحقًا في عامي 2002 و2003، بهدف تزويد الاتحاد الأوروبي بإطار قانوني يسمح بالدخول والخروج من الاتحاد، خاصة في سياق توسع الاتحاد شرق أوروبا.

ومن المفارقات أن البريطانيين كانوا من مهندسي المادة 50 من اتفاقية لشبونة، وذلك عبر الدبلوماسي البريطاني اللورد كير منكين لو ريتشارد Lord Kerr of Kinlochard ، الذي لعب دورًا أساسيًا في صياغتها، لتحديد آلية قانونية واضحة تتيح لأي دولة عضو الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. [274] ، حيث دافعوا بقوة عن إدراج "شرط الخروج" خلال آخر جلسة تفاوض عقدت في جويلية 2003، وأصبحت المادة "60" من النص الأصلي (الدستور الأوروبي) و المادة "50" من معاهدة لشبونة .

و قد كان الهدف من هذه المادة تشجيع اعتماد الدستور بسرعة عن طريق إنشاء آلية لطرد أي دولة عضو لم تصادق عليه في غضون سنتين أو في حالة رئاسة أي بلد عضو في الإتحاد الأوروبي من طرف سلطة استبدادية ، سيتم تعليق عضويتها في الإتحاد الأوروبي ، و كذا طمأنة الرافضين للإتحاد الأوروبي بأن هناك إجراء ديمقراطي للإنسحاب منه[275].

[274]Eeckhout, P. و Eleni Frantziou. “Brexit and Article 50 TEU: A Constitutionalist Reading.” Common Market Law Review 54, no. 3 (2017): 695–733.

[275]Carmen-Cristina Cirlig, Gianluca Sgueo, and Jesus Carmona, "Sortie du Royaume-Uni de l'Union européenne: questions juridiques et de procédure," Service de recherche du Parlement européen (EPRS), mars 2017, consulté le 1 juin 2017, https://www.europarl.europa.eu

ثالثا : اتفاقية ليشبونة (المادة 50 من اتفاقية ليشبونة)

تنص المادة 50 من معاهدة ليشبونة على ما يلي[276]:

- بعد إخطار الدولة المنسحبة للإتحاد الأوروبي بعزمها مغادرته، يكون التفاوض على أساس "اتفاق انسحاب" يقره مجلس الاتحاد الأوروبي بأغلبية مؤهلة ، تحددها المادة 3/238- ب من "معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، بعد موافقة البرلمان الأوروبي.
- ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المغادرة للإتحاد الأوروبي اعتبارا من تاريخ دخول "اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الاتحاد رسميا قرار الانسحاب إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء. و يمكن للإتحاد الأوروبي والدولة المغادرة أن يمددا هذه المهلة بالتوافق بينهما، شريطة تصويت دول الاتحاد على ذلك بـ"الإجماع.".
- على الإتحاد الأوروبي والدولة المغادرة التوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الأخذ بعين الاعتبار البحث عن "إطار" لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد على أن تتم المفاوضات على أساس المادة 218 (3) من "معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي."
- لا يمكن للدولة المغادرة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها و التي يجريها الاتحاد بشأن انسحابها.
- إذا أرادت دولة غادرت الإتحاد الأوروبي الإنضمام إليه مرة أخرى، فإن عليها إتباع الإجراءات الواردة في المادة 49 من معاهدة لشبونة.

و فيما يلي شكل توضيحي لمسار مفاوضات البريكست وفقا للمادة 05 من إتفاقية برشلونة:

[276]« Traité de Lisbonne », consulté le 1er janvier 2017, http://www.traite-de-lisbonne.fr.

الشكل رقم2 : مسار مفاوضات البريكست

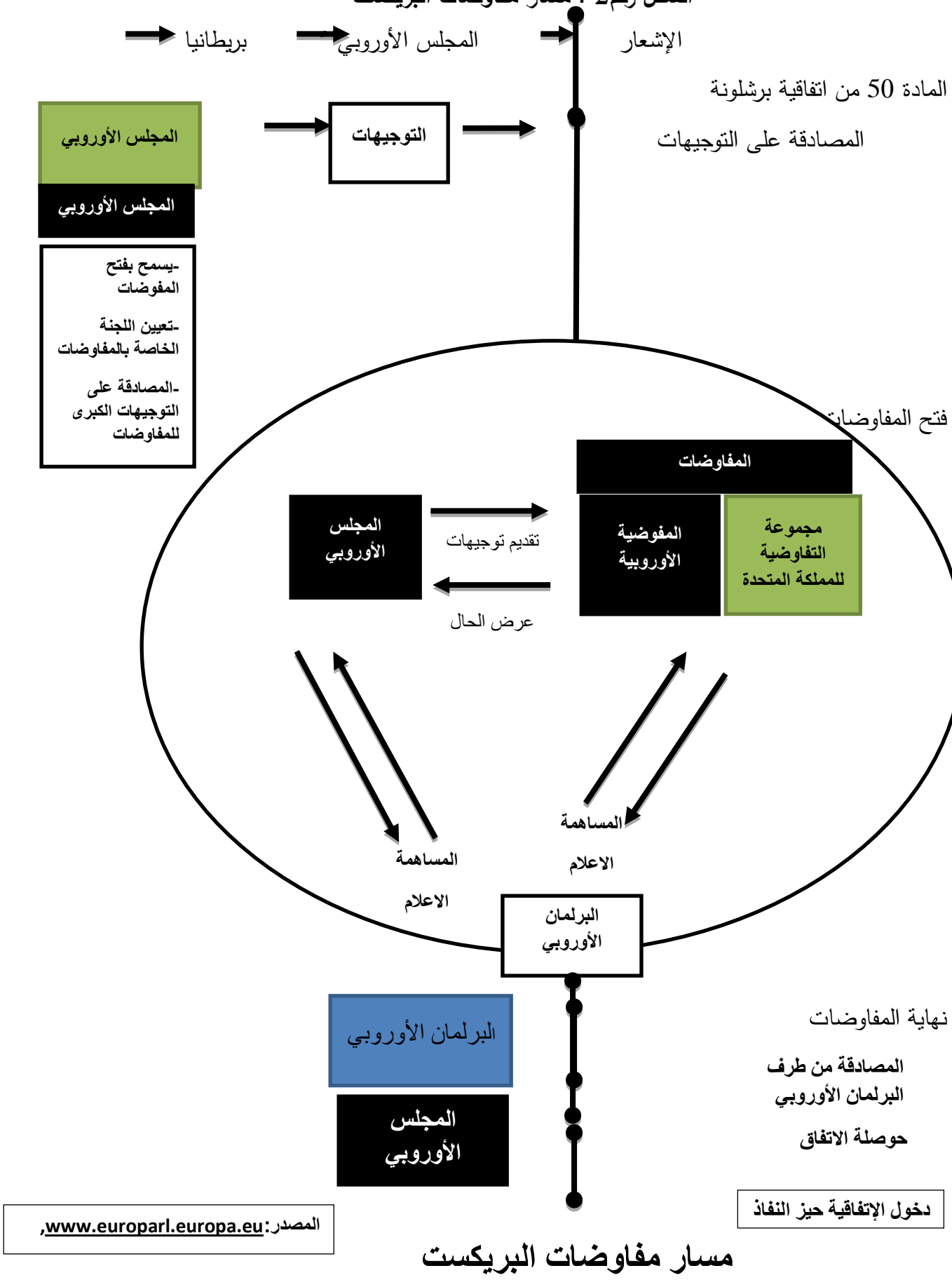

المصدر: www.europarl.europa.eu,

مسار مفاوضات البريكست

1- شروط الانسحاب

لا توجد شروط جوهرية في المعاهدات لإنسحاب دولة عضو من الاتحاد الأوروبي، ولا تحدد المادة 50 سوى الإجراء الواجب إتباعه. يعتبر الانسحاب عملا طوعيا و سياديا من طرف الدولة العضو، و لا يتطلب موافقة الدول الأعضاء الأخرى، ولا يلزم أن تبين الدولة العضو المسحوبة سببا لقرار سحبها.

غير أن المادة 50 تلزم أن يتخذ القرار وفقا للأحكام الدستورية السارية في ذلك البلد. أكدت المحكمة العليا البريطانية في حكمها الصادر سنة 2017 أن قرار انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لا يمكن تفعيله بقرار حكومي منفرد، بل يتطلب صدور قانون من البرلمان البريطاني، وذلك احترامًا لمبدأ السيادة البرلمانية. غير أن المحكمة أقرت في الوقت نفسه بعدم إلزامية استشارة الهيئات التشريعية المفوضة في كل من اسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية أو الحصول على موافقتها المسبقة قبل إخطار الانسحاب، معتبرة أن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والشؤون الخارجية تظل من الاختصاص الحصري للحكومة البريطانية والبرلمان الوطني [277].

2 – إجراءات الإنسحاب

تبدأ رسميا وعمليا إجراءات الانسحاب حسبما تحدده المادة 50 من اتفاقية لشبونة بالإخطار الرسمي لدولة عضو لدى المجلس الأوروبي باعتزامها الانسحاب. غير أن الشكل الذي يتعين اتخاذه بواسطة هذا الإشعار غير محدد.

بعدها يعتمد المجلس الأوروبي مبادئ توجيهية للتفاوض وإبرام اتفاق بين الاتحاد والدولة العضو الراغبة في الانسحاب؛ تتضمن أحكام الانسحاب وإطار العلاقات المستقبلية للدولة المنتهية ولايتها مع الاتحاد.

ومن لحظة الإخطار الرسمي، فإن للاتحاد الأوروبي والدولة العضو المعنية سنتان (الفقرة 2) للتوصل الى اتفاق حول الانسحاب. وفي نهاية العامين المنصوص عليهما في المادة 50 (الفقرة 3) من الاتفاقية، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، ينتهي انضمام تلك الدولة إلى الاتحاد، ما لم يقرر المجلس الأوروبي

[277]– Supreme Court of the United Kingdom. R (on the application of Miller and another) v Secretary of State for Exiting the European Union. [2017] UKSC 5

.

بالإجماع، بالاتفاق مع الدولة العضو المعنية، على تمديد هذا الموعد النهائي، و هذا من المقرر أن تنتهي المفاوضات في مارس 2019.

إن ممثلي الدولة العضو الراغبة في الانسحاب لا يشاركون في المناقشات والقرارات المتعلقة بالانسحاب داخل المجلس الأوروبي والمجلس الأوروبي المادة 50 (الفقرة 4) من الاتفاقية، لم تتم الإشارة إلى عدم مشاركة أعضاء البرلمان الأوروبي من الدولة العضو المعنية في المناقشات المتعلقة بالإنسحاب .

وقد تمت مناقشة مسألة ما إذا كان أعضاء البرلمان الأوروبي من الدول الأعضاء المشاركة في عملية الانسحاب، وهم ممثلون لجميع مواطني الاتحاد، يمكنهم المشاركة في المناقشات في البرلمان و التصويت من أجل حل لبرلمان مراعاة لمتطلبات الإنسحاب[278].

3 –آثار ونتائج الانسحاب

ووفقا للمادة 50 (الفقرة 3) من الاتفاق، اعتبارا من بدء نفاذ اتفاق الانسحاب، أو إذا لم يبرم الاتفاق بعد سنتين من الإخطار بالانسحاب هناك تمديد لهذه الفترة، على النحو المذكور أعلاه، فإن معاهدات الاتحاد وبروتوكولاتها ستوقف تطبيقها على الدولة المعنية.

وحتى إذا توقف تطبيق قانون الاتحاد في الدولة التي تركت الاتحاد، فإن القوانين الوطنية المعتمدة لتنفيذ قانون الاتحاد أو نقله تظل صالحة حتى تلغى أو تعدلها الهيئات التشريعية .

وتختفي الحقوق والالتزامات بموجب المعاهدات، على الأقل بالقدر المتفق عليه بين الاتحاد والدولة المنسحبة. ولن يتم تطبيق الاتفاقات الدولية بين الاتحاد أو بين الإتحاد و باقي دول العالم أو بين الإتحاد و المنظمات الدولية بعد الآن على الدولة المنسحبة، ويتعين على هذه الأخيرة أن تتفاوض بشأن أحكام أخرى.

4–سحب أو إلغاء الإخطار بالمادة 50

ومن المهم التساؤل حول ما إذا كان بالإمكان سحب الإخطار بموجب المادة 50 من معاهدة لشبونة، هذه الأخيرة لا تشير إلى شيء حول هذا الموضوع، وبالعودة إلى اتفاقية فيينا تنص على أنه يجوز إلغاء أي نية للانسحاب من أي معاهدة في أي وقت قبل سريان مفعولها[279]. ومن المقبول على نطاق واسع أن عملية الانسحاب يمكن تعليقها إذا كان جميع الدول الأعضاء متفق عليها، غير أنه يمكن أن يشترط

[278]Cirlig, Sgueo, and Carmona, op. cit.

[279]Paul Craig, Brexit: A Drama in Six Acts (Oxford: Oxford University Press, 2019).

المجلس الأوروبي أن القرار الجديد المتمثل في إلغاء الإخطار يتعين اتخاذه وفقا للمتطلبات الدستورية للدولة العضو.

5- اتفاق الانسحاب والعلاقة المستقبلية

و هذا بالوصول إلى اتفاق يضمن الحفاظ على العلاقات المالية والإدارية التي تنشأ بين دولة عضو تقرر مغادرة الاتحاد والدول الأعضاء، بحيث يجب أن يشمل الإتفاق[280] :

- الإتفاق على ميزانية الإنسحاب

- وضع ونقل المحتمل لمنظمات الاتحاد الأوروبي التي تقع في أراضي دولة عضو تترك الإتحاد الأوروبي .

لا تحدد المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي مضمون اتفاق الانسحاب، غير أنّه يُفترض أن يتضمن هذا الاتفاق أحكامًا انتقالية تهدف إلى التخفيف من الآثار القانونية والاقتصادية المترتبة عن الانسحاب. وتكمن أهمية هذه الترتيبات الانتقالية في ضمان استمرار التطبيق المؤقت لبعض تشريعات الاتحاد الأوروبي، بما يسمح بحماية حقوق الأفراد المكتسبة بموجب هذا القانون، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بقانون العقود، فضلًا عن التعامل مع المسائل الناجمة عن إنهاء المشاركة في البرامج المالية للاتحاد الأوروبي والمعايير الأوروبية الأخرى داخل الدولة المنسحبة. كما تشمل هذه الأحكام معالجة التزامات أوسع نطاقًا، من بينها القضايا المتعلقة بالحدود أو نقل وكالات الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالعلاقات المستقبلية بين الدولة العضو الراغبة في الانسحاب والاتحاد الأوروبي، يظل نطاق اتفاق الانسحاب غير محدد بشكل دقيق، الأمر الذي يرجح ضرورة التفاوض على اتفاق منفصل أو عدة اتفاقات لوضع إطار منظم للتعاون المستقبلي بين الطرفين، ولا سيما في المجال التجاري. ويذهب هذا[281] الرأي إلى أن التوصل إلى مثل هذه الاتفاقات يتطلب مدة زمنية تتجاوز غالبًا مهلة السنتين المنصوص عليها في المادة 50، ما لم تعتمد الدولة المنسحبة صيغة خروج خاصة.

وتتبنى المفوضية الأوروبية، خلافًا لموقف الحكومة البريطانية، تفسيرًا يقضي بقصر اتفاق الانسحاب على الأحكام اللازمة لفك الارتباط القانوني والمؤسسي بين الطرفين، على أن تُبرم اتفاقات العلاقات المستقبلية لاحقًا. وفي هذا السياق، يرى معظم الفقه القانوني أن المسار المنطقي للمفاوضات يقتضي إبرام اتفاق الانسحاب أولًا، يليه التفاوض على اتفاق أو اتفاقات تنظم العلاقات المستقبلية. وقد أكد كبير المفاوضين

[280] JesusCarmona,Carmen Cristina Cirlig et GianlukaSgueo ,op.cit.

[281] **Craig, P. (2019).**Brexit: A Drama in Six Acts. op.cit.

الأوروبيين، ميشيل بارنييه، هذا التوجه من خلال الجدول الزمني الذي حدده للمفاوضات، والذي يقضي بإنهاء اتفاق الانسحاب قبل الشروع في التفاوض على الاتفاق التجاري النهائي مع بريطانيا.

ومن جانبها، أعلنت الحكومة البريطانية، على لسان رئيسة الوزراء تيريزا ماي في خطابها بتاريخ 17 جانفي 2017، أن هدفها يتمثل في التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الشراكة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي خلال المدة المحددة في المادة 50. كما أشارت إلى أن هذا الاتفاق سيعقبه تنفيذ مرحلي يتيح للطرفين التكيف مع الترتيبات الجديدة في مختلف مجالات التعاون، تفاديًا لحالة عدم الاستقرار أو الغموض القانوني. وتعهدت الحكومة البريطانية كذلك بعرض الاتفاق النهائي بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي على مجلسي البرلمان البريطاني للقبول أو الرفض، قبل استكمال إجراءات المصادقة من قبل البرلمان الأوروبي.[282].

يمكن أن يخرج الاتفاق بأحد النقاط التالية[283]:

-اتفاق شامل يشمل كلا من شروط الانسحاب والعلاقات المستقبلية للمملكة المتحدة مع الاتحاد؛

- الاتفاق على شروط الانسحاب مع الأحكام الانتقالية المطبقة في حين تقرر العلاقات المستقبلية؛

- اتفاق فقط على شروط الانسحاب، تليها المفاوضات حول العلاقات المستقبلية، ولكن دون أحكام انتقالية

يصاحب ذلك؛

- عدم الاتفاق، وسحب بريطانيا بعد عامين (أو بعد ذلك إذا قررت بريطانيا والمجلس الأوروبي ذلك)، وفقا للمادة 50 ؛

- قرار من بريطانيا بالبقاء في الاتحاد.

رابعا-تحضيرات الإتحاد الأوروبي لمفاوضات انسحاب بريطانيا:

وتستند العملية المؤدية إلى تنفيذ أحكام المادة 50، إلى تسلسل زمني ينتهي في مارس 2019، غير أنه المتوقع أن يتم الإعلان عن إتفاق نهائي قبل تاريخ 18 أكتوبر 2018 (تاريخ قمة الإتحاد الأوروبي) ويلخص التسلسل الزمني أدناه الخطوات الرئيسية المتخذة في ضوء بدء المفاوضات، ويسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها حتى الآن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وحكومة بريطانيا.

وفقا للإجراء المنصوص عليه في المادة 49 من الاتفاقية (عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي).

[282] Rouben VALÉRY,Brexodus: Aux ordres privés de Sa Majesté, Librinova,2018, p.4

[283]JesusCarmona,Carmen Cristina Cirlig et GianlukaSgueo ,op.cit.

و أهم الخطوات التي تمت إلى غاية يومنا هذا نوجز ما يلي:

1- إعلان براتيسلافا Summit of Bratislava

بعد انتهاء تصويت البريطانيين على الانسحاب من الإتحادالأوروبي ،أصدر البرلمان الأوروبي قرار بتاريخ 28 جوان 2016 في جلسة عامة، بتعيين اللجنة الأوروبية كمفاوض بشأن المادة 50 من الاتفاقية، ودعا إلى وضع خارطة طريق لتحسين الاتحاد التي يجب استكمالها بتنقيح المعاهدات .

وقد ذكرت خارطة الطريق هذه في الاجتماع غير الرسمي الذي عقده 27 من رؤساء دول أو حكومات الاتحاد في 29 جوان 2016 ، ولم يدع رئيس الوزراء البريطاني إلى المشاركة فيه، وحددت الخطوات اللازمة للنظر فيها لبدء مفاوضات الانسحاب.

وفي 16 سبتمبر 2016، في اجتماع غير رسمي آخر للمجلس الأوروبي[284]لم تكن ممثلة فيه بريطانيا، وافق رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الـ 27 على بيان تضمن خريطة طريق للعمل المستقبلي الذي يتعين اتخاذه لجعل الاتحاد ناجحا. وأكد رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسكDonald TASK أن هذه خطوة أولية في عملية إعادة تحديد توازن مستقبل الاتحاد وتوجيه أعمال القادة في الاجتماعات المقبلة .

تتعلق خارطة طريق براتيسلافا بالهجرة والأمن والنمو الاقتصادي. واستمرت مناقشة الدول الأعضاء بشأن هذه المواضيع وعلى مستقبل أوروبا في الاجتماع غير الرسمي المعقود في مالطة في 3 فبراير 2017، وكذلك في 10 مارس 2017، من أجل نشر موقفها بخصوص الذكرى السنوية الستين لمعاهدات روما في 25 مارس 2017[285].

وفي سياق مؤتمر القمة الذي عقد في روما في 25 مارس 2017، اعتمدت المفوضية الأوروبية أيضاً كتاباً أبيضً عن مستقبل أوروبا [286]للمناقشات القادمة.

وفي أعقاب الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في 15 ديسمبر 2016، أعلن رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء الـ 27 ورؤساء المجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية أن المفاوضات ستبدأ بمجرد أن تكون بريطانيا قد أطلقت المادة 50 وأن الاتفاقات ستستند إلى توازن الحقوق والواجبات.

وأوضح بيانهم عددا من جوانب الإجرائية أهمها[287]:

---

[284]John Theodore، Jonathan Theodore،DimitriosSyrrakos , The European Union and the Eurozoneunder Stress: Challenges and Solutions …, Springer,2017,p.112

[285]IBID

[286] Livre blanc sur l’avenir de l’Europe, ec.europa.eu ,seen on 01/01/2017

- ✓ إعتماد المجلس الأوروبي على المبادئ التوجيهية لتحديد إطار مفاوضات المادة 50 مع إمكانية تحديثها عند الضرورة.
- ✓ استدعاء ممثل بريطانيا في المجلس الأوروبي والمجلس وهيئاته التحضيرية إلى المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالانسحاب.
- ✓ تعيين المفوضية الأوروبية بصفته مفاوض الاتحاد، وترشيح ميشال بارنييه كمفاوض رئيسي.
- ✓ خلال جميع مراحل المفاوضات، سيتم إعلام البرلمان الأوروبي بمسارها، ستكون رئاسة المجلس على استعداد لتقديم المعلومات وتبادل الآراء مع البرلمان قبل وبعد كل اجتماع لمجلس الشؤون العامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعى رئيس البرلمان أيضا إلى الكلام أمام كل جلسة من جلسات المجلس الأوروبي.

2-مؤتمر رؤساء البرلمان الأوروبي

لتأكيد دور البرلمان الأوروبي في متابعة كل مسار مفاوضات الانسحاب عين مؤتمر رؤساء المجموعات السياسية للبرلمان الأوروبي بتاريخ 08 سبتمبر 2016، غاي فيرهوفشتاتGuy Verhofstadt*، بوصفه منسقا للبرلمان الأوروبي في المفاوضات بشأن انسحاب بريطانيا من الاتحاد. وجرى التشديد على أهمية هذا القرار، و تتمثل مهمته الأساسية في إبقاء مؤتمر الرؤساء على علم و بانتظام بالتقدم المحرز في المفاوضات.

نظر مؤتمر الرؤساء بتاريخ 29 سبتمبر 2016، في عدد من الطرق لتعزيز التعاون بين البرلمان الأوروبي واللجنة في سياق المفاوضات المتعلقة بسحب الاتحاد. وركز مؤتمر الرؤساء بصفة خاصة على أدوات التنسيق الداخلية للانسحاب، وقسم العملية إلى ثلاث مراحل[288]:

- ✓ المرحلة 1 (مرحلة الإشعار المسبق)، التي تستمر حتى إشعار بريطانيا للمجلس الأوروبي باعتزامه مغادرة الاتحاد، الذي ينبغي أن يتم في نهاية مارس 2017؛

---

[287]Dinan, D., Nugent, N., & Paterson, W. (2017). The European Union in Crisis. Palgrave Macmillan, **p. 167**.

*كاتب بلجيكي وزعيم تحالف الليبراليين و الديمقراطيين من أجل أوروبا في البرلمان الأوروبي

[288]Cirlig, Sgueo, and Carmona, op. cit..

- ✓ المرحلة 2 (مرحلة المفاوضات)، التي يقصد بها اقتراح اتفاق خروج من بريطانيا (والعلاقات الجديدة المحتملة بين بريطانيا والاتحاد)؛
- ✓ المرحلة 3 (مرحلة ما بعد المفاوضات)، التي تتضمن موافقة البرلمان الأوروبي رسميا على اتفاق الانسحاب من خلال إجراء الموافقة.

المادة 50 من الاتفاق، تنص على أنه لا يجوز أن تتجاوز المدة القصوى للمرحلتين 2 و 3 سنتين (ما لم تمدد بتوافق الآراء جميع الدول الأعضاء).

بالنسبة للمرحلة الأولى، قامت لجان البرلمان بتحليل المسائل المتعلقة بعواقب انسحاب دولة عضو. وقد تمت دراسة أربعة أسئلة رئيسية من قبل لجان البرلمان الأوروبي، وهي:

– العواقب المحتملة لانسحاب بريطانيا من الملفات التشريعية للبرلمان الأوروبي التي تجري مناقشتها حاليا؛

– الأثر المحتمل على الملفات التشريعية التي تجري مناقشتها حاليا في حالة عدم إبرامها قبل انسحاب بريطانيا من الاتحاد أو في حالة التأخير؛

– سياسات الاتحاد وبرامجه وتشريعاته القائمة التي ينبغي إدراجها في اتفاق الانسحاب؛

– الطريقة التي ستدرج بها السياسات والبرامج والتشريعات الحالية للاتحاد في أي علاقة بين بريطانيا والاتحاد.

3– المفوضية الأوروبية والمجلس

طبقا لمعاهدة الإتحاد الأوروبي فإن المفوضية الأوروبية تتكفل بالدور الأساسي في مفاوضات البريكست لأسباب تنظيمية و استراتيجية تتعلق بكيفية عمل الإتحاد الأوروبي ، ستتكفل بالدور الحاسم في المفاوضات أما المجلس فإنه سيحدد المبادئ التوجيهية للتفاوض، و يحدد الإرشادات للتفاوض . و قد وافق رؤساء الدول أو الحكومات الـ 27 على هذه المبادئ التوجيهية خلال اجتماع خاص للمجلس الأوروبي في 29 أفري 2017[289] .

[289]Conseil européen, « Réunion extraordinaire du Conseil européen (article 50) – Directives de négociation », 29 avril 2017, consulté le 1er janvier 2018, https://www.consilium.europa.eu.

عين لهذه المهمة المفاوض الرئيسي للهيئة ميشال بارنييه Michel Barnier ، معتمدة على الخبرة الفنية[290] التي يقدمها.

خامسا: تحضيرات بريطانيا للمفاوضات

ما إن أعلنت نتائج الاستفتاء بشأن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واستقالة رئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون، حتى أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة تيريزا ماي يوم 14 يوليو 2016 تشكيلة حكومتها. ومن بين الوزراء الذين تم تعيينهم، كان ديفيد دافيس، أحد المؤيدين للبريكست، وزير الدولة المكلف بإدارة مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

كما تم في هذا الإطار إنشاء مجلس الخروج من الاتحاد والتجارة، وهي هيئة جديدة يرأسها رئيس الوزراء، وتتمثل مسؤوليتها في تنسيق ومتابعة عملية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وضمان سير المفاوضات التجارية والسياسية المتعلقة بذلك.

1- الحق بالإخطار:

تملك الحكومة البريطانية، بموجب أحكام المادة 50 من اتفاقية لشبونة، الحق في إخطار المجلس الأوروبي بنيتها مغادرة الاتحاد الأوروبي، ولكن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بعد الحصول على موافقة البرلمان، وذلك وفقًا لما قررته المحكمة العليا البريطانية في حكمها الصادر بتاريخ 24 يناير 2017. وبمجرد إرسال الإخطار، تقع على عاتق الحكومة مسؤولية تحديد الأهداف التفاوضية للمملكة المتحدة وإجراء المحادثات مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في خطابها بتاريخ 2 أكتوبر 2016 أن بريطانيا ستستخدم المادة 50 بحلول نهاية مارس 2017. وأوضحت في خطابها أنها تسعى للتوصل إلى اتفاق مصمم خصيصًا بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، لا يستند إلى أي نموذج قائم مسبقًا، ويشمل التجارة الحرة في السلع والخدمات، وأوسع إمكانية للوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد، بالإضافة إلى التعاون الأمني مع الشرطة ومكافحة الإرهاب .كما أكدت ماي أن بريطانيا ستشدّد إجراءاتها على الهجرة، وترفض خضوعها لاختصاص محكمة العدل الأوروبية.

شغل منصب المفوض الأوروبي للسياسة الاقليمية (199-2014) في عهد رئيس المفوضية رومانو برودي ، لاحقا عين كمفوض أوروبي للسوق الداخلية و الخدمات (010-2014) في عهد رئيس المفوضية جوزيه مانويل باروسو و في جويلية2016 عين كبير المفاوضين الأوروبيين لمسألة خروج بريطانيا من الإتجاد الأوروبي.[290]

2- مسار عملية الخروج :

في خطاب ألقته رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بتاريخ 17 يناير 2017، عرضت عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما خططت لها الحكومة، من خلال تحديد الأولويات التفاوضية الـ12 للمملكة المتحدة، والتي تضمنت ما يلي:

1. توفير اليقين والوضوح خلال عملية الانسحاب.
2. السيطرة على قوانين بريطانيا وإنهاء الولاية القضائية لمحكمة العدل الأوروبية على المملكة المتحدة.
3. تعزيز الاتحاد البريطاني من خلال إبرام اتفاقيات واضحة لجميع الدول المكونة.
4. حماية الروابط القوية مع أيرلندا والحفاظ على منطقة السفر المشتركة.
5. مراقبة الهجرة.
6. ضمان حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي في بريطانيا، والبريطانيين في دول الاتحاد الأوروبي.
7. حماية حقوق العمال.
8. ضمان التجارة الحرة مع الأسواق الأوروبية.
9. تأمين اتفاقيات تجارية جديدة على مستوى العالم.
10. ضمان أن تظل بريطانيا بيئة جذابة للعلم والابتكار.
11. التعاون في مكافحة الجريمة والإرهاب.
12. تحقيق خروج متناغم ومنظم من الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تناول هذه الأولويات وتفصيلها في الورقة البيضاء للحكومة بشأن انسحاب بريطانيا والشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي، والتي أُعلنت في 2 فبراير 2017. وأكدت الورقة أن أولوية الحكومة هي التوصل إلى اتفاق بشأن الشراكة المستقبلية قبل نهاية فترة السنتين، لضمان استقرار السوق، ثم البدء في عملية تدريجية لتنفيذ الترتيبات الجديدة في المجالات العالقة، مع تحديد جدول زمني لاستكمالها. وفي حال فشلت المفاوضات، أوضحت الحكومة أن الخروج من دون اتفاق سيكون أفضل لبريطانيا من أي صفقة غير مناسبة[291].

[291]Claude Bartolone,Op.Cit,p.139

وركّزت بريطانيا على أن يتم بناء تعاملها المستقبلي مع الاتحاد الأوروبي على النقاط الأساسية التالية:[292]

1. إنهاء انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية الموحدة، نظرًا لأن استمرار العضوية لن يتوافق مع أجندتها المتعلقة بالهجرة.
2. السعي لإبرام اتفاقية تجارة حرة و طموحة مع الاتحاد الأوروبي، تسمح للمملكة المتحدة بالاستفادة من الوصول الواسع إلى السوق الموحدة، دون الحاجة إلى التفاوض على اتفاق جمركي جديد، مما يتيح لها أيضًا إبرام اتفاقيات تجارة حرة مستقلة مع دول أخرى.
3. مواصلة التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجالات العلوم والبحث، ومكافحة الجريمة والإرهاب، والسياسة الخارجية والدفاع.
4. الحفاظ على منطقة السفر المشتركة مع أيرلندا.
5. إشراك جميع السلطات في لندن وويلز وإيرلندا الشمالية في المفاوضات المقبلة، رغم عدم تمتعها بحق النقض في عملية الانسحاب، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقاليم الخارجية مثل جزر ما وراء البحار، جزيرة مان، جزر القنال، وجبل طارق.
6. محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي في بريطانيا وحقوق المواطنين البريطانيين في الاتحاد الأوروبي.

[292]HM Government, Livre blanc sur la sortie du Royaume-Uni et le nouveau partenariat avec l'Union européenne (Londres : Cabinet Office, 2017), consulté le 3 janvier 2017, https://www.gov.uk.

المطلب الثاني : أهم جولات المفاوضات إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

بعد تسلم رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك رسالة رئيسة الوزراء تيريزا ماي بتاريخ 29 مارس 2017 تطلب فيها رسميا بداية تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة اتفق الجانبان على وضع جدول زمني للمفاوضات تضمن مجموعة من الجولات.

الجولة الأولى: 19 جوان 2017

مع انطلاق المفاوضات، لم تسفر الجولة الأولى عن نتائج مرضية بسبب اختلاف الرؤى بين الطرفين. فقد اعتبر الاتحاد الأوروبي أن التفاوض يجب أن يتم على اتفاقيتين منفصلتين: الأولى تتعلق باتفاق الانفصال نفسه، الذي يشمل شروط وآثار الانفصال، والثانية تركز على مستقبل العلاقات البريطانية – الأوروبية بعد الانفصال. بالمقابل، رأت بريطانيا أنه من الأفضل إبرام اتفاق واحد يشمل الجانبين، مع تحديد جدول زمني لإنهاء المفاوضات في أكتوبر 2018 لضمان المصادقة على الاتفاق النهائي بحلول مارس 2019.

ركز الاتحاد الأوروبي خلال هذه الجولة على التقدم في ثلاث مسائل أساسية قبل الخوض في العلاقات المستقبلية:

1. ملف المواطنين الأوروبيين :يتعلق بضمان حقوق ثلاثة ملايين مواطن أوروبي مقيم في بريطانيا ومليون بريطاني مقيم في دول الاتحاد الأوروبي. أصر الاتحاد على خضوع هؤلاء المواطنين لقوانين الاتحاد والمحكمة الأوروبية العليا، بينما رفضت بريطانيا هذا المبدأ، معتبرة أن القوانين البريطانية لا تختلف جوهريًا عن القوانين الأوروبية.
2. تكلفة الخروج :أعربت بريطانيا عن استعدادها لدفع تكاليف الانسحاب، لكنها اعتبرت أن المبلغ المقترح من قبل المفوضية الأوروبية، والبالغ 60 مليار يورو، مبالغ فيه، كما اختلف الطرفان على منهجية احتساب هذه التكلفة.
3. مسألة الحدود بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا :شهدت هذه القضية بعض التقدم، إذ اتفق الطرفان على دراسة إجراءات تسمح بفتح الحدود مع ضمان وجود رقابة مشتركة.

كما تناولت الجولة إمكانية وضع ترتيبات انتقالية لضمان سلاسة الانتقال بعد الانفصال الرسمي.

الجولة الثانية: 17–20 يوليو 2017

قدمت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، عرضًا سمّته "العرض العادل والجدي" بشأن حقوق المواطنين الأوروبيين في بريطانيا، مشيرًا إلى أن المواطنين الذين أقاموا خمسة أعوام سيحصلون على نفس

الامتيازات التي يتمتع بها المواطن البريطاني في التأمين الصحي والأجور، بينما يجب على من لم يستوفوا هذا الشرط انتظار استكمال الفترة. كما اشترطت ماي تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على البريطانيين المقيمين في دول الاتحاد.

ورغم هذا العرض، تحفظت بعض الدول الأوروبية وجماعات ضغط داخل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على هذا المقترح، ولم يتم تحقيق تقدم ملموس في القضايا الأساسية الثلاث، بينما أحرزت الجولة تقدمًا محدودًا في مسائل أخرى، مثل مستقبل بريطانيا في وكالة الأمن النووي الأوروبية (EURATOM) ودور محكمة العدل الأوروبية بعد الانفصال .

سياسيًا، فشلت ماي في تعزيز موقف حزبها في البرلمان بعد الدعوة إلى انتخابات مبكرة، مما أدى إلى تشكيل حكومة أقلية بالتعاون مع حزب الديمقراطيين الاتحاديين في أيرلندا الشمالية(DUP) ، وزاد هذا من عدم استقرارها السياسي.

الجولة الثالثة: 28–31 أغسطس 2017

استمرت الخلافات حول تكلفة الانسحاب، وانتهت الجولة دون تحقيق تقدم ملموس، حيث حمل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية الجمود. صرح كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي، ميشال بارنييه، بعدم وجود أي نقاط تقدم في القضايا الأساسية، محذرًا من ضيق الوقت قبل الجولة المقبلة.

.الجولة الرابعة: 25–29 سبتمبر 2017

في 22 سبتمبر 2017، اقترحت ماي خلال خطابها في فلورنسا فترة انتقالية مدتها سنتان بعد خروج بريطانيا في مارس 2019، على أن تستمر لندن بدفع مستحقاتها في ميزانية الاتحاد الأوروبي، مع الالتزام ببعض قوانين الاتحاد، خصوصًا حرية التنقل، مع بعض التحفظات التي كان من المقرر التفاوض بشأنها لاحقًا. وركزت الجولة على حقوق المواطنين الأوروبيين في بريطانيا والبريطانيين في الاتحاد الأوروبي، حيث أبدى الطرف الأوروبي تحفظات على هذا الاقتراح، مطالبًا بضمان حقوق ثلاثة ملايين أوروبي وعائلاتهم بغض النظر عن مدة إقامتهم.

الجولة الخامسة: 9–12 أكتوبر 2017

استمر التفاوض حول استمرار تطبيق قوانين حرية التنقل، مع بعض التحفظات، بينما اعتبرت اللجنة الأوروبية أن المفاوضات بشأن تكلفة الانفصال قد تعثرت، مما يؤثر على أصحاب المشاريع ودافعي الضرائب في أوروبا. مع ذلك، أبدى بارنييه تفاؤلًا حول إمكانية التوصل إلى نتائج في نوفمبر وديسمبر.

الجولة السادسة: نوفمبر 2017

حققت هذه الجولة تقدمًا في القضايا الثلاثة الأساسية، إضافة إلى مسائل التجارة. يعود هذا التقدم إلى التزام الطرفين بالجدول الزمني للوصول إلى المرحلة الثانية من المفاوضات:

- حقوق المواطنين :قدمت بريطانيا اقتراحات جديدة لتجاوز نقاط الخلاف.
- التسوية المالية :طلبت المفوضية الأوروبية عرضًا رسميًا واضحًا من بريطانيا، التي أبدت مرونة بشأن دفع فاتورة الانسحاب دون تحديد المبلغ رسميًا.
- إيرلندا الشمالية :طالبت بحماية قوية للحدود قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية، نظرًا لأن مواطنيها صوتوا بـ "لا" في استفتاء البريكست، مع رغبة بريطانيا في استمرار تكامل السوق الداخلية والاتحاد الجمركي مع جمهورية أيرلندا.
- موعد الخروج :تم تحديده رسميًا في 29 مارس 2019 وفق توقيت بروكسل.

الجولة السابعة: ديسمبر 2017

شهدت الجولة تقدمًا في النقاط الثلاثة الرئيسية، وأقر الاتحاد الأوروبي بأن هذا التقدم كافٍ للانتقال إلى المرحلة الثانية من المفاوضات المتعلقة بمستقبل العلاقات البريطانية الأوروبية.

ثانيا- إتفاق الإنفصال :

تضمن إتفاق الإنفصال النقاط التالية[293]:

1- بالنسبة لحقوق المواطنين:

- تم الاتفاق على تعهد الطرفان بحماية حقوق المواطنين الأوروبيين المقيمين في بريطانيا و المواطنين البريطانيين المقيمين في الإتحاد الأوروبي بالبقاء في أماكن إقامتهم و الحفاظ على حقوق أبناءهم و أزواجهم .
- خضوع المواطنيين الأوروبيين المقيمين في بريطانيا إلى المحاكم البريطانية ، و المسائل الخلافية يتم عرضها على محكمة العدل الأوروبية و ذلك لمدة ثمانية (08) سنوات من موعد الانسحاب الرسمي.

European Council, "Guidelines Adopted by the European Council Following the United Kingdom's Notification under Article 50 TEU," (December 15, 2017), accessed February 7, 2026, https://www.consilium.europa.eu.

2- لنسبة للتسوية المالية:

اتفق الطرفان ان تستمر بريطانيا في دفع حصتها في ميزانية الإتحاد الأوروبي إلى غاية 2020 ، و مساهمتها في صندوق التقاعد و الإستثمارات و القروض ، غير أن بريطانيا لم تتعهد إلى غاية هذه المرحلة بتحديد مبلغ نهائي للتسوية المالية .

3- بالنسبة لمشكلة الحدود:

كادت هذه المشكلة أن تهدد استقرار الحكومة تيريزا ماي بسبب تحفظ حليف بريطانيا في ايرلندا الشمالية الحزبالإتحادي الديمقراطي الإيرلندي الشمالي ،على وضع هذه النقطة جانبا إلى غاية النظر في جميع المشاكل حيث أصر على ضرورة الفصل في هذه النقطة قبل المرور إلى المرحلة الثانية وتمثل الاتفاق في هذه النقطة فيما يلي:

- عدم انشاء حدود صلبة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي، بهدف حماية إتفاق الجمعة العظيمة.
- خروج كلي لبريطانيا بما فيها إيرلندا الشمالية من الإتحاد الجمركي الأوروبي.
- ضمان بريطانيا – في غياب إتفاق حول تفاصيل هذه النقاط – على أن يكون هناك توافق مع قواعد الإتحاد الأوروبي بالنسبة للاتحاد الجمركي و السوق المشتركة التي بني عليها إتفاق الجمعة العظيمة.

4- بالنسبة للنقاط الأخرى :

اتفق الطرفان على مجموعة من النقاط أهمها:

- استمرار التعاون في مجال التنظيم النووي والأمن،
- ضمان تدفق السلع الطرفين إلى أسواق بريطانيا والاتحاد الأوروبي،
- العمل على طمأنة رجال الأعمال والمستهلكين إلى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يخدم الطرفين.
- اتفق الطرفان كذلك إلى الانتقال إلى العلاقات المستقبلية بين الطرفان وذلك ابتداء من جانفي 2018.

ثالثا- جولات اتفاق العلاقات المستقبلية:

بعد إختتام الجولة الأولى من المفاوضات في ديسمبر 2017، بدأت مرحلة المفاوضات الثانية،حول المحادثات التجارية وطبيعة العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي. ومن خلال ورقة التوجيهات للمرحلة الثانية التي وضعها الإتحاد الأوروبي في مارس فقد دعا إلى إستكمال العمل على القضايا التي تم الاتفاق عليها في المرحلة الأولى وتفعيل المباديء التوجيهية للمجلس الأوروبي

الصادرة في 29 افريل2017، والبدأ في صياغة الإتفاقية النهائية، كما تم التأكيد على المرحلة الإنتقالية التي تدوم سنتين من تاريخ الإعلان الرسمي عن الانسحاب أين يتم التفاوض على جميع التفاصيل و الترتيبات الانتقالية، والتي ستكون جزءًا من اتفاقية الانسحاب.كما دعا المجلس الأوروبي إلى تقديم توصيات إضافية بداية من جانفي 2018 ويؤكد على رغبته في إقامة علاقة وثيقة مع بريطانياكما يدعوها إلى تقديم المزيد من الوضوح بشأن موقفها من العلاقة المستقبلية بين الطرفين [294]. في 28 فبراير2018، نشرت المفوضية الأوروبية مسودة اتفاقية الانسحاب بين الاتحاد الأوروبي و بريطانيا.

1- جولة المفاوضات 16-19 مارس 2018:

خلال هذه الجولة، تم التركيز على عدد من القضايا الأساسية، والتي شملت الحدود الإيرلندية، حقوق المواطنين، والالتزامات المالية . وقد تم الاتفاق في 19مارس 2018 على نشر نسخة محدثة من اتفاقية الانسحاب من قبل كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، تضمنت جميع مجالات الاتفاق والخلاف بين الطرفين. كما رحب المجلس الأوروبي في 23 مارس 2018 بهذا الاتفاق، واعتمد المبادئ التوجيهية المتعلقة بإطار العلاقة المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا. و أكد المجلس أنه ينبغي أن يتم اعتماد هذه المبادئ من قبل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بحلول أكتوبر 2018، بما يتيح المصادقة النهائية من قبل البرلمان الأوروبي و البريطاني في الوقت المناسب، وفق المتطلبات الدستورية الخاصة بكل طرف.

2 .- جولة المفاوضات 16-19 جوان 2018:

قدّم المفاوضون من الاتحاد الأوروبي وحكومة المملكة المتحدة بيانًا مشتركًا بشأن التقدم المحرز في مفاوضات المادة 50 من معاهدة لشبونة المتعلقة بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد شمل الاتفاق النهائي عدداً من المجالات العملية والتنظيمية، من بينها:

- تنظيم السلع الموجودة في السوق.
- ضوابط ضريبة القيمة المضافة و أمور ضريبة الاستهلاك الجارية.

[294]European Commission, "Draft Agreement on the withdrawal of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland from the European Union and the European Atomic Energy Community," (February 28, 2018), accessed November 30, 2018

- الملكية الفكرية.
- التعاون القضائي في الشؤون المدنية والتجارية.
- إجراءات المشتريات العامة الجارية والإجراءات المماثلة.
- القضايا المتعلقة بالعملة الأورو.
- إجراءات التعاون الإداري بين الطرفين لضمان استمرارية العمليات بعد الانسحاب.

يمثل هذا البيان المشترك خطوة هامة في تنظيم العلاقة العملية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا خلال فترة ما بعد الانسحاب، ويعكس التزام الطرفين بحل القضايا الفنية والقانونية العالقة بطريقة منظمة[295].

فيما يخص التقدم في البروتوكول المتعلق بإيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، واستمر العمل عليه مع مراعاة التزام الطرفين باتفاق بلفاست أو "الجمعة العظيمة "بكامل بنوده. وقد تقرر أن تشمل هذه العملية الاتفاقيات المتعلقة بالمسائل الجمركية والتنظيمية الخاصة بالحدود لضمان استمرارية التجارة والتعاون بين الطرفين بعد الانسحاب.

أما فيما يتعلق بمناطق القواعد السيادية في قبرص، فقد تم إحراز تقدم كبير، حيث أكد الطرفان التزامهما بوضع ترتيبات ملائمة لدعم الهيئات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف حماية مصالح المواطنين القبارصة الذين يعيشون ويعملون في هذه الشركات بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة.

الجولة النهائية: 14 نوفمبر 2018

توصلت المفوضية الأوروبية والمفاوضون البريطانيون إلى اتفاق الانسحاب النهائي، المعروف باسم اتفاق الانسحاب الكامل للمملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وذلك وفقًا للنصوص المنصوص عليها في المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي. يمثل هذا الاتفاق تتويجًا لسنوات من المفاوضات المكثفة، ويحدد الشروط القانونية والمالية والسياسية لانسحاب بريطانيا وتنظيم العلاقات المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي.

[295] European Union and HM Government, "Joint Statement from the Negotiators of the European Union and the United Kingdom Government on Progress of Negotiations under Article 50 TEU," (June 19, 2018), accessed July7, 2018.

رابعا :إتفاق الانسحاب الكامل لبريطانيا من الإتحاد الأوروبي

يحدد اتفاق الانسحاب شروط خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ويضمن أن يتم الانسحاب بطريقة منظمة ومنهجية . كما يمنح الاتفاق اليقين القانوني بمجرد توقف تطبيق المعاهدات وقوانين الاتحاد الأوروبي على بريطانيا، بما يتيح للطرفين الانتقال إلى مرحلة ما بعد الانسحاب بطريقة واضحة وقابلة للتنفيذ.

تشمل اتفاقية الانسحاب تغطية المجالات التالية [296]:

1- الأحكام المشتركة:

يحدد هذا الجزء من اتفاقية الانسحاب البنود اللازمة لضمان الفهم الصحيح، التشغيل، والتفسير القانوني المتسق للاتفاقية منذ بدء المفاوضات. وتنص الاتفاقية صراحة على أهمية أن تكون أحكامها لها نفس الأثر القانوني في المملكة المتحدة كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي ودول أعضائه .وبمعنى آخر، يجب على الطرفين ضمان أن تكون الأوامر القانونية لكل منهما ذات أولوية وأثر مباشر، مع الالتزام بالتفسيرات السابقة الصادرة عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU)حتى نهاية الفترة الانتقالية.

يسمح ذلك للأطراف المعنية بالتمسك باتفاقية الانسحاب مباشرة أمام المحاكم الوطنية في المملكة المتحدة، وكذلك أمام محاكم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما تؤكد الاتفاقية على أن أغراض تفسير الاتفاقية يجب أن تعتمد على الأساليب والمبادئ العامة للتفسير المعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي، بما يشمل تفسير المفاهيم والأحكام القانونية في الاتفاق بما يتوافق مع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

تلتزم محاكم المملكة المتحدة بمبدأ التفسير المتسق مع السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية الصادر حتى نهاية الفترة الانتقالية، ويظل قانون الاتحاد الأوروبي مطبقًا بريطانيا طوال هذه الفترة.

علاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على ضرورة فصل بريطانيا عن جميع قواعد بيانات وشبكات الاتحاد الأوروبي بنهاية الفترة الانتقالية، ما لم ينص الاتفاق على خلاف ذلك بشكل محدد.

[296]Theresa May, "Statement on Brexit Negotiations: 15 November 2018," HM Government, Prime Minister's Office, accessed November 30, 2018, https://www.gov.uk.

2- بالنسبة للإتفاق على حقوق المواطنين:

يعتبر حق المواطن الأوروبي وأفراد أسرته في العيش والعمل والدراسة في أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من الأسس الجوهرية للاتحاد. وقد اتخذ العديد من مواطني الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة خيارات حياتهم استنادًا إلى الحقوق المرتبطة بحرية الحركة المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي. ومن هذا المنطلق، كانت حماية خيارات حياة هؤلاء المواطنين وأفراد أسرهم أولوية قصوى منذ بداية مفاوضات البريكست.

تضمن اتفاق الانسحاب حق البقاء ومواصلة الأنشطة القائمة لأكثر من ثلاثة 3 ملايين مواطن أوروبي يقيمون في بريطانيا، وأكثر من مليون مواطن بريطاني يقيمون في دول الاتحاد الأوروبي . كما يحمي الاتفاق هؤلاء المواطنين وأفراد أسرهم الذين يمنحهم قانون الاتحاد الأوروبي حقوقًا، بما في ذلك الأزواج الحاليون، الشركاء المسجلون، الآباء، الأجداد، الأطفال، الأحفاد، والأشخاص في علاقات دائمة قائمة، حتى وإن لم يكونوا يعيشون بعد في نفس الدولة المضيفة لمواطن الاتحاد أو المواطن البريطاني، مع ضمان انضمامهم مستقبلاً إلى الأسرة.

كما يشمل الحماية الأطفال الذين وُلدوا قبل أو بعد الانسحاب، سواء داخل الدولة المضيفة أو خارجها، شريطة أن يكونوا مرتبطين بمواطن من الاتحاد الأوروبي أو بريطاني. ويسمح اتفاق الانسحاب لجميع هؤلاء الأفراد بالاستمرار في ممارسة حقوقهم المستمدة من قانون الاتحاد الأوروبي في أراضي بعضهم البعض، طالما استندت هذه الحقوق إلى خيارات الحياة التي تم اتخاذها قبل نهاية الفترة الانتقالية.

يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي والمواطنين البريطانيين، وكذلك أفراد أسرهم، الاستمرار في العيش والعمل والدراسة في الظروف نفسها التي نص عليها قانون الاتحاد الأوروبي، مع ضمان حظر أي تمييز بسبب الجنسية، والحق في المعاملة المتساوية مقارنة مع مواطني الدولة المضيفة.

3- بالنسبة لحقوق الإقامة

تشترط شروط الإقامة ضمن اتفاقية الانسحاب نفس المعايير المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي الخاص بحرية الحركة. ففي حال اختارت الدولة المضيفة نظام تسجيل إلزامي، تُتخذ القرارات المتعلقة بمنح الإقامة الجديدة وفق معايير موضوعية مماثلة لتلك المحددة في توجيه الحركة الحرة.

تمنح المادتان 6 و7 حق الإقامة لمدة تصل إلى خمس سنوات للأشخاص الذين يعملون أو لديهم موارد مالية كافية وتغطية تأمينية ضد المرض . بينما تنص المواد 16–18 على حق الإقامة الدائمة لأولئك الذين أقاموا في الدولة المضيفة بشكل قانوني لمدة خمس سنوات متتالية.

يتمتع مواطنو الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة الذين يصلون إلى الدولة المضيفة خلال الفترة الانتقالية بنفس الحقوق والواجبات المنصوص عليها في اتفاقية الانسحاب، تمامًا كما لو أنهم وصلوا قبل 30مارس 2019 .ومع ذلك، فإن هذه الحقوق تخضع لنفس القيود، ولن يستفيد منها الأفراد الذين يغيبون عن الدولة المضيفة لمدة تتجاوز خمس سنوات.

4–بالنسبة للضمان الاجتماعي[297]:

تنص اتفاقية الانسحاب على قواعد تنسيق الضمان الاجتماعي المتعلقة بالمستفيدين من الاتفاقية، بحيث يحتفظ هؤلاء الأشخاص بحقهم في الحصول على الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وغيرها من مستحقات الضمان الاجتماعي . وفي حال كان لهم الحق في استحقاق نقدي من دولة معينة، فيمكنهم الاستمرار في الحصول عليه حتى لو قرروا العيش في دولة أخرى.

كما تغطي أحكام الضمان الاجتماعي في الاتفاقية حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي والمواطنين البريطانيين في حالات الأمن الاجتماعي عبر الحدود، بما يشمل المملكة المتحدة ودولة عضو واحدة على الأقل في الاتحاد الأوروبي بنهاية الفترة الانتقالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه فقط بعد إبرام الاتفاقيتين الأخيرتين وتطبيقهما، ستنطبق المادة الواردة في اتفاقية الانسحاب التي تحمي مصالح الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. ويتم اتخاذ القرار بشأن قابلية تطبيق هذه المادة من قبل اللجنة المشتركة التي أنشأتها اتفاقية الانسحاب.

5–بالنسبة لقضايا الفصل : تم الاتفاق على[298]:

–ضمان الانسحاب المنظم

[297] The EU–UK Withdrawal Agreement,https://commission.europa.eu/. seen on 30/12/2018

[298] Agreement on the Withdrawal of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland from the European Union and the European Atomic Energy Community, 2019, arts. 30–36.

تضمن الاتفاقية استمرار حركة السلع الموجودة في الأسواق قبل نهاية الفترة الانتقالية، بما يشمل المنتجات الزراعية، الاستهلاكية، الصحية، والصناعية، مع مراعاة استمرار القوانين الأوروبية على الحيوانات الحية ومنتجاتها عند الاستيراد من دول ثالثة.

- الجمارك وضريبة القيمة المضافة

تسمح الاتفاقية باستكمال حركة البضائع التي بدأت قبل الانسحاب وفق القواعد السارية للاتحاد الأوروبي. كما تستمر حقوق ضريبة القيمة المضافة والالتزامات الضريبية، بما في ذلك إعداد التقارير ودفع واسترداد الضرائب، مع استمرار التعاون الإداري بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

- حماية حقوق الملكية الفكرية

تحافظ الاتفاقية على حقوق الملكية الفكرية الموحدة في أراضي بريطانيا، بما يشمل العلامات التجارية، حقوق التصميم والنشر، والمؤشرات الجغرافية .(Geographical Indicators) ويهدف ذلك إلى ضمان احترام الحقوق القائمة وتوفير اليقين القانوني للمستخدمين وأصحاب الحقوق.

- التعاون القضائي والشرطي

- الشؤون الجنائية :استمرار الإجراءات الجارية وفق قواعد الاتحاد الأوروبي، بما يشمل تنفيذ مذكرات التوقيف الأوروبية والتعاون في التحقيقات المشتركة.
- الشؤون المدنية والتجارية :تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي بشأن الولاية القضائية عبر الحدود والاعتراف بالأحكام وتنفيذها، بما في ذلك النزاعات بين الشركات بعد نهاية الفترة الانتقالية.

- حماية البيانات والمعلومات

تستمر بريطانيا في تطبيق قواعد حماية البيانات الشخصية وفق المعايير الأوروبية على جميع البيانات الشخصية الموجودة قبل الانسحاب، بما يضمن تكافؤ مستوى الحماية مع الاتحاد الأوروبي.

- اليوراتوم(Euratom)

تلتزم بريطانيا بضمان استمرارية أداء الضمانات النووية والالتزامات الدولية وفق نظامEuratom ، بما يحقق تغطية ومكافئة فعالة بعد الانسحاب.

- المرحلة الانتقالية

تمتد الفترة الانتقالية حتى 31 ديسمبر 2020، مع إمكانية طلب تمديدها لمدة سنتين. وتستمر خلالها مشاركة بريطانيا في الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة وكافة سياسات الاتحاد الأوروبي، بما يشمل التجارة والميزانية والسياسة الدفاعية والأمنية. وتلتزم بريطانيا بالسياسات الأوروبية والالتزامات الدولية، مع

السماح بالمشاركة في الاجتماعات الدولية استعدادًا للعلاقات المستقبلية، دون ممارسة سلطات تشريعية أو قيادة في صنع القرار الأوروبي[299].

– البروتوكول الخاص بأيرلندا وأيرلندا الشمالية

يتضمن البروتوكول حلًا وقائيًا (Backstop) لتجنب الحدود الصلبة بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية، مع إنشاء إقليم جمركي واحد والتزام بريطانيا بالقوانين الأوروبية الضرورية لضمان استمرار التعاون والحفاظ على سوق الكهرباء الموحدة في الجزيرة.

– مناطق القواعد السيادية في قبرص

يتم وضع ترتيبات لحماية مصالح القبارصة الذين يعيشون ويعملون في الشركات الصغيرة والمتوسطة بعد انسحاب بريطانيا، مع احترام السيادة البريطانية وتطبيق القوانين الأوروبية في المجالات ذات الصلة، مثل الضرائب والزراعة ومصائد الأسماك والقواعد الصحية والنباتية.

– جبل طارق

لا يجوز تطبيق أي اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على إقليم جبل طارق دون اتفاق ثنائي مسبق بين إسبانيا وبريطانيا. يشمل البروتوكول التعاون الإداري والحدودي والمالي والضريبي، وضمان حماية البيئة ومنع التهريب، مع الحفاظ على الحقوق والمصالح للمواطنين والشركات.

– التسوية المالية

تغطي التسوية المالية الالتزامات المستحقة لبريطانيا تجاه ميزانية الاتحاد الأوروبي، بما يشمل برامج الصناديق المشتركة والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي، وفق منهجية عادلة لحساب الالتزامات وسداد الأقساط السنوية حتى استكمالها، مع ضمان المساهمة في الصناديق الخاصة باللاجئين وصندوق التنمية الأوروبي.

– حماية البيئة

يلتزم الطرفان بالحفاظ على المعايير البيئية الأوروبية الحالية، بما يشمل الحد من الانبعاثات الصناعية، حماية الهواء والطبيعة والتنوع البيولوجي، وتنفيذ اتفاقية باريس للمناخ. كما يتم إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الالتزامات البيئية والإبلاغ عنها وتنفيذها، مع توفير آليات للرقابة والمساءلة القانونية.

[299] Barnard, Catherine, and Steve Peers. European Union Law. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2020.

– إدارة اتفاقية الانسحاب

تتضمن الاتفاقية ترتيبات مؤسسية لضمان التنفيذ الفعال، بما في ذلك آليات تسوية النزاعات، وإحالة أي مسألة تتعلق بقانون الاتحاد الأوروبي إلى محكمة العدل الأوروبية، مع إمكانية إحالة النزاعات الأخرى إلى لجنة التحكيم المشتركة، وفرض العقوبات أو تعليق تطبيق الاتفاقية عند عدم الامتثال .

خاتمة الفصل:

انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، المعروف بالبريكست ، كان نتيجة عملية طويلة و معقدة و لعل أهم أسباب الانسحاب هو رغبة بريطانيا في استعادة السيطرة الكاملة على سيادتها و التي تشمل قوانينها و حدودها بعيدا عن تأثير مؤسسات الإتحاد الأوروبي، و قلقها الكبير من مستويات الهجرة من الدول الأوروبية إلى بريطانيا و كذا تأثر الاقتصاد البريطاني بسبب الأزمات المالية للإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي و شعور البريطانيين بأن اتخاذ القرارات تتم بعيدا عن المواطن العادي. و بسبب كل ما سبق، فقد تم تنظيم عملية الانسحاب طبقا لأحكام المادة 50 من معاهدة الإتحاد الأوروبي و التي بدأت بالإشعار الرسمي للإنسحاب في 29 مارس 2017، بدأت من خلاله مرحلة تفاوض حول شروط الانسحاب و إطار العلاقة المستقبلية بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي و تنتهي بموافقة بريطانيا و البرلمان و المجلس الأوروبي على إتفاقية الانسحاب.

عرفت مرحلة التفاوض جولات رئيسية شملت التركيز على ثلاثة قضايا رئيسية حقوق المواطنين، الحدود الإيرلندية و تسوية الإلتزامات المالية، كما شملت الاتفاق على فترة انتقالية تمتد حتى نهاية 2020، مما يسمح ببقاء الوضع الراهن بينما يتم التفاوض على العلاقات المستقبلية . بحيث تصبح بريطانيا دولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي وتؤسس لعلاقة جديدة بينهما.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية البريطانية بعد الانسحاب من الإتحاد الأوروبي

يعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي حدث هام و مفصلي في التاريخ السياسي الحديث لأوروبا ، اذ مثل تعبير عن تصاعد النزعة القومية و الرغبة في استعادة السيادة الوطنية . لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات المعقدة بين ا بريطانيا و الإتحادالأوروبي ، حيث صرحت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي Theresa May أمام المجلس الأوروبي في 14 مارس 2017 "ستكون هذه لحظة حاسمة بالنسبة لبلدنا بأكمله حيث نبدأ في صياغة علاقة جديدة مع أوروبا ودور جديد لأنفسنا في العالم."[300]

[300] ¹ Theresa May, Statement to the European Council (London: UK Government, 14 March 2017).

المبحث الأول: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي تعد من أبرز القضايا التي أثارت إهتماما كبيرا على الساحة الدولية. هذه العملية لم تقتصر فقط على تغيير العلاقات السياسية و الاقتصادية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي، بل امتدت آثارها لتشمل جوانب متعددة من الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية داخل بريطانيا نفسها و حتى خارجها.

المطلب الأول: التداعيات الداخلية

أولا-التداعيات القانونية:

1- إلغاء قوانين الإتحاد الأوروبي:

بعد استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، صوت النواب البريطانيون في 12 سبتمبر 2017 على قانون الانسحاب من الإتحاد الأوروبي و المعروف أيضا بقانون الإلغاء العظيم Great repeal bill، و هدف القانون إلى إلغاء قانون المجتمعات الأوروبية لعام 1972، الذي يعتبر الأساس القانوني لعضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي ، بتأييد 326 نائب مقابل 290 نائب [301].

بموجب هذا القانون:

- أصبح قانون المجموعة الأوروبية لعام 1972 ملغى، مما يعني أن تشريعات الاتحاد الأوروبي لم تعد أولوية على القوانين البريطانية.
- أصبحت بريطانيا دولة ثالثة بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعد الخروج الرسمي، ويجب عليها إعادة التفاوض على جميع الاتفاقيات الدولية التي كانت موقعة من طرف الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتطلب وقتًا وجهدًا وتكلفة مالية.
- على الصعيد الداخلي، يجب على بريطانيا إصدار تشريعات جديدة لسد أي ثغرات قانونية في مجالات الصحة، الاستهلاك، البيئة، المنافسة والعمل.

[301] Theresa May, "PM Statement on EU Withdrawal Bill: 12 September 2017," HM Government, Prime Minister's Office, accessed December 30, 2018, https://www.gov.uk.

- تضمن القانون إلغاء ودمج حوالي 12 ألف تشريع أوروبي في القانون الوطني البريطاني لضمان استمرار التنظيم القانوني داخل المملكة المتحدة.[302].

و بالرغم من معارضة حزب العمال لهذا الإجراء، و الذي من وجهة نظرهم ، يقوض الديمقراطية البرلمانية و يعطي للسلطة التنفيذية صلاحيات واسعة دون إشراف كاف من البرلمان. على أساس أن العديد من التشريعات الخاصة بالإتحاد الأوروبي يجب أن يتم إعادة دراستها و تعديلها قبل أن يتم إدماجها في التشريعات البريطانية إلا أن حزب المحافظين و بالتحالف مع الحزب الوحدوي الديمقراطي الإيرلندي الشمالي استطاع تمرير هذا المشروع[303]، بحيث ترى الحكومة أن دمج قوانين الإتحاد الأوروبي في التشريعات الوطنية هو خطوة ضرورية لضمان الاستقرار القانوني و التشريعي بعد الانسحاب.

– بالنسبة للتشريعات في المجال الاقتصادي: تملك للمؤسسات المالية في بريطانيا " الجواز المالي الأوروبي" و المعروف رسميا بـ " جواز السفر المالي الأوروبي European Financial Passeport"، و هو وثيقة هامة تسمح للمؤسسات المالية البريطانية الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة[304] ، في حالة فشل المفاوضات حول هذا الموضوع ، فإن العديد من الشركات ، الرائدة في الصناعة المالية البريطانية ، سوف تضطر إلى مراجعة نموذج تطورها في أوروبا من خلال إنشاء شركات تابعة أو عن طريق نقل مقرها في بلدان الاتحاد الأوروبي.

– بالنسبة لحقوق المواطنين الأوروبيين المقيمين في بريطانيا و المواطنين البريطانيين المقيمين في أوروبا: بالرغم من أنه تم الوصول إلى الاتفاق الإطار بخصوص هذه المسألة تم في ديسمبر 2017 ، إلا أنه لم يتم الفصل في تفاصيل الاتفاق حيث دعى المجلس الأوروبي إلى ضرورة العودة إلى هذه النقطة في المفاوضات النهائية و هو ما تم فعلا حيث أنه تم الاتفاق على هذه النقطة[305].

– بالنسبة للعلاقات الدولية و التجارية :إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيتطلب إعادة تفعيل العديد من منالإتفاقيات التجارية و الدولية التي كان يديرها الإتحاد الأوروبي تيابة عن بريطانيا ، بالإضافة إلى ضرورة التفاوض على إتفاقيات جديدة مع الدول الأخرى.

---

[302]Theresa May, "PM Statement on EU Withdrawal Bill: 12 September 2017," HM Government, Prime Minister's Office, accessed December 30, 2018, https://www.gov.uk

[303]ibid

[304]John Grahl, Global Finance and Social Europe (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2010), 66.

[305]– انظر المطلب الثاني للفصل الثالث.

ثانيا- التداعيات السياسية و الأمنية

انسحاب بريطايا من الإتحاد الأوروبي كان حدثا تاريخيا ، شكل تحولا جذريا في العلاقات السياسية لبريطانيا ، و قد أظهر هذا الانسحاب تأثيره الكبير على العديد من الجوانب السياسية و الأمنية ، و لعل أولى التداعيات السياسية الداخلية حدثت مباشرة بعد البريكست حيث قدم رئيس الوزراء المحافظ دافيد كاميرون استقالته حيث صرح أن" إرادة الشعب البريطاني هي أمر يتعين تنفيذه"، مضيفا "أعتقد أن البلاد بحاجة إلى قيادة جديدة للذهاب بها في هذا الاتجاه[306]."

ثانيا- التداعيات السياسية:

1-الانقسام السياسي و الإقليمي:

أ- الإنقسام السياسي :أدى انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى تفاقم الإنقسامات السياسية داخل بريطانيا حيث خاضت الأحزاب السياسية و الفئات الاجتماعية نقاش حاد بشأن قرار الإنسحاب و تأثيراته ، حيث شهدت الحكومة البريطانية تغييرات كبيرة في ظل عملية الانسحاب.

ب-الإنقسام الإقليمي: و يتجلى الانسحاب في الخلافات بين الأقاليم البريطانية، حيث صوتت إنجلترا وويلز لصالح الخروج ، بينما صوتت اسكتلندا و ابرلندا الشمالية لصالح البقاء مما أدى إلى زيادة التوترات بين الإقليمين و الحكومة المركزية في لندن.

2- مخاطر من انفصال اسكتلندا Scotland

تغطي اسكتلندا الثلث الشمالي من جزيرة بريطانيا العظمى و جزء من المملكة المتحدة تشارك حدودها مع إنجلترا من الجنوب ، يحدها المحيط الأطلسي و بحر الشمال من الشرق و القنال الشمالي و البحر الإيرلندي من الجنوب الغربي. بالإضافة للبر الرئيسي تتكون اسكتلندا من 790 جزيرة من ضمنها الجزر الشمالية و هبريدز Hebrides. مساحتها الكلية 78.387 كم مربع. إدنبرة هي عاصمة البلاد و أهم مدنها كلاسكو، دخلت في إتحاد سياسي مع إنجلترا عام1707م لتأسيس مملكة بريطانيا العظمى[307].

[306]David Cameron, "Statement upon Resignation Following the Brexit Referendum," TIME, June 24, 2016, https://time.com/4381193/david-cameron-resigns-brexit-vote

[307]www.marefa.com

الخريطة رقم2 : خريطة اسكتلندا

المصدر: www.Almrsal.com

شهدت إسكتلندا سنة 2014 تنظيم استفتاء حول الانفصال عن المملكة المتحدة، انتهى بتصويت 55.3٪ من الناخبين لصالح البقاء ضمن الدولة البريطانية. غير أن استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سنة 2016 مثّل نقطة تحوّل جوهرية في المشهد السياسي الإسكتلندي، إذ صوّتت إسكتلندا بأغلبية واضحة لصالح البقاء داخل الاتحاد الأوروبي، إدراكًا لما يوفره ذلك من مزايا اقتصادية

واستراتيجية، لاسيما حرية تنقل الأفراد والعمالة، والانخراط في السوق الأوروبية الموحدة، واستمرارية العلاقات الاقتصادية مع دول الاتحاد.

ويترتب قانونيًا على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي خروج إسكتلندا تبعًا لها، وهو ما يتعارض مع المصالح الاقتصادية والسياسية لإسكتلندا، ويُضعف من موقعها داخل الفضاء الأوروبي. كما أن انفصال إسكتلندا عن بريطانيا يطرح تداعيات بنيوية عميقة، من بينها فقدان المملكة المتحدة لما يقارب ثلث مساحتها الجغرافية، إلى جانب خسائر اقتصادية محتملة، وجدال قانوني وسياسي حول تقاسم ثروات بحر الشمال، وانعكاسات سلبية على قيمة الجنيه الإسترليني.

وفي هذا السياق، صرّحت نيكولا ستورجن، رئيسة الوزراء الإسكتلندية، بإمكانية تنظيم استفتاء ثانٍ حول الاستقلال، في حال تعرّضت مصالح إسكتلندا للخطر عقب تنفيذ البريكست. كما طالب الحزب القومي الإسكتلندي بضرورة إشراك البرلمان في مناقشة والمصادقة على مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي، وعرض نتائجها على البرلمانات المحلية، غير أن الحكومة البريطانية، برئاسة تيريزا ماي، رفضت هذا التوجه معتبرة أن ملف البريكست يندرج ضمن الصلاحيات الحصرية للسلطة التنفيذية. وردًا على ذلك، أصدر البرلمان الإسكتلندي في 28 مارس 2017 ورقة تشاور بشأن تنظيم استفتاء جديد للاستقلال، صادق عليها بأغلبية 69 نائبًا، في حين أكدت الحكومة البريطانية رفضها إجراء أي استفتاء قبل الانتهاء الرسمي من عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي[308].

و يواجه الاستقلاليون في إسكتلندا تحدي تنفيذ وعدهم بتنظيم استفتاء جديد حول حقهم في تقرير المصير بعد رفض المحكمة العليا منح المقاطعة حق التصويت على بدء إجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.وأعلنت المحكمة العليا في بريطانيا يوم الثلاثاء 24 جانفي 2017، أن الحكومة البريطانية لا يمكنها تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة التي تطلق آلية الخروج من الاتحاد الأوروبي، من دون تصويت مسبق في البرلمان. لكنها في المقابل اعتبرت أنه من غير الضروري مشاورة البرلمانات المحلية لويلز وإيرلندا الشمالية وأسكتلندا[309].

---

[308] **The Guardian**. "Scottish Parliament Votes for Second Independence Referendum." Reported by Libby Brooks. March 28, 2017. Accessed December 31, 2018. https://www.theguardian.com

[309] جاء قرار المحكمة العليا البريطانية بعد استئناف من قبل الحكومة ضد حكم سابق في نوفبر 016، أكد أن الحكومة المركزية يجب عليها أن تستشير البرلمانات المحلية وتحصل على موافقته قبل بدأ عملية الانسحاب .

شكل قرار المحكمة العليا انتكاسة خطيرة لرئيسة الحزب الوطني الاسكتلندي نيكولا ستيرجين التي دعت مرارا إلى إجراء تصويت في برلمان أدنبره على المادة 50، بحجة أن الأسكتلنديين صوتوا بنسبة 62 ٪ على البقاء في الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من قرار المحكمة العليا أكدت ستيرجين أن رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي لديها التزام سياسي واضح بالتشاور مع إسكتلندا و اشراكها في أي قرار يتخذ حول البريكست[310].

3- مخاطر من انفصال ايرلندا الشمالية:

تتكون إيرلندا الشمالية مع اسكتلندا و إنجلترا وويلز المملكة المتحدة تغطي 14.139 كم مربع من المنطقة الشمالية الشرقية لجزيرة إيرلندا أي حوالي سدس المنطقة الكلية للجزيرة يقدر عدد سكانها بنحو 1.685.000[311] ، تعد أيرلندا الشمالية جزءًا صغيرًا من بريطانيا – أصغر بلد يبلغ عدد سكانه 1.8 مليون نسمة، و بالنظر لموقع ايرلندا الشمالية و التي هي جزء من بريطانيا من جهة و ترتبط بحدود برية مع جمهورية إيرلندا العضو في الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى فإن البريكست جاء ليعقد الوضع في هذه المنطقة ، خاصة مع إمكانية إعادة ضبط الحدود بوضع ضوابط جمركية و إجراءات جديدة للهجرة .

لقد كانت حرية الحركة عبر أراضي أيرلندا سمة مرغوبة لعلاقة ثنائية قوية تعززت وسط عضوية الاتحاد الأوروبي المشتركة وعملية ايرلندا الشمالية للسلام.و بالرغم من أن سكان إيرلندا الشمالية صوتوا ضد البريكست بمقدار 440،707 صوتًا (55،7٪) في مقابل 349،442 (44،3٪) في 2016[312].

---

[310] **Morphet, Janice**. Beyond Brexit?: How to Assess the UK's Future. Bristol: Policy Press, 2017.

[311] إيرلندا الشمالية، قسم الجغرافية السياسية و العسكرية،www.albasalah.com.

[312]Charles I. Armstrong, The Legacy of the Good Friday Agreement: Northern Irish Politics, Culture and Art after 1998 (Cham: Springer, 2018), 30

الخريطة رقم3 : خريطة إيرلندا الشمالية

المصدر: إيرلندا الشمالية، قسم الجغرافية السياسية و العسكرية، www.albasalah.com.

إلا أن هذا لم يشفع لها بالبقاء داخل الإتحاد الأوروبي لاسيما أن المحكمة كذلك فصلت بشكل قاطع أن موافقة أيرلندا الشمالية ليست مطلوبة لحكومة بريطانيا للانسحاب من الاتحاد الأوروبي ، فالعلاقة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي أو إنهائها هي من صلاحية السلطة المركزية للمملكة المتحدة دون سواها ، و بالرغم من أن قانون إيرلندا الشمالية لسنة 1998 يمنح الحق لإيرلندا الشمالية بالتشريع في مجلات السياسة و لكن فقط السياسة العامة و التي لا تؤثر على سلطة البرلمان البريطاني في سن القوانين لإيرلندا الشمالية[313] .

يعد اتفاق الجمعة الحزين The Good Friday Ageement بين بريطانيا و ايرلندا الشمالية يوم الجمعة 10 أفريل 1998، من أهم إنجازات بلير السياسية في السياسة الخارجية، تمخض الاتفاق على ما يلي:

- هيكلة جديدة للحكومة، قيام جمهورية ايرلندا بتعديل الدستور و اسقاط المطالبة بالجزء الشمالي ،

1 قانون أيرلندا الشمالية لعام 1998 (المملكة المتحدة)، القسم السادس: الكفاءة التشريعية، تم الاطلاع عليه في 7 فبراير 2026، .

- أي تغيير مستقبلي للوضع السياسي للشمال يجب أن يكون من خلال وسائل غير عسكرية و بموافقة السكان[314] .

هيأ التكامل الأوروبي الظروف الضرورية للتسوية من خلال التخفيف من نبرة وأهمية الإستقالية والإقليمية وتنمية التقارب بين بريطانيا وايرلندا وتقديم المساعدة لكل أجزائها.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيتطلب حذف الإشارات إلى الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الجمعة العظيمة لعام 1998، فالاتفاق تضمن آليات تتضمن استمرار تمويل السلام من قبل الإتحاد الأوروبي.إن هذه الوضعية تفرض وضعا خاصا بالنسبة لإيرلندا الشمالية والذي يتعين التكفل به عند أي إتفاقية خروج بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي وسيتطلب اتفاق ثنائي منفصل بين الحكومتين البريطانية والأيرلندية للحفاظ على الاتحاد الجمركي بين الدولتين –والتي ستستمر في جعل حدود إيرلندا الشمالية غير المرئية مع الجمهورية الإيرلندية و بموافقة الاتحاد الأوروبي.

فالحدود البرية الوحيدة التي تفصل بريطانيا عن الإتحاد الأوروبي تمتد على طول 500 كم يمر من خلالها 200 طريق؛ و 177000 شاحنة في الشهر و مليون و 85 ألف سيارة . ما يجعل عدد المعابر الحدودية على طولها يفوق عدد المعابر الحدودية على طول الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي[315]، ومن هنا تبرز صعوبة بل استحالة مراقبة هذه الحدود كلياً.

وقد عمل الاتفاق على نهاية المرحلة الأولى من مفاوضات الانسحاب على إيجاد حلول لهذه المسألة غير أنه يتنظر أن يشكل صداعا لبريطانيا بسبب التفاصيل التي لم يتفق عليها، و ستدخل في المرحلة الثانية أين يتوقع أن تكون هناك شد و جذب بين الإتحاد الأوروبي و بريطانيا من جهة و بين إيرلندا الشمالية و بريطانيا من جهة أخرى.

من الجانب الإقتصادي، صنفت حكومة بريطانيا التجارة الحرة في التعريفات عبر الحدود، عبر اتفاقية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، كأولوية. وأن أي لفشل في إبرام مثل هذه الصفقة سيؤثر بشكل كبير على إيرلندا الشمالية كموقع لفحص الرسوم كما صنفت بريطانيا طبيعة العلاقة التي ستحكمها مع جارتها

[314]Michael McKernan ،Owen McQuade,Northern Ireland Yearbook2005: A Comprehensive Reference Guide to the Political, Economic and Social Life of Northern Ireland, The Stationery Office,2004,p.19

[315]Daniel Mulhall, "Irish Border Checks Will Be Impossible after Brexit," interviewed by The Guardian, February 8, 2017, accessed December 31, 2018

جمهورية إيرلندا بالنسبة للحدود كواحدة من أولوياتها التفاوضية، 31 % من صادرات إيرلندا الشمالية موجهة لجمهورية إيرلندا، إضافة إلى أن نحو 30 ألف شخص يعبرون الحدود يومياً في الاتجاهين[316].

4- بروز أزمة بين اسبانيا وبريطانيا حول جبل طارق

تقع منطقة جبل طارق في أقصى جنوب شبه جزيرة إيبيريا كمنطقة صخرية استراتيجية متوغلة في مياه المتوسط، وقد حملت هذا الاسم نسبة لفاتحها طارق بن زياد في القرن الأول الهجري. ويصف الواقع الجغرافي الإقليم بأنه شبه جزيرة يتصل بالأراضي الإسبانية عبر سهل ضيق يمتد لمسافة 3 كم، حيث يمثل مضيق جبل طارق المنفذ الملاحي الوحيد بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

من الناحية القانونية والتاريخية، انتقلت السيادة على المنطقة لبريطانيا بموجب معاهدة أوتريخت عام 1713، والتي نصت صراحة على أن المدينة والقلعة والتحصينات تتبع التاج البريطاني إلى الأبد، مع اشتراط حق إسبانيا في استردادها إذا قررت بريطانيا التخلي عنها (معاهدة أوتريخت، المادة العاشرة، 1713). وقد جرى تثبيت هذه المبادئ لاحقاً في وثائق دولية أخرى شملت معاهدة باريس لعام 1763 ومعاهدة فرساي لعام 1783.

تحول الوضع الإداري للإقليم في عام 1981 عندما منحت بريطانيا سكان جبل طارق حكماً ذاتياً، وهو ما اعتبرته إسبانيا ذريعة قانونية للمطالبة باستعادة السيادة بناءً على شروط التنازل الأصلية. ورغم المطالبات الإسبانية المتكررة، تمسكت بريطانيا بموقفها المعلن بأن الحكم الذاتي لا ينفي التبعية السيادية للتاج البريطاني. وفي المقابل، أيدت الأمم المتحدة في عام 1965 الموقف الإسباني الداعي لاستعادة المنطقة [317]، إلا أن التوجهات الشعبية داخل الإقليم ظلت متمسكة بالبقاء مع بريطانيا، وهو ما أكدته نتائج استفتاء عام 1967 الذي صوت فيه السكان بنسبة كاسحة للبقاء تحت السيادة البريطانية ، وهي النتيجة التي تكررت في استفتاء عام 2002[318].

---

[316] نفس المرجع

[317] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "مسألة جبل طارق"، القرار رقم 2070 (د-20)، الدورة العشرون، الوثائق الرسمية (16 ديسمبر 1965).

[318] **Europe Review 2003/04: The Economic and Business Report**. 15th ed. London: Kogan Page Publishers, 2003.

دخلت الأزمة مرحلة جديدة من التوتر بعد تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي في جوان 2016، حيث أظهرت النتائج أن 96% من سكان الإقليم يرغبون في البقاء داخل المنظومة الأوروبية .[319] وبناءً على هذا المستجد، أقرت دول الاتحاد الأوروبي خطوطاً توجيهية في أفريل 2017 ترهن تطبيق أي اتفاقية مستقبلية مع بريطانيا على جبل طارق بموافقة منفصلة من مدريد . هذا المسار الدبلوماسي أثار ردود فعل حادة، حيث صرح وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون بالتزام بلاده القوي بسيادة الإقليم، بينما أكدت رئيسة الوزراء تيريزا ماي في خطاباتها الرسمية أن لندن لن تتنازل عن سيادتها دون موافقة السكان. وفي يوليو 2017، جدد الملك فيليبي السادس في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوته لفتح باب التفاوض لاستعادة الإقليم ، مستنداً إلى التغيرات الجيوسياسية التي فرضها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ثالثا– التداعيات الأمنية :

تتميز مشاركة بريطانيا في الأمن و الدفاع الأوروبيين بمحدوديتها و قد مكن اعتماد النظام الأوروبي الإنتقائي في معاهدة ماستريخت عام 1992 بريطانيا من إتخاذ قرار تطبيق أو عدم تطبيق التشريعات الأوروبية . و يتجلى ذلك في قرار بريطانيا في 24 جويلية 2010 ، بعد موافقة غرفتي البرلمان ، ممارسة حقها في الانسحاب من جميع التدابير العقابية لاسيما الشرطة والتعاون القضائي[320]، حيث تم نقل عدد محدود من التدابير التي تعتبرها متوافقة مع المصلحة الوطنية للمملكة المتحدة. و الانسحاب من التدابير التي لا تلائم بريطانيا. و لعل ما جعل بريطانيا تسلك هذا السلوك تجاه الاتحاد الأوروبي هو وجود أدوات بديلة خارج إطار الاتحاد من خلال منظمة الأمم المتحدة " اتفاقية باليرمو" [321] أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة كما أن بريطانيا عضو في مجلس أوروبا، الذي يضمن الحد

[319] Michèle Finck, Subnational Authorities in EU Law (Oxford: Oxford University Press, 2017), 88.

[320]Shahid M. Shahidullah, Comparative Criminal Justice Systems: Global and Local Perspectives (Sudbury: Jones & Bartlett Publishers, 2012), 201

[321]**الأمم المتحدة**" .اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) وبروتوكولاتها الثلاثة". مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. اعتمدت في 15 نوفمبر 2000 هي:

- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.
- بروتوكول مكافحة صنع غير المشروع والاتجار في الأسلحة النارية.

الأدنى من التعاون في مجال الإرهاب و جرائم الإنترنت. بريطانيا هي أيضا دولة طرف في المنظمة الدولية للإنتربول، و هو ما يجعل بريطانيا في حالة الخروج من الإتحاد الأوروبي قادرة على التعويض عن الخسائر المحتملة للتعاون القضائي والأمني بين الدولة البريطانية والاتحاد الأوروبي.

أما فيما يتعلق بالمنظمات العسكرية ، فإن بريطانيا هي عضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي منذ إنشائها في عام 1949 ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا*[322].

و تستفيد بريطانيا كثيرا من حلف الناتو و ترى أنه لا بديل لأوروبا عن حلف الناتو بإعتباره منظمة سياسية هدفها الدفاع الجماعي على أعضائها ، وتتيح للاتحاد الأوروبي قدراته العسكرية . فهو تحالف سياسي (يهدف حلف الناتو إلى تعزيز القيم الديمقراطية وتشجيع التشاور والتعاون في القضايا الدفاعية) و عسكري (حل النزاعات من خلال تدخل القوات المسلحة).

أما بالنسبة للتعاون الدفاعي الثنائي بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، فإن أحد أهم تعاون وأكثره شهرة هو اتفاقية التعاون الفرنسي البريطاني في لانكستر هاوس Lancaster House في 2 نوفمبر 2010، والذي يهدف إلى تطوير مركز مشترك مخصص لاختبارات على سلامة الرؤوس الحربية النووية، الصناعة الحربية ، التعاون التكنو نووي[323] بالإضافة إلى ذلك، وقعت بريطانيا في 4 سبتمبر 2016 خطاب نوايا التعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: الدنمارك وهولندا ودول البلطيق.

أما بالنسبة للتعاون بين بريطانيا و ألمانيا فقد بدأت تتجسد منذ سنة 2016[324] حيث تم تأكيد الرغبة في التعاون بيهما بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي . و في مؤتمر الأمن في ميونيخ في 19 فيفري سنة 2017 ، أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون ديرلين[325]UrsulaVon der Leyenأنها تريد إقامة شراكة مع بريطانيا و ذلك بإعداد خارطة الطريق لضمان التعاون الثنائي العميق في المجال العسكري بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

يمكن تفسير هذا الانفتاح على التعاون في نقطتين : الأول هو تقاسم الأعداء المشتركين. والثاني هو الإقتصاد في ميزانية الدفاع. فمثل جميع أعضاء حلف الناتو ، يتعين على ألمانيا تخصيص 2 ٪ من

[322]** منظمة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE) ، "الدول المشاركة والمهام الأمنية"، تم الاطلاع عليه في 7 فبراير 2026

[323] Cornelia-Adriana Baciu, Peace, Security and Defence Cooperation in Post-Brexit Europe: Risks and Opportunities (Cham: Springer, 2019), 72

[324]Ministry of Defence, "Defence Secretary Welcomes Deeper Security Relationship with Germany," HM Government, December 31, 2018,

[325] "Germany Forging Post-Brexit Defense Road Map with the UK," Bloomberg, December 31, 2018,

ناتجها المحلي الإجمالي للدفاع.غير أن هناك من يرى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيجعل من بريطانيا أقل أمنا ما لم يتم الاحتفاظ بصفقات أمنية ملائمة، فبدون الوصول إلى هذه الأدوات الحيوية للاتحاد الأوروبي أو بدائل ذات مصداقية، فسيلحق ضرر شديد بالبريطانيين في مجال محاربة الجريمة والحفاظ على سلامة العامة. وجاء في أحد التقارير الصادرة عن مجلس اللوردات "إن الترتيبات المعمول بها حاليًا لتسهيل تعاون الشرطة والأمن بين بريطانيا وأعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي هي ترتيبات بالغة الأهمية بالنسبة لوكالات إنفاذ القانون في بريطانيا"[326].وقالت اللجنة إن النتائج التي توصلت إليها تشير إلى "خطر حقيقي" يتمثل في أن أي ترتيبات جديدة يتم استبدالها بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي تكون دون المستوى مقارنة بالترتيبات الحالية، يجعل مواطنو بريطانيا أقل أمانا".و إعتبرت أن الوصول إلى قواعد بيانات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي ومنصات تبادل البيانات "جزءا لا يتجزأ" من أعمال الشرطة في البلاد، و حذرت من أنه إذا فقدت بريطانيا حق الوصول إليها عند مغادرة الاتحاد الأوروبي ، فإن المعلومات التي يمكن الحصول عليها في ثوانٍ أو ساعات قد تستغرق أيامًا أو أسابيع لاستردادها.

كما أوضح التقرير أن بريطانيا والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتقاسم "مصلحة مشتركة قوية" في ضمان عدم حدوث انخفاض في مستوى السلامة والأمن الممنوح لمواطنيها بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[327].

رابعا-التداعيات الاقتصادية

أدت نتائج الاستفتاء التي قضت بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بنسبة تقارب 52% إلى هزات اقتصادية فورية تجلت بوضوح في أسواق الصرف والمال. فقد سجل الجنيه الإسترليني تراجعاً حاداً بنسبة 9% أمام الأورو و11% أمام الدولار الأمريكي، وهي مستويات لم تشهدها الأسواق منذ عام 1985.[328]

واستمر هذا التراجع في الأسبوعين التاليين للإعلان، حيث انخفضت قيمة الجنيه من 1.31 يورو إلى 1.18 يورو، ومن 1.48 دولار إلى 1.29 دولار، قبل أن يبدأ في استعادة جزء من عافيته خلال ربيع وصيف عام 2017 ليصل إلى مستوى 1.3 دولار.

[326]"Brexit: UK Will Be Less Safe After Leaving EU Unless 'Critical' Security Deals Are Kept, Peers Warn," The Independent, December 16, 2016,

[327]IBID

[328] Jean-Marie Le Page and Jean-Didier Lecaillon, Économie politique contemporaine (Louvain-la-Neuve: De Boeck Supérieur, 2018)

وعلى صعيد الأسواق المالية، افتتحت بورصة لندن تداولاتها عقب إعلان النتائج على انخفاض كبير بلغت نسبته 9%. وطال هذا التأثر القطاع المصرفي البريطاني بشكل مباشر، حيث سجل بنك باركليز خسارة بنسبة 17.7%، بينما تراجع بنك لويدز بنسبة 21%، وانخفض سهم رويال بانك أوف إسكتلندا بنسبة 18.04 %.[329] ولمواجهة هذه الضغوط، تدخل البنك المركزي البريطاني بضخ سيولة نقدية وصلت إلى 250 مليار جنيه إسترليني، ما يعادل نحو 435 مليار دولار، لضمان استقرار المصارف وتأمين السحوبات النقدية الكبيرة، وهي خطوة هدفت إلى تعزيز الثقة في قدرة الجهاز المصرفي على الوفاء بالتزاماته من إقراض وسحب[330].

أما على المستوى الدولي، فقد تسبب قرار الانسحاب في خسارة الأسواق العالمية نحو 2.1 تريليون دولار في يوم واحد فقط . وتعتبر هذه الخسارة الأكبر تاريخياً في يوم تداول واحد، إذ تجاوزت حتى الأرقام المسجلة إبان اندلاع الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008، والتي بلغت حينها 1.9 تريليون دولار.

1- تخفيض التصنيف الائتماني لبريطانيا:

تُعد وكالاتُ التصنيف الائتماني مؤسساتٍ متخصصة في جمع البيانات والمعلومات المالية وتحليلها، بهدف تقديم تقييم موضوعي للجدارة الائتمانية. ويرتكز التصنيف الائتماني أساسًا على تصنيف أدوات الدين الخاصة بالدول والمؤسسات وفق قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية في آجالها المحددة. ويُنظر إلى التصنيف الصادر عن هذه الوكالات بوصفه مؤشرًا دوليًا يعكس الوضع المالي للبنوك والمؤسسات، كما يُستخدم لقياس درجة المخاطر التي قد يتعرض لها المقرضون نتيجة احتمال تعثر الجهة المقترضة في السداد.

وفي هذا السياق، تعرّض التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة إلى التخفيض من قبل وكالة ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's) سنة 2016، وذلك عقب الاستفتاء المتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث تم تخفيض تصنيفها من (AAA) إلى (AA) وبرّرت الوكالة هذا القرار بتوقعات سلبية بشأن الأداء الاقتصادي البريطاني، ولا سيما في قطاع الخدمات المالية الذي يشكل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني. كما أكدت أن نتائج الاستفتاء أسهمت في تقليص مستوى الاستقرار والقدرة على التنبؤ وفعالية عملية صنع القرار السياسي في البلاد[331].

---

[330] IBID

[331] سرمد كوكب الجميل، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية: نظريات وتطبيقات)عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017)، ص 236..(

جددت الوكالة عام 2018، تحذيراتها من أن سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق قد يؤدي إلى ركود اقتصادي مماثل للركود الذي أعقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مع احتمال فقدان نحو مليون وظيفة. وأشارت إلى أن هذا الركود سيكون معتدلًا نسبيًا في حالة الخروج دون اتفاق، حيث يُتوقع انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 1.2% و1.5% خلال عامي 2019 و2020، إضافة إلى احتمال تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5.5% على مدى ثلاث سنوات، وارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 7% مقارنة بنسبة 4% سابقًا[332].

2 - التجـارة

تكتسي التجارة البينية بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا أهمية لكل منهما حيث تمثل تجارة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي حوالي 50 ٪ من تجارة بريطانيا وهو ما يمكن أن يتعرض للخطر في حال عدم الوصول إلى إتفاق جيد للإنسحاب.

وفكرة لجوء بريطانيا إلى بلدان خارج بريطانيا لن يكون الحل على المدى القصير بالنظر إلى مسار أي اتفاقية والذي يتطلب مفاوضات تجارية شاقة للدفاع على المصالح البريطانية ودراسة معمقة لمسألة التعاريف الجمركية ولقد قامت تيريزا ماي بالعديد من الزيارات لكل من الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، الصين وهي تأمل الوصول إلى إتفاقات تجارية في أقصر وقت ممكن، غير أنه هناك من يعتبر أن الإسراع في الوصول إلى إتفاقيات تجارية يمكن ألا تكون جيدة لبريطانيا.

إن التصويت بريطانيا الخروج من الإتحادالأوروبي يجعل بريطانيا ملزمة بإعادة التفاوض مع أكثر من 50 دولة عبر العالم وهو ما يستلزم الوقت والجهد.و تظهر الحسابات القومية أن الاستثمار في الأعمال انخفض في عام 2016 –وهو أول انخفاض سنوي منذ الركود الذي ساد بريطانيا عام 2009[333].

عواقب الخروج من الإتحاد الأوروبي يمكن أن نوجزها فيما يلي[334]:

[332] "Standard & Poor's Forecast Ratings: Brexit No-Deal Recession Economy Finance," The Independent, accessed 11/11/2017.

[333]Kimberly Amadeo, "Brexit Consequences for the U.K., the EU, and the United States," The Balance, updated January 2022,

[334]Swati Dhingra et al., The Consequences of Brexit for UK Trade and Living Standards, CEP BREXIT Analysis No. 2 (London: London School of Economics and Political Science, 2016), .

–الإتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للمملكة المتحدة، حوالي نصف تجارة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي.

– عضوية الاتحاد الأوروبي تقلل من تكاليف التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي مما يجعل السلع والخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين في بريطانيا ويسمح للشركات التجارية البريطانية بالتصدير.

– مغادرة الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى خفض التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بسبب الحواجز الجمركية وغير الجمركية الأعلى أمام التجارة. بالإضافة إلى ذلك ، ستستفيد بريطانيا أقل من تكامل السوق في المستقبل داخل الاتحاد الأوروبي. إن الفائدة الاقتصادية الرئيسية المترتبة على مغادرة الاتحاد الأوروبي ستكون مساهمة صافية أقل في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

أ– السيناريو المتفائل:

يفترض السيناريو المتفائل أنه في عالم ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، تتشابه علاقات بريطانيا التجارية مع الاتحاد الأوروبي مع تلك التي تتمتع بها النرويج حاليًا. كعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) ، لدى النرويج اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي ، مما يعني أنه لا توجد تعريفات جمركية على التجارة بين النرويج والاتحاد الأوروبي. النرويج هي أيضا عضو في السوق الأوروبية الموحدة وتعتمد السياسات واللوائح المصممة للحد من الحواجز غير الجمركية داخل السوق الموحدة. لكن النرويج ليست عضوًا في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي ، لذلك فهي تواجه بعض الحواجز غير الجمركية التي لا تنطبق على أعضاء الاتحاد الأوروبي مثل قواعد متطلبات المنشأ ورسوم مكافحة الإغراق.

ب–السيناريو المتشائم :

يفترض أن بريطانيا لم تنجح في التفاوض على اتفاقية تجارة جديدة مع الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي ، فإن التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ستخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية و هذا يعني زيادة أكبر في تكاليف التجارة أكثر من السيناريو المتفائل.

و حسب الدراسة يمكن تقسيم الزيادات في تكاليف التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى ثلاثة أجزاء[335]:

[335]ibid

(1) زيادة التعريفات الجمركية على الواردات.

(2) ارتفاع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة (الناشئة عن أنظمة مختلفة ، ومراقبة الحدود ، وما إلى ذلك) ؛

(3) قد لا تشارك بريطانيا في الخطوات المستقبلية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي نحو تكامل أكبر وتخفيض الحواجز غير الجمركية داخل الاتحاد الأوروبي.

لكن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يعني بالضرورة أن بريطانيا لن تسهم في أي شيء في ميزانية الاتحاد الأوروبي. في مقابل الوصول إلى السوق الموحدة ، يقوم أعضاء EEA مثل النرويج بسداد مبالغ كبيرة للاتحاد الأوروبي. على أساس نصيب الفرد ، تبلغ مساهمة النرويج المالية في الاتحاد الأوروبي 83٪ من حجم المساهمة لذلك ، في حالة متفائلة نفترض أن مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي تراجعت بنسبة 17 ٪ (وهذا يعني ، 0.09 ٪ من الدخل القومي).

الجدول رقم 8: جدول يوضح تأثير خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبيعلى مستوى المعيشة البريطانيا

	المتفائلين	المتشائمين
تأثير على التجارة	−1.73%	−2.92%
الضريبة المستفاد منها	0.09%	0.31%
التغير الكلي في دخل الفرد	−1.28%	−2.61%
تغير الدخل للأسرة	−850%	−1.7%

المصدر :http://www.cep.lse.ac.uk

3- الاقتصاد

لا يزال معارضو الإتحاد الأوروبي يؤكدون أن نمو بريطانيا قد تباطأ بشكل كبير منذ عام 2016.

ويقيم آداء الاقتصاد البريطاني كالتالي:

بعد انخفاض حاد في العملة البريطانية عادت العملة البريطانية لإستعادت عافيتها منذ جانفي 2017 حيث يتم تداوله حاليًا عند 1.41 دولار تقريبًا، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 5٪ تقريبًا في ذروة ما قبل الاستفتاء غير أن هناك من يعزو ذلك الانتعاش إلى ضعف الدولار، وليس قوة الجنيه. فالقيمة المرجحة للتجارة بالجنيه الاسترليني –التي تقدر قيمة العملة البريطانية مقابل سلة من جميع عملات شركاء

بريطانيا التجاريين –فإنها لا تزال منخفضة نحو 9 % على مستواها في 23 يونيو2016.[336] أما بخصوص المستوى المحتمل لسعر الصرف فإن هناك من يرى أنه كلما كانت الأفق لإتفاق إيجابي بين بريطانيا و الإتحادالأوروبي فإن سعر الصرف قد يتعزز غير أن هناك من يصر على أن الجنيه الإسترليني لايزال معارضا بشدة للإهتزاز.

وبخصوص التضخم فإن أهم نتيجة لإنخفاض سعر الجنيه الإسترليني هو ارتفاع تكاليف المعيشة، بسبب ارتفاع تكاليف استيراد الشركات مما يؤدي إلى زيادة في السلع.غير أن نمو الاقتصاد البريطاني أنهى سنة 2017 مرتفعا بنسبة 2.5 % سنة2017 . و هو ما يضع مؤيدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في مركز قوة بعد مخاوف من تأثر الاقتصاد البريطاني ، إلا أن هذا النمو مرده انتعاش الإقتصاد العالمي وليس قوة الإقتصاد البريطاني[337].

تباطأ معدل النمو في بريطانيا سنة 2018 إلى 1.3 ٪ و ذلك بسبب عد م اليقين من إمكانية مصادقة البرلمان البريطاني على إتفاقية الخروج . وأفاد رئيس وزراء بريطانيا فيليب هاموند أنه سيتباطأ إلى 1.9 % في عام 2019 و 1.6 % في عام 2020. كما انخفض الجنيه البريطاني بنسبة 14 % عما كان عليه قبل الاستفتاء.[338] .

أما بخصوص النمو الإقتصادي، فلم تتحقق العديد من أسوأ المخاوف قبل التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولكن في الوقت نفسه تم خنق النمو في بريطانيا بوضوح منذ الاستفتاء. تشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي الفصلية إلى تباطؤ واضح في عام 2017، ويرجع ذلك أساسا إلى التأثير السلبي للتضخم المرتفع على استهلاك الأسر المعيشية. .

أفضل مؤشر على التأثير السلبي لنمو الاقتصاد البريطاني بسبب التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يأتي عند مقارنة بريطانيا ببقية دول مجموعة السبع على أساس سنوي، كانت بريطانيا تنمو بمعدل حوالي 2 % قبل البريكست و انخفض معدل النمو بعد البريكست إلى 1.4 %في الربع الأخير من سنة 2016. ولكن خلال عام 2017، تسارعت معدلات النمو السنوية لبقية دول مجموعة السبع –الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا واليابان وإيطاليا –على خلفية اقتصاد عالمي أكثر صحة

[336] Le Page and Lecaillon, op. cit., 150

[337]Kimberly Amadeo, "Brexit Consequences for the U.K., the EU, and the United States," The Balance, updated January 2022,,

[338]ibid

مقارنة بالإقتصاد البريطاني . ويقدر أحد الباحثين من كلية لندن للاقتصاد في تحليل واحد أن اقتصاد بريطانيا أصبحت اليوم أصغر بنحو 20 مليار جنيه استرليني مما كان عليه قبل تصويت البريكست[339] .

و بخصوص الوظائف،يتوقع العديد من الخبراء أنه بعد استكمال إجراءات الخروج من الإتحاد الأوروبي فإن بريطانيا ستعاني أزمة عمالة بسبب عزوف المواطنين الأوروبيين على المجيء إلى بريطانيا و سيجد رؤساء المؤسسات نفسهم أمام صعوبة التكفل بالمناصب الشاغرة في بعض كالمصانع و المستشفيات ، الإمدادات الغذائية و الرعاية الصحية ، و حسب مسح أجراه المعهد الملكي فإن 8 بالمائة من عمال البناء في بريطانيا يأتون من الاتحاد الأوروبي ويمكن أن يفقدوا بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وحذرت من أن 176.500 عامل يمكن أن تضيع نتيجة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مما يهدد خط أنابيب البناء الذي تبلغ قيمته أكثر من 500 مليار جنيه استرليني و في لندن يرتفع هذا الرقم إلى متوسط 25 بالمائة[340].

كما أشارت مؤسسة الصحة في بريطانيا أن عدد الممرضات من الاتحاد الأوروبي الذي سجل للممارسة في بريطانيا انخفض بنسبة 96 % في أقل من عام بحيث وصلت 46 ممرضة أوروبية للعمل في بريطانيا إلى غاية أفريل2017 .

وحسب مؤسسة الصحة فإن هناك حاجة لاتخاذ إجراء لتعويض فقدان الممرضات القادمين من الاتحاد الأوروبي، مع وجود نقص حالي في 30.000 ممرضة في إنجلترا وحدها[341].

كما أشار التقرير الذي صدر عن معهد تشارترد للأفراد والتنمية (CIPD) و بعد القيام بمسح أكثر من 1000 من مسؤولي العمال فإن العديد من مواطني الإتحادالأوروبي يفكرون بالمغادرة في عام 2017 . و بالنسبة لإستشراف المعهد فيما يخص سوق العمل فإن تناقص أعداد الوافدين الأوروبيين إلى بريطانيا قد يؤدي إلى عجز في بعض القطاعات المحددة كالبيع بالتجزئة والجملة وفي الفنادق والمطاعم ومؤسسات الصحة والخدمات الاجتماعية التي توظف الكثير من العمال الأوروبيين.

ووفقا لتقرير معهد الدراسات المالية Institute for Fiscal Studies ، فإن الرجال البريطانيين الذين يعملون كعمال يدويين هم الأكثر عرضة لخطر الخروج من بريطانيا. و أن الرجال الذين لديهم مؤهلات

[339]Dhingra et al., op. cit., p

[340]Agnes Norris Keiller, "Who's Affected by Brexit? How Might Different Trade Arrangements Impact Different UK Industries, Regions and Workers?," Institute for Fiscal Studies (IFS), February 2018,

[341]ibid

في الشهادة العامة للتعليم الثانوي (GCSE) أو أقل من المحتمل أن يتأثروا بالحواجز التجارية الجديدة بعد البريكست.

وقالت أغنيس نوريس كيللرAgnes Norris Keiller ، التي شاركت في كتابة التقرير والخبيرة الاقتصادية في المعهد "إذا زادت الحواجز أمام التجارة مع الاتحاد الأوروبي ، لا سيما الحواجز غير الجمركية التي أنشأتها الضوابط الجمركية والاختلافات التنظيمية ، فإن بعض القطاعات سوف تتأثر أكثر من غيرها"، حوالي 14٪ من العاملين في بريطانيا ، أو 3.7 مليون ، يعملون في صناعات يصنفها المعهد على أنها "تتأثر للغاية" ، ويقدر أن هذه القطاعات قد تفقد أكثر من 5٪ من قيمتها إذا كانت التجارة مع الاتحاد الأوروبي تخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية[342].

خامسا– التداعيات الصحية و البيئية :

ساعد قانون الإتحاد الأوروبي حول البيئة بريطانيا على إحداث تغييرات في طريقة تعاملها مع البيئة. ، و بالرغم من مقاومة العديد من مناطق بريطانيا لهذا القانون إلا أنه و بفضل المرونة التي يتبعها الإتحاد الأوروبي في التعامل مع مثل هذه القضايا تمكن من تحقيق الحد الأدنى من مستويات المعاصرة لحماية البيئة و هو ما لم يكن ليحدث لولا ضغط الإتحاد الأوروبي.

وهناك مخاوف من أن مغادرة بريطانيا الإتحادالأوروبي سيؤدي إلى إهمال الجانب البيئي الذي قطعت فيه بريطانيا شوطا لا بأس به كتنظيف الأنهار والشواطئ.

بالنسبة للأثار المترتبة على الصحة والرعاية في بريطانيا فإنه بالرغم من أن دعاة البريكست يقولون أن بريطانيا ستكسب من البريكست وسيتدعم النظام الصحي الوطني في بريطانيا (NHS)،أما رافضو البريكست فيصرحون أن البلد استفاد بشكل كبير من مساهمة المهاجرين الأوروبيين، سواء من حيث سد الفجوات المعرفية أو كمساهمين صافين في المحفظة العامة.

ومن بين هؤلاء أعداد كبيرة من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يعملون في النظام الصحي الوطني في بريطانيا (NHS)، والذين تعتمد عليهم الخدمة لفترة طويلة. حوالي 10 ٪ من الأطباء

[342]Agnes Norris Keiller, "Who's Affected by Brexit? How Might Different Trade Arrangements Impact Different UK Industries, Regions and Workers?," Institute for Fiscal Studies (IFS), December 30, 2018

في نظام الصحي الوطني(NHS) هم من مواطني الاتحاد الأوروبي [343]، ويزداد العدد في بعض المناطق لاسيما مثل لندن.

و مع مغادرة بريطانيا للإتحاد الأوروبي يخشى فقدان التنسيق والتنسيق التنظيمي خاصة أن بريطانيا ستفقد وكالة الأدوية الأوروبية ، الموجودة حاليًا في لندن لفائدة دولة أوروبية أخربكما يتوقع أن البريكست سيلحق أضرار في الصناعة الدوائية و الصناعات المرتبطة بها في بريطانيا .

و قد أبدت رابطة الصناعة النووية وجميع المنظمات الطبية المهنية المعنية مخاوفها من وجود مشاكل في سلسلة التوريد بعد البريكست[344] خاصة إذا كان بدون اتفاقية، بالنظر إلى أن بعض الأدوية لديها مدة صلاحية قصيرة جداً فإن التوزيع يجب أن يعتمد على نظام فعال و عالي الكفاءة غير أن الحكومة البريطانية ترفض هذه المخاوف و تصر على أنها لا تتوقع هذا النوع من المشاكل.

كما يتخوف من سلامة الإمدادات الغذائية بعد البريكست والتي كانت تشرف عليها وكالة المعايير الغذائية الأوروبيةفبالإضافة إلى دورها المعياري، فهي تشرف كذلك على شبكة من المفتشين، و هيتسعى إلى ضمان سلامة سلاسل الإمدادات الغذائية (هو نظام إمداد غذائي متكامل)،سيكون من المستحيل بالنسبة لبريطانيا التقيد بهذا النظام، و هو ما سيترتب عليه عواقب على سلامة أو توريد الأغذية.

[343] Martin McKee and Rifat Atun, "Brexit and Health: A Tragedy of Errors," Harvard T.H. Chan School of Public Health, January 2017.

[344] Ibid

المطلب الثاني :التداعيات الدولية

أولا- عزلة بريطانيا على الصعيد الأوروبي:

لقد صرحت تيريزا ماي إن مغادرة الاتحاد الأوروبي ستفتح فرصًا جديدة للمملكة المتحدة لتصبح "بريطانيا عالمية" غير أن هناك من يرى أنه القول الأكثر غرابة، فهي ستفقد القوة التفاوضية "التكتلية" التي كانت تتمتع بها في إطار الإتحاد الأوروبي كما يرجح أن يتراجع الإنفاق على الدفاع، مرة أخرى ، في ظل ضغوط متجددة مع انخفاض معدلات النمو والميزانيات.

إن خيار العزلة ليست خيارًا في عالم اليوم الذي هو مبني على التكتلات، وحتى عندما كانت بريطانيا العظمى في ذروتها الإمبراطورية ، فقد وقفت إلى جانب أوروبا كلما ظهر تهديد كبير في القارة.فالحاجة ماسة إلى حلفاء حول القضايا الأمنية التقليدية و غير التقليدية خاصة مع وجود حليف أمريكي لا يمكن التنبؤ بقراراته و بروز لاعبين على الساحة الدولية أكثر حزماً مثل الصين وروسيا، فإن مواكبة هذه الشركات العملاقة دون الدعم التلقائي الشامل للقارة قد يشكل تحدياً.

من الناحية الاقتصادية فإن عزلة بريطانيا تعني تأثر إقتصادها بشكل كبير لاسيما في ميدان التصدير والإستيراد، وأشار تقرير صادر في 21 جوان 2017 ، بخصوص الاقتصاد البريطاني إلى أن واردات بريطانيا وصادراتها ستعاني إذا أصبحت البلاد معزولة عن المجتمع الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فحسب البيانات التي تم جمعها.و حسب التقرير فإن هناك أدلة على أن العزلة المحتملة من المجتمع الأوروبي الذي ستختبره بريطانيا بعد خروج بريطانيا، والخسارة المصاحبة للنفاذ التفضيلي لأسواق التداول الرئيسية ، سيكون لها آثار سلبية.

فخلال الربع الأول من عام 2017، بلغ عجز تجارة السلع في بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي 25.3 مليار جنيه إسترليني (28.6 مليار يورو)، مع تصدير دول الاتحاد الأوروبي 65.6 مليار جنيه إسترليني من البضائع إلى بريطانيا، في حين باعت بريطانيا 40.3 مليار جنيه استرليني من البضائع إلى أوروبا. علاوة على ذلك، فإن حوالي 53٪ من واردات بريطانيا تأتي من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، في حين أن بريطانيا لا تمثل سوى 10 إلى 15٪ من إجمالي قيمة الصادرات التي تولدها دول الاتحاد الأوروبي الأخرى[345].

[345] Baciu, op. cit., p. 72

وحسب إريك فان دير ماريل وفيليب لامبرتشتErik van der Marel and PhilippLamprecht، وهما من كبار الاقتصاديين في المركز الأوروبي للاقتصاد السياسي: "إن بريطانيا متداخلة مع سوق الاتحاد الأوروبي بسبب سلاسل التوريد التي تتعامل فيها السلع والبضائع عبر حدود بريطانيا والاتحاد الأوروبي عدة مرات"."عند زيادة الرسوم الجمركية أو وضع معايير متباينة، ستصبح هذه السلع والسلع أقل كفاءة، مما يجعل اقتصاد بريطانيا أقل فعالية".

أما من الناحية السياسية فإن بريطانيا ستفقد دورها الفعال في أوربا فقد صرح اللورد هيلستاينLordHeseltine نائب رئيس الوزراء السابق « لقد تخلينا الآن عن فرصة التأثير على أوروبا، وسوف يجتمع مجلس الوزراء ولن نكون هناك، لقد انتهت قدرتنا على التحدث عن الكومنولث في أوروبا. سيحول الأمريكيون تركيز اهتمامهم إلى ألمانيا".

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية [346]فهو شريك ضعيف لواشنطن عندما تتلاقى المصالح الأمريكية–الأوروبية وأضعف بكثير عندما تتصادم تلك المصالح. فقد كانت الكثير من القضايا التي تفرق الولايات المتحدة عن أوروبا منذ وقت طويل – فالاختلافات حول سياسة روسيا ، وتمويل الناتو و الشرق الأوسط قد أزعجت العلاقات الأمريكية الأوروبية من قبل. لكن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يقوض التحالف عبر المحيط الأطلسي على نطاق واسع لأن تحديات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستحول مجمل طاقة بروكسل واهتمامها بعيداً عن العمل مع واشنطن للمساعدة في سد الفجوة بين الانقسامات.

أما بالنسبة لبريطانيا فستكون كذلك أضعف بعد البريكست فهي ستحتاج إلى شراكتها مع الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، خاصة مع تقلص مكانة لندن كمركز مصرفي عالمي. و سيقوي مكانة الو. م أ التفاوضية مع بريطانيا في الصفقات التجارية البينية مستقبلا.

أما فيما يخص جبهة السياسة الخارجية، وهي منطقة أخرى قال فيها أنصار البريكست إن بريطانيا ستكون أفضل حالاً لوحدها. فهي لم تضطر إلى رسم سياستها الخارجية الخاصة بها منذ عقود. سيبدأ ذلك في

[346] Baciu, op. cit., p. 72

ظل البيئة الجيوسياسية الأكثر تقلبًا التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يترك مجالًا للخطأ. بحيث يتعين عليها[347] :

وينبغي إجراء إعادة توجيه سياستنا الخارجية في روح بارد وقوة العزيمة والثقة بالنفس. يقدم هذا التعليق بعض الملاحظات الإرشادية الأولية حول كيفية الحكومة يجب أن نقترب من مسألة مكانة بريطانيا في العالم بعد Brexit:

- استمرار عناصر القوة البريطانية مثل العضوية الرسمية داخل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، و مجموعة السبع وحلف شمال الأطلسي، وترتيبات تبادل المعلومات الاستخبارية (مثل العضوية في مجموعة "عيون خمسة") ، والكومنولث وشبكة أوسع من تحالفات قوية في جميع أنحاء العالم. فبريطانيا تتمتع بخدمات دبلوماسية وأمنية من الطراز العالمي.
- الإسراع و بشكل حاسم من التقليل من أضرار البريكست من خلال إعادة تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى – بشكل رئيسي الولايات المتحدة وألمانيا وعدد من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (وخاصة تلك الموجودة في الشرق) .
- تجنب بقدر المستطاع أن يكون خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي من دون إتفاقجيد .
- تطوير رؤية مستقبلية لنوعية العلاقة التي يجب أن تربط بريطانيا مع الإتحادالأوروبي ، مع التأكيد على ضرورة على تأكيد ضرورة استمرار الاستقرار في القارة الأوروبية كواحدًا من أولويات الأمن القومي لبريطانيا.
- ينبغي التسليم بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكون له تأثير سياسي على الاتحاد الأوروبي من ناحية العقوبات الأوروبية ضد روسيا وتماسك أوسع من حلف شمال الاطلسي.فالرئيس فرانسوا هولاند صرح "إن الناتو ليس لديه أي دور على الإطلاق ليقول كيف يجب أن تكون علاقات أوروبا مع روسيا "، وأنه بالنسبة لفرنسا ،" روسيا ليست عدوًا ، وليست تهديدًا "بل" شريكًا ". هناك أيضا دلائل على أن يميل ألمانيا نحو تحسن العلاقات داخل روسيا، مع الاقتراع الأرقام التي تشير إلى أن الغالبية العظمى من الألمان يفضلون تعاون أوثق مع موسكو[348].

[347]John Bew and Gabriel Elefteriu, "Making Sense of British Foreign Policy After Brexit: Some Early Thoughts," Policy Exchange (Britain in the World Project), July 2016, accessed December 31, 2018,

[348]ibid

• في سياق "توازن القوى" المتغير ،يجب تعميق علاقة بريطانيا بعدد من دول أوروبا الشرقية المنظمين إلى الاتحاد الأوروبي اهتماما متجددا. فبريطانيا كانت واحدة من الدول الرئيسية الدافعة وراء توسع الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية في المقام الأول .

- تأكيد العلاقة الحيوية "للعلاقة الخاصة" مع الولايات المتحدة، فبريطانيا داخل الإتحاد الأوروبي كانت ملزمة بالقيام بتوازن بين هذين العالمين. و الخروج من الاتحاد الأوروبي يسمح بإعادة تركيز الأولويات. بالإضافة إلى أن بريطانيا في حاجة إلى علاقة قوية مع القوة العسكرية والاقتصادية الرائدة في العالم من أجل تعويض أي خسارة متوقعة لـ "النفوذ" على المسرح الدولي الذي قد يتبع البريكست.
- يجب على بريطانيا تجنب التورط في أي مواجهة عسكرية أو واسعة النطاق في المستقبل القريب، بالأعباء التي سيتكبدها الاقتصاد البريطاني.

غير أن هناك من يرى أن هذا يعتبر تحدي كبير للحكومة الجديدة في وضع بعض المبادئ التوجيهية لطريقة جديدة استراتيجية عالمية. لأنه سوف يستلزم الكثير من الوقت و الطاقة لإعادة تقييم أوسع لموضع بريطانيا في العالم.

ثانيا– مكانة بريطانيا في أوربا والعالم:

بريطانيا عضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة السبع وحلف الناتو ، و في أغلب القمم نجد بريطانيا تسير مصالحها كدولة ذات سيادة من جهة و تسير مصالحها بصفتها عضو في الإتحادالأوروبي مما يقوي نفوذها في تسيير مصالحها .

بالنسبة إلى مكانة بريطانيا في العالم ، فإن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي لن يؤدي على الفور إلى انهيار الصرح بالكامل ، ولكنه سيضعفه ، ربما بشكل جدي ودائم.ويقول محللون في الشؤون الخارجية إن التصويت يمكنأن يؤدي إلى إضعاف بريطانيا في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي و العالم[349] .

تواجه بريطانيا كذلك مخاطر التفكك ، و في حالة تصويت اسكتلندا على مغادرة بريطانيا في غضون عامين ، فإن بريطانيا ستفقد مكون هام من الإقتصاد البريطاني و هو ما يؤدي إلى المزيد من التدقيق في بطاقة عضوية بريطانيا في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ، غير أنه من المستبعد أن تفقد

[349]Francesco M. Bongiovanni, Europe and the End of the Age of Innocence (London: Springer, 2013).

مكانها في مجلس الأمن بل ستبقى بريطانيا كواحد من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، تماماً كما ورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفييتي.

إن استخدام عبارة «العلاقة الخاصة" مع الو.م.أ سوف يتم إعادة تحديثه، ذلك أن لندن كانت أقرب حليف لأوروبا منذ أكثر من قرن، فقد أوضح باراك أوباما أن العلاقة البريطانية تُقدر جزئياً بسبب مكانة بريطانيا في قلب أوروبا، غير أنه لا يمكن انكار العلاقة المميزة بين الولايات المتحدة بألمانيا و التي ستكون أساسية في قضايا الاتحاد الأوروبي[350].

أما بخصوص عضويتها في حلف الناتو، فلا يتوقع أن تتأثر بالرغم من أن بريطانيا كان لها دور أمني رئيسي فقد كانت تعتبر جسر بين الحلف و الاتحاد الأوروبي، لما تتمتع به من تأثير و مكانة داخله.

و قد انتقدت بريطانيا لأنها دعت إلى توسيع الإتحاد الأوروبي و تشجيع الدول الأوروبية على الإنضمام في حين أنها تغادره، كما أنه جاء في وقت حساس فأوروبا مدعوة إلى القيام بدور أمني أكبر بسبب الو م أ بزعامة دونالد ترامب الذي قلل من أهمية الشراكة عبر الأطلسية.

و سيتأثر الدور الدبلوماسي لبريطانيا في العالم ، بسبب الميزانية الضعيفة المخصصة لهذا الغرض و يتعين لتستعيد بريطانيا ظهورها العالمي ضخ نقدي كبير في ميزانية وزارة الخارجية .

ثالثا– تقويض السلم والأمن الدوليين:

تعتبر بريطانيا من اللاعبين الأساسيين في تطوير قواعد وممارسات بناء السلام الدولية. فقد ساعدت بريطانيا في تشكيل الأساس المفاهيمي و المعياري و التشغيلي لإجراءات دعم السلام في الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و لبريطانيا أن تمارس نفوذها الدولي من دون شركائها خاصة الإتحاد الأوروبي.

سمحت عضوية بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي بإبراز قوتها الناعمة على مستوى العالم، و خاصة في البلدان ذات الماضي الاستعماري عبر خروجها ستتقرهقر قوتها الناعمة بالإضافة إل ىقدرات بناء السلام و منع الصراعات، حيث يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي سوف يقلل من نفوذ بريطانيا عالميا ًهذا من جهة ومن جهة أخرة فإن الارتباطات الثنائية ستكون أكثر تكلفة على بريطانيا أكثر من الاتحاد الأوروبي. .بحيث سيكون من الصعب على بريطانيا إنشاء شراكات جديدة عند النظر في أن العديد من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حريصة على التعاون مع الاتحاد الأوروبي في الجهود الدولية لبناء السلام .

[350]ibid

غير أن هناك من يرى أن بريطانيا ستواصل تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في بناء السلام فقد عبرت الحكومة البريطانية أن بريطانيا، بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي، ستبقى ملتزمة بالأمن الأوروبي و تسهم في السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي.

رابعا– انتشار القومية و الشعبوية في العالم

بالرغم من أن الحركات الشعبوية و القوميين موجودون في مختلف دول العالم إلا أنهم في الغالب كانو عبارة عن أقلية لا تستطيع حتى الوصول إلى مقعد واحد في برلمانات الدول الديمقراطية، إلا أنه ومنذ سنة 2016 ، برز جيل جديد من الحركات الشعبوية متكتلين في شكل أحزاب سياسية و جمعيات أو حتى بشخصيات غير متحزبة إطلاقا، استطاعت أن تفرض نفسها بل أوصلت شخصيات إلى الوصول إلى سدة الحكم فمارين لوبان في فرنسا وصلت إلى الدور الثاني في الرئاسيات الأخيرة في فرنسا ودونالد ترامب وصل إلى سدة الحكم في الو.م.أ و رودريغو دورترتي في الفلبين و حزب"البديل من أجل ألمانيا " أو لحزب يميني متطرف يدخل البرلمان منذعقود. و في بولندا في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في 2015، حصل حزب القانون و العدالة اليميني على نسبة 39% من الأصوات التي جعلته يشارك في تشكيل الحكومة بقوة وفي المجر استطاع حزب "في دسوفيكتور أوربان "اليمينيين السيطرة على آخر ثلاثة انتخابات، و في عام 2014 ، تمكن حزب" جوبيك "اليميني المتطرف المعادي للمهاجرين من الحصول على 20% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية ما جعله ثالث أكبر الأحزاب في المجر[351].

لقد شجع البريكست العديد من الحركات الشعبوية القومية للتأثير على مواطنيها و محاربة التكتلات و العودة إلى القومية باستعمال خطاب شعبوي معارض لكل ماهو غير قومي. فالأزمات الإقتصادية و تزايد الفجوة بين النخبة و الشعب و ضعف التمثيل السياسي بسبب العزوف الإنتخابي؛ الخوف من التحولات الثقافية و الأمن هذه القضايا و غيرها هي من تغذي الشعبوية في العالم و بسبب تعقيداتها و صعوبة وجود حلواضحوسريعلهاأدت بالحركات الشعبوية إلى هجوما مباشرا على قيم الشمول و التسامح و الاحترام التي تشكل صميم حقوق الإنسان. وهنا كمن يعزو أسباب صعود اليمين المتطرف في العالم إلى :

بالنسبة لأوربا، التسرع في توسيع الإتحاد الأوروبي إلى أوربا الشرقية الأمر الذي خلقت خوف من أن هذاا لإندماج سيطمس هوية البلد و خصوصياته بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي تؤثر على القدرة الشرائية و زيادة الفوارق الاجتماعية جعل الأحزاب القومية ستقوبيها.

[351]John Grahl, op. cit., p. 77

لقد ساهمت ثورات الربيع العربي في وتد هو العديد من الدول العربية كسوريا و ليبيا و اليمن و بروز ظاهرة الإرهاب العالمي و تزايد الهجرة بشكل كبير نحو أوربا أدى إلى تمركز الأحزاب الشعبوية و تركيزها على الخطاب المعادي للهجرة والأمن.

خامسا- العلاقة مع الصين

يعد الاتحاد الأوروبي حاليا أكبر شريك تجاري للصين، أكبر سوق للصادرات، و ثاني أكبر مصدر للواردات . غالباً ما يُستشهد بهذا كمبرر لأهمية العلاقة بينهما، و يشرح الدور المركزي الذي تلعبه التجارة في الاتحاد الأوروبي و الصين .لكن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يغير هذا التصنيف ، فقد صرح رجل الأعمال الصيني وانغ جيانلينWang Jianlin - مؤسس مجموعة واندا ولديه أعمال استثمارية كبيرة في بريطانيا – تعليقا على البريكست "إنه يخلق مزيد من العقبات والتحديات للمستثمرين وهذا كثير على الشركات الصينية و سننظر في نقل مقراتنا إلى دول أوربية أخرى "

تدرس الصين إعادة النظر في أولوياتها التجارية بالتوجه بقوة إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى النمو المطرد لهذه المناطق و نسبة النمو السكاني الهامة مقارنة مع الإتحاد الأوروبي .

ستركز الصين بعد انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ليس على الإتحاد الأوروبي فقط و إنما على أوربا قاطبة فقد قامت بإنشاء إتفاق تجارة حرة free trade agreement (FTA) مع سويسرا، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2014، وبدأت المفاوضات مع النرويج في عام 2008 (تم إيقاف المحادثات مؤقتًا في عام 2010 و تم استئنافها عام 2017).

أما بالنسبة لبريطانيا، فإن إبرام إتفاقية تجارة حرة مع الصين ليس بالأمر سهل كما أنها يمكن أن لا تكون بالضرورة مفيدة لبريطانيا كما كانت عليه في إطار الإتحاد الأوروبي ، فعليها أولا إنهاء البريكست ، بالإضافة إلى أنه حتى إذا توصلت بريطانيا لاتفاق مع الصين ، قد لا يتم استخدام بريطانيا كبوابة خلفية للاتحاد الأوروبي ، لأن الاتحاد الأوروبي من المحتمل جدا أن يستخدم مثل هذه القواعد[352].غير أن هناك من يرى أنه بالرغم ان مسؤولي الاتحاد الأوروبي حذروا بريطانيا من التفاوض بشأن أي اتفاقيات تجارية ثنائية خارج الاتحاد الأوروبي حتى بعد 29 مارس 2019 ، شرعت حكومة تيريزا ماي في جولات دولية مختلفة في محاولة لوضع أسس لصفقات مستقبلية، و تولي بريطانيا أهمية كبيرة للصين

[352]Alicia García-Herrero and Jianwei Xu, "What Consequences Would a Post-Brexit China-UK Trade Deal Have for the EU?," Bruegel Policy Contribution, no. 18 (2016)

فقد استثمرت حوالي 14 مليار دولار (10.8 مليار جنيه استرليني) في بريطانيا منذ بداية عام 2016[353] .كما أن الشركات الصينية الثلاثين الأفضل أداء في بريطانيا وحدها حققت إيرادات بلغت 9.8 مليار جنيه إسترليني و ساهمت في فتح مناصب شغل لأكثر من 20 ألف شخص في بريطانيا عام 201[354] كما بدت بريطانيا حريصة على الانضمام إلى مبادرة "طريق الحزام الواحد" [355]التي تهدف إلى ربط حوالي 65 دولة في إفريقيا وآسيا وأوروبا من خلال التجارة والبنية التحتية.

وأضاف جارسيا هيريرو أنه في حين أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يجعل السلع البريطانية أكثر تكلفة، بسبب سلاسل التوريد التي تنتقل من بريطانيا للتكيف مع نهاية الحركة الحرة ، فإنها لن تخفف من العلاقة بين بريطانيا والصين لأن بريطانيا في خدماتها ، بدلاً من البضائع.

و الواقع أن ما تريده الصين من بريطانيا فيما يتعلق بالتجارة في السلع ، فإن دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 هي ثاني أكبر سوق للصادرات الصينية (أقل من الولايات المتحدة) وأكبر مصدر للواردات ، وفقا لبيانات الجمارك الصينية من عام 2016. بعد مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي ، ومع ذلك ، فإن الدول الـ 27 المتبقية ستصبح ثالث أكبر سوق للصادرات في الصين بدلاً من هونج كونج.

وقال سايمون بيفان ، شريك في جرانت ثورنتون ، إنه بغض النظر ، من المرجح أن تفضل الصين الاتحاد الأوروبي على بريطانيا. وقال: "إن بريطانيا أصغر من الاتحاد الأوروبي ككل. ولا حتى أكبر عضو في الاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية". "هل الصين أكثر اهتماما ببريطانيا كسوق أكثر مما هي في الاتحاد الأوروبي؟ بالتأكيد ليس كذلك".[356]

---

[353]American Enterprise Institute (AEI), "Brexit and the Future of the Atlantic Alliance," accessed December 31, 2018,

[354]Grant Thornton, "Brexit: Navigating the Impact on Your Business," accessed December 31, 2018.

[355] "حزام واحد – طريق واحد" هي مبادرة طموحة أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، تهدف لتطوير وإنشاء طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط أكثر من 60 بلدا. ويشير "الحزام الواحد" إلى مكان يعرف تاريخيا بطريق الحرير القديم، وهو عبارة عن شبكة طرق تجارية تمر عبر جنوب آسيا لتربط الصين بدول جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط وصولا إلى تركيا. فيما يشير "الطريق الواحد" إلى الطريق البحري المستلهم من رحلة بحرية قام بها الأدميرال "زينغ هه"، الذي أبحر بأسطول من السفن إلى أفريقيا في القرن الخامس عشر، ويعد رمزا لأصالة القوة البحرية الصينية.

[356] Der-Chin Horng, "Reshaping the EU-China and China-UK Trade Relations after Brexit," Transition Studies Review 29, no. 1 (2022): 97-108,

ومع ذلك ، فإن الصين ستظل ترغب في التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا من أجل "مواجهة ودية في الغرب" ، كما أشار بيفان ، لا سيما بالنظر إلى حقيقة أن الصين تتسم بعلاقات متفاقمة على نحو متزايد مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، الذي هدد مراراً وتكراراً بتعطيله. التجارة الأمريكية مع الصين. في الأسبوع الماضي فقط، هدد ترامب بوقف كل التجارة مع الدول التي تتعامل مع كوريا الشمالية، والتي تم تفسيرها على أنها تهديد مستتر للصين.

سادسا- تعزيز الهيمنة الألمانية على أوربا

عندما تم هدم جدار برلين في نوفمبر 1989، تنبأت رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارجريت تاتشر من أن ألمانيا الموحدة سوف تهيمن على أوروبا وسوف يتحول مركز ثقل القارة إلى برلين وأن ألمانيا ستحدد وتيرة التكامل السياسي والاقتصادي في أوروبا وبالرغم من تخوف فرنسا إلا أن مجيء العملة الموحدة الأورو حد من هذه التخوفات.

كما قامت بريطانيا بحملة قوية من أجل الحصول على انضمام الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية والوسطى إلى الاتحاد الأوروبي، كون أوروبا الأوسع كانت جيدة اقتصاديا ولجعل الاتحاد أقوى ككتلة تجارية و الأهم جعل الاتحاد الأوروبي الموسع أكثر تعقيدا عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات جماعي و الوصول إلى تكامل سياسي حيث سيكون من الأصعب على ألمانيا متابعة هدفها المتمثل في أوروبا أكثر تكاملاً ، وهو أمر عارضته باستمرار الحكومات البريطانية المتعاقبة.

غير أن مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي فإن الآثار المترتبة على اتحاد بدون بريطانيا هائلة ، فقد فقد الأعضاء الشرقيون بلا شك حليفًا قيّمًا. لقد عرفت بولندا ، على سبيل المثال ، بالنموذج الاقتصادي الأنجلو . ساكسوني الليبرالي الناجح ، والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة. وبريطانيا ، بالنظر إلى ثقلها السياسي ، وتقاليدها العسكرية ، وتقاليدها ، كانت موازنة للنفوذ الألماني.[357]

ألمانيا كذلك ستفتقد تواجد بريطانيا في الإتحاد الأوروبي فالتأثير السياسي والاقتصادي والنفسي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هام جدا على جميع دول الإتحاد الأوروبي وما لم تتخذ فرنسا قرارًا جذريًا

[357] European Parliament, The Impact of the UK's Withdrawal on EU Integration, Study commissioned by the Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs (Brussels: European Union, 2018), [رقم الصفحة].

بالإصلاح، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني أن التحول في البوصلة الاستراتيجية الجغرافية والسياسية للاتحاد الأوروبي يجعل ألمانيا القائد الذي لا شك فيه في أوروبا.

فألمانيا الحالية ولدعم بريطانيا، جمعت كل الحكومات الأوروبية السبع والعشرون معا لفرض عقوبات على روسيا لضمها إلى شبه جزيرة القرم وغزو أجزاء من شرق أوكرانيا في عام 2014. وهو ما غير الصورة لاسيما بالنسبة لبولندا ودول البلطيق، من علاقة ألمانيا الخاصة مع روسيا. خاصة أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عملت على تقريب روسيا من أوروبا.

وتتميز ألمانيا بالنظر إلى إقتصادها القوي بالقدرة على ضبط الاقتصاد الأوروبي في معظم بلدان منطقة الأورو: قيود الميزانية المحدودة، والإصلاحات المالية عندما يتعلق الأمر بجمع الضرائب، والحد من البيروقراطيات المتضخمة.

غير أن زعامة ألمانيا للاتحاد الأوروبي قد تثير حساسيات حتى بالنسبة لبلدان الإتحاد الأوروبي فبعد الأزمة اليونانية و موقف ألمانيا منها أعادت المعارضة العميقة لليونانيين و طريقة المعالجة الألمانية إحياء شعور عميق مناهض للألماني يعود إلى عام 1941 ، عندما غزا النازيون اليونان. و لم تتردد الحكومات البولندية والهنغارية في كل مرة الإشارة إلى ماضي ألمانيا النازي و هو ما يبين سهولة استفادة القادة من المظالم والتاريخ في محاولة لتشويه سمعة ألمانيا ، وصرف الانتباه عن مشكلات تلك الدول نفسها.

و بالنسبة للقوة العسكرية و الإستخباراتية البريطانية فإن خروجها من الإتحاد الأوروبي سيترك فجوة كبيرة ألمانيا ليست في وضع يسمح لها بملء هذا الفراغ و لا أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب ، يتعين على برلين ، مع باريس والعواصم الأخرى ، أن تدفع باتجاه تعاون دفاعي وأمني واستخباراتي أكبر بكثير بقيادة برلين و بدعم سياسي قوي من فرنسا إلى الغرب ومن بولندا إلى الشرق.

أما من الناحية الاقتصادية ، فقد خلق خروج بريطانيا من الإتحادالأوروبي موجة من عدم اليقين في لندن، أدى إلى الاهتمام بألمانيا لاسيما برلين وفرانكفورت كوجهة بالنسبة للمستثمرين لتوطين مستثمراتهم قبل فرنسا وهولندا.

وحسب تقديرات جمعية المصارف الأجنبية في ألمانيا فإنه سيتم إنشاء ما بين 3000 و5000 فرصة عمل جديدة في فرانكفورت خلال العامين المقبلين نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد اختارت بالفعل أربعة بنوك هي سيتي قروب Citigroup ومورقان ستاينليMorganStanley ونمورا هولدينغ Nomura Holdings و ستاندشارترد Standard Chartered المدينة الألمانية لمقرها في

الاتحاد الأوروبي لحماية وصولها المستمر إلى السوق الموحدة. ويعتقد أن بنك UBS يفكر في خطوة مماثلة، وقد استأجر بنك قولدمان ساكس Goldman Sachs مساحة كجزء من خطط الطوارئ الخاصة. ووفقا لبيانات صادرة عن مسح أوروبا الناشئة في عام 2018، فقد شهدت المدينة موجة من النشاط الاستثماري في الأشهر الستة الأولى من عام 2017، تم تغيير قيمة العقارات 2.8 مليار يورو، 2 مليار يورو في الربع الثاني وحده. ارتفاع رأس المال في فرانكفورت ومع احتمال نمو الوظائف في مرحلة ما بعد البريكست، فإن هذا سيعزز السوق.[358]

ثامنا- مخاطر تفكك الإتحاد الأوروبي

هذا لا يعني أن الاتحاد الأوروبي سينهار، أو حتى أن بلدًا آخر سيغادر، وهو أمر بعيد الاحتمال في المستقبل المنظور. لكن الساسة الوسطيين الذين يديرون كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقريباً هم الآن في موقف دفاعي ضد الشعبويين الذين يعارضونهم والاتحاد الأوروبي. وهذا سيضعف إلى حد كبير "الفيدراليين" الذين يرغبون في ذلك.

للضغط من أجل مزيد من التكامل. تسعى المفوضية الأوروبية، بقيادة الرئيس جان كلود يونكر، بشكل عام إلى الاستجابة للأزمات بالضغط على الدول الأعضاء لقبول "القرارات الأوروبية التي تنطوي على صلاحيات إضافية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي. وهذا ليس سهلاً بالضرورة –تعتقد اللجنة بصدق أن العديد من المشاكل تتطلب "المزيد من أوروبا". وأحيانا يكون صحيح.

لكن رئيس المجلس الأوروبي، دونالد تاسك، قد حذر مرارا هذا الصيف من أن المزيد من المركزية ستحول المواطنين ضد الاتحاد الأوروبي. وقال: " إذا ما انتبهنا إلى فكرة التكامل الفوري والكامل، فقد أخفقنا في ملاحظة أن الناس العاديين، مواطني أوروبا، لا يشاركوننا الحماس الأوروبي".

تاسعا- العلاقة مع روسيا

تعتبر العلاقات بين روسيا وبريطانيا من أكثر العلاقات تشنجا العالم اليوم. وبالرغم من أنهم حاربوا جنبا إلى جنب في الحربين الرئيسيتين في القرن العشرين والذي كان سيكون هذا أساسًا لعلاقة جديدة خلاقة وديناميكية.

[358] Scott Lavery, "Finance Fragmented? Frankfurt and Paris as European Financial Centres after Brexit," Journal of European Public Policy 25, no. 8 (2018): .

وبالرغم من أن مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي ستلتزم عليها ان تكون لاعب عالمي أكثر سيادة بعد مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي إلا أنه لا يرجح أن تتحسن العلاقات بينهما سريعا بسبب تداخل العديد من العوامل منها الأمنية والإيديولوجية لاس يما أن هناط من يرى أن بريطانيا ستعود إلى الممارسات المعتادة ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحرب الباردة الجديدة[359].

من الجانب الأمني تم قطع العلاقات الأمنية والاستخباراتية في وقت أزمة أوكرانيا في عام 2014 ، منذ سنة 2014 واندلاع ما يعرف بأزمة القرم وقيام روسيا بضم جزيرة القرم إلى السيادة الروسية حدثت بين روسيا والعالم أزمة دبلوماسية تجسدت في فرض عقوبات اقتصادية عليها من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي وقام وزير الخارجية ويليام هيغ باستدعاء السفير الروسي بسبب موافقة مجلس الاتحاد الروسي على طلب الرئيس بوتين استخدام القوات الروسية في أوكرانيا.

ومنذ ذلك الحين أصبحت بريطانيا من أشد الداعمين لفرض عقوبات إضافية على روسيا على الرغم من أنه لا يزال هناك بعض التعاون المتبقي في قضايا مثل الإرهاب.

من الجانب السياسي هناك العديد من نقاط الخلاف بين روسيا وبريطانيا. أعلى القائمة هو مقتل ألكسندر ليتفينينكو Alexander Litvinenko ، ضابط المخابرات الروسية السابق في نوفمبر تشرين الثاني 2006 ، الذي انشق إلى بريطانيا في عام 2000. رداً على ذلك ، طرد رئيس الوزراء غوردن براون Gordon Brown بعض الدبلوماسيين الروس ، .

تابع خلفه ديفيد كاميرون بعد عام 2010 نفس النهج ، على الرغم من أن العلاقات مع روسيا خلال فترة ولايته اتبعت نفس مسار العلاقات الأمريكية الروسية بعد "إعادة ضبط": مسار حاد نحو الأسفل. لا تزال وفاة بسبب فرضية الانتحار في مارس 2013 غامضة ، و على الرغم من عدم وجود دليل ملموس حول تدخل روسيا في مقتله إلا أن العلاقات زادت تشنجا .

و تدهورت العلاقات أكثر بعد الأحداث في أوكرانيا عام 2014 وضم شبه جزيرة القرم ، مما دفع رئيس الوزراء دافيد كاميرون إلى الضغط بشدة على جميع الشركاء الدوليين لفرض عقوبات على روسيا.

[359]Richard Sakwa, "Russo-British Relations in the Age of Brexit," Russie.Nei.Reports, no. 22 (Paris: Ifri, February 2018).

كما عرفت بريطانيا سنة 2018 إغتيالات أو محاولة اغتيال منهاالعميل المزدوج السابق سيرغي سكريبال (66 عاما) وابنته يوليا (33 عاما) و رجل الأعمال الروسي نيكولاي غلاشكوف الذي كان مقربا من جل الأعمال الروسي بوريس بيريزوفسكي .

و فيما يخص الأحداث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد كشفت عن الفجوة بين البلدين. فالهجوم الجوي الأنجلو–فرنسي على ليبيا في نظر موسكو ذهب أبعد من منطقة حظر الطيران التي أذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة [360].

أما سوريا فلا يوجد توافق بتاتا بين رؤى في كلا الجانبين ، فقد استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد عدد من قرارات مجلس الأمن كما دافعت روسيا عن شرعية نظام الرئيس بشار الأسد ، في حين أن بريطانيا دافعت عن استخدام القوة لتحقيق تغيير النظام و إيجاد بديل معتدل.

من الجانب الاقتصادي : العلاقات الاقتصادية بين البلدين ليست قوية فقد تم حل الشراكة الطموحة لشركة تي إن كي–بي بي TNK–BP[361] في عام 2013 وتولتها شركة Rosneft وهي شركة النفط في صفقة قيمتها 55 مليار دولار [362].

بالنسبة لأرباح الأسهم ، و بإعتبار لندن مركز مالي عالمي فهي من المؤسسات المالية الروسية وتوسطت في عروض عامة أولية مهمة ، و لا تزال لندن هي مفضلة لرواد الأعمال الروس .

بالنسبة للعلاقة الثقافية لا تزال العلاقات الثقافية والإنسانية مهمة ، خاصة في ظل الجالية الروسية الكبيرة في بريطانيا ، ولكن تعيقها متطلبات التأشيرة الصارمة والمتصاعدة.على الرغم من الفرص التي يوفرها البريكست ، فمن غير المرجح أن تتحسن في المستقبل القريب.

---

[360] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 بشأن الوضع في ليبيا، المعتمد في الجلسة 6498 بتاريخ 17 مارس 2011.
وانظر: "تعليمات الرئيس ديمتري ميدفيديف للمندوب الروسي بالامتناع عن التصويت."

[361] تي إن كي–بي بي TNK–BPواسمها الكامل TyumenskayaNeftyanayaKompaniya هي شركة روسية متكاملة رأسيا متخصصة في النفط ويقع مقرها في موسكو .وكانت ثالث أكبر منتج للنفط في روسيا وبين أكبر عشر شركات نفط خاصة في العالم . وفي عام 2013 تم الحصول عليها من قبل شركة النفط الروسية روسنفتRosneft

[362] IDEM

المبحث الثاني: المسارات المحتملة للسياسة الخارجية البريطانية اتجاه أوروبا بعد البريكست

لقد خلق خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فرصة نادرة لإجراء نقاش عام هادف حول اتجاه السياسة لبريطانيا على المدى الطويل و مناقشة طبيعة القوة الدولية التي تتمتع بها.

ان من مصلحة بريطانبا الوطنية الأساسية هي لعب دور دولي مؤثر و ذلك بصيانة و تعزيز سياسة خارجية قائمة على القواعد و المؤسسات ، بما في ذلك الإتحاد الأوروبي حتى و لو أصبحت خارج منظومته.

المطلب الأول: السياسة الخارجية البريطانية في المجال الدبلوماسي و الأمني

يتعين على بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي إعادة ضبط سياستها الخارجية في المجال الدبلوماسي و الأمني بما يتلاءم مع وضعيتها الحالية بوضع سياسة جديدة للتعاون المشترك و محاولة إبقاء تأثيرها في سياسة الإتحاد الأوروبي لاسيما أن هناك قضايا امنية و دبلوماسية مشتركة لا مناص من التعامل معها معا حتى و ان اقتضى ذلك الدخول في علاقات ثنائية او جماعية مع أعضاء الاتحاد الأوروبي . و الأمر ذاته بخصوص الجانب الأمني لاسيما أن أمن اوروبا من امن بريطانيا وغالبية أعضاء الإتحاد الأوروبي أعضاء في حلف ناتو و هو ما يعزز ضرورة تموقع بريطانيا في السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة للإتحاد الأوروبي بما يتلاءم و مصالحها القومية.

أولا- السياسة الخارجية البريطانية تجاه اوروبا بعد البريكست في المجال الدبلوماسي

إن الواقع الجغرافي لبريطانيا و بغض النظر عن خروجها من الإتحاد الأوروبي من عدمه، يفرض على بريطانيا إبقاء أوروبا أولوية في سياستها الخارجية عموما، و التركيز على الإتحاد الأوروبي بتكثيف سياستها الخارجية اتجاهه، ذلك أن معظم قرارات الاتحاد الأوروبي ستؤثر على بريطانيا بغض النظر على مداها.

1- البحث عن إطار جديد للتعاون و المشاركة

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فإن البحث عن اطار للتعاون و المشاركة هو أساس السياسة الخارجية و هذا بدءا من جيرانها و حلفاءها في اوروبا من جهة، و التطلع إلى ما هو أبعد من ذلك بتعزيز العلاقات مع الجهات الفاعلة في العالم من جهة اخرى.[363]

[363] Oppermann, Beasley, and Kaarbo, op. cit.

و انطلاقا من هذا، فإنه بعد الأشهر التي تلت الاستفتاء، شهدت بريطانيا موجة من النشاط الدبلوماسي في العديد من دول العالم كتركيا و المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و نيوزيلاندا و أستراليا لتعزيز العلاقة القائمة بين البلدين و البحث عن المصالح الأساسية للملكة خارج اطار الاتحاد الأوروبي بما يتجاوز التجارة و الإقتصاد. ذلك أن اكبر خطر طويل المدى يمكن ان يواجه بريطانيا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية هو فقدان نفوذها في اوروبا و العالم.[364]

تشترك بريطانيا و الإتحاد الأوروبي في العديد من القضايا و الإهتمامات و الأولويات المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمنية و الدفاعية ، لا سيما أن بريطانيا تعتبر واحدة من القوى العسكرية و الإستخباراتية الرائدة، و هو إطار جاهز يمكن البناء عليه و تطوير علاقة ايجابية جيدة بينهما[365].

إن طول أمد عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي و تجذر علاقاتها به يجعل الشراكة الأمنية نقطة إنطلاقة جيدة لإعادة بناء علاقات مستقرة و فعالة للتشارك بينهما لاسيما أن هناك هياكل قائمة لهذا الغرض و التي تعتبر أرضية مشتركة للتوافق بينهما في هذا الجانب و لقد تم التأكيد على هذا بوضوح في ورقة الشراكة المستقبلية لبريطانيا بشأن السياسة الخارجية ، بالرغم من افتقارها للتفاصيل حول سبل بناء هذه العلاقة [366].

2- التركيز على العلاقات الثنائية

تعتمد بريطانيا بعد انسحابها من الإتحاد الأوروبي على شبكتها الدبلوماسية القوية لتقوية العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية بدلا من التعامل مع الاتحاد الأوروبي كوحدة واحدة ، و ذلك بإقامة شراكات إستراتيجية مع دول بجد ذاتها مثل فرنسا و ألمانيا و ستكون أساسا للتعامل مع دول الإتحاد الأوروبي. و لهذا الغرض ستحتاج بريطانيا إلى تخصيص موارد إضافية لهذه الشبكة للحفاظ على نفوذها في أوروبا

[364] **BBC**. "UK to Lose Global Influence after Brexit – Lord Hague." July 6, 2017.

[365] كان هناك تلميحات من حين لآخر إلى أنه يمكن استحدام هذه المكانة كوسيلة للمسامة من أجل امتيازات اقتصادية اكبر لبريطانيا بعد انسحابها من الإتحادالأوروبي ، :**Asthana, Anushka, Daniel Boffey, Heather Stewart, and Peter Walker**. "Don't Blackmail Us over Security, EU Warns May." The Guardian. March 30, 2017.

[366]HM Government, Foreign Policy, Defence and Development: A Future Partnership Paper (London: Cabinet Office, September 2017),

خاصة ان بريطانيا ستغيب عن صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد انسحابها. و قد عمدت بالفعل إلى إنشاء خمسين 50 وظيفة إضافية في جميع أنحاء أوروبا.[367]

تشكل العلاقات القوية بين ألمانيا و فرنسا بإعتبارهما القوتين الرائدتين في الإتحاد الأوروبي ضرورة أساسية بالنسبة للسياسة الخارجية لبريطانيا بالنظر إلى دورهما في صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي.

أ- العلاقات الثنائية البريطانية الألمانية

سيكون تعزيز العلاقات الثنائية البريطانية الألمانية أولوية بالنسبة لبريطانيا ليبس كشريك اقتصادي فحسب بل بالنظر إلى ثقل ألمانيا و نفوذها داخل الإتحاد الأوروبي و قدرتها على فرض منظورها في السياسة الخارجية على بقية أعضاء الإتحاد الأوروبي . و قد علق وزير الخارجية الألماني السابق مايكل روث أن الوضع الخاص لبريطانيا أمر ممكن بالنظر إلى أهميتها الدبلوماسية و الدفاعية و الأمنية.[368]

أما في المجال الدفاعي فإن بريطانيا و المانيا تشرعان في تعاون دفاعي أكثر شمولا بعد انسحاب بريطانيا من الإتحادالأوروبي [369].

ب-العلاقات الثنائية البريطانية االفرنسية

تعتبر العلاقات البريطانية الفرنسية علاقات مميزة لاسيما في المجال الدفاعي بعد تأسيس معاهدة لانكستر هاوس ، كما أوضحت الحكومة الفرنسية أنها لا تتوقع أي تغيير في التعاون الفرنسي البريطاني الوثيق و لن يقوضه خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لأنه ثنائي في الأساس بسبب التقارب الإستراتيجي و السياسي بين بلدينا و التي لم تتغير و ذلك بفضل التكامل القوي بين صناعاتنا.[370]

ت- العلاقات الثنائية البريطانية الايرلندية

تولي بريطانيا أهمية خاصة لعلاقتها مع ايرلندا لأسباب تاريخية من جهة و كذا بسبب صعوبات مفاوضات الانسحاب من الاتحاد الأوروبي فيما يخص قضية الحدود المشتركة بين البلدين.

---

[367] Foreign and Commonwealth Office (FCO), Quarterly FCO Update to the Foreign Affairs Committee, September 14, 2017,

[368]Andrew Chuter and Sebastian Sprenger, "Amid Brexit, Germany and UK to Expand Defense Cooperation," Defense News, July 21, 2017,

[369]ibid

Embassy of France in the United States, "Statements Made by the Ministry for Europe and Foreign Affairs Spokesperson," July 21, 2017,

يعتبر أول اختبار حقيقي للسياسة الخارجية البريطانية في علاقتها مع ايرلندا هو مدى قدرتها على تجنب أول أزمة كبرى قد تلحق بالسياسة الخارجية بعد البريكست . و قد صرح وزير الخارجية الايرلندي بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون كارثيا لكل من بريطانيا و ايرلندا.[371]

3- إعادة صياغة شراكة استراتيجية مع دول العالم خارج الإتحاد الأوروبي

ان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يفرض عليها اعادة رسم استراتيجية خاصة بها مع بقية دول العالم. لاسيما ان هناك مخاوف من فقدان مصداقيتها و شرعيتها كجهة فاعلة في العالم نتيجة انسحابها من الإتحاد الأوروبي و الذي يتم رؤيته على انه تجزئة للمؤسسات الدولية.

أ-العلاقة البريطانية الأمريكية:

تعتبر الو م أ حليف استراتيجي الأول لبريطانيا بالنظر للعلاقة الخاصة بينهما و التي تمثل احدى الركائز الاساسية لسياستها الخارجية و الدفاعية و الاستخباراتية ولقد تباينت الأراء حول موقف الو م أ من انسحاب بريطانيا من الإتحادالأوروبي بين الحزبين الديمقراطي و الجمهوري حيث صرح باراك اوباما barack obama إلى أن جزء من أهمية بريطانيا كحليف يكمن في ارتباطها بشكل وثيق بالإتحاد الأوروبي و قدرتها على ضمان اتخاذ اوروبا موقفا قويا و إبقاء الاتحاد الأوروبي متفتحا و متطلعا إلى الخارج [372] في حين أن دونالد ترامب trump donald اعتبر ان انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيخلصها من مرساة معلقة على كاحلها كما تعهد إلى التوصل إلى اتفاق تجاري كبير معها.

لقد دعمت الو م أ بريطانيا في محاولاتها الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة ، حيث كان الهدف الامركي من انضمام بريطانيا إلى هذه السوق كسب دول أوروبية أخرى إلى مستوى العلاقات البريطانية الأمريكية [373] كما سعت بريطانيا إلى وضع نفسها كجسر يربط بين الو م أ و اوروبا لتثبيت العلاقات القوية و الخاصة التي تربط البلدين ، غير أن انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيجعل هذا الدور

---

[371] Chatham House, "Expert Comment: Facing Brexit: Ireland, Northern Ireland and the EU," July 20, 2017, accessed December 31, 2018,

[372] Barack Obama, "As Your Friend, Let Me Say That the EU Makes Britain Even Greater," The Daily Telegraph, April 21, 2016,

[373] حولية المنتدى، مج "عمار فاضل حمزة العابد ويسرى عماد محمد سعيد الطه، "العلاقات الأمريكية – البريطانية 1970-1971، 1، ع 45 (2021): 163.

أقل إقناعا للو م أ[374] .لاسيما أن هناك مجموعة مت التوترات تميز العلاقة بينهما كالانفاق الدفاعي لاوروبا و الموقف اتجاه الصين و قضية تغير المناخ التي تبقى نقطة خلافية بين الديمقراطيين و المحافظين في الو.م.أ و التي تؤثر على سياستها الخارجية حسب طبيعة الحزب الفائز في الانتخابات. ورغم هذه الخلافات إلا أن العلاقات البريطانية الامريكية متينة .

ب- العلاقة البريطانية مع دول شرق أوروبا:

أبدت بريطانيا منذ عضويتها في الإتحاد الأوروبي رغبة في توسيع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق ، و بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي ستكون لها علاقة مميزة مع هذه الدول لما لها من فضل عليهم في الدخول إلى الإتحادلالأوروبي .

كما تقدم بريطانيا مساعدات اقتصادية لدول شرق أوروبا لتعويض الخسائر التي ستتكبدها هذه البلدان من الـ"«بريكست»"، وذلك من أجل تعزيز النوايا الحسنة وكسب أصوات تلك الدول لصالحها في حال أقدم الاتحاد الأوروبي على التصويت لفرض عقوبات معينة على بريطانيا. كما أن هذا التوجه للسياسة البريطانية يتماشى مع النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الحدود الشرقية لحلف الـ"ناتو .[4]"ويعتبر أبرز تحرك بريطاني في تجاه التعاون مع دول شرق أوروبا هو عقد معاهدة تعاون مع بولندا في ديسمبر 2018 .

جـ -علاقة بريطانيا مع المجموعات الأوروبية: تعمل بريطانيا على فتح حوار سياسي مع مثلث فينمار و دول فيسغر Visgra1 و الدول الاسكندنافية .

- مثلث فينمار FenmarTriangle: هو مفهوم يستخدم لتوظيف العلاقة الثلاثية بين بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي بعد انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. هذا المفهوم يوضح كيف تتعامل الجهات الثلاثة فيما بينهم في المجالات الإقتصادية و الدبلوماسية بحيث تستفيد بريطانيا من العلاقة بين الو.م.أ و الإتحاد الأوروبي لصالحها .و تكمن أهميته فيأنه يساعد في فهم الديناميكيات الجديدة التي ستنشأ بعد البريكست و كيف لهذه العلاقة الثلاثية أن تؤثر على السياسة العالمية.و مثال ذلك أن تغيير في العلاقة بين بريطانيا و أي من الطرفين

[374]Malcolm Chalmers, UK Foreign and Security Policy after Brexit (London: Royal United Services Institute, 2017), 7.

الآخرين سيؤثر على العلاقة الثنائية بين الأخرين. و هو ما يستدعي ضرورة التعاون المشترك بين الأطراف الثلاثة للحفاظ على الإستقرار و الأمن العالمي.

- مجموعة فيشغراد Visegrad Group : هي تحالف إقليمي يتكون من أربعة 4 دول من وسط أوروبا و هي: بولندا، المجر، التشيك و سلوفاكيا . تأسست في عام 1991 بهدف تعزيز التعاون التعاون السياسي و الاقتصادي و الثقافي بين الدول الاعضاء و تهدف إلى تعزيز التعاون الاقليمي و تعزيز مصالحهم داخله بالإضافة إلى تنسيق مصالحهم في ميدان السياسة الخارجية و الشؤون الأمنية على الصعيد الإقليمي و العالمي.[375]

تهتم بريطانيا بتعزيز علاقاتها مع دول المجموعة لما لها من صوت مؤثر داخل الإتحاد الأوروبي حيث سعت دائما إلى البحث عن مصالح دول وسط أوروبا من خلال التعاون التجاري و الاقتصادي و التعاون الأمني و الدفاعي و البحث عن تأثير سياسي داخل الاتحاد الأوروبي.

- الدول الإسكندنافية: هي مجموعة من الدول تقع في شمال أوروبا ، تتميز بتاريخ و ثقافة مشتركة و تشمل السويد، النرويج،الدنمارك تتشارك التاريخ و الثقافة المشتركة ، نفس النظم السياسية تتمتع بالرخاء الإقتصادي و امتلاكها لإقتصادات قوية، تهتم بريطانيا بتعزيز علاقاتها مع هذه الدول و الحفاظ على علاقة إيجابية من خلال عدة منصات إقليمية و دولية مثل مجلس وزراء الشمال[376].

و تسعى بريطانيا إلى العمل على إيجاد اتفاقات مع هذه الدول نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ث-العلاقة البريطانية مع باقي دول العالم:

يمكن لبريطانيا الإستفادة من الإتحاد الأوروبي حتى بعد انسحابها منه و ذ لك بالإستفادة من الشراكات التي تربط الإتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم و التي تعتبر بريطانيا جزء منه و لعبت دورا مهما لترقيته.هذا الإطار القانوني الذي نجده في استنتاجات اجتماع مجلس الأوروبي في ديسمبر 1998 ، حيث تم انشاء 132 شراكة استراتيجية يمكن لبريطانيا الاستفادة منها و عقد شراكات مع هذه الدول، كما يمكنها الإستفادة منها في طبيعة العلاقة الجديدة التي سترتبط بينهما مستقبلا.

---

[375] Ladislav Cabada, "The Visegrad Cooperation in the Context of Other Central European Cooperation Formats," Politics in Central Europe 14, no. 2 (2018): 165–179.

[376] مجلس وزراء الشمال يتك Nordic Council of Ministers هو منظمة حكومية دولية للتعاون الإقليمي تجمع بين دول شمال أوروباو هي الدانمارك و فنلندا و ايسلندا و النرويج و السويد.

ثانيا- السياسة الخارجية البريطانية مع الاتحاد الأوروبي في المجال الدفاعي و الأمني:

خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أثر على جميع جوانب العلاقة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي، بما في ذلك مجالات الدفاع و الأمن. و تؤكد بريطانيا على استمرارية المصالح الأمنية المشتركة مع الاتحاد الأوروبي حتى بعد خروجها منه[377]، و ذلك بالنظر إلى التحديات المشتركة والتي لا يمكن التعامل معها بفاعلية بصورة منفردة.[378]

تعمل السياسة الخارجية البريطانية على تعزيز التعاون في المجال الأمني و ذلك بإنشاء شراكات ثنائية و جماعية خارج إطار الاتحاد الأوروبي وهو أمر يعطس الإعتقاد بأن الإستقرار في أوروبا يخدم مصالح الأمن القومي البريطاني بشكل مباشر و فعال. و بالمقابل فإنها ترفض فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد لأسباب إستراتيجية فبريطانيا تدعم فكرة أن أمن أوروبا يكون ضمن حلف الشمال الأطلسي و أن إنشاء هذا الجيش يضعف قوة الناتو و يخلق إزدواحية في الهياكل الدفاعية.[379]

و قد حددت "تيريزا ماي" رئيسة الوزراء البريطانية في مؤتمر "ميونخ" الأمني في 17 فبراير 2018 رغبة بريطانيا في التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية و الامنية[380]تضمن دور بريطانيا كدولة رائدة في السياسة الخارجية و الأمنية و أهمية التعاون الدولي و الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في مواجهة التجديات المشتركة كما تعهدت بالتعاون المستقبلي في مجالات الأمن و مكافحة الإرهاب و تبادل المعلومات الإستخباراتية. و دعت كذلك إلى بناء شراكة جديدة و قوية في مجال الأمن تتجاوز الحدود الأوروبية . بالإضافة إلى إعتزام مشاركتها في الوكالات الرئيسية للإتحاد الأوروبي كوكالة الشرطة الأوروبية يوروبول ووكالة التعاون القضائي بين الدول الأعضاء في التحاد الأوروبي يوروجاست بموجب إتفاقيات مستقلة.

---

[377] باسم راشد، "الاتحاد الأوروبي أمام خطر التفكك، "مجلة السياسة الدولية، مج 54، ع 216 (أبريل 2019): 224-227.

[378] سلوى بن جديد، "تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، "مجلة السياسة الدولية، مج 51، ع 206 (أكتوبر 2016): 134-137.

.

1- المشاركة في برنامج التعاون الدائم المنسق cooperation Permanent Structurd

برنامج التعاون الدائم المنسق PESCO

تأسس برنامج التعاون الدائم المنسق PESCO في ديسمبر 2017، في قمة المجلس الأوروبي، حيث صدق قادة الإتحاد الأوروبي على هذه الآلية كجزء من تطوير السياسة الأمنية و الدفاعية للإتحاد الأوروبي . تعهدت 25 دولة من دول الإتحاد الأوروبي على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مشاريع تطوير القدرات و كذا المشاريع التي تقوم على تجميع القوات العملياتية في مجالات الأمن و الدفاع على غرار . وهو إجراء مصمم لتمكين الدول الأعضاء من "تنسيق قدراتها العسكرية بعدة طرق" بهدف توليد أقصى قدرة ممكنة من جميع أنحاء العالم.[381]

تشمل نشاطات البرنامج مجموعة من المبادرات مثل تطوير التكنولوجيا العسكرية المشتركة، التنسيق في مجالات الأمن الداخلي و مكافحة الإرهاب و غيرها من النشاطات ذات صلة بالأمن و الدفاع و قد تم بالفعل العمل في إطار هذا البرنامج، حيث تم تدشين 17 مشروعا مشتركا ضمن آلية التعاون المنظم و التي سيتم تبنيها رسميا عام 2008 على غرار :

- مبادرة تطوير الدرونات العسكرية
- مبادرة تطوير قدرات الدفاع الساحلي.
- مبادرة تطوير القدرات اللوجيستية.

هناك من يرى أن برنامج التعاون الدائم المنسق يعود إلى معاهدة لشبونة، حيث ورد في السياق العام تعزيز التعاون الدفاعي و الأمني في الإتحاد الأوروبي .أشار إليها رئيس المفوضية جان كلود يونكر باعتبارها "الجمال النائم" للشبونة.[382]و قد شجع انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على تفعيل البرنامج عام 2017، أي بعد سنة فقط من تصويت البريطانيين من الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي و بالموازاة مع بداية مفاوضات الإنفصال و يعودذلك إلى الأسباب الآتية:

- ضعف القدرة العسكرية الأوروبية مع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، فقد كانت واحدة من الدول الرئيسية في الإتحاد الأوروبي من حيث القوة النووية و العسكرية و التكنولوجية .

---

[381] Niklas Nováky, "The EU's Permanent Structured Cooperation in Defence," European View 17, no. 1 (2018): 98–105.

[382] Jean-Claude Juncker, "Speech by President Jean-Claude Juncker at the Defence and Security Conference: Prague," European Commission, June 9, 2017, accessed December 31, 2017,

- إستقلالية الإتحاد الأوروبي عن الحلف الأطلسي، بحيث أن انسحاب بريطانيا سيعزز من الإستقلالية الدفاعية و الأمنية الأوروبية.
- كما يعتبر شكل من أشكال التكامل المتمايز الذي يسمح لمجموعات أساسية صغيرة من الدول بالمضي قدمًا طوعًا في مبادرات معينة تركز على الجيش أو الأمن دون الحاجة إلى موافقة الجميع[383].

و على الرغم من أن المتوقع أن يرفض الاتحاد الأوروبي إعطاء بريطانيا أي امتيازات عقب خروجها، خاصة مع استنكار ألمانيا لرغبة بريطانيا في الانضمام لوكالة الدفاع الأوروبية بعد خروجها و هي التي كانت ترفض وتعطل زيادة ميزانيتها قبل الـ«بريكست»؛ فإنه يمكن للمملكة المتحدة أن تعمل على إبراز نقاط القوة في دورها في السياسة الدفاعية أثناء عضويتها في الاتحاد الأوروبي في مفاوضات الخروج، فقد يجعل ذلك الاتحاد الأوروبي يوافق على عضويتها كطرف ثالث أو بامتيازات معينة ، خاصة و أنها كانت المساهم الأكبر في مجال الدفاع حيث كانت تمول حوال 15% من الميزانية الدفاعية. بالإضافة إلى ذلك، كانت بريطانيا تقود عملية أتلانتا لتأمين حركة الملاحة قبالة سواحل القرن الأفريقي، فضلاً عن نشرها لسفن حربية في البحر الأبيض المتوسط.

أصبح عدد من الدول بقيادة فرنسا وألمانيا ينظر إليها كوسيلة لتطوير وتعميق التعاون والتكامل في الاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع، وهو مجال لا يزال حساسًا للغاية نظرًا لمخاوف الدول الأعضاء بشأنه. السيادة الوطنية[384]. مخاوف طويلة المدى عبر عواصم الاتحاد الأوروبي بشأن التهديدات المتزايدة لأمن أوروبا على المدى الطويل، بما في ذلك عدم اليقين بشأن الأهداف الروسية واستعداد الولايات المتحدة للحفاظ على ضمانتها الأمنية في أوروبا.في ضوء شكوك إدارة ترامب بشأن حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على نطاق أوسع[385].

هناك سببان وراء أهمية برنامج التعاون الدائم المنسق PESCO بالنسبة لبريطانيا هما :

---

[383]Nicolai von Ondarza, Strengthening the Core or Splitting Europe? Prospects and Pitfalls of a Strategy of Differentiated Integration, SWP Research Paper (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, March 2013).

[384]Arthur Beesley, "EU Sets Timetable for Tighter Military Co-ordination," The Financial Times, June 22, 2017,

[385]Sophia Besch, "Playing Defence," CER Bulletin, no. 113 (April/May 2017),

– إمكانية أن تتحمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حصة أكبر من العبء العسكري للدفاع عن أوروبا، وهو الأمر الذي ضغطت بريطانيا من أجله لعدد من السنوات، ومن المرجح أن تكون القدرات التي تم تطويرها من خلال برنامج التعاون الدائم المنسق PESCO مفيدة أيضًا لأوروبا.

– لا يوجد سبب من حيث المبدأ يمنع الدول غير الأعضاء من المشاركة أيضًا في مبادرات برنامج التعاون الدائم المنسق PESCO ،[386]و هو ما سيشجع بريطانيا على الإنضمام إلى هذه الآلية. لاسيما أن من سمات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هو مدى اصطفاف الدول غير الأعضاء مع مواقف الاتحاد الأوروبي أو دعمها لمواقف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أو مهمات سياسة الأمن والدفاع المشتركة.

– يمكن أن تكون منظمة التعاون الدائم وسيلة لبريطانيا للمشاركة في مجالات التعاون الدفاعي مع الاتحاد الأوروبي ،حيث يمكن أن ترى قيمة وفائدة واضحة. ونظراً للأهمية العسكرية لبريطانيا، فمن المؤكد أن مشاركتها ستكون موضع ترحيب من قبل دول الاتحاد الأوروبي المشاركة الأخرى لأنها ستضيف المزيد من الوزن والمصداقية إلى أي مبادرات تقوم بتطويرها. كما يمكن أن يساعد في تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والذي سيكون مفيدًا لكليهما.

إن وجود "علاقة وثيقة قدر الإمكان بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الدفاعية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" هو في مصلحة كلا الجانبين، ويمكن أن تكون المشاركة البريطانية في برنامج التعاون الدائم المنسق PESCO إحدى وسائل تسهيل ذلك.[387]

2- المشاركة في السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة CSDPCommon Security and Defence Policy

إذا كانت الشراكة الاستراتيجية توفر وسيلة فضفاضة ومرنة لتنظيم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وإذا كان برنامج التعاون الدائم المنسق PESCO وسيلة لتمكين المشاركة الانتقائية في مبادرات دفاعية وأمنية محددة، فإن السؤال يبقى حول ما إذا كانت العلاقة الرسمية والمؤسسية المتعلقة بالأمن والدفاع ممكنة.

[386] Interview with an official from the German Defence Ministry, Berlin, Jun2017 .

[387]Daniel Keohane, The United Kingdom and EU Defence Policy Post-Brexit (Written Evidence, REU0026), UK Parliament, Foreign Affairs Committee, 2017, 1.

وكما ذكر أعلاه، من الممكن تمامًا للدول غير الأعضاء أن تنضم إلى مخرجات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وسياسة الأمن والدفاع المشتركة، لذلك قد نرى بريطانيا تنظم غلة هده السياسة ، لا سيما أنها وسيلة جيدة لإظهار التزامها المستمر برؤية مشتركة للأمن الأوروبي. ومن الممكن أن يساعد هذا أيضًا في تسهيل استمرار التعاون الوثيق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي في سياقات أخرى متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة. وحتى لو وجد الجانبان صعوبة في تصور علاقة أوثق في السياسة الخارجية على المدى القصير، فإن احتمال التوصل إلى ترتيب أكثر رسمية يسمح بتنسيق أوثق في وقت لاحق يظل قائما. مرة أخرى، تعتبر علاقة النرويج مع الاتحاد الأوروبي مفيدة، وتتضمن، من بين أمور أخرى، مشاورات مخصصة وغير رسمية بشأن القضايا الخارجية والأمنية والدفاعية من خلال خدمة العمل الخارجي الأوروبي ومجموعات عمل المجلس.[388]

قضايا الخارجية والأمن والدفاع الأوروبي من القضايا الإستراتيجية لبريطانيا، و حتى أن الشركاء الرئيسيين مثل ألمانيا وفرنسا يعتبرونها ذات "وضع خاص" في هذه المجالات .قد تكون المشاركة البريطانية في مناقشات سياسة السياسة الخارجية والأمن المشتركة والأمن والتعاون الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ممكنة ومرغوبة أيضًا. أحد الاقتراحات هو منح بريطانيا صفة مراقب خاص لتمكينها من المشاركة في مناقشات السياسة الخارجية والأمن المشتركة وسياسة الأمن والدفاع المشتركة ولكن دون حق التصويت [389]، وهي فكرة دعا إليها وزير الخارجية السابق ويليام هيج. في الواقع، كما دعاكريسبينبلانت، النائب، والرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم، إلى "التعاون المنظم" بما في ذلك مشاركة بريطانيا في اجتماعات مجلس السلم والأمن واجتماعات مجموعات العمل، ودور نشط في تطوير وتخطيط المهام العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخبارية.[390] إن النقطة المهمة التي يجب الإشارة إليها هي أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد خلق مجموعة فريدة من الظروف التي تنطوي على وضع مراقب خاص. فرحيل دولة عضو مطلعة تمامًا على التفكير

[388] Nicole Koenig, EU External Action and Brexit: Relaunch and Reconnect (Berlin: Jacques Delors Institut, 2017), 13.

[389] Claudia Major and Alicia von Voss, "European Defence in View of Brexit," SWP Comments 10 (April 2017), accessed January 31, 2018,

[390] **Blunt, Crispin**. "Post-Brexit EU-UK Cooperation on Foreign and Security Policy." Official Website of Crispin Blunt MP. 2017. (accessed January 31, 2018).

الاستراتيجي وأساليب صنع القرار التي تقوم عليها السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي، وعليه، لم يكن يتصور مشاركة وزراء أو دبلوماسيين بريطانيين كبار في مؤسسات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة[391] حيث صرح سابقًا أن "اعتقاده الراسخ هو أن عمل الاتحاد الأوروبي 27 دولة وبريطانيا معًا في مجال الأمن والدفاع أفضل من العمل بالتوازي"[392]. ويرى الجانبان أهمية في إنشاء دور أكثر رسمية لبريطانيا في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، يمكن بالتأكيد العثور على مسارات لتمكين ذلك.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية البريطانية في المجال الإقتصادي

مصلحة بريطانيا تكمن في الحفاظ على الإتحاد الأوروبي الذي يستمر في التجارة على أساس الأسواق المفتوحة و المحررة، و بالتالي فإن ضمان علاقة جيدة مع الدول التي تتشارك في هذا الهدف ،حيث أوضحت بريطانيا أن نجاح الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يدخل ضمن مصلحتها الوطنية.[393]

أولا: الانفصال المريح أو السهل

1- النموذج النرويجي

غالبا ما يستشهد الأوروبيون بالنموذج النرويجي: فهو يتمتع بميزة وإجراءات بسيطة ويحفظ العلاقات الأوروبية البريطانية المتميزة جدا. يتطلب هذا الخيار انضمام بريطانيا إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبيةEuropean Economic Area*التي تعتبر مناطق التجارة الحرة لا تشمل تعريفة خارجية مشتركة على الحدود الخارجية.

تتألف المنطقة الاقتصادية الأوروبية من الاتحاد الأوروبي وأيسلندا وليختنشتاين و النرويج حيث يمكن لكل بلد عضو أن يحدد بحرية تعريفاته وسياساته التجارية إزاء البلدان خارج هذه المناطق.

---

[391] Charlie Cooper, "Michel Barnier: UK Cut Out of EU Defense Decisions Post Brexit," Politico, November 29, 2017, accessed January 31, 2018,

[392]Michel Barnier, "The Defence Angle in Brexit Negotiations," European Political Strategy Centre Blog, June 21, 2017, accessed January 31, 2018,

[393]HM Government, "The Government's Negotiating Objectives for Exiting the EU: PM Speech," January 17, 2017, accessed January 31, 2018,

ستستفيد بريطانيا في حالة اتباعها هذا النموذج من الوصول إلى السوق الأوروبية المشتركة بدون أن تكون عضوا في الإتحاد الأوروبي.

في مقابل ذلك عليها الإلتزام بما هو وارد في هذه الإتفاقية من حيث احترام الحريات الأربع للسوق الداخلية (حرية حركة السلع والعمال والخدمات ورؤوس الأموال) والتقيد بسياسات الإتحاد الأوروبي في مجال (المنافسة، والنقل، والطاقة، والتعاون الاقتصادي والنقدي).

ويتمتع جميع مواطني الاتحاد بحرية الإقامة والعمل في النرويج، لكنها معفاة من قواعد الاتحاد الخاصة بالزراعة والصيد والعدالة والشؤون الداخلية.

كما سيحتفظ المواطنون البريطانيون بغالبية الحقوق التي يتمتعون بها حاليا كمواطنين أوروبيين، غير أن المواطنين البريطانيين سيفقدون حقهم في التصويت والوقوف والانتخابات الأوروبية والمحلية، او طلب الحماية الدبلوماسية او القنصلية من بلد أوروبي آخر في بلد ثالث لا تملك بريطانيا قنصلية فيه، لأن المواطنين الأوروبيين هم الوحيدون الذين يتمتعون بهذه الحقوق السياسية.

غير أن بريطانيا بإعتمادها هذا النموذج سوف تلتزم بالتقيد بسياسات الإتحاد الأوروبي دون التمكن من المشاركة في وضع هذه القواعد أو تعديلها بل عليها الإلتزام بها مثلما هي وهو ما يؤثر على السيادة البريطانية والتي كانت أحد أسباب التصويت بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى هذا، نجد إلتزام أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية بالمساهمة المالية مثلها مثل الدول كاملة العضوية في الاتحاد الأوروبي لتطوير السوق [394]و هذا لن يعجب أنصار الخروج من الاتحاد الأوروبي الذين طالبوا بتخصيص مساهمة بريطانيا المالية للاتحاد الأوروبي إلى ميزانية الخدمة الصحية الوطنية.

كما أنها بإعتمادها هذا النموذج، لن تسمح باستعادة السيطرة على تدفقات الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا، وهي قضية رئيسية في حملة مؤيدي البريكست.

في حالة إختيار بريطانيا هذا النموذج فلن تكون هي وحدها صاحبة القرار و إنما يتعين موافقة ثلاثين بلدا (الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين).

من غير المرجح أن توافق بريطانيا على هذا النموذج خاصة إذا علمنا أن الحكومة البريطانية الحالية متكونة من العديد من أنصار البريكست من بينهم وزير البريكست.

[1] محمد صادق إسماعيل، الخروج من الاتحاد الأوروبي)القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص 130.

2-النموذج السويسري

يعتبر الاتحاد السويسري، عضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA ولكن ليس في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، يلتزم مع الاتحاد الأوروبي بسلسلة من الاتفاقات القطاعية الثنائية التي تسمح لها الولوج الجزئي إلى السوق الداخلية الأوروبية.

صوتت سويسرا ضد الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية في ديسمبر 1992 ، و في مقابل ذلك قامت بالإمضاء على أكثر من 120 اتفاقية ثنائية مع بروكسل تتيح لها التعامل مع الأسواق الأوروبية. كما تساهم سويسرا في مشاريع الاتحاد. حيث تدفع سويسرا مساهمة في كل توسع للاتحاد الأوروبي، نظرا لافتتاح سوق إضافية و تقبل المعايير المفروضة من الإتحاد الأوروبي دون التمكن من التفاوض بشأنها، بما في ذلك احترام الحريات الأربع الخاصة بالإتحاد الأوروبي غير أنها لا تشارك في السياسة التجارية المشتركة ولا في السياسة الزراعية المشتركة .

سويسرا ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي ليست في شنغن، لكنها تسيطر على حدودها وتبقى دولة ذات سيادة. الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية ليست سارية في سويسرا الا إذا تم النص عليه صراحة في المعاهدات الثنائية.

يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي دخول سويسرا دون قيود، غير أنه يجب على المواطن غير السويسري أن يتحصل على ترخيص للعمل في هذا البلد، و هو ليس بالإجراء السهل، تعطى الأفضلية للمواطنين السويسريين ومواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين في سويسرا.

غير أنه في هذا النموذج نجد أن السوق الموحدة ليست متاحة بالكامل لقطاعها المصرفي و جزء من قطاع الخدمات حيث يشكل هذان القطاعان ما يقرب من 80 ٪ من الاقتصاد البريطاني.

يرجح أن بريطانيا لن تعتمد هذا النموذج بالرغم من أن بعض أنصار البريكست طالبوا بإعتماد هذا النموذج، لأنها سوف تخضع لشروط الإتحاد الأوروبي دون أن يكون لها دور في صياغتها وهو ما يمس بالسيادة البريطانية والتي كانت من بين أحد الأسباب الرئيسية للتصويت من خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

ثانيا: الانفصال الصعب

1- النموذج التركي

يعود تاريخ العلاقة التركية مع الاتحاد الأوروبي إلى سبتمبر 1963 حيث وقعت تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في اتفاقية تنص على إقامة اتحاد جمركي كمرحلة أولى تمهيدا لانضمامها إلى

المجموعة الأوروبية غير أن هذه الاتفاقية جمدت بسبب حدوث انقلاب عسكري في تركيا في سبتمبر 1980.و بعد محاولات أخرى للإنضمام[395]وفي مارس 1995، تم توقيع اتفاق وحدة جمركية بين تركيا و الإتحاد الأوروبي بالرغم من تحفظات اليونان احتجاجا على قضية قبرص [396]و بالرغم من منح الأوروبيون في قمة هلسنكي ديسمبر 199 لتركيا وضع الدولة المرشحة للإنضمام إلا أنها لم تتمكن من الإنضمام إليه إلى غاية يومنا هذا .

يتمثل نطاق الاتفاق الجمركي المعمول به بين الإتحاد الأوروبي و تركيا أنه يغطي التجارة في المنتجات المصنعة (في الأساس جميع السلع الصناعية) وكذلك السلع الزراعية المصنعة (مثل الحلويات ،المشروبات الحلوة والبيرة) بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

بشكل عام ، أدى الاتحاد الجمركي إلى إلغاء الشيكات الجمركية والتعريفات الجمركية على المنتجات التي يغطيها الاتحاد الجمركي عندما يتم تداولها بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. بالإضافة إلى التجارة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في المنتجات الزراعية الخام و قد عادت لتركيا بفوائد كثيرة حيث طبقا لتقرير البنط الولي أنه بون الإتحاد الجمركي فإن الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي كانت ستقل بحوالي 7.2 ٪ على ما هي عليه بفضل الاتفاق الجمركي ، وصادرات الاتحاد الأوروبي إلى تركيا كانت ستقل بحوالي 4.2 ٪ عما هي عليه بفضل الاتفاق الجمركي بينهما.

هذا النموذج يقوم على التفاوض على أساس اتحاد الجمركي، مماثل لذلك بين تركيا والاتحاد. هذا النموذج يتمتع بميزة كونه أقل تكاملمن باقي النماذج السابقة و يوقوم على الحد الأدنمن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

يقوم هذا النموذج على إزالة التعريفات الجمركية، دون أن تكون بريطانيا حرة في فرضها بحيث ينبغي لها أن تمتثل للقرارات التي اتخذها الاتحاد في الميدان.

هذا النموذج لا يسمح لها الوصول إلى السوق الأوروبية المشتركة بل يتعين عليها إنشاء إتحاد جمركي بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي أين تعفى البضائع العابرة للقناة من الرسوم الجمركية أو تخفض حقوقها. في حالة وافقت بريطانيا على هذا النموذج ، فإنها لن تتمتع بالحرية في فرض تعريفاتها لأن عليها

[395]– في 14 أبريل 1987، عادت أنقرة وقدمت طلبا رسميا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

[396]يحتل الجيش التركي منذ 1974 شطرها الشمالي حيث أعلنت في 1983 جمهورية شمال قبرص التركية التي لا تعترف بها سوى أنقرة.

الإمتثال لقرارات الإتحاد الأوروبي في هذا المجال ، كما أن الاتحاد الجمركي لا يشمل قطاع الخدمات ، وسيكون من الصعب على البريطانيين العمل في الاتحاد الأوروبي مستقبلا.

لا يرجح أن بريطانيا سوف تعتمد هذا النموذج بسبب أن[397]:

- الإتحاد الجمركي لا يشمل قطاع الخدمات و هو ما سيؤثر في إقتصادها خاصة إذا علمنا أن 80% من الاقتصاد البريطاني قائم على هذا القطاع ،
- عدم تمتعها بالحرية في فرض التعريفة الجمركية يقوض استقلاليتها و هو شيء يرفضه دعاة "البريكست".
- هياكل الاتحاد الجمركي الحالية تعطي جزئية فقط الوصول إلى السوق الموحدة ، وهي السلع المصنعة وبعض المنتجات الزراعية.

– لا تزال مسألة السيادة لم تحل بحيث ستظل بريطانيا مجبرة على اتباعها والالتزام بقوانين الاتحاد الأوروبي وقواعده ولوائحه ،

– الاتحاد الجمركي يتطلب النموذج من الطرفين تطبيق مشترك خارجي للتعريفات الجمركية وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب للغاية بالنسبة بريطانيا التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة مع دول ثالثة دون مع مراعاة الشروط التي تم التفاوض عليها بالفعل من قبل هؤلاء الأطراف مع الاتحاد الأوروبي. في حالة تركيا ، يجب أن تقبل الشروط التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي في اتفاقيات التجارة الحرة. على الرغم من أنه يمكن لحالة بريطانيا أن تشمل الحق في المشاركة فيها المفاوضات كجزء من اتفاقية الاتحاد الجمركي ، هذا النموذج لا يزال يضع قيود كبيرة على حرية إنشاء صفقات تجارية مستقلة،

– الاتفاق الجمركي الأوروبي التركي تم تصميمه الموافقة عليه في سياق زيادة التعاون بين الكيانين ، بهدف الوصول إلى أن تصبح تركيا عضوا كاملا في الإتحاد الأوروبي و هو بالضبط عكس أهداف بريطانيا .

[397]John Grahl (ed.), Global Finance and Social Europe, New Directions in Modern Economics (Cheltenham: Edward Elgar, 2009), 90.

2- النموذج الكندي:

هو إتفاق نموذجي مكون من 1600 صفحة يتم بموجبه تم الغاء اكثر من 99 ٪ من الرسوم الجمركية بين الاتحاد الأوروبي و كندا تم التصويت عليه بتاريخ 29 أكتوبر 2017 بعد مفاوضات ماراطونية دامت 09 سنوات، و بفضل هذا الاتفاق الذي يسمى "سيتا" ، ستضمن إلغاء معظم الحواجز الجمركية، والوصول إلى الأسواق وتحرير الخدمات.

في حالة إعتماد هذا النموذج فإن بريطانيا ستضطر إلى التفاوض مع البلدان والمنظمات خارج الاتحاد الأوروبي كما أنها لن تحتفظ بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع بلدان ثالثة.

على غرار كندا فإن مواطنو بريطانيا المقيمين في الاتحاد الأوروبي والمواطنين الأوروبيون الذين يعيشون في بريطانيا سيحرمون من الحقوق التي يتمتعون بها حاليا. فهذه الإتفاقية (سيتا) لا تنص على حرية تنقل الأشخاص، وحرية التأسيس، بل يأذن بالهجرة المهنية والموظفين الرئيسيين والعاملين لحسابهم الخاص بين الاتحاد الأوروبي وكندا دون إذن مسبق، تمنح لفترة محدودة من سنة إلى ثلاث سنوات حسب نوع النشاط المهني الممارس

المعايير الأوروبية تسهل تنقل رعايا البلدان الثالثة، بما في ذلك الكنديون الذين يأتون إلى الاتحاد الأوروبي للعمل في المهن ذات المهارات العالية، وخاصة في البحوث والدراسات، أو للعمل الموسمي. أما في الحالات الأخرى ، فإن رسوم الدخول والبقاء تعتمد على التشريعات الوطنية للهجرة في البلد المضيف. يرجح ان النموذج الكندي لن يكون مناسبا لبريطانيا فطبيعة العلاقة بين كندا و أوروبا ليست مثل العلاقة بين بريطانيا و أوروبا و (سواء العلاقات التجارية، البشرية أو التاريخية) كما أنه و حسب الإتفاقية ، يعفى الكنديون المقيمون في منطقة شنغن لمدة تقل عن 90 يوما من متطلبات الحصول على التأشيرة وفقا للمعايير الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قواعد حرية تنقل الاشخاص في الاتحاد الأوروبي تمنح حق الدخول والإقامة والعمل لأفراد أسرة المواطنين الأوروبيين الذين يعيشون في الخارج. و هو ما سترفضه بريطانيا بالنظر إلى حساسيتها الشديدة من الهجرة و حرية تنقل الأشخاص.

من خلال دراسة كل هذه النماذج ، لا يوجد نموذج جيد يمكن إعتماده بالنسبة لبريطانيا في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي و هو ما يلزم على بريطانيا في مفاوضاتها خلق نموذج جديد خاص بها .[398]

3- المنظمة العالمية للتجارة:

إذا إعتمدت بريطانيا الخيار الصعب و هو الخروج من دون اتفاق مع الاتحاد الأوروبي دون أي انتقال أو اتفاق العلاقة المستقبلية، فإن بريطانيا ستلجأ إلى خيار منظمة التجارة العالمية. تتعامل هذه الأخيرة مع قواعد التجارة بين الأطراف المتعاقدة. ويشمل ذلك القواعد المتعلقة بالتعريفات الجمركية والتفاوض على الاتفاقيات التجارية وحل النزاعات . تضم منظمة التجارة العالمية حاليًا 164 عضوًا ، وهي مسؤولة عن 95٪ من التجارة العالمية .في حالة خيار منظمة التجارة العالمية ، تخضع جميع التجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا للتعريفة المطبقة. بسبب مبدأ عدم التمييز داخل منظمة التجارة العالمية ، حيث يجب أن تكون الرسوم الجمركية واحدة بالنسبة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية ، باستثناء ما إذا كانت هناك اتفاقيات تجارة حرة تفضيلية. وبالرغم من استمرار انخفاض الرسوم الجمركية المطبقة في معظم بلدان الاتحاد الأوروبي ، إلا أن بعض التعريفات لا تزال مرتفعة بالنسبة لبعض المنتجات (30٪) و هو فرق مهم مقارنة بالتعريفات الصفرية التي تتمتع بها بريطانيا حاليا في إطار عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، فإن خيار منظمة التجارة العالمية سيحد بشكل كبير من وصول بريطانيا إلى سوق الخدمات. حيث يحتوي الاتفاق العام للتجارة في الخدمات في منظمة التجارة العالمية على العديد من التحفظات التي تحد من الوصول إلى السوق.

[398] Sara B. Hobolt, "The Brexit Vote: A Divided Nation, a Divided Continent," Journal of European Public Policy 23, no. 9 (2016): 1259–1277.

.

الجدول رقم 9: جدول يوضح الاحتمالات المتاحة لبريطانيا في مستقبل علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي

	السوق الأوروبية المشتركة				الإلتزامات		التعاون	
النموذج المتبع	السلع	الخدمات	رأس المال	الأشخاص	المساهمة المالية	التشريعات الأوروبية	العدالة والشؤون الداخلية	الأمن والدفاع المشترك
أعضاء الإتحاد الأوروبي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الخيارات المتاحة لبريطانيا بصفتها عضو	نعم	نعم	نعم	نعم	جزئي	نعم	جزئي	نعم
النموذج النرويجي	جزئي	نعم	نعم	نعم	جزئي	نعم	جزئي	لا
النموذج السويسري	جزئي	جزئي	جزئي	نعم	جزئي	نعم	جزئي	لا
النموذج الكندي	جزئي	جزئي	جزئي	لا	لا	لا	لا	لا
النموذج التركي	جزئي	لا	لا	لا	لا	جزئي	لا	لا
المنظمة العالمية للتجارة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المرجع بالتصرف: Mitchel van der Wel ,The Brexit Roadmap, universitete, twente, 2017, https:/www.utwente.nl

خاتمة الفصل

شهدت بريطانيا منذ الإستفتاء التاريخي حول إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لعام 2016، سلسلة من المفاوضات المعقدة لتحديد شروط الإنفصالو تنظيم العلاقة المستقبلية. هذا التحول الجذري كان له تداعياته الواسعة الداخلية و التي تشمل الجانب الاقتصادي و كل ما يحتويه من تجارة وإستثمار و تأثر سلاسل التوريد، و الجانب السياسي و المتمثل في التأثير على الوحدة الداخلية وتعزيز الإنقسامات في الداخل البريطاني بين الفئات الاجتماعية و الأحزاب و المنظمات السياسية، أما الجانب الإجتماعي، فنجد أن فرض قيود على حركة العمالة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي أثر على بعض القطاعات في الداخل البريطاني التي تعتمد بالأساس على العمالة الأوروبية بالإضافة إلى الجوانب البيئية و الصحية و التي تأثرت بإنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيعيد بريطانيا إلى دوائرها الثلاثة في السياسة الخارجية يحيث ستعزز العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية و دول الكومنوالثو تعزز علاقاتها مع أوروبا من خلال العلاقات الثنائية مع دول الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا و ألمانيا مع تقوية التعاون الدفاعي و الأمني و العلمي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

كانت السياسة الخارجية البريطانية كانت منذ نهاية الامبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس مبنية دائمة على الدوائر الثلاثة المتشابكة التي وضعها رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل الو.م.أ و منظمة الدول الناطقة باللغة الانجليزية الكومنوالث و أوروبا، فبريطانيا بالرغم من قربها الجغرافي من أوروبا إلا أنها ضلت دائما تعتبر نفسها أكبر من أوروبا بحكم ماضيها كإمبراطورية سيطرت على العالم .

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945–1973)، كانت أوروبا في حالة دمار شامل و أصبح من الضروري إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي و تعزيز التعاون بين الدول لمنع تكرار المأساة. كان إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب عام 1951 و الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 محاولات جادة لتحقيق هذا الهدف . في هذه الفترة كانت بريطانيا مترددة في الإنضمام إلى هذه المؤسسة الأوروبية الناشئة ، مفضلة بدلا من ذلك تعزيز علاقاتها مع دول الكومنوالث و الحفاظ على مكانتها كقوة عالمية .

رغم ذلك، سرعان ما أدركت بريطاني أهمية التكامل الأوروبي في تعزيز الاستقرار و الإزدهار الاقتصادي. هذا الإدراك قاد بريطانيا لتقديم طلبات الإنضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عامي 1961 و 1967، و اللتين قوبلتا بالرفض من قبل الرئيس الفرنسي شارل ديغول. الذي شكك في مدى إلتزام بريطانيا بالمشروع الأوروبي .

في عام 1973، شهدت بريطانيا تحولا كبيرا في سياستها الخارجية تجاه أوروبا بإنضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. هذا الحدث كان نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية التي دفعت بريطانيا نحو هذا التكامل الأوروبي. كانت الأوضاع الاقتصادية متدهورة ، مع تصاعد معدلات البطالة و التضخم ، مما جعل البحث عن إستقرار إقتصادي أكبر داخل السوق الأوروبية المشتركة خيارا جذابا.

مع ذلك، لم يكن الإنضمام بدون جدال داخلي . فقد كانت هناك معارضة قوية من بعض الأطراف السياسية و الشعبية التي كانت تخشى من فقدان السياسة الوطنية لصالح البيروقراطية الأوروبية . هذه الشكوك تمثلت في استفتاء عام 1975، الذي جاء لصالح البقاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، مما عزز من مكانة بريطانيا داخل أوروبا.

في ثمانينات القرن العشرين ، تلنت بريطانيا نهجا أكثر تشككا تجاه أوروبا ، و رغم أنها دعمت توسيع السوق الموحدة ، إلا أنها عارضت بشدة المزيد من التكامل السياسي و الإقتصادي الذي كانت تروج له بعض الدول الأعضاء و اعتباره تهديدا للسيادة البريطانية.

شهدت هذه الفترة أيضا، التفاوض على خصم بريطانيا في مساهماتها في ميزانية الإتحاد الأوروبي، و الذي تمكنت بريطانيا من الحصول عليه عام 1984، مما أظهر تأثيرا واضحا للضغط البريطاني على الإتحاد الأوروبي. كان هذا الخصم ضروريا في نظر الحكومة البريطانية لتعويض الفارق في المساهمات الكبيرة مقارنة بما كانت تستفيده من سياسات الإتحاد الأوروبي.

تسعينيات القرن العشرين كانت فترة محورية في العلاقة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي. معاهدة ماستريخت التي تم توقيعها في عام 199 و التي أدت إلى تأسيس الإتحاد حول مركزية . نصت المعاهدة على تكامل إقتصادي أعمق، بما في ذلك التحضير لإطلاق العملة الموجدة الأورو.

كانت ردود الفعل تجاه معاهدة ماستريخت متباينة . حيث وافقت الحكومة البريطانية على العديد من جوانب التكامل، لكنها جصلت على استثناءات هامة ، منها عدم الانضمام إلى منطقة الأوروو عدم المشاركة في بعض السياسات الاجتماعية.

هذه الفترة أيضا شهدت نقاشات مكثفة داخل بريطانيا حول دورها في أوروبا، مع تنامي الشعور بالتشكيك تجاه الإتحاد الأوروبيين بعض الأوساط السياسية و الشعبية. هذا الشعور تم استغلاله سياسيا من قبل أحزاب و جماعات معارضة للاتحاد الأوروبي، مما أثر على المشهد السياسي البريطاني بشكل كبير.

مع بداية الألفية الجديدة، استمرت بريطانيا في الحفاظ على نهج متوازن في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.حيث اتبعت بريطانيا سياسة تدعم توسيع الإتحاد الأوروبي ليشمل دول أوروبا الشرقية، و هو ما تحقق في عام 2004. هذا التوسع كان ينظر إليه على أنه وسيلة لتعزيز الاستقرار و الأمن في أوروبا، و كذلك فتح أسواق جديدة أمام الاقتصاد البريطاني.

على الرغم من ذلك ، بقيت بريطانيا خارج منطقة الأورو، مفضلة الحفاظ على استقلال سياستها النقدية . استمرت المناقشات الداخلية و وصلت ذروة التوتر مع استفتاء انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي عام 2016 ، الذي أظهر رغبة الناخبين البريطانيين في الانسحاب من الإتحاد الأوروبي، و هو ما أثار تحديات جديدة للسياسة الخارجية البريطانية.

لم يكن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي عام 2016 مجرد حدث عابر ، بل كان تتويجا لتوترات و شكوك تراكت عبر عقود. التصويت لصالح الانسحاب عكس رغبة جزء مهم من الشعب البريطاني في استعادة السيطرة على السياسات الداخلية . كان إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بأن الإتحاد الأوروبي أصبح قوة مركزية تتدخل بشكل كبير في الشؤون الوطنية.

انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كان له تأثير بعيد المدى على السياسة الخارجية البريطانية تجاه الإتحاد الأوروبي، حيث أعاد صياغة العلاقات التجارية و الدبلوماسية بين الجانبين و أدى إلى إعادة التفاوض على العديد من الإتفاقيات . كانت هذه الفترة مليئة بالتحديات، حيث سعت بريطانيا لإعادة تعريف دورها على الساحة الدولية، سواء في إطار علاقاتها مع الدول الأوروبية أو على المستوى العالمي.

تسعى بريطانيا منذ تصويت الخروج من الإتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات ثنائية قوية مع دول الإتحاد الأوروبي ، مع الحفاظ على استقلالية أكبر في إتخاذ القرارات السياسية و الاقتصادية. و سعيها لتعزيز علاقاتها مع دول الكومنوالث و الو.م.أ. و مع ذلك برزت تحديات كبيرة ، بما في ذلك قضايا الحدود مع إيرلندا الشمالية، التي ضلت نقطة خلاف رئيسية في المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية الملموسة نتيجة لفقدان الوصول السهل إلى السوق الأوروبية الموحدة ، مما أثر على بعض القطاعات الاقتصادية في بريطانيا.

المستقبل بريطانيا بعد إنسحاب من الإتحاد الأوروبي لا يزال غير واضح تماما، لكن المؤكد أن العلاقة بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي قد دخلت مرحلة جديدة . تسعى بريطانيا حاليا لتثبيت مكانتها كدولة ذات سيلدة كاملة قادرة على إقامة شراكات عالمية متنوعة. في الوقت نفسه ، تظل ، تضل الحاجة إلى التعاون الوثيق مع الإتحاد الأوروبي قائمة خاصة في مجال الأمن و الدفاع المشترك. التجارة ، التعاون السياسي. و مع ذلك، يتعين على بريطانيا و الإتحاد الأوروبي العمل معا للبحث عن طرق للتعاون المشترك و تحقيق المصالح المشتركة.

من النظرة الاستشرافية، يبدو أن علاقة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي ستضل متغيرة و متقلبة. قد تظهر توترات جديدة بسبب التحديات السياسية و الاقتصادية المستمرة، و لكن من الممكن أن تؤدي الجهود المشتركة إلى تحقيق تعاون أكبر و تفاهم أعمق بين الطرفين.

بشكل عام، يمكن أن يؤدي التفاوض و التعاون المستمر مع الاتحاد الأوروبي دورا حاسما في تشكيل المستقبل الخارجي لبريطانيا و تحديد مسارها في العلاقات الدولية. في ظل الضبابية التي تسود مستقبلها الاقتصادي . دون ان يكون هناك اثبات جدي على ان بريطانيا من دون اوروبا ستستطيع ان تسترجع مكانتها العالمية .

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر المراجع

بيبليوغرافيا الدراسة(Bibliography)

أولاً: المراجع باللغة العربية (1 – 10)

أ. الكتب العربية:

1. **إبراهيم، أحمد مخلص.** السياسة الخارجية البريطانية تجاه الاتحاد الأوروبي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2016.
2. **إسماعيل، محمد صادق.** الخروج من الاتحاد الأوروبي. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2018.
3. **باسم، رامي.** بريطانيا والقارة الأوروبية: تاريخ من التوجس. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2017.
4. **العابد، جلال والطه، حنان.** الاتحاد الأوروبي: دراسة في النشأة والتطور. الموصل: دار الكتب، 2012.
5. **محمود، عبد برير.** العلاقات الدولية في ظل المتغيرات الأوروبية. عمان: دار المناهج، 2015.
6. **المركز العربي للأبحاث.** مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد البريكست. الدوحة، 2019.

ب. الدوريات والمجلات العلمية العربية:

7. **البجاري، مخلص**" .مستقبل العلاقات الاقتصادية البريطانية الأوروبية ".مجلة الدراسات الدولية، 2017.
8. **بن جديد، سلوى**" .تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ".مجلة السياسة الدولية، 2016.
9. **جاسم، مخلص**" .تأثير البريكست على الأمن القومي الأوروبي ".مجلة دراسات دولية، 2018.
10. **عبد الوهاب، نورهان**" .البريكست وتأثيره على التوازنات الأمنية في أوروبا ".السياسة الدولية، 2017.(تستكمل القائمة العربية حتى الرقم 58 بالمقالات والتقارير الاستراتيجية الموثقة)

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية (11 – 20)

11. **Barnier, Michel.** "Le Brexit et la défense européenne." Commission Européenne, 2017.
12. **Chopin, Thierry.** Le bal des hypocrites: La France et l'Europe. Paris: Odile Jacob, 2015.

13. **Dumont, Gérard-François.** "Le Brexit: une nouvelle donne géopolitique." Revue Géographique, 2016.
14. **Goulard, Sylvie.** Goodbye Europe. Paris: Flammarion, 2016.
15. **Lequesne, Christian.** La politique étrangère de la France après le Brexit. Paris: Sciences Po, 2017.
16. **Ministère des Armées.** Revue stratégique de défense et de sécurité nationale. Paris, 2017.
17. **Rioux, Jean-Pierre.** La France perdue. Paris: Flammarion, 2016.
18. **Tetart, Frank.** "Le Brexit: une opportunité pour l'Europe de la défense?" RDN, 2016.
19. **Védrine, Hubert.** Le monde au défi. Paris: Fayard, 2016.
20. **Vernet, Daniel.** "L'Europe entre Brexit et Trump." Revue des Deux Mondes, 2017.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية (21 – 30)

أ. الكتب والدوريات العلمية (21 – 30)

21. **Baciu, Cornelia-Adriana.** The Brexit Effect on European Defence and Security. 2017.
22. **Bale, Tim.** The Conservative Party: From Thatcher to May. Oxford, 2011.
23. **Barnard, Catherine.** The Substantive Law of the EU. Oxford, 2016.
24. **Bellamy, Richard.** A Republican Europe of States. Cambridge, 2019.
25. **Campos, Nauro F.** "The Economic Consequences of Brexit." JEL, 2017.
26. **Gamble, Andrew.** Can the European Union Survive?. Polity Press, 2014.
27. **Giddens, Anthony.** Turbulent and Mighty Continent. Polity Press, 2014.
28. **Hagemann, Sara.** "The UK in the EU Council." JCMS, 2017.
29. **Hobolt, Sara B.** "The Brexit Vote: A Divided Nation." JEPP, 2016.
30. **Krastev, Ivan.** After Europe. University of Pennsylvania Press, 2017.
(تستكمل الكتب والدوريات حتى الرقم 160 بالترتيب الأبجدي للقب المؤلف).

ب. التقارير الاستراتيجية والوثائق الرسمية (31 – 40)

31. **Chalmers, Malcolm.** UK Foreign and Security Policy after Brexit. RUSI Report, 2017.
32. **European Council.** Guidelines for Brexit Negotiations. Brussels, 2017.

33. **Grant, Charles.** The Impact of Brexit on EU Foreign Policy. CER, 2016.
34. **HM Government.** The Government's Negotiating Objectives. White Paper, 2017.
35. **House of Commons.** Exiting the EU: The Defense Angle. Briefing Paper, 2017.
36. **Keohane, Daniel.** The UK and EU Defence Policy Post-Brexit. UK Parliament, 2017.
37. **Koenig, Nicole.** EU External Action and Brexit. Jacques Delors Institut, 2017.
38. **Major, Claudia.** European Defence in View of Brexit. SWP Comments, 2017.
39. **NATO.** Joint Declaration on EU-NATO Cooperation. Warsaw, 2016.
40. **UK Ministry of Defence.** Strategic Defence and Security Review. 2015. (190 شاملة تستكمل التقارير حتى الرقم Chatham House و IISS).

ج. المصادر الإلكترونية والمقالات الصحفية (41 – 84)

41. **Barnier, Michel.** "The Defence Angle." EPSC Blog, 2017.
42. **BBC News.** "Brexit: All you need to know." 2018.
43. **Beesley, Arthur.** "EU and UK Security Cooperation." Financial Times, 2017.
44. **Besch, Sophia.** "Playing Defence." CER Bulletin, 2017.
45. **Blunt, Crispin.** "Post-Brexit EU-UK Cooperation." Official Website, 2017.
46. **Cooper, Charlie.** "UK Cut Out of EU Defense Decisions." Politico, 2017.
47. **Defense News.** "The Franco-British Defense Relationship." 2018.
48. **Dhingra, Swati.** "The Costs of Leave/Remain." LSE Business Review, 2016.
49. **Economist, The.** "The real cost of Brexit: Special Report." 2017.
50. **EPRS.** "The Security Dimension." 2017.
51. **Global Britain.** "The Economic Case." 2017.
52. **Guardian, The.** "Brexit and European Security Ties." 2017.
53. **Hansard.** "Debate on the Withdrawal Bill." UK Parliament, 2017.
54. **Hill, Christopher.** "Foreign Policy after Brexit." 2017.
55. **Independent, The.** "Lancaster House Speech: Full Text." 2017.
56. **Janes Defence.** "UK Military Industry Challenge." 2017

57.Le Monde. "Le Brexit et l'exception britannique." 2016.
58.LSE Blog. "The UK's Strategic Identity Post-Brexit." 2018.
59.Martill, Benjamin. "British Foreign Policy." 2018.
60.New York Times. "Europe’s Populist Surge." 2017.
61.Oliver, Tim. "Fifty Shades of Brexit." 2017.
62.Piris, Jean-Claude. "Towards a Two-Speed EU." 2012.
63.Prospect Magazine. "The EU without Britain." 2017.
64.Queen's University Belfast. "The Northern Ireland Border." 2017.
65.Rand Corporation. "Defense Implications." 2017.
66.Reuters. "The UK Defence Sector: Post-Brexit Risks." 2018.
67.SIPRI. "The UK Defense Industry." 2017.
68.Sky News. "Brexit: Live updates from Brussels." 2017.
69.Smith, Karen. "EU Foreign Policy." 2014.
70.Spectator, The. "The Brexit Revolution." 2016.
71.Stiftung Wissenschaft und Politik. "View from Berlin." 2017.
72.Telegraph, The. "Why the UK maintains a security lead." 2017.
73.The Conversation. "Brexit and European defense face." 2017.
74.Times, The. "Brexit: A guide to the negotiations." 2017.
75.University of Cambridge. "Legal Framework of Article 50." 2016.
76.University of Oxford. "The Economics of Brexit." Research Series, 2016.
77.Vanguard Defence. "Security Cooperation." 2018.
78.Wall Street Journal. "Brexit and the Global Economy." 2017.
79.Washington Post. "The Rise of Nationalism." 2017.
80.Webb, Dominic. "Trade and Customs." 2017.
81.Whitman, Richard. "UK and EU Defence Policy." 2016.
82.Wider Europe. "The Geopolitics of Brexit." 2018.
83.Young, Hugo. "This Blessed Plot." 2017.
84.Zappettini, Franco. European Identities. 2019.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الإهـــــــداء

التشكـــرات

الفهرس:

قائمة الجداول

قائمـــــة الأشكـــال

قائمـــــة الخرائط

قائمـــــة المختصرات و الرموز

ملخـــــــــــــص

ABSTRACT

مقدمة:.....أ

الفصل الأول : التأصيل النظري للسياسة الخارجية البريطانية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية البريطانية 16

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديمغرافية والثقافية 16

أولا: المحدد الجغرافي.....16

ثانيا –المحدد الديمغرافي: 24

ثالثا –المحدد الثقافي:.....26

المطلب الثاني: المحدد الإقتصادي والعسكري والتكنولوجي 28

أولا: المحدد الاقتصادي:.....28

ثانيا –المحدد العسكري: 32

1–الجيش البريطاني 33

2–القوات المسلحة البريطانية 33

3–البحرية الملكية 33

4–الإنفاق العسكري 33

ثالثا–المحدد التكنولوجي: 36

المبحث الثاني: أهداف وصنع السياسة الخارجية البريطاني.....38

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية البريطانية 38
أولا– دائرة الحلف الأطلسي ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية: 39
ثانيا: دائرة الكومنولث 40
ثالثا–الدائرة الأوروبية: 41
المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية البريطانية: 42
أولا– مؤسسة التاج: 43
ثانيا–المؤسسات الحكومية البريطانية: 44
1–السلطة التنفيذية 44
أ –الحكومة..... 44
2–الدبلوماسية..... 46
ثالثا –جهاز المخابرات أو الإستخبارات: 48
رابعا– السلطة التشريعية:..... 50
–1البرلمان : 50
2– تأثير السلطة التشريعية على الحكومة: 52
خامسا – الأحزاب السياسية..... 53
سادسا –الجماعات الضاغطةPRESSURE GROUPS:..... 61
سابعا– وسائل الإعلام : 64
ثامنا – الرأي العام : 66
تاسعا–مراكز البحثTink Tank:..... 68
خاتمة الفصل:..... 70

الفصل الثاني : السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي للدول الأوروبية

المبحث الأول: موقف بريطانيا من التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي..... 73
المطلب الأول: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي لأوروبا قبل الانضمام 73
–1 .... موقف بريطانيا من إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب European Cool And Steel (ECSC)..... 77

2- ..موقف بريطانيا من إنشاءالجماعة الاقتصادية الأوروبية أو معاهدة روما Economic European Community 79
المطلب الثاني: السياسة البريطانية تجاه المسار الوحدوي بعد الإنضمام..... 82
أولا- محاولات إنضمام بريطانيا إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية: 83
1-أسباب رفض فرنسا انضمام بريطانيا إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية: 83
2- إنضمام بريطانيا إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية: 85
ثانيا: موقف بريطانيا من معاهدات الإتحاد الأوروبي 89
1-موقف بريطانيا من معاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوروبي Maastricht Treaty01 نوفمبر 1993: 89
2-موقف بريطانيا من معاهدة أمستردام TreatyAmsterdam:..... 95
3-موقف بريطانيا من معاهدة نيس Treatu of Nice 98
4-موقف بريطانيا من اتفاقية مستقبل أوروبا Convention of the Future of Europe 100
5-موقف بريطانيا من معاهدة ليشبونة The Treaty of Lisbon..... 100
المبحث الثاني: مظاهر الاتفاق والاختلاف بين الإتحاد الأوربي وبريطانيا..... 105
المطلب الأول: مظاهر الاتفاق..... 105
أولا: المظاهر الإقتصادية: 105
1-السوق الأوربية المشتركة..... 105
2-الاستثمار في المملكة المتحدة: 107
ثانيا- المظاهر البيئية: 108
ثالثا- المظاهر الاجتماعية (الميثاق الاجتماعي الأوروبي): 108
رابعا- المظاهر السياسية: 109
خامسا-توسيع الإتحاد الأوربي نحو الشرق:..... 110
المطلب الثاني: مظاهر الاختلاف..... 111
أولا- مساهمة بريطانيا الهامة في ميزانية الاتحاد الأوربي 111
ثانيا- السوق الزراعية المشتركة 113
ثالثا- نقص السيادة البريطانية:..... 114

رابعا–عدم الانضمام الى منطقة الشنغن: 114
خامسا–عدم الانضمام إلى العملة الاوربية المشتركة :..... 118
سادسا– عملية اتخاذ وصنع القراراداخل الاتحاد الأوربي: 120
سابعا– السياسة الخارجية و الأمنية للإتحاد الأوروبي: 122
ثامنا–ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي: 124
خاتمة الفصل:..... 126

الفصل الثالث : خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول:أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي 129
المطلب الأول :الأسباب السياسية و الاجتماعية و الأمنية 129
أولا : الأسباب السياسية:..... 129
1–رفض أي شكل من أشكال التكامل السياسي للاتحاد الأوروبي: 129
2– الإستياء من بيروقراطية الإتحاد الأوروبي: 130
3–الخلافات حول السياسات الاقتصادية و التجارية:..... 132
ثانيا:الأسباب الإجتماعية..... 132
–1صعود الحركات الشعبوية:..... 132
2–الهجرة و أزمة اللاجئين:..... 137
المطلب الثاني :الأسباب الاقتصادية 142
أولا– النمو المطرد للإقتصاد البريطاني:..... 142
ثانيا: الحصة المالية لبريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي:..... 143
ثالثا: أزمة منطقة الأورو:..... 144
رابعا: التجارة الحرة و النفوذ العالمي:..... 145
المبحث الثاني :الإطار القانوني لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 147
المطلب الأول: شروط الانسحاب من الإتحادالأروبي وفقا لإتفاقيات الإتحادالأوروبي 147
أولا – السياق التاريخي :..... 147
1 – التنافسية 148
2– السيادة الوطنية..... 148

3- الحكامة الاقتصادية 149
4-الرعاية الاجتماعية 149
ثانيا- -سوابق إنسحاب في تاريخ الإتحادالأوروبي 151
-1إنسحاب الجزائر: 151
-2إنسحاب إقليم غرينلاند Groenland : 151
ثالثا : اتفاقية ليشبونة (المادة 50 من اتفاقية ليشبونة)..... 153
1-شروط الانسحاب 155
2 – إجراءات الإنسحاب 155
3 -آثار ونتائج الانسحاب 156
4-سحب أو إلغاء الإخطار بالمادة 50 156
5- اتفاق الانسحاب والعلاقة المستقبلية 157
رابعا-تحضيرات الإتحاد الأوروبي لمفاوضات انسحاب بريطانيا: 158
1- إعلان براتيسلافا Summit of Bratislava..... 159
2-مؤتمر رؤساء البرلمان الأوروبي 160
3- المفوضية الأوروبية والمجلس 161
خامسا: تحضيرات بريطانيا للمفاوضات..... 162
1-الحق بالإخطار: 162
-2مسار عملية الخروج :..... 163
المطلب الثاني : أهم جولات المفاوضات إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي 165
ثانيا- إتفاق الإنفصال : 167
ثالثا- جولات اتفاق العلاقات المستقبلية:..... 168
رابعا :إتفاق الانسحاب الكامل لبريطانيا من الإتحاد الأوروبي..... 171
خاتمة الفصل:..... 177

الفصل الرابع : السياسة الخارجية البريطانية بعد الانسحاب من الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي 180
المطلب الأول: التداعيات الداخلية..... 180

أولا–التداعيات القانونية: 180
ثانيا– التداعيات السياسية:..... 182
–1الانقسام السياسي و الإقليمي:..... 182
–2مخاطر من انفصال اسكتلندا Scotland 182
3–مخاطر من انفصال ايرلندا الشمالية:..... 185
4–بروز أزمة بين اسبانيا وبريطانيا حول جبل طارق..... 188
ثالثا– التداعيات الأمنية :..... 189
رابعا–التداعيات الاقتصادية 191
–1تخفيض التصنيف الائتماني لبريطانيا: 192
2– التجارة..... 193
3–الاقتصاد 195
خامسا– التداعيات الصحية و البيئية :..... 198
المطلب الثاني :التداعيات الدولية 200
أولا– عزلة بريطانيا على الصعيد الأوروبي: 200
ثانيا– مكانة بريطانيا في أوربا والعالم:..... 203
ثالثا– تقويض السلم والأمن الدوليين:..... 204
رابعا– انتشار القومية و الشعبوية في العالم..... 205
خامسا– العلاقة مع الصين 206
سادسا– تعزيز الهيمنة الألمانية على أوربا 208
ثامنا– مخاطر تفكك الإتحاد الأوروبي..... 210
تاسعا– العلاقة مع روسيا 210
المبحث الثاني: المسارات المحتملة للسياسة الخارجية البريطانية اتجاه أوروبا بعد البريكست 213
المطلب الأول: السياسة الخارجية البريطانية في المجال الدبلوماسي و الأمني..... 213
أولا– السياسة الخارجية البريطانية تجاه اوروبا بعد البريكست في المجال الدبلوماسي 213
–2التركيز على العلاقات الثنائية..... 214
3–إعادة صياغة شراكة استراتيجية مع دول العالم خارج الإتحاد الأوروبي 216

ثانيا– السياسة الخارجية البريطانية مع الاتحاد الأوروبي في المجال الدفاعي و الأمني: 219
1–المشاركة في برنامج التعاون الدائم المنسق Permanent Structurd cooperation برنامج التعاون الدائم المنسق PESCO 220
2–المشاركة في السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة CSDPCommon Security and Defence Policy 222
المطلب الثاني: السياسة الخارجية البريطانية في المجال الإقتصادي 224
أولا: الانفصال المريح أو السهل 224
ثانيا: الانفصال الصعب 226
خاتمة الفصل 232
خاتمة عامة 234
قائمة المصادر المراجع 238
فهرس المحتويات: 243
الملاحق

الملاحق

Churchill's Three Circles

[…] It is for this reason that I deplore and condemn the stupidity which, at a time like this above all others, persists three and a half years after the war, in endless trials of Germans who were connected with the former Nazi regime and has only lately brought itself under the censure of all Parties in this island except the Communists, by subjecting these aged German Field-Marshals and Generals after this protracted delay, without the formulation of any charges, to a new, prolonged ordeal. On every ground soldierly, juridical and humanitarian, it is known to be a wrong and base thing to do. But how foolish, how inane—I might almost say insane—it is to make a feature of such squalid long-drawn vengeance when the mind and soul of Germany may once again be hanging in the balance between the right course and the wrong. I trust that even now wiser councils may prevail, and also, on the general question of post-war vengeance, I strongly urge our American friends to let bygones by bygones! After all three years have passed and the principal criminals have suffered the punishments they deserved. When I survey the misfortunes in which Europe is plunged, I admire the wisdom and statecraft which General MacArthur has displayed in his dealing with Japan. He is making it possible for decent Japanese to say "the future of our countries lies with the United States and their sister nation, our old ally, Britain." That cannot be to the disadvantage of the security of the world.

For all these reasons and with such reservations as I have thought it right to make, we support the foreign policy of His Majesty's Government in labouring for peace, in taking a firm stand against the encroachments and aggressions of Soviet Russia, and in not being bullied, bulldozed and blackmailed out of Berlin whatever the consequences may be. We support them in developing the closest possible unity with the United States on moral issues and in military measures. We support them also in trying to organize the effective defence of Western Europe and making a faithful effort towards a United Europe by all States who are free to choose their path.

The British Government have gained very little credit in any quarter by their handling of this large issue, and petty and personal jealousies, arising from the fact that I revived this idea of a United Europe two years ago in a speech at Zurich, have clouded the vision of some of them. A wrong-headed desire to reduce United Europe to a United Socialist Europe has misled others. In fact, the Socialist Parties throughout Europe have shown themselves the weakest brethren whenever it has come to making a stand against militant communism and the whole idea of organizing United Europe on a one-Party basis would be destructive of all hopes of taking the great step forward founded upon this grand design which is desired by so many. I cannot think, and here I come to the issue which I know is much in your minds, that the policy of a United Europe as we Conservatives conceive it can be the slightest injury to our British Empire and Commonwealth or to the principle of Imperial Preference which I so carefully safe-guarded in all my discussions with President Roosevelt during the war. We in the Conservative Party will vigilantly guard and do all in our power to strengthen the ties which unite this Island and all the sister nations of the British family. The unity of the Empire is the foundation of our Party's political belief to which we shall remain eternally faithful. But there is absolutely no need to choose between a United Empire and United Europe. Both are vitally and urgently necessary to our Commonwealth, to Europe, and to the free world as a whole.

As I look out upon the future of our country in the changing scene of human destiny I feel the existence of three great circles among the free nations and democracies. I almost wish I had a blackboard. I would make a picture for you. I don't suppose it would get hung in the Royal Academy, but it would illustrate the point I am anxious for you to hold in your minds. The first circle for us is naturally the British Commonwealth and Empire, with all that that comprises. Then there is also the English-speaking World in which we, Canada, and the other British Dominions and the United States play so important a part. And finally there is United Europe. These three majestic circles are coexistent and if they are linked together there is no force or combination which could overthrow them or even challenge them. Now if you think of the three inter-linked circles you will see that we are the only country which has a great part in every one of them. We stand, in fact, at the very point of junction, and here in this Island at the centre of the seaways and perhaps of the airways also have the opportunity of joining them all together. If we rise to the occasion in the years that are to come it may be found that once again we hold the key to opening a safe and happy future to humanity, and will gain for ourselves gratitude and fame. (890 words)

Winston S. Churchill, 'Conservative Mass Meeting: a speech at Llandudno, 9 October 1948', *Europe Unite : speeches 1947 & 1948*, London : Cassell, 1950, p. 416-418

COPY NO. 22

EUROPEAN POLICY

[Paper by the Research Department]

1. The French Government's Attitude

It still remains to be seen whether or not the new French Government will be prepared to open negotiations on Britain's entry to the E.E.C. M. Pompidou's choice of ministers for the Quai d'Orsay, Finance Ministry and Agriculture - M. Schuman, M. Giscard d'Estaing and M. Duhamel respectively - indicates a readines to apply the tenets of Gaullist foreign policy with greater flexibility and, in particular, to look again at the British application. This is not to say that the doors will be flung open. The new President, because he will not have General de Gaulle's authority, will have to pay greater heed to the pressures from the agricultural and industrial interest groups, which means that France will be very reluctant to ease British entry by the granting of special concessions, even for a limited period.

2. The Timing and Form of Negotiations

It is clearly the British Government's hope that negotiations can be got going as soon as possible and that they will be short and sweet, but it is unlikely to get its way in either of these two respects. Even if the French attitude does undergo a softening, the new Government in France will not favour an early opening of negotiations, for two principal reasons:

i) It would like the autumn months to deal with the domestic economic situation, which could develop unfavourably.

ii) It has a strong interest in getting an agreement between the Six on the financing of the common agricultural policy - a matter on which the E.E.C. is bound to take some decision before the end of the year - before negotiations with Britain are opened.

The French will probably have little difficulty in getting negotiations postponed until the spring of 1970, although the agreement of their partners to a further financial regulation may well be conditional upon an undertaking seriously to consider the enlargement of the Communities.

At the meeting of the W.E.U. Council on 5th June, Herr Brandt, supported by the Italian Government, called for a conference of Heads of Government to consider the broad political issues. Mr. Stewart expressed "extreme interest" in the idea, but hoped that there would first be agreement in principle between the Six that negotiations should be opened. At the meeting of the E.E.C. Council due on 22nd July, Dr. Luns is expected to call for a "Declaration of Intent" to this effect.

It is not to be discounted that the fear of an enlarged Community becoming an unmanageable organisation will lead to suggestions that the applicants, apart from Britain, should join the Community as something less than full members, although they would be able to enjoy all the economic benefits.

(f) The Length and Nature of the Transition Period. It may be put to the British Government that it accept a transitional arrangement which would involve full membership from the outset. To have the least attraction to the British such an offer would be made on the understanding

i) that at a pre-arranged date, firmly fixed in advance, Britain's full membership to the Communities would be accomplished; and

ii) that during the period of transition an institutional superstructure would be created in which Britain and the Six could hold consultations not only on the implementation of the UK/EEC Agreement but on the development of Community policy during this interim period. If such an agreement is thought to be negotiable, the French would probably press for a reasonably long period of transition. If however the negotiations are for immediate full membership then the pressure is likely to be for a transition period shorter than the six or seven years which the British Government would probably like.

4. Wider Issues

The possible extension of the Community to cover non-economic matters is also likely to be under consideration in the months ahead and is almost bound to be on the agenda of any 'Summit' meeting.

Some reports suggest that the French Government will be prepared to consider a deal with Britain covering the two countries' nuclear deterrent forces. Were this to be done, it would presumably involve bi-lateral talks between the two Governments on the lines suggested by General de Gaulle to Mr. Soames last February.

Circulated by:

Conservative Central Office,
32 Smith Square, S.W.1.

MN/AME
27.6.69

If negotiations are got under way in the first half of 1970 it is hardly conceivable, given the complexities of the issues, that they could be completed by April 1971, although considerable progress might well have been made.

3. The Likely Issues

(a) Agriculture. Were the U.K. to accept the Common Agricultural Policy (CAP) as it stands today it would, according to Research Department calculations, add about £1,100 million to the total annual food bill or a percentage increase in retail prices of twenty per cent. The effect on the Balance of Payments of accepting the present financial arrangements of the CAP has been very variously estimated at between £330 million (Research Department) and £593 million (The Guardian of 25th June 1969) annually.

(b) Commonwealth Trading Interests. The Commonwealth Sugar Agreement and New Zealand's dependence on the British market for the export of its three vital agricultural products (butter, cheese and lamb) present the main problems. There having been little diversification of its trade outlets, New Zealand's problem remains essentially what it was in 1961/63. Butter, of which the Community has considerable surpluses, is the most sensitive product, New Zealand sending to this country nearly ninety per cent of her exports.

(c) Monetary Questions and Sterling. As a result of the Basle Facility Agreement of September 1968, sterling is seen, both in Government circles here and on the continent, as a less serious obstacle. However it is worth recalling that in its report of 1967, the Commission took the view that the international role of sterling could not continue unchanged were Britain to join the Community. This issue is likely to be raised in the context of the Community's own consideration of steps which could be made towards closer monetary co-operation.

(d) British Economic Position. The obstacle of the British Economy was the pretext on which France vetoed the opening of negotiations in 1967. The French view was that negotiations could not be considered until Britain's economy had made a complete recovery. For the other five States it was sufficient that the restoration of the British Balance of Payments be run in parallel with negotiations on enlargement.

(e) Other Applicants. Ireland, Norway and Denmark have also applied for full membership, while Sweden has asked for negotiations but it has not been specified whether it wants full or associate membership. It is scarcely conceivable that if negotiations opened between Britain and the Community, there would be parallel negotiations with the other countries.

The Labour Government has only rather a weak commitment to EFTA. This does not go beyond making sure "that if one or more EFTA countries enter and others are still on their way in we do not take action, such as the immediate dismantling of tariffs, which would distort the pattern of trade among EFTA countries." (Mr. Stewart, in the Commons, on 10th May 1967).

/It is not to be

PLEASE PASS THIS ON WHEN READ

Weekly News Letter

Vol. 17 No. 31

August 5th, 1961

HISTORIC DECISION

THREE alternatives faced the Government this week. They could have decided to go no further with the idea of linking Britain with the Common Market. They could have decided to postpone the issue. Or they could have decided, as they have, to enter into negotiations.

To have adopted the first course would have been to turn our backs on one of the great opportunities of history—the chance to give Western Europe new unity and strength, not merely to resist the Communist advance, but to spread freedom and prosperity widely among the nations. For Britain to have rejected that opportunity, and shouldered the responsibility of perpetuating the division of Europe, would have been a grave decision for any Government to have taken.

The second course—postponement—would have involved continuing uncertainty, which would have been particularly unfortunate at a time when the West faces so many stiff international tests.

The Government have come to the conclusion that the right course is to enter into negotiations now to see whether it is possible to join the Six, with adequate safeguards for our vital interests.

Weighing the relative merits of seeking full membership or merely association, the Government have decided that the latter course would remove none of the difficulties, such as those connected with our own agriculture or Commonwealth trade, but would limit our opportunities of having a full voice in settling them in negotiations.

During the past nine months, the Government have had useful and frank discussions with the European Economic Community Governments. The stage has now been reached where further progress cannot be made without entering into formal negotiations to discover the conditions on which we could join and the extent to which these would meet our special needs.

In order to enter into these negotiations it is necessary under the Rome Treaty to make formal application to join the Community, but

Editor: George E. Christ
32 Smith Square
Westminster, S.W.1

Annual Subscription 10s. 0d. post free

SENSE ON SURTAX

Socialists complain that the proposed tax on share and land speculation will not operate until next year. But it was pointed out by the Prime Minister last week:

1 the surtax remission which they oppose so noisily will not operate until January, 1963.

2 the cost of the surtax remission will be more than met by the increases in profits tax made in this year's Budget and last's. Those increases yield £140m. a year, compared with a full annual cost of £83m. for surtax.

EUROPE: WEEKLY news

Volume 27 No. 14
5 June 1971 Price 2p

Britain nears a momentous decision . . .

QUOTE . . .

'TIME TO PUT BRITAIN FIRST

The Prime Minister clearly did a splendid job in his Paris talks with President Pompidou.

Now comes the time when the British people can judge the difference between the statesmen and the politicians. . . .

The statesmen will put first the interests of Britain. *The Sun* believes that must mean becoming a genuine part of Europe.

The public will not be deceived by political manoeuvrings.

They will respect the views of those who sincerely doubt the wisdom of entry.

They will not respect those who deny their past commitments in order to dodge and weave from one political foxhole to another.

For this is a time of decision.

A time for statesmen not politicians.

Which will Mr Harold Wilson be?'

—THE SUN

The Prime Minister boards the 'plane for his historic trip to Paris.

THE prospects of Britain joining Europe are now brighter than ever before.

The Prime Minister's visit to Paris has paved the way.

Understanding on the great political issues has been established. Goodwill now exists on both sides of the channel.

One by one the stumbling blocks to entry into the Common Market are being eliminated.

Of course problems still exist. The negotiations on some vital issues are continuing.

But the political will in Europe for Britain to join now exists, so there is every reason to hope and believe that the negotiations can be brought to a satisfactory conclusion.

Once the terms are known, and can be revealed in full to the nation, it will then be up to the nation's elected representatives—the Members of Parliament of all Parties—to decide.

(continued on page 4)

Message from the Prime Minister

I am delighted that *The Illustrated London News* is producing this special issue to coincide with "Fanfare for Europe", and to mark our entry into the European Community.

The Community which we are joining is far more than a common market. It is a community in the true sense of that term. It is concerned not only with the establishment of free trade, economic and monetary union and other major economic issues—important though these are—but also, as the Paris Summit meeting has demonstrated, with social issues which affect us all—environmental questions, working conditions in industry, consumer protection, aid to development areas and vocational training. It is, in brief, concerned with improving the quality of life of the peoples of Western Europe.

It is also concerned, as an outward-looking Community, with breaking down the barriers between North and South, rich and poor, in the wider world, with maintaining good relations between the industrialized countries which is vital for the prosperity of the whole world, and with working for an improvement in relations between East and West.

Above all, the European Community is a community of peoples, and in joining this new association of nations we are committing ourselves not only to a series of policies or institutions but to a close partnership with our western European neighbours in which we will all work together rather than separately.

The people of Britain have always given their best in response to external challenges. Membership of the European Community is at once a new challenge and a new opportunity. Britain has much to contribute to, as well as much to gain from, the new Europe which is being created. We can look forward with excitement to the venture on which we are embarking.

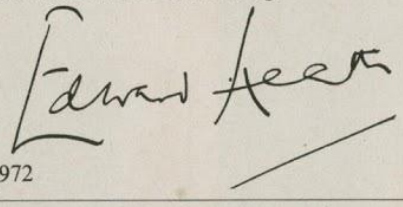

December 1972

The informal portrait of the Prime Minister, above, which is here published for the first time, was painted at Chequers by Derek Hill.

On the following pages *The Illustrated London News* publishes a special feature devoted to Britain's entry into the Common Market and to the official celebrations which are taking place throughout Britain to mark this historic occasion.